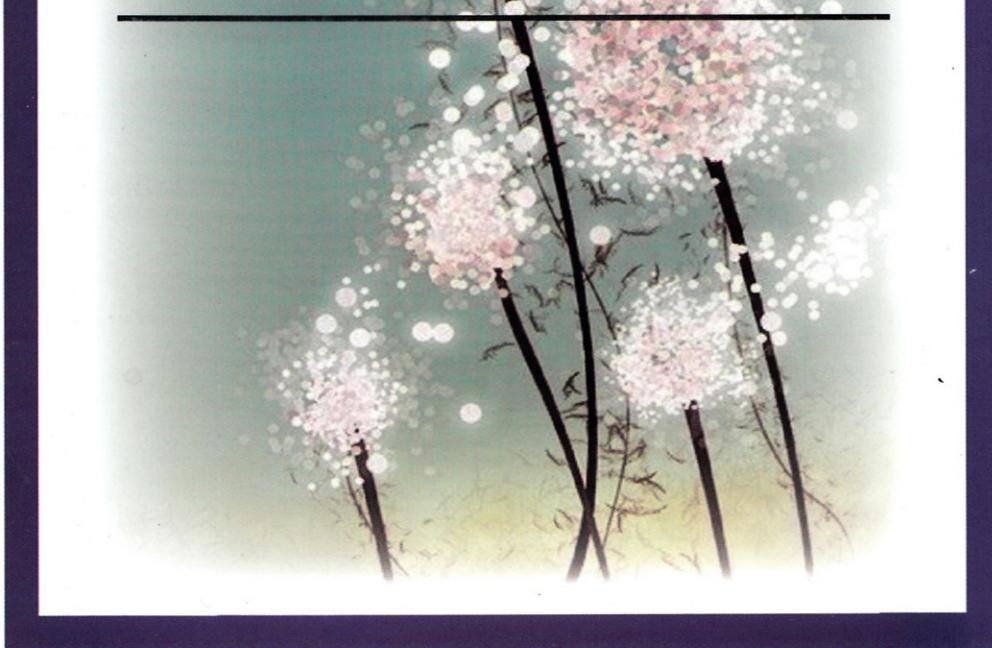


تجليات النقد اللغوي المعاصر في خطاب التفسير



2014

الدكتور
معمِّر منير العاني

أستاذ اللغويات في الجامعة العراقية

تجليات النقد اللغوي المعاصر

في

خطاب التفسير

الدكتور

معمر منير العاني

أستاذ اللغويات في الجامعة العراقية

عالم الكتب الحديث

Modern Books' World

إربد - الأردن

2014

الكتاب

تجليات النقد اللغوي المعاصر في خطاب التقسيم

تأليف

معمر منير العاني

الطبعة

الأولى، 2014

عدد الصفحات: 244

القياس: 24×17

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

(2013/7/2651)

جميع الحقوق محفوظة

ISBN 978-9957-70-771-2

الناشر

عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع

إربد - شارع الجامعة

تلفون: (00962) 27272272

خلوي: 0785459343

فاكس: 00962 27269909

صندوق البريد: (3469) الرمزي البريدي: (21110)

E-mail: almalktob@yahoo.com

almalktob@hotmail.com

www.almalkotob.com

الفرع الثاني

جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع

الأردن - العبدلي - تلفون: 079 / 5264363

مكتب بيروت

روضة النديم - بناية بزي - هاتف: 00961 1 471357

فاكس: 00961 1 475905

محتوى المدونة

الصفحة	الموضوع
1	تقدير
6-5	أهداف المدونة وفرضيتها ومعالجتها
7	مهاد وتأسیس
7	- تحت مقصد العنوان
15	المعنى الأول
17	تشكيل مقوله النقد اللغوي المصطلحات والموضع
18	التشكيل الأول : مسرد تعريفني بالمصطلحات النقدية
30	1- المصطلح النقدي المفرد
37	2- المصطلح النقدي المركب- الإزدواجي
37	التشكيل الثاني : استقراء الموضع
38	1- نقد المفسرين
38	2- نقد التحورين
39	3- نقد اللغورين
40	4- نقد الأحكام
41	5- نقد المصطلح
	6- نقد الشعر
45	المعنى الثاني
45	مضمار النقد في تعاير البنية والأبنية
45	المضمار الأول: تغاير البنية
49	1- التغيرات الفونيمية في الصوات
69	2- التغيرات الفونيمية في الصوات
75	المضمار الثاني: تغاير الأبنية
78	1- التغاير في الأبنية الأسمية
87	2- التغاير في الأبنية الفعلية

الصفحة	الموضوع
101	3- تداخل أنماط الأبنية
109	المعنى الثالث رجع النظر النقدي في أنماط النحو وأنظار الدلالة
109	المراجع الأولى: أنماط مستصغة من النحو
112	1- المعنى وال العلاقات النحوية
117	2- مشكل آتٍ من الفصائل النحوية
120	3- في معالجة نواميس الجمل
129	المراجع الثاني: الرؤى النقدية الدلالية
131	1- إيجاء الدلالة اللغوية
146	2- رؤى نقدية في تكثيف المعنى
155	3- بصائر النقد في العلاقات الدلالية
165	المعنى الرابع مقاربة نقدية لقضايا في الدراسات المعاصرة.
165	المقاربة الأولى: المنحى الوظيفي للنحو
167	1- على صعيد الكلم
183	2- على صعيد الترتيب
191	المقاربة الثانية: الاتساق النصي للخطاب
194	1- تعدد مرجعية الضمير et
209	2- خاصية الاتساق بأسماء الإشارة
216	3- آلية العطف
218	4- عطف القصة على القصة
220	5- عطف الجملة على الجملة
221	خاتمة الدراسة
225	ثبات المصادر

تقديم

الحمد لله الذي جعل معرفة العربية طريقاً لفهم كتابه، وسلماً لاستخراج معنى الكلام، وتميز خطه من صوابه، نعمته على آله، ونسائه المزيد من نعماته، ونصلي على سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وأصحابه، صلاة متصلة يوم لقائه.

أما بعد:

فإن الخطاب القرآني نضاح بالمعونة والحياة، وأسرار الوجود، وهو ملاذ العربية، وسند قواعدها وأصولها، ومستجمع ذلك كله خطاب لغوي معجز أخذ بطريقة الأداء اللغوي، والإشراق البصري، والفيض الجمالي.

ولما كان الطابع المميز لمدونات التفسير – بعد الاطلاع على كثير منها – يتجلّى في النظرة النقدية، والمناقشة اللغوية في القضايا الجزئية والكلامية، مما يكشف عن عقلية فذة، وعلم جم، وحسن تذوق للنصوص القرآنية، فجمعوا بين المنهج النثري والعلقي الذي طوعهم في في تفسير النصوص للاجتهد وإبداء الرأي واستنطاق المعاني، ومن ثم تأصيل قواعد اللغة قياساً على ما يائذلها من كلام العرب.

فاستقر في النفس الاتجاه إلى الدراسة النقدية اللغوية، ذلك أن النقد ينطوي تحت مفهومه: الألفاظ والعبارات الدالة على معيارية الرضا والقبول والترجيح والتضييف والاعتراض، بعد تحليل الآراء ومناقشتها؛ وصولاً إلى الرأي الأمثل الذي يتفق مع المأثور من قواعد اللغة المعهود من نظامها اللغوي السليم، والمقاربة مع استئناف المحدثين للممارسة اللغوية في دراساتهم المعاصرة، بالاستعانة في ذلك كله بأدلة وحجج مختلفة.

وانطلق هذا المسعى من وجهة نظر مفادها: أنه لكي تتحقق لدينا الدراءة الكافية بما أجزته المعرفة اللغوية في ظرفها التاريخي القديم، فلا بد أن يكون النظر إلى هذه المعرفة متسمًا بالشمول والإحاطة، بحيث لا يقف عنده كتب الترجم والطبقات – مع التسليم بأهميتها – وإنما الولوج في المصنفات وما تحمله من معالجات وتأملات في الموضوعات المشتملة عليها.

ونعتقد أن الإحاطة بجهود مؤلاء يعطي صورة دقيقة ومتکاملة عن الفكر اللغوي عبر المصور، ومن ثم فإن هذه الدراسة ترمي إلى تقديم نموذج متميز يمكن أن يُقال عنه: إنه يمثل حصيلة مركبة لجهود المفسرين الذين سبقوه، ولقد اخترنا أن نتحسن قضايا اللغة في تفسير الألوسي ونعالجها من خلال ما قدمه من رؤى نقدية في مجال: الصوت، والصرف، والنحو، والدلالة، آخذين بالحسبان أن تفسير الألوسي يكاد يمثل صورة لكل التناولات اللغوية السابقة، ومن ثم فإن الدراسة من هذا المنظور يمكن أن تعد إطلالة على التراث عموماً، وأن المحدد الزمني لهذا التفسير يجعله مستوى عالياً للموروث اللغوي، ومقارباً لتجليات المعرفة اللغوية المعاصرة. وعسى أن تعالج بدقة تلکم الرؤى، وأن نستعين من خلال هذه المعالجة بمکانة التفسير وصاحبـه.

وعلى كل حال؛ فإن الدراسة حاولت أن تبني منهجاً يتوافق مع المعطيات الأساسية للغة العربية عند علمائنا القدماء من خلال تجسيد فكر الألوسي لهذه المعرفة في قضايا اللغة، كما حاولت أن تجاري التصنيفات الحديثة للدراسات اللغوية، متخذة لتحقيق مأربها السابقة عدّة المنهج الاستقرائي التحليلي بين دفتي التراث والعاصمة، ونهضت بالخطوات الآتية:

جمع الرؤى النقدية المبسطة في رحاب التفسير.

تصنيف هذه الرؤى بحسب موضوعاتها اللغوية.

استقراء الآراء السابقة التي خالفت، أو وافقت هذه الرؤى.

استجلاب تحليات معاصرة ثلامس رؤى الألوسي.

توخي الأمانة العلمية في عزو الأقوال إلى أصحابها، وترتيبها بحسب التسلسل الزمني، أو
بحسب ما تقتضيه المعلومة اللغوية.

إيذاء الرأي بعد بسط الأقوال، وتقديم الحجج على ما تقرره الدراسة.

الرد على الأقوال التي تجنب الصواب، والاحتفاء بالتي وقعت على المراد.

ومن ثم جاءت محددات الدراسة كالتالي:

التمهيد:

تحت مقصید العنوان.

المعنى الأول: انتظم عقده بتشكيل مقوله النقد اللغوي المصطلحات والمواضيع

التشكيل الأول: مسرد تعريف بالمصطلحات النقدية

التشكيل الثاني: استقراء الموضع

المعنى الثاني: أقيم على مضمار النقد في تعاير البنية والأبنية
المضمار الأول: تغاير البنية .
المضمار الثاني: تغاير الأبنية .

المعنى الثالث: يتآزر فيه: رجع النظر النقدي في أنماط النحو وأنظار الدلالة
المرجع الأول: أنماط مستصفاة من النحو .
المرجع الثاني: الرؤى النقدية الدلالية .

الفصل الرابع: حرصنا على استظهار مقاربة نقدية لقضايا في الدراسات المعاصرة متخذين
إلى ذلك سبيلين:

المقاربة الأولى: المنحى الوظيفي للتركيب .
المقاربة الثانية: الاتساق النصي للخطاب .

وبعد:

فهذا ما لدى من جهد أبتعني فيه خالص العمل لله عز وجل، سائلًا أن يتقبله، وأن يغفر

مَكْتَبَةُ لِسَانُ الْعَرَبِ

أ. علاء الدين شوقي

رابط بديل
lisanerab.com

www.lisanarb.com



المنهجية المتبعة

توخى الدراسة أن تستظهر القدرة النقدية، والبراعته اللغوية في التمييز والموازنة بين تأويلات أهل التفسير، وأهل العربية ونحاتها من البصريين والkovfien سواء على مستوى المفردة أم التركيب أم النص، وما تعاوره من ظواهر ومسائل لغوية.

وأخذت الدراسة لتحقيق مآربها السابقة عدّة منهج الاستقرائي التحليلي بين دفني التراث والعاصرة، ونهضت بالخطوات الآتية:

- جمع التجليات النقدية المبوسطة في رحاب التفسير.
- تصنيف هذه التجليات بحسب موضوعاتها اللغوية.
- استقراء الآراء السابقة التي خالفتها، أو وافقها.
- استجلاب تحليات معاصرة تلامس الرؤى النقدية خطاب التفسير.
- توخي الأمانة العلمية في عزو الأقوال إلى أصحابها، وترتيبها بحسب التسلسل الزمني، أو بحسب ما تقتضيه المعلومة اللغوية.
- إيداء الرأي بعد بسط الأقوال، وتقديم الحجج على ما تقرره الدراسة.
- الرد على الأقوال التي تحاب الصواب، والاحتفاء بالي وقعت على المراد.

هدف الدراسة

- لن ينعد اهتمامنا على ما النقل من مأثور اللغة، ورصد لأقوال مرسلة من سبق، وإنما نقصد إلى إزالة الركام عن البصائر النقدية في فضاء التفسير، وتحري استقراءها، والوقوف إلى ما يتجادل بها من عوامل القوة والضعف.
- توجيه النقد في السياقات الظاهرة والباطنة، مع العناية بالأدلة والحجج المقررة، التي انطلق منها الأكلوسي إلى النقد والموازنة.
- تكشف عن قيمة المطبيات النقدية التي قدمها الأكلوسي في مواضع شملت: المفسرين، والنحويين، والشعراء، وغيرهم، وبيان طبيعة التفكير اللغوي، ونضج العقل الإسلامي في تأصيل اللغة، وقدرتهم في مجال تأويل النص القرآني.

- لا تعدم الدراسة مقاربات لغوية بين عرض الألوسي، وقضايا من الدرس الحديث.

فرضيات الدراسة

- إنَّ ظاهرة النقد اللغوي عند المفسرين – ومنهم الألوسي – هي عبارة عن ملحوظات نقدية مبثوثة في مصنفاته، أطلقتها سليقتهم اللغوية، وثقافتهم القرآنية، وسعة اطلاعهم على الموروث اللغوي.

- تحتاج الجوانب النقدية في التفسير إلى كشف النقاب عنها، وإزالة الضبابية التي منعت تحديد معالمها، وملامحها.

- تجلّت في التفسير نظرات نقدية، ومناقشات لغوية، منها وقعت على الصواب، ومنها جانبها في ظل وجود آراء أكثر صوابية.

- يعمل الألوسي في ثبيت آرائه المنهجي العقلاني والنقلاني، كما فعل الذين من قبله.
هناك علاقة متوازنة بين الأنظار النقدية وقضايا في الدراسات اللغوية المعاصرة.

المعالجة

ينطلق هذا المسعى من وجهة نظر مفادها: أنه لكي تتحقق لدينا الدراسة الكافية بما أمحزته المعرفة اللغوية في ظرفها التاريخي القديم، فلا بد أن يكون النظر إلى هذه المعرفة متسمًا بالشمول والإحاطة، بحيث لا يقف عنده كتب التراجم والطبقات – مع التسليم بأهميتها – وإنما الولوج في المصنفات وما تحمله من معالجات وتأملات في الموضوعات المشتملة عليها.

ونعتقد أن الإحاطة بجهود هؤلاء يعطي صورة دقيقة ومتكلمة عن الفكر اللغوي عبر العصور، ومن ثم فإن هذه الدراسة ترمي إلى تقديم نموذج متميز يمكن أن يُقال عنه: إنه يمثل حصيلة مركزة لجهود المفسرين الذين سبقوه، ولقد اخترنا أن نمتحن قضايا اللغة في تفسير الألوسي ونعالجها من خلال ما قدمه من رؤى نقدية في المجال اللغوي، وعسى أن نعالج بدقة تلكم التجليات، وأن نستعين من خلال هذه المعالجة مكانة خطاب التفسير.

مهد وتأسيس

تحت مقصد العنوان

جرى أهل العربية في استظهار معنى (رأى) وما استقر منه أن يقفوا على بعدين: أحدهما البعد المادي للرؤية، والأخر البعد القلي العقلي، وفي عُرف اللغة يتعدى الفعل رأى إلى مفعول واحد إن كانت الرؤية بصرية، وإلى مفعولين إن كانت الرؤية العقلية.

قال ابن سيدة: الرؤية النظر بالعين والقلب، ارتأيت، واسترأيت، بمعنى رؤية العين، ورأى أصل يدل على نظر، وإيصال بعين أو بصيرة⁽¹⁾.

وما يتصل بطلب الحديث عن الرؤى تفصيل الزبيدي القول بأن الرؤية: إدراك المرئي، وذلك أضرب بحسب قوى النفس الأول: النظر بالعين التي هي الحاسة وما يجري بغيرها، ومن الأخير قوله تعالى: ﴿وَقُلِّ أَعْمَلُوا فَسَيَرِي اللَّهُ عَنْكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [سورة التوبه: 105] مما جرى بغير الرؤيا بالحاسة فإن الحاسة لا تصح على الله تعالى، والثاني: بالوهم والتخيل نحو أرى أن سيداً منطلقاً، والثالث: بالتفكير، إني أرى ما لا ترون، والرابع: بالقلب أي: بالعقل، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ [سورة النجم: 11]⁽²⁾.

ويليق بالمقام إدراج قوله: إن الرئي ما ظهر عليه مما رأيت، والجوهري عن ابن الأثير بالهمز جعله من المنظر من رأيت، وهو رأته العين من حال حسنة وكسوة ظاهرة، ومن لم يهمز - الريي - إما أن يكون على تخفيف الهمز، أو يكون من رُيُّت الوانهم وجلودهم أي: امتلاء وحسنت⁽³⁾.

⁽¹⁾ لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، ط١، دار صادر، بيروت، (رأى).

⁽²⁾ تاج العروس للزبيدي من جواهر القاموس، محمد مرتفع الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار المداية (رأى).

⁽³⁾ لسان العرب، (روى).

ونسوق من الذِّكر الحكيم معنىًّا متعيناً آخر مفادة المعرفة والتَّبصُّر، ومنه قوله تعالى: «أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالَّدِينِ» [سورة الماعون: ١] بمعنى: هل عرفت الذي يكذب من هو؟^(١) وقوله تعالى: «وَكَذَّلِكَ تُرِى إِبْرَاهِيمَ مَلْكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ» [سورة الأنعام: ٧٥] أي: تُعرَف إبراهيم وبصره الربوبية والإلهية ونوقفه لمعرفتها ونرشده بما شرحتنا صدره وسدّدنا نظره وهدينا لطريق الاستدلال^(٢).

ومن المجاز فلان يرى لفلان إذا اعتقد فيه، وأراه وجه الصواب، وأراني برأيك، قال نهار

بن توسيعه:

فَلِمَنْ أَفْوَلْ إِذَا ئَلِمْ مُلْمَةٌ أَرْنِي بِرَأِيكَ أَمْ إِلَى مَنْ أَفْرَغَ^(٣)

وبعد هذا المسرد التعريفي المتقدم يغدو معنى الرؤى العقلية أو القلبية بالتفكير والتَّبصُّر متتاغماً مع متطلب الرسالة، ومتبيّناً في مقصدها، وهي كفيلة باستشراق فوائد وفرائيد هذه الرؤى المتفكّرة في وجوه اللغة عند الألوسي – رحمه الله – .

من وجهة ثانية، يلفي القارئ في المدونات المعجمية أن النون والقاف والدال – نقد – أصل صحيح يدل على إبراز شيء وبروزه، من ذلك: النقد في الحافر، وهو نقشر، حافر نقد متقرّر، والنقد في الضرس: تكسره، وذلك بتكتشف ليطه عنه، ومن الباب: نقد الدرهم، وذلك أن يكشف عن حاله في جودته، أو غير ذلك، ودرهم نقد: وازن جيد، كأنه قد كُشف عن حاله فعلم^(٤) فقد

^(١) الكشاف عن حقائق التزييل وعيون الأقوال في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزخشي الخوارزمي، تحقيق عبد الرزاق المهدى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (٨٠٩/٤).

^(٢) المصدر نفسه، (٣٨).

^(٣) أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزخشي، دار الفكر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، (٢١٤).

^(٤) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسن اللغوي، تحقيق: عبد السلام هارون، (ط١)، دار الجليل، بيروت، ١٤١١هـ-١٩٩١م، (نقد).

الدينار أو الدرهم، ينقده نقداً وذلك إخراج زائفه من صحيحة، وصاحب هذا العمل ناقداً⁽¹⁾. وكذا الانتقاد والتنقد وقد نقدها ينقداً أو انتقاداً، إذ ميز جيدها من رديتها⁽²⁾. فالذى تقدم قبلأً حديث مضمونه تعريف للنقد في الفضاء المعجمي، وإحال أنه ينضاف إلى ما تقدم آنفأً مستخلص هذه التجليلات مفاده:

التمييز: ويكونه مرونة حديث نقد الدرارم آنف الذكر.

الإعطاء: جاء في حديث جابر رضي الله عنه، قال: (فتقدي ثمنه...).

أي: أعطاني نقداً معجلاً، وفي لفظ آخر في باب الاستعراض: (فأعطاني ثمن العمل)⁽³⁾.

النظر إلى الشيء: يقال: نقد الرجل الشيء بنظره ينقده نقداً، ونقد إليه أي اختلس النظر نحوه، وما زال فلان ينقد الشيء بيصره إلى الشيء، إذا لم يزل ينظر إليه، وهو ينقد بعينه إلى الشيء، يديم النظر إليه بالاختلاس حتى لا يفعلا له⁽⁴⁾.

المناقشة: يُقال: ناقشت فلاناً، إذا ناقشتة في الأمر⁽⁵⁾.

إظهار العيوب، كما ورد في حديث أبي الدرداء عليه أنه قال: (إن نقدت الناس نقدوك، وإن تركتهم لم يتركوك)⁽⁶⁾، معنى نقدتهم: أي عيوبهم⁽⁷⁾.

الانتقاء والاختيار: جاء في حديث أبي ذر عليه: (كان في سفر فقرب أصحابه السفرة، ودعوه إليها، فقال: إني صائم، فلما فرغوا جعل ينقد شيئاً من طعامهم)⁽⁸⁾، أي يأكل شيئاً يسيرأ⁽⁹⁾، بالانتقاء والاختيار.

التقرش في الحافر وتأكل في الأسنان: وهو حديث سكن في مفتاح هذا المطلب.

(1) أساس البلاغة (650).

(2) المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيدة، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (ط1)، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م، (نقد).

(3) النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجوزي، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي- محمود محمد الطناхи، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ-1979م، (102/5).

(4) أساس البلاغة 469.

(5) لسان العرب، نقد.

(6) النهاية في غريب الحديث والأثر، (103/5).

(7) لسان العرب، نقد.

(8) النهاية في غريب الحديث والأثر، (104/5).

(9) لسان العرب، نقد.

-
قول الفارابي: كانت قريش أجود العرب انتقاداً للأفضل من الألفاظ وأسهلها على اللسان
عند النطق، انتقاداً أي: اختياراً للأفضل في اللغة⁽¹⁾.

وإذن أضحتى مرجع النظر - بعد هذه الملاحظة - في مفهوم النقد العام هو الفحص
والموازنة والتمييز والحكم، بمعنى هو فحص الأشياء، ومعرفة صفاتها، والتمييز بين جيدتها ورديتها،
والحكم عليها، أو هو دراسة الأشياء، وتفسيرها، وتحليلها، وموازنتها بغيرها، المشابهة لها، أو
المقابلة، ثم الحكم عليها ببيان قيمتها ورديتها.

وفي وعي المحدثين هو: التقدير الصحيح لأي أثر في، وبيان قيمته في ذاته ودرجته بالنسبة
إلى سواه⁽²⁾.

ويمضي آخرون إلى استشراف كنه النقد بأمرتين: أحدهما الحكم (Judgment)، ويراد به
الحكم على الأشياء، بالحسن أو الردامة، أو الجمال أو القبح، والأخر التفسير (Interpretation)
أو التحليل (Analyzation). فالنقد بذلك يتوجه إلى تحليل النص وتجزئته لإدراك أبعاده وبلوغ
أعمقها⁽³⁾.

وبعد تلك المفاهيم يستشرف الباحث أموراً مفادها:

- إن هناك مقاربة بين معانٍ النقد اللغوية وبين معانٍه الاصطلاحية، وكان المعنى الاصطلاحى
ينبع من رحم المعانى اللغوية، ويؤول إليها.
- إن ثمة موازنة تجري بين النصوص كون اللغة مجموعة من النصوص في كيّونـة النقد ظفضي
إلى استظهار مواضع القوة والضعف فيها.
- إن تعرضاً للنص الواحد يجري من غير موازنة بين نصوص أخرى، بالتفسير والتحليل
وصولاً إلى إصدار الحكم بعد فحص متأنٍ لمقتضيات النص.

ولعله ليس من الفضول بل لعله تذكّار نافع أن نستعيد في هذا السياق شطراً من جذور
النقد عبر العصور ليتسق مع تلك التجلّيات المتقدمة، فقد ارتبط النقد وجوداً وعدماً بوجود

(1) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطى، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط1، بيروت، (1/1).

(2) ينظر: أصول النقد الأدبي، أحد الشايب، ط2، مكتبة الهفصة العربية، ط2، القاهرة، 2006، (15-16).

(3) ينظر: مقدمة في النقد الأدبي، علي جواد الطاهر، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1979، (351).

الإنسان وظهور فكره، فالإنسان ناقد بالطبع لما أوتي من مؤهلات ذهنية ونفسية خاصة به، جعلته يرتاح للحسن وينق卜 عن القبح، وحيثما كانت سحرك في الحياة فكراً وأثراً ثقافياً، كان النقد يتحرك في روحه ويسير إلى جانب فكره، إن لم نقل إن فكره في الأساس كان نقداً؛ لأنه يتحسس به مجال الوجود فيبين حسنه، ويعبر به عن نفرته من عبث المخلوقات والعوامل الرديئة في الحياة ليكشف عن قبحها، وذلك هو النقد بذاته⁽¹⁾.

وإذا كان الفكر البشري يعتريه التقصي ويشوبه السهو ويختتم فيه الخطأ، كان النقد واجباً وضرورياً، بل لا بد منه لتكامل المسيرة الإنسانية، إذ بالتقييم المستمر والتقويم المتلاحق الذي يؤديه النقد تكون المقاربة للحق والملابسة للصواب، واجتناب الخطأ ومفارقة الباطل⁽²⁾.

ولعل هذا الملحوظ التاريخي يُلمع، بل يُصرّح بمكانة معلم النقد أولاً، ومكانة من يتصدر له ثانياً، ومكانة العربية التي هي لغة القرآن، ومستودع ثقافة الأمة، وصيغتها الفارقة ثالثاً، ومضمار ذلك يتأتى بالنقد اللغوي الذي لا يُؤتي أكله إلا بعدة يعتد بها الناقد تقوم على أساس علمية راسخة وبعد نceği هادف وحكم واع غير مضطرب.

ويحسن بنا - بعد هذا السرد المتقدم بيانه آنفاً - أن نبسط القول في الباعث الذي أفضى إلى بزوغ النقد اللغوي، المكتنف بالفطرية السليمة للعرب الأصحاح فجذوره ارتبطت بالأسباب التي أدت إلى نشوء اللحن بعد اختلاط العرب بغيرها من الأمم⁽³⁾. فنشأ مرافقاً ولاحقاً لوضع أول علوم العربية وهو النحو، فما إن وضع النحوة الأولى كعبد الرحمن بن هرمز(117هـ)، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(205هـ)، وعيسي بن عمر(156هـ)، بعض قواعد النحو العربي حتى راحوا يحاولون حمايدة الشعراء ونقدتهم شعرهم وإخضاعهم لتلك القواعد، بل تکاد تجرؤ على القول: إن أقدم أشكال النقد العربي كانت لغوية⁽⁴⁾.

ويعد هذا الملحوظ ويعزره ما يروى أن التابعية الذهبياني(605هـ) كان يحكم بين الشعراء في سوق عكااظ، وأنه قدّم الخنساء(24هـ) على حسان بن ثابت(40هـ) ناقداً بيته:

لَئِنْ أَجْفَنَاتُ الْفَرْأَ يَلْمَعْنَ بِالضَّحْكِ
وَأَسْبَأْنَا يَقْطُرْنَ مِنْ تَجْلِدَةِ دَمَّا

(1) ينظر: مقدمة في النقد الأدبي، (354).

(2) منهاج النقد في التفسير، إحسان الأمين، ط١، دار المادي، بيروت، 1428هـ-2007م، (5).

(3) النقد عند اللغويين في القرن الثاني، سنية أحد محمد، ط١، دار الرسالة للطباعة، بغداد، 1997، (193).

(4) النقد اللغوي فيتراث العربي، مذوّج محمد خسارة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق.

وأن نقده انصب على قول حسان (المفنات وأسياف) وهي من جموع القلة وكان الفخر يقتضي جمع كثرة نحو (المفنان والسيوف) أي: إن النقد كان لغورياً حرفيًا، آخذين بالحسبان ضعف هذه الرواية بأية أن مصطلحات مثل جمع القلة والكثرة لم تكن قد وضعت بعد⁽¹⁾.

والذى يتعين أن النقد اللغوى جانب من جوانب عناية العرب بالعربية ورسالة من الوسائل التي اخذوها لبيان قيمتها ومكانتها، والحفاظ على سلامتها؛ إذ هي لغة الكتاب المجيد، والحديث الشريف، وأقوال الصحابة، وأهل البيت، والتابعين، والبلغاء، التي نشطت في وقت مبكر من النصف الثاني من القرن الأول المجري قيام الدراسات القرآنية والحديثية، ونشاط الشعر والشعراء، فكان الكسائي (189هـ)، والفراء (207هـ)، وثعلب (292هـ)، وغيرهم من كبار الكوفيين الذين عنوا بها، وكان الخليل (175هـ)، وسيبوه (180هـ)، والمبرد (286هـ)، وغيرهم من كبار البصريين الذين تناولوها⁽²⁾.

ولعله يصح في الفهم ويستقيم أن يقال: إن العرب عرّفوا المنهج اللغوي في النقد، وإن غير واحد درسوا العوامل المؤثرة في النقد اللغوي، مثل الرواية والتطور اللغوي، والتعرّض القديم، والخصوصة، والإيجاز، وأوردوا المقاييس والنظارات التي أثارها هذا النقد، ودرسوا ضروب المقاييس في النقد اللغوي، ومنها مقاييس الخطأ والصواب، ومقاييس الجودة والرداة⁽³⁾.

ومستصحى القول: إن النقد اللغوي هو ضرورة اليوم كما في الماضي، بل إن كثيراً من القدماء كان يعنّيه عنه، ومع ذلك فقد قوّموا به وأقادوا منه في تصحيح عباراتهم⁽⁴⁾، وردوا المحظوظ المستهجن، ووقفوا على الأنساب من كلام العرب، ولعلّ أصدق ميسم يمكن أن يُسبّغ على النقد اللغوي أنه من الرواّفِد المعزّزة لاستقامة اللفظ و المناسبة المعنى وحضور الدلالة، وأن الشذرات النقدية لا زالت تشكل نطاً تواصلياً ينهل منه الدارسون إلى الساعة.

(1) ينظر: دراسات في النقد العربي القديم، محمود ريداوي، ط١، مطبعة الإنشاء، ط١، 1982م، (8-3).

(2) النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع المجري، نعمة رحيم العزاوي، ط١، وزارة الثقافة والفنون، بغداد، 1978م، (24).

(3) فصل العزاوي في كتابه القول في تلكم الملاحظ، وأفرد لكل ملحوظ مبحثاً خاصاً به، ينظر: كتاب النقد اللغوي للعوازي.

(4) النقد المنهجي عند العرب، محمد مندور، ط١، دار الهيبة، مصر، 1948، (6).

ويحسن أن أكتفي بما تقدم من حديث مجلٍّ لحدود النقد وجذوره ومقاصده، فلاتنتقل إلى مضمون نقد النصوص باستشرافٍ يتلامم مع متطلب الحديث عن النقد اللغوي، والأمر بإيجاز أن في محراب النقد النصي تظهر قيمه النقد، وتتسع دائرة حركته كلما كثرت حيوية النص وقابليته للقراءات المتعددة، إذ أن النص الجامد الذي لا يتحمل إلا وجهاً واحداً تضيق دائرة النقد ورها تنعدم، فالنقد توأم الاجتهاد ورفيق التفكير والتدبر، ولا يعني النقد دوماً بيان العيب والخطأ، بل هو أيضاً يتكلف بإظهار وجوه الحسن ونقاط القوة، وهو بذلك يتسع لمجال الترجيح والتغاضل بين الآراء والأفكار بين الحسن والأحسن، والمهم والأهم، والمناسب والأنسب⁽¹⁾.

وما يسترعى الخاطر – بناءً على ما تقدم – أن دائرة النقد تتجلّى وتتسع في التفسير – والله أعلم – وإنما يتأنى ذلك؛ لأن الأمر يتعلق بالقرآن الكريم، كتاب الله، ومصدر الإسلام، ومرجع المسلمين الأول الذي يهتدون بهداه، ومنه يستمدون معارفهم الدينية وأحكام شريعتهم، ولما كان التفسير هو الذي يكشف عن معانٍ القرآن ومقصده، فإن المفسرين عكروا على تقرب الناس من المراد وإصابة الصواب واجتناب الخطأ، في فهم أقدس كتاب وأعظمه عند المسلمين، مما يضمن سلامة معتقدهم، وصحة أعمالهم. والنقد اللغوي أحدى الآليات التي اعتمدها مؤلِّفُ ثلاثة لتحقيق مرادهم من المدونات التي كتبوها، ومن ثم لا نكاد نجد تفسيراً خلواً من النقد اللغوي بآية انتخاب الأنسب من الآراء اللغوية.

وهذا الطبرى(310هـ) قد صرَّح في مقدمة تفسيره مستشفياً فضل الرؤى النقدية بأنه قد ألف هذا الموروث جاماً في بابه، خبراً عما انتهى إليه من اتفاق الحجة فيما اتفقت عليه الأمة، واختلفوا فيما اختلفت فيه منه، مبيناً علل كل مذهب من مذاهبهم. وموضحاً الصحيح لدبه من ذلك⁽²⁾.

(1) منهج النقد في كتب التفسير، (6).

(2) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى، ط١، دار الفكر، بيروت، 1421هـ-2001م، (15/1).

المسعى الأول

تشكيل مقوله النقد اللغوي

"المصطلحات والموضع"

التشكيل الأول

مسرد تعريفي للمصطلحات النقدية

لعلَّ الذي ينبغي الإلحاح إليه، قبل الولوج في مطلب هذا المبحث أنه باتت الحاجة ملحةً إلى الاستزادة من دراسة التراث النقدي عند العرب دراسةً منهجيةٍ فاحصةٍ ترسم بعدها حضارياً للمقاييس والمناهج والمصطلحات النقدية – مدار البحث – التي تمرس بها نقاد الأدب العربي القديم كي تصلها بمدارس وقضايا النقد الحديث^(*) التي تستوعب ثماذج الإبداع في التراث العربي، فتطور القديم للوصول به إلى الحديث، ونضرب الحديث في أعماق القديم⁽¹⁾.

والحق أن القاريء يلفي في مدونات تفسير القرآن الكريم – كتفسير روح المعاني – مصطلحات نقدية تؤذن بمفرأ معرفي في مجال الحكم على الآراء اللغوية الواردة في تفسير النصوص القرآنية، وتكون سبيلاً من سبل وصف المعاني وتفسيرها. وهي تتحذى على التعين المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية مرجعية في التحليل، والتقويم، والحكم؛ لتصل إلى سلامة التراكيب النحوية، وصحة البناء الصوتي والصرفي وجدواي الدلالات القرآنية.

ويتتضم عقد المسعى برصد واقع لغوي مقارب مع بعض قضايا اللغة المعاصرة – وهو من آليات المدونة – تردد الدرس اللغوي بقيمة هادفة، تنم على وعي اختيار الآراء، ومكانة مدارستها. وكأنني بالمفسرين – ومنهم الألوسي – أدركوا حقيقة أن الناقد اللغوي يعرض لغة النص على ضربين من المقاييس، يتكفل الأول ببيان مواضع الجودة والرداة في تلك اللغة، ويتكفل الآخر بتشخيص الخطأ فيها، والإرشاد إلى الصواب، وكلا المقاييس متمم للأخر، ولا تصح عملية النقد اللغوي إلا بالرجوع إليهما⁽²⁾. واتخذ المفسرون هذا البيان مرجعاً في معالجة الآراء والأحكام اللغوية الصادرة في تفسير الآيات القرآنية، التي أضحت بعضها معياراً يمكن الركون إليه في حسم مسائل اللغة، وبعضها يظل بمنأى عن سكتة اليقين، باية صدورها من نفس بشريَّة جُبِلت على الخطأ والنسيان.

(*)

تفصي سلامة الأسلوب اللغوي أن يقول: تصلها بمدارس النقد الحديثة وقضاياها.

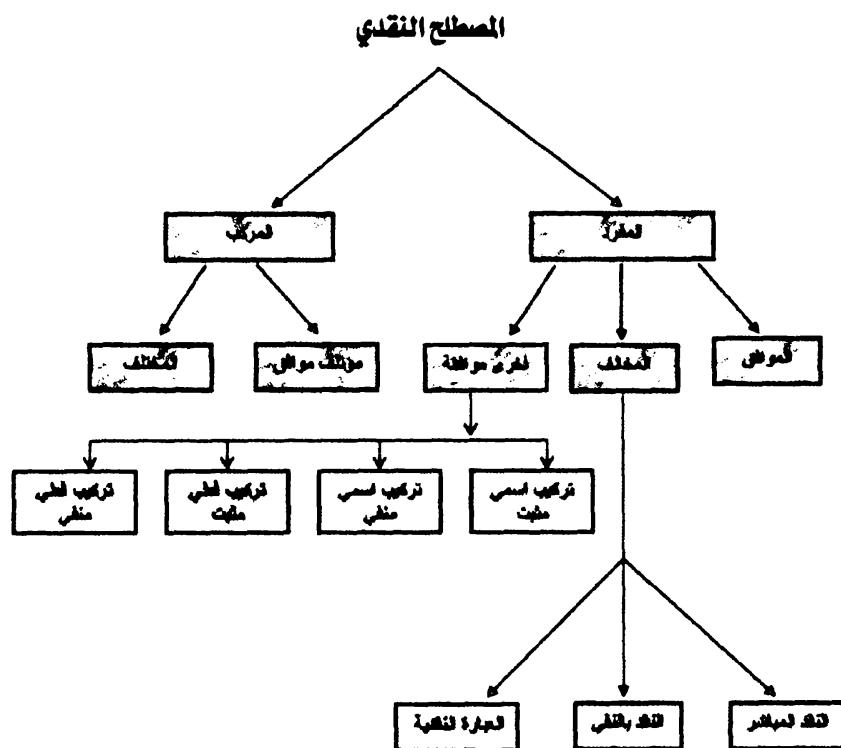
(1)

أثر البيئة في المصطلح النقدي القديم، عبد الله سالم المعطاني، المنشور ضمن كتاب: قراءة جديدة لتراثنا النقدي، النادي الأدبي الثقافي بيده، 1410هـ-1990م، (241).

(2)

النقد اللغوي عند العرب، (23).

وليس بلازم أن نستطرد إلى ما يرسله المختصون من مقولات في النقد؛ لأننا نؤثر أن نلتزم جانب التطبيق، مستهلين هذا المتطلب بخطط يجيئ ما سنعرضه من واقع المصطلح النظري.



1. المصطلح النظري المفرد:

ينطوي على الفاظ نقدية موافقة أو مخالفة للآراء والأحكام اللغوية في تفسير آيات الذكر

الحكيم.

1-1 النقد الإفرادي الموافق:

وتشكل وجوه امتداده في التفسير على الفاظ عدة أهمها:

المبادر: تومئ اللفظة بالإسراع إلى الشيء بعد التثبيت منه، بُدر إلى الشيء أسرع، وبابه دخل، وبادر إليه أيضاً وتبادر القوم تسارعوا⁽¹⁾.

ومن نحو ما تقدم في التفسير ما جاء في قوله تعالى: **﴿وَهَنَّا كَيْفَيْتُ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارِكًا فَأَنْجِبْتُهُ وَأَنْقُوا لَعْلَكُمْ تُرَحَّمُونَ﴾** [أن تقولوا] أن قيادة المقدار دلالة على إنسانه (أنزلناه) دراستهم لغفليت⁽²⁾ [سورة الأنعام: 155-156]، (أن تقولوا) علة لمقدار دلالة عليه (أنزلناه) المذكور، وهو العامل فيه لا المذكور خلافاً للكسائي؛ لثلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بأjenji. وهو بتقدير (لا) عند الكوفيين، أي لأن لا تقولوا وعلى حذف المضاف عند البصريين. أي: كراهة أن تقولوا، وقيل: يحتمل أن يكون مفعول (اتقوا) وعليه الفراء، وأن يجعل اللام المقدرة العاقبة، أي: ترتب على إنزالنا أحد القولين؛ ترتب الغاية على الفعل فيكون توبيخاً لهم على بعدهم عن العادة، والمبادر ما ذكر أولاً، أي: أن تقولوا يوم القيمة لو لم ننزله⁽²⁾.

الأبلغ: يبلغ الشيء يبلغ بلوغاً وبلاغاً وصل وانتهى، وتبلغ الشيء وصل إلى مراده، والإبلاغ الإيصال وكذلك التبلية، وأمر بالغ جيد وبلغ حسن الكلام فصيحه يبلغ بعبارة لسانه كنه قلبه⁽³⁾.

ومن مثله في تفسير روح المعاني، قوله جملة اسمه: **﴿فَفَتَحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ هَمَاءً مُتَبَرِّجَ﴾** [فتح الباب]، الباء للألة مثلها في: فتحت الباب بالمفتاح، وجوز أن تكون للملابس، والأول أبلغ⁽⁴⁾.

اجنح: جنح إليه يجنح، ويجنح جنوحأً، واجتنح مال، وأجنته هو واجتنحه أي أملته فجنح أي مال⁽⁵⁾.

(1) لسان العرب، بدر.

(2) روح المعاني، (8/71)، وينظر: (9/124).

(3) ينظر: لسان العرب، بدر.

(4) روح المعاني، (10/27)، وينظر: (1/98)، (8/82)، (2/29)، (1/378)، (1/313-312)، (1/179)، (1/116)، (10/80)، (23/312)، (20/126)، (19/138)، (15/255)، (12/250)، (12/14)، (10/116)، (27/98)، (29/79).

(5) ينظر: لسان العرب، جنح.

وورد منفرداً، وذلك في تفسير الألوسي لقوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا نَسْجُرَان﴾ [سورة طه، الآية 63]، إذ قرأ أبو جعفر، والحسن، وشيبة، والأعمش، وطلحة، وحميد، وأيوب، وخلف في اختياره، وأبو عبيد، وأبو حاتم، وابن عيسى الأصبهاني، وابن جرير، وابن جبير الأنطاكى، والإخوان، والصاحبان من السبعة (إن) بتشديد النون (هذا) بالف ونون خفيفة، واستشكلت هذه القراءة حتى قيل: إنها لحن وخطا والذى أجمع أنا إليه والعاصم هو الله تعالى تضعيف جميع ما ورد فيه طعن بالتواتر ولم يقبل تأويلاً ينشرح له الصدر ويقبله الذوق وإن صححه من صحيحه، والطعن بالرواة أمعن بكثير من الطعن بالأئمة الذى تلقوا القرآن العظيم الذى وصل إلينا بالتواتر من النبي ﷺ ولم يألوا جهداً في إتقانه وحفظه⁽¹⁾.

الجيد: من (جيد) الجيد العنق، والجيد بالتحرك طول العنق وحسنه⁽²⁾. ومن (جود) أي شيء جيد، وجاد به جوداً فهو جواد، وجاد الشيء بجوده جودة بفتح الجيم وضمها أي صار جيداً.

ونراه في روح المعاني يأتي في تفسير قوله تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ مُخْطَفٌ أَبْصَرَهُم﴾ [سورة البقرة، الآية 20]، قرأ مجاهد وعلي بن الحسين ويعين بن ثابت (يُخْطَف) والفتح أفصح، وعن ابن مسعود (يُخْطَف) وعن الحسن (يُخْطَف) بفتح الياء والخاء وأصله: يُخْطَف، فأدغم التاء في الطاء، وعن عاصم وقادة والحسن أيضاً بكسر الثلاثة وهو تكثير مبالغة لا نقدية، وكسر الطاء في الماضي لغة قريش، وهي اللغة الجيدة⁽³⁾.

الأحب: أحبته نقىض أبغضته، والحب الوداد، والمحبة، وأحبه فهو محب وهو محبوب⁽⁴⁾.
ووجه في التفسير ما جاء في قوله - تقدس اسمه - ﴿وَكُنْتُ نَسِيًّا مَنْسِيًّا﴾ [سورة مرريم، الآية 23]، قرأ الأكثرون (نسيناً) بالكسر، قال الفراء: مما لفغان في ذلك كاللؤلؤ، والوتر.
قال الألوسي: الكسر أحب للغتين، وقال ابن الأباري: هو بالكسر اسم لما ينسى كالنقض اسم لما ينقض، وبالفتح مصدر نائب عن الاسم⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ ينظر: روح المعاني، (16/260-261).

⁽²⁾ ينظر: لسان العرب، (جيد)، (جود)، .

⁽³⁾ روح المعاني، (1/220)، وينظر: (16/260).

⁽⁴⁾ ينظر: لسان العرب، حب.

⁽⁵⁾ ينظر: روح المعاني، (16/96).

١-٢-٢ تراكيب نقدية موافقة:

تركيب اسمي مثبت: ويتاتي في تركيبين:

- أقل تكالفاً: جاء في حديثه عن تضمين (إلى) معنى آخر، وذلك في قول الباري عز وجل: **﴿قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾** [سورة آل عمران: 52] بأنها تخرج - بحسب آراء العلماء - إلى معنى: مع أو اللام أو في.
- وعقب ناقداً: وانت تعلم أن جعل (إلى) يعني اللام أو في التعلييلتين يحصل طلبة المسيح التي أشير إليها على وجه لعله أقل تكالفاً مما ذكر^(١).
- أمر محتمل: في قوله - تقدس اسمه - **﴿فُلْنَ يَفْضُلُ اللَّهُ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلَيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مَا يَجْمِعُونَ﴾** [سورة يونس: 58]، فرأى يعقوب (فلتفروا) بناء الخطاب ولام الأمر، ونقل في توجيهه أنه لما كان النبي ﷺ مبعوثاً إلى الحاضر والغائب جمع بين اللام والباء، قيل: وكأنه عنى أن الأمر لما كان بجملة المؤمنين حاضرهم وغائبهم غلب الحاضرون في الخطاب على الغائبين وأتى باللام؛ رعاية لأمر الغائبين وهو أمر محتمل^(٢).

تركيب اسمي منفي:

- لا بأس: ومن أمثلته المتجلية ، ما جاء في قوله - تقدس اسمه - **﴿إِذَا الْأَغْلَلُ فِي أَغْنِيَةِهِمْ وَالسَّلَسِلُ يُسْحَبُونَ﴾** [سورة غافر: 71]، (السلسل) عطف على (الأغلال)، وجوز كون (والسلسل) مبتدأ أو جملة (يسحبون) خبره والعائد مذوف أي يسحبون بها، وجوز كون (الأغلال) مبتدأ (والسلسل) عطف عليه والجملة خبر المبتدأ.

^(١) ينظر: المصدر نفسه، (3/213)، وينظر: (12/132)، (21/40)، (24/30)، (26/90).

^(٢) ينظر: روح المعاني، (11/163).

وقرأ ابن مسعود، وابن عباس، وزيد بن علي، وابن وثاب: (والسلالسل يسحبون) بمنصب السلاسل وبناء يسحبون للفاعل، فيكون السلاسل مفعولاً مقدماً ليسحبون، والجملة معطوفة على ما قبلها، ولا بأس بالتفاوت اسمية وفعلية⁽¹⁾.

ليس بالبعيد: ذكر أن (من) تكون بمعنى اللام، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَتَنْهِيَّا مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [سورة البقرة: 265] والمعنى توطيناً لأنفسهم على طاعة الله تعالى، وإلى ذلك ذهب أبو علي الجبائي، وليس بالبعيد⁽²⁾.

لا إشكال: ولنا أن نتعرض لهذا التركيب من خلال تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَحِجْرًا مَحْجُورًا﴾ [سورة الفرقان: 53]، (برزخاً): أي حاجزاً وهو لفظ عربي، وقيل: أصله بربه فعرب، والمراد بهذا الحاجز ما يحول بينهما من الأرض كالأرض الحائلة بين دجلة، ويقال لها بحر لعظمها ولشيوخ إطلاق البحر على النهر العظيم صار حقيقة فيه أيضاً، فلا إشكال في الثنوية، وإن أتيت صيورته حقيقة فاعتبار التغليب يرفع الإشكال⁽³⁾.

لا مانع: ونستشرف في بيان مقصد الاستفهام في قوله تقدس اسمه: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتَنَاهُ عَلَيْكُمْ إِذَا يَأْتُكُمْ وَنِيَّكُمْ رَسُولٌ﴾ [سورة آل عمران: 101]، المراد استبعاد أن يقع منهم الكفر وعندهم ما يأبه، وقيل: المراد التعجب أي لا ينبغي لكم أن تكفروا في سائر الأحوال لا سيما في هذه الحال التي فيها الكفر أقمع منه في غيرها، وقيل: المراد بكفرهم فعلهم أفعال الكفارة كدعوى الجاهلية، فلا مانع من يكون الاستفهام لإنتكار الواقع⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ ينظر: روح المeani، (103/24)، وينظر: (1/1)، (412/1)، (16/2)، (125/3)، (155/3)، (171/2)، (8/4)، (68/14)، (219/12)، (230/11)، (208/11)، (8/8)، (177/6)، (101/4)، (80/4)، (116/15)، (327/15)، (88/14)، (224/17)، (30/18)، (11/20)، (43/23)، (281/23)، (77/24)، (24/24)، (16/24)، (64/25)، (42/25)، (29/25)، (118/24)، (97/24)، (24/24)، (16/24)، (152/25)، (.168/30)، (127/30)، (216/29)، (81/27)، (33/27)، (152/25).

⁽²⁾ المصدر نفسه، (3/44)، وينظر: (11/181).

⁽³⁾ ينظر: المصدر نفسه (41/19)، وينظر: (166/7)، (20/56).

⁽⁴⁾ روح المeani: (20/4)، وينظر: (71/9)، (107/9)، (154/11)، (162/12)، (279/14)، (17/15)، (335/15)، (245/23)، (35/18)، (216/16)، (45/25)، (292/23)، (118/25)، (157/25)، (97/26)، (.111/26).

تركيب فعلي مثبت:

تنفتح له: ويحصل في تحديد الإشارة في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [سورة البقرة: 2]، (ذلك): إشارة إلى الكتاب الموعود به ﴿بِهِ﴾ بقوله تعالى: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثِقِيلًا﴾ [سورة المزمل: 5]، وقيل: إلى التوراة والإنجيل، وقيل: إلى الصراط المستقيم في سورة الفاتحة، والذي تنفتح له الآذان أنه إشارة إلى القرآن⁽¹⁾.

يقتضيه: عرج الآلوسي على الآراء التي وجهت اللفظ (عزيز) من قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَرِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [سورة التوبة: 128]، رفع (عزيز) على أنه صفة سببية لرسول وبه يتعلق (عليه)، وفاعله المصدر، وهو الذي يقتضيه ظاهر النظم الجليل، وقيل: (عزيز) خبر مقدم (ما عنتم) مبتدأ مؤخر، والجملة في موضع الصفة، وقيل: نعت حبقي لرسول وعنده تم الكلام، و(عليه ما عنتم) ابتداء كلام أي: بهمه ويشق عليه عتكم⁽²⁾.
يميل إليه: ويعلم على سبيل المثال في الوقف على معنى الحرف الناسخ من قوله تعالى:
﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [سورة البقرة: 21]، في المشهور موضوعه للترجي وهو الطمع في حصول أمر محظوظ ممكن الوقع والإشغال، وهو توقع خوف ممكن، والظاهر التقابل فتكون مشتركة، وذكر الرضي(688هـ) أنها للترجي، وهو ارتقاء شيء لا وثيق بمحضه فيدخل فيه الطمع والإشغال، والذي يميل إليه القلب ما ذكره بعض المحققين أنها لإنشاء توقع أمر متعدد بين الوقع وعدمه مع رجحان الأول⁽³⁾.

⁽¹⁾ ينظر: المصدر نفسه (1/134).

⁽²⁾ المصدر نفسه، (11/60)، وينظر: (1/11)، (11/18)، (242/11)، (18/11)، (211/6)، (309/1)، (172/1)، (1/172)، (22/199)، (80/28).

⁽³⁾ ينظر: روح المعاني (1/223)، وينظر: (1/1)، (5/124)، (98/16)، (16/268)، (1/391)، (5/201)، (9/124)، (18/38)، (19/124).

تركيب فعلي منفي:

لا ينبغي رده: وننظر به في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مُنْكَرٌ﴾ [سورة البقرة: 249]، أي: من لم يذقه من طعم الشيء إذ ذاقه ما كولاً كان أو مشروباً حكاه الأزهري (370هـ) عن الليث (211هـ)، وذكره الجوهري (396هـ) أن الطعم ما يؤديه الذوق وليس هو نفس الذوق، فمن فسره به على هذا فقد توسع وعلى التقديرين استعمال طعم الماء يعني ذاق طعمه مستفاضن لا يعب استعماله لدى العرب العرباء، ووقع مثله في كلامهم مما لا ينبغي أن يشك فيه⁽¹⁾.

لا يضر: ونلمسه في تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي حَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ﴾ [سورة التغابن: 2]، عن الحسن أن في الكلام حذفاً والتقدير ومنكم فاسق. ولا أراه يصح، وكأنه من كذب المعتزلة عليه، والجملة على ما استظر بعض الأفضل، معطوفة على الصلة، ولا يضره عدم العائد؛ لأن المعطوف بالفاء يكفيه وجود العائد في إحدى الجملتين كما قرروه في نحو: الذي يطير فيغضب زيد النباب، أو يقال: فيها رابط بالتأويل أي: فمِنْكُمْ من قدر كفره ومنكم من قدر إيمانه، أو (فِمِنْكُمْ كافر) به، (وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ) به⁽²⁾.

2-1 النقد المخالف:

2-2-1 الفظ نقدي مباشر: منها

البعيد: بعد خلاف القرب، وبعد بالضم أو بالكسر بعده فهو بعيد وبعاد، أي: تبعد، واستبعد الشيء عده بعيداً⁽³⁾.

(1) المصدر نفسه، (202/2).

(2) المصدر نفسه (144/28)، وينظر: (1/194)، (2/194)، (3/128)، (4/194)، (5/108)، (6/266)، (7/251)، (8/226)، (9/16)، (10/58)، (11/87)، (12/16)، (13/111)، (14/90)، (15/4)، (16/227)، (17/3)، (18/22)، (19/112)، (20/117)، (21/6)، (22/19)، (23/274)، (24/51)، (25/18)، (26/17)، (27/113)، (28/102)، (29/17)، (30/316)، (31/16)، (32/25)، (33/244)، (34/23)، (35/148)، (36/23)، (37/47)، (38/23)، (39/127)، (40/22)، (41/118)، (42/21)، (43/69)، (44/21)، (45/173)، (46/20)، (47/80)، (48/29)، (49/144)، (50/28)، (51/137)، (52/28)، (53/174)، (54/27)، (55/123)، (56/27)، (57/62)، (58/27)، (59/82)، (60/26)، (61/140)، (62/25)، (63/120)، (64/29)، (65/30)، (66/327)، (67/248)، (68/30)، (69/182)، (70/30)، (71/129)، (72/29)، (73/156)، (74/29)، (75/119)، (76/29).

(3) ينظر: لسان العرب (بعد).

ووجهه جاء في قول الباري - عز وجل - ﴿لَا أُولَئِنَّ الْأَلْبَابِ ﴾الذين يَذْكُرُونَ اللَّهَ قَبْلًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِم﴾ [سورة آل عمران: 190-191]، (الذين) في موضع جر على أنه نعت (الأولى)، ويجوز أن يكون في موضع رفع أو نصب على المدح، وجعله مبتدأ والخبر مذوف تقديره يقولون (ربنا آمنا) بعيد⁽¹⁾.

الباطل: بطل الشيء ذهب ضياعاً وخسراً فهو باطل، وبطل في حديثه بطالة وأبطل هزل، والباطل نقيس الحق، وأبطل فلان جاء بكذب وادعى باطلاً⁽²⁾.

ويتمثل جلياً من توجيه ضمير الفعل (أريتكم) (التاء) من قوله تعالى: ﴿فُلْ أَرْهَمَتُكُمْ إِنْ أَنْتُكُمْ عَذَابَ اللَّهِ أَوْ أَنْتُكُمْ أَلْسَانَةَ﴾ [سورة الأنعام: 40]، قبل: التاء ضمير الفاعل وما بعده حرف خطاب جيء به للتأكيد، وليس اسمأ لأنه لو كان كذلك لكان إما مجروراً ولا جار هنا، أو مرفوعاً وليس من ضمائر الرفع، ولا مقتضى له أيضاً أو منصوباً، وهو باطل لثلاثة أوجه، الأول: أن الفعل يتعدى إلى مفعولين، الثاني: لو جعل مفعولاً لكان هو الفاعل في المعنى، الثالث: أنه لو جعل كذلك لظهرت علامة التثنية والجمع والثانية في التاء...⁽³⁾.
الجهل: الجهل نقيس العلم، والجهالة أن تفعل فعلأً بغير علم، وجهلت الشيء إذا لم أعرفه⁽⁴⁾.

ويصدر في الحديث عن (إياك) من قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَشْتَغِلُ﴾ [سورة الفاتحة: 5]، (إيا) في المشهور ضمير نصب منفصل واللواحق حروف زيدت لبيان الحال،

⁽¹⁾ روح المعاني (4/188)، وينظر: (1/1)، (457/1)، (474/1)، (219/1)، (134)، (467/1)، (9/2)، (129/3)، (223/3)، (110)، (69)، (4/4)، (90)، (41/8)، (218/7)، (157/7)، (110/7)، (175/6)، (28/6)، (18/15)، (277/13)، (205/13)، (176/12)، (84/10)، (61/10)، (189/8)، (181/8)، (104/8)، (67/24)، (165/22)، (125/22)، (4/20)، (38/19)، (99/18)، (261/16)، (206/16)، (104/16).

.(152/28)، (118/25).

⁽²⁾ ينظر: لسان العرب (بطل).

⁽³⁾ روح المعاني، (7/171)، (62/1)، (7/3)، (85/6)، (204/8)، (309/13)، (63/16)، (161/20).

.(169/30)، (115/21).

⁽⁴⁾ ينظر: لسان العرب (جهل).

وقيل: أسماء أضيف هو إليها، وقيل: الضمير هي تلك اللواحق وإليا دعامة، وهو جهل، والبحث مستوفى في علم النحو⁽¹⁾.

الخدش: خدش جلده ووجهه مزقه، والخدش مزق الجلد قل أو كثراً، وبقلبه خدش وهو شيء من الأذى⁽²⁾.

ويتعين في التعريف على الإحالة بالإشارة في قوله - تقدس اسمه - **﴿هَذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًىٰ وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾** [سورة آل عمران: 138]، الإشارة إما إلى القرآن وهو المروي عن الحسن وقتادة، وخدش بأنه بعيد عن السياق، وإما إلى ما لخص من أمر الكفار والمتقين والتائبين⁽³⁾. التخرص: خرص بالضم خرضاً وتخرص، أي: كذب، ورجل خرافق كذاب، وتخرص فلان على الباطل واختصره افتعله⁽⁴⁾.

وينطوي في مستهل سورة طه على اللفظ، فعرض آراء العلماء في لفظة **﴿طه﴾**، [سورة طه: 1]، وما ذكره: إنها بلغة عكل، وقيل: بلغة عك، وروي ذلك عن الكلبي قال: لو قلت في عك: يا رجل لم يجب حتى تقول - طاما - وتخرص الزمخشري على عك، فقال: لعل عكا تصرفاً في يا هذا كأنهم في لغتهم قالبون الباء طاء فقالوا: يا طا واختصروا هذا واقتصروا على ها⁽⁵⁾. الخطأ: أخطأ ضد الصواب، ومنه أخطأ في هذه المسألة لم يصبهها، وأخطأ الطريق عدل عنه، وأخطأ الرأي وأخطأ حاجته لم يصبهها⁽⁶⁾.

ومن مظانه في تفسير قول الحق - تعالى - **﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يُكَجِّرُوا هُم﴾** [سورة الأنفال: 72]، قرأ حزة والأعمش ويعين بن ثواب (ولايهم) بالكسر، وزعم الأصممي أنه خطأ، وهو المخطئ، فقد تواترت القراءة بذلك⁽⁷⁾.

(1) روح المعاني، (1/111)، وينظر: (13/246).

(2) ينظر: لسان العرب (خدش).

(3) روح المعاني، (4/78)، (25/55)، وينظر: (26/67).

(4) ينظر: لسان العرب (خرص).

(5) ينظر: روح المعاني، (16/174).

(6) ينظر: لسان العرب (خطأ).

(7) روح المعاني، (10/45)، وينظر: (9/75)، (10/108)، (10/148)، (10/171).

لا حاجة: ويرسل قوله يفضي إلى هذا النقد، وذلك في قوله تعالى: ﴿أَلَرْحَمَنُ فَسْقَلْ بِهِ
خَبِيرًا﴾ [سورة الفرقان: 59]، والسؤال كما يعدى بـ (عن)؛ لتضمنه معنى التفتیش يعدى بـ
(الباء)؛ لتضمنه معنى الاعتناء، وعليه قول علقة بن عبيدة(603):

فَإِنْ أَسْأَلُونِي بِالْتَّسَاءِ فَإِنِّي خَيْرٌ بِأَذْوَاءِ التَّسَاءِ طَيِّبٌ

فلا حاجة إلى جعلها معنى عن – الباء – كما فعل الأخفش والزجاج⁽¹⁾.

ليس في عمله: ويتمثل في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَمَاتِي﴾ [سورة
الأنعام: 162]، فقرأ نافع (محجبي) بإسكان الباء إجراء للوصول بغير الوقف، وفي رواية أنه كسر
الباء، وعلى الرواية الأولى إنما جاز التقاء الساكنين لنية الوقف وفيه يجوز ذلك فطعن بعضهم في
ذلك بأن فيه الجمع بين الساكنين، وهو لا يجوز ليس في عمله⁽²⁾.

لا داعي: نلمح استعماله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَنْفِظِينَ﴾ [سورة
يوسف: 81]، (للغيب) للليل، وهو بهذا المعنى في لغة حمير وكأنهم قالوا: وما شهدنا إلا بما علمنا
من ظاهر حاله – وما كنا للليل حافظين، أي لا ندرى ما يقع فيه فلعله سرق فيه أو دلس عليه، وأنا
لا أدرى ما الداعي إلى هذا التفسير المظلوم مع تبلج صبع المعنى المشهور⁽³⁾.
ليس بمراد: وورد استعماله في عرض القراءات القرآنية لـ (هون) من قوله تعالى:
﴿أَيْتَسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدْسُهُ فِي الْتُّرَابِ﴾ [سورة النحل: 59] فقرأ الجحدري، وعيسى
(هوان) بفتح الماء وألف بعد الواو، وقرئ (على هوان) بفتح الماء وإسكان الواو وهو معنى الذل،
ويكون معنى الرفق واللين وليس بمراد⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ روح المeani، (46/19)، وينظر: (1/1)، (401)، (132/8)، (135/22)، (156/2)، (165/5)، والبيت في ديوان
علقة الفحل، تحقيق: لطفي الصقال، درية الخبب، دار الكتاب العربي، حلب، 1969، (7).

⁽²⁾ المصدر نفسه، (8/82)، وينظر: (17/176)، (19/209)، (22/50)، (25/49).

⁽³⁾ المصدر نفسه، (44/13)، وينظر: (11/88)، (15/79).

⁽⁴⁾ المصدر نفسه، (14/201)، (14/161)، (18/227).

ليس بسديد: ونسوق مثلاً من تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الْصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَذْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ [سورة النساء: 124]، قوله سبحانه: (من ذكر أو أنثى) في موضع الحال من ضمير (يعمل) (من) ابتدائية، وجوز أن يكون حالاً (من الصالحات) (من) ابتدائية أي كائنة (من ذكر) ... الخ، واعتراض بأنه ليس بسديد من جهة المعنى⁽¹⁾.

3-2-3 نقد منفي فعلي: منها

لم يأت بشيء: ويدلنا على هذا المصطلح الناطقي توجيهه تفسير قول الباري عز وجل ﴿وَرَأَوْا الْعَذَابَ لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَهْتَدُونَ﴾ [سورة القصص: 64]، فعقب على القول القاضي بأن يكون المراد من الرؤية رؤية القلب أي والكافر علموا حقيقة هذا العذاب لو كانوا يهتدون، وهذه الوجهة عندي خير من الوجهة المبنية على أن جواب لو معدوف، فإن ذلك يقتضي تفكيك لنظم الآية، ولعمري أنه لم يأت بشيء وما يرد عليه أظهر من أن ينافي على من له أدنى تمييز بين الحسي واللبي⁽²⁾.

لا يجوز: لحظت - وأنا - أدارس هذا المبتغي أن خطاب التفسير غني بهذا المضمار ومستفيض به، وما يجيئه التعريج على قوله تعالى على لسان زكريا عليه السلام: ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لُدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الْدُّعَاءِ﴾ [سورة آل عمران: 38]. أنت - الطيبة - لتأتيت لفظ الذرية، والتائيت والتذكير تارة يحيطان على اللفظ وأخرى على المعنى وهذا في أسماء الأجناس، بخلاف الأعلام فإنه لا يجوز أن يقال: جاءت طحة؛ لأن اسم العلم لا يفيد إلا ذلك الشخص، فإذا كان مذكراً لم يجز فيه إلا التذكير⁽³⁾.

⁽¹⁾ المصدر نفسه، (5/181)، وينظر: (15/98)، (15/290).

⁽²⁾ المصدر نفسه، (20/121)، وينظر: (1/32)، (8/145).

⁽³⁾ المصدر نفسه، (3/177)، وينظر: (1/53)، (1/204)، (1/206)، (1/302)، (1/334-382)، (1/239)، (2/18)، (2/193)، (2/10)، (2/192)، (3/173)، (3/236)، (3/264)، (4/9)، (4/443)، (7/82)، (8/52)، (8/36)، (8/26)، (7/271)، (7/254)، (7/235)، (7/171)، (7/54)، (7/6)، (9/66)، (11/114)، (11/148)، (11/155)، (9/206)، (9/114)، (8/141).

لا ينفي: ويتأنى هذا اللفظ في التوجيه النقدي للرأي القاضي بأن (إلا) في قوله تعالى: «وَمَا يَعْرِبُ عَنْ رِبِّكَ مِنْ مِثْقَالٍ ذَرْقَفَ الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْفَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ» [سورة يومن: 61]، عاطفة بمنزلة الواو، كما قال القراء في قوله تعالى: «لَا تَخَافُ لَدَيْ أَكْرَمَ الْمُرْسَلِونَ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَأَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ فَلَيْسَ غَفُورًا رَّحِيمًا» [سورة النمل: 10-11]، والأخفش في قوله سبحانه: «لَغْلَانِ لَيْكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حَجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ» [سورة البقرة: 150]، وقوم في قوله جل شأنه: «الَّذِينَ سَجَّلْتِنَّوْنَ كَثِيرًا لِلْأَثْمَرِ وَالْفَوْجَيْشَ إِلَّا أَلَّتْهُمْ» [سورة النجم، الآية 32]، وهو مقدر بعدها، والكلام قد تم عند قوله سبحانه: (ولا أكبَرَ ثُمَّ ابْتَدا بِقوله تعالى: (إلا في كتاب) أي: وهو في كتاب والإنصاف أنه لا ينفي تحرير كلام الله تعالى العزيز على ذلك ولو اجتمع الخلق إنفسهم وجنهم على مجيء إلا يعني الواو⁽¹⁾.

لا يحسن: لا يرعوي الألوسي عن الوقوف مليأً على توجيهات القراءات القرآنية، ومنه في قوله تقدس اسمه على لسان قوم هود: «فَالْأَوْلَا سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوْ عَظَّمَتْ أَمْرَةٌ نَّكِنْ مِنْ أَنْوَاعِظِيْرَتِهِ» [سورة الشعراء: 136]، وروي عن أبي عمرو والكسائي إدغام الظاء في التاء في (وعظت) وبالإدغام فرأ ابن عبيص، والأعمش؛ إلا أن الأعمش زاد ضمير المفعول فقرأ (أوعظتنا)، وينبغي أن يكون إخفاء؛ لأن الظاء مجهرة مطبقة والتاء مهمسة منفتحة، فالظاء أقوى منها، والإدغام إنما يحسن في المتماثلين أو في المتقاربين إذا كان الأول أتفص من الثاني. وأما إدغام الأقوى في الأضعف فلا يحسن⁽²⁾.

(63/14)، (245/13)، (56/13)، (224/12)، (210/12)، (126/12)، (117/12)، (108/12)=
 (252/16)، (179/16)، (105/16)، (5/16)، (337/15)، (246/15)، (194/14)، (17/14)
 (280/18)، (245/18)، (89/18)، (37/18)، (156/17)، (110/17)، (26/17)، (257/6)، (256/6)
 (98/25)، (122/24)، (71/24)، (184/23)، (128/22)، (164/21)، (12/21)، (179/20)
 (121/30)، (90/30)، (70/29)، (194/28)، (113/27)، (84/27)، (23/27)، (35/26)، (182/25)
 .(288/30)، (274/30)، (188/30)، (158/30)، (144/30)

بنظر: روح المعاني، (11/169)، وينظر: (12/116).

.المصدر نفسه، (19/132)، (225/21)، (144/15)، (69/3)، وينظر: (3/132).

(1)

(2)

لا يرتضي: أتَخْذُ هَذَا الْمَصْطَلِحَ تَذْكَارًا فِي الرَّدِّ النَّقْدِي عَلَى الرَّأْيِ الَّذِي قَدَرْ مَضَافًا
عَذْوَفًا فِي قَوْلِهِ جَلْ شَانَهُ: ﴿إِذْ يُرِيكُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكُمْ قَلِيلًا﴾ [سورة الأنفال: 43]، والتَّخْرِيج
عَلَى أَنَّ فِي الْكَلَامِ مَضَافًا عَذْوَفًا أَقْبِلَ الْمَضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ أَيِّ فِي مَوْضِعٍ مَنَامِكُمْ مَا لَا يَرْتَضِيهِ
الْبَيْقَانُ^(۱).

2. المصطلح النقدي المركب - الازدواجي -

1-2 المركب المولف المواقف:

المصطلح النقدي	موضوعه في التفسير
أفضل وأسع.	(1) / (119)
أحسن الخامل وأبعدها عن التتكلف وأسرعها في لسان العرب.	(1) / (134)
أسلم من القيل والقال وأبعد عن الإشكال.	(201) / (1)
أول استعمالاً وإن كان الكل فصيحاً.	(256) / (1)
هو المشهور ولعله الأولى.	(272) / (1)
أسلم وأبعد عن التتكلف.	(297) / (1)
أوفى وأظهر وهو وجه حسن.	(315) / (1)
أفضحها وأشهرها.	(408) / (1)
أولى ما حملت عليه وأصح.	(421) / (1)
الأول، الأول والثاني أول للشمام.	(472) / (1)
أوفق وأحسن.	(55) / (2)
ثابت ومستحسن وبلغ.	(57) / (2)
أقرب للذوق وأقل تتكلفاً.	(266) / (2)
كلام حسن ولعله الأولى والأقرب.	(41) / (3)
أفضى وأولى.	(83) / (3)
الأليق والأنسب.	(115) / (3)
يسعى ويستغنى.	(133) / (3)
أمس بالقصد وأوفق للواقع.	(254) / (3)
أكثر وأفضل.	(209) / (5)

^(۱) روح المعاني، (10/11)، وينظر: (190/15)، (337/15)، (16/16).

موضعه في التصير	المصطلح التقليدي
(207 / 7)	الظاهر المناسب.
(37 / 8)	اعم وأكثر فائدة.
(127 / 9)	أنسب بالمقام والأشهر.
(134 / 9)	لا يخلو عن حسن والأول أوفق.
(169 / 11)	أجلتها قدرأ وادقها سرأ.
(231 / 11)	يميل إلى القلب، ولا أرى فيه بأسا ولعله الأول.
(71 / 12)	أوجه وأقوى.
(76 / 12)	أخص وأوفر تجاهسا.
(212 / 12)	سالم ومعهود.
(137 / 13)	يغلب في القلن والأول أغلب.
(141 / 15)	أقرب وأقوى.
(203 / 15)	أوفق ولا ينافي تضمن.
(141 / 16)	ينساق إلى الذهن ويساعده اللفظ.
(260 / 16)	أجود الوجه وأوجهها.
(10 / 17)	حسن وليس بشارة.
(62 / 17)	أول للأول وأبعد عن التفكك للثاني.
(227 / 18)	الظاهر والأوفق بالمقام.
(5 / 19)	أبلغ وأافق.
(168 / 19)	أبلغ وأولي.
(199 / 19)	أبلغ وأنساب.
(102 / 20)	أظهر ولم يبعد.
(159 / 21)	كلامها جائز ورجع أحدهما.
(159 / 22)	رجع وبعد عن الإعجاف.
(65 / 24)	لا أرى فيه بأسا ويروشك أن يكون المبادر.
(31 / 26)	هذا الوجه أغرب وألين واظهر.
(34 / 26)	هو الوجه وهو أبلغ.
(105 / 27)	أوجه وأفضل.
(80 / 28)	فيه من الحسن ولا يضر.
(23 / 29)	فضيبي شائع وعكسه جائز.
(176 / 30)	جازيز وهو الأولى.
(179 / 30)	وهو وجه حسن بل هو مرجح من الأولى.
(295 / 30)	أظهر وألطف.

2- المركب الموغل المخالف:

موضعه في التفسير	المصطلح الناطق
(249 / 1)	خلاف الظاهر والمتادر.
(454 / 1)	قول غير مرضي ولا مقبول.
(9 / 2)	هو من التكليف غايةه ومن التعسف نهايةه.
(17 / 2)	بعيد بل لا أجيزة.
(20 / 2)	تغريج ضعيف ومتكلف.
(247 / 3)	بعيد من الصحيح قريب من المعرف.
(69 / 4)	بعيد وخلاف المأثور.
(221 / 4)	فالتشبيح في غاية الشناعة ونهاية الجسارة.
(307 / 4)	لست على يقين أنه الأولى والأخرى.
(29 / 5)	تكلف ولا يليق بالنظم الكريم.
(131 / 5)	لا يخلو عن تعقيد ولا يوجد حمل صحيح.
(16 / 6)	لا يخفى بعده وأبعد منه.
(124 / 6)	خلاف الظاهر ولا يترك في العربية.
(35 / 7)	لا يخفى بعده وأبعد منه.
(98 / 7)	بعيد وغير ظاهر.
(127 / 7)	لا يخفى تكلفه وتعسفه ولا وجه له.
(39 / 8)	ركب في الكلام عمياه وتهاد في تيهاء.
(56 / 10)	ليس بشيء وموهنة وفي غاية الشذوذ ولم تصلح.
(182 / 11)	أقل غاللة وفيه كلام.
(200 / 11)	لا يتجه ولا يتنظم.
(176 / 12)	وهو من الجسارة بمكان وليته قال ما أدرى.
(177 / 12)	وجه ضعيف مبني على ضعيف.
(202 / 12)	وهو بعيد والأبعد منه
(101 / 14)	تكلف وبورث الصداع.
(38 / 15)	لا يقصد ولا يلتفت إليه.
(67 / 15)	ولا يحضر بعده وليس يأقرب مما استبعده.
(219 / 15)	إعراب متكلف ويقضي منه العجب.
(245 / 15)	بعيد عن السياق وليس من الأخبار الصحيحة.
(99 / 16)	تكلف ولا يخلو من ركاكة.

المصطلح الندي	موضعه في التفسير
لا يجوز التحرير ولا يليق.	(278 / 16)
خلاف الظاهر وأبعد منه.	(9 / 17)
ليس كذلك ونظر فيه ولا يستلزم الذوق السليم.	(180 / 17)
خفاء المعنى ولا يستقيم.	(50 / 18)
لا يرى وجهه وخلاف الظاهر.	(63 / 18)
خطراً عظيماً ومنشأ جهل وفساد.	(294 / 18)
تكلف وتنسف ومخالفة للعربية.	(63 / 19)
ولا أراه مرضياً ولو أوقدوا له ألف سراج.	(125 / 22)
لا يخفى بعده وأبعد منه ...	(3 / 23)
ضعف لا يلتفت إليه.	(42 / 24)
خلاف الظاهر وما يقتضي منه العجب.	(106 / 25)
سماحة وإيهام غدور.	(83 / 27)
تفكيك للنظم وخروج عن الظاهر.	(207 / 27)
تكلف ومخالفة الظاهر.	(233 / 27)
تكلف وتنسف.	(61 / 28)
لا يليق وليس له فورة.	(32 / 30)
ضعفية ولا يعول عليها.	(187 / 30)

3- المركب المختلف:

المصطلح الندي	موضعه في التفسير
هذا النقل صحيح والوهم عكسه.	(281 / 1)
لا يسمع مع وروده في كلام العرب.	(318 / 1)
مع أنه الأنساب ليس بشيء.	(9 / 2)
لولا أن الجمهرور منه لكان من الحسن بمكان	(177 / 2)
ساقع إلا أن فيه بعد.	(275 / 4)
وفي هذا بعد وإن أثبته الراغب.	(109 / 5)
جائز لكن خلاف الظاهر.	(209 / 5)
لا يلتفت إليه والصواب ...	(18 / 6)
وهو بعيد لا خطأ.	(50 / 8)
وإن كانت شاذة فإنها من الثقات.	(99 / 8)
ولا تخلو عن حسن وإن قيل فيه تكلف لا حاجة إليه.	(230 / 9)

المصطلح الندي	موضعه في التفسير
الأولى ما ذكرنا وفي الأخير تخلف.	(46 / 10)
الأول أول وإن كان فيه كثرة حذف.	(110 / 13)
وهو حسن لولا أن الاستعمال والقياس آبيان.	(177 / 14)
في غاية البعد وإن تضمن معنى لطيفاً.	(26 / 15)
له وجه وفيه تأمل.	(75 / 15)
خلاف الجمهور مع أنه قياس.	(235 / 15)
تكلف والحق ما عليه الجمهور.	(36 / 18)
وإن صبح إلا أنه غير معروف.	(27 / 18)
جوز وعلى بعد.	(52 / 18)
بعد جداً والأقرب.	(75 / 18)
حسن لكنه خلاف الظاهر.	(235 / 18)
وقفت في الفصيح وخلاف الظاهر.	(225 / 19)
أوفق بما بعده وضعف لكثرة التقدير.	(163 / 20)
لا يساعدك النظم وهو ظاهر فيما تقدم.	(270 / 22)
غير جائز والأوجه....	(21 / 24)
غير جائز اللهم إلا شاذًا استعمالاً وقياساً.	(21 / 24)
تكلف لا يمكن القول به مع ظهور الأول وسهولة.	(125 / 24)
وهو حسن بيد أن التعبير بالتوهم ينشأ منه توهم قبيح.	(139 / 28)
مع استقامتها فيه تخلف وابتداع.	(215 / 29)
حسناً في نفسه لكنه لا يبادر إلى الفهم.	(52 / 30)
بعضها فيه ضعف ولعل الأول أول.	(112 / 30)

رجوع النظر في أمثلة من المركب – الأزدواجي: المركب المؤلف الموافق:

من الأمثلة التي يتجلّى فيها هذا المتطلب، ما جاء في التنويّات المعنوية للفظة (سرع) من قوله تعالى: ﴿إِنَّا إِذَا لَفِي ضَلَالٍ وَسُرْعٍ﴾ [سورة القمر: 24]، أي نيران جمع سعير، وفي رواية أخرى تفسير السعر بالجنون على أنه اسم مفرد بمعنى ذلك. يقال: ناقّة مسورة إذا كانت تفترط في سيرها كأنها مجنونة، والأول أوجه وأفضل⁽¹⁾.

⁽¹⁾ ينظر: روح المعاني، (105/27).

المركب المولف المخالف:

دون مثل هذه الملاحظ في مناسبات عدّة من التفسير، ومنه في الرد على أحد الآراء التي وجهت إعراب قول الله تعالى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمِنُ وَأَغْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ [سورة الحجر: 94]، بعد أن مضى في عرض الآراء، وقف على الرأي القاضي بأن التقدير فاصلع بما تؤمر بالصدع به فحذفت الباء الثانية ثم الثالثة ثم لام التعريف ثم المضاف ثم الماء، وهو تكلف لا داعي له ويکاد يورث الصداع⁽¹⁾.

المركب المختلف:

سيلي في تأتي هذا المبتعني ما رصده حول تقديم (الرؤوف) على الرحيم في قول الباري جل شأنه: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة البقرة: 143]، قدم (رؤوف) على (رحيم)، لأن الرأفة مبالغة في رحمة خاصة، وهي رفع المكروه وإزالة الضرر كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذُ كُرْبَلَيْمَا رَأْفَةً فِي دِينِ اللَّهِ﴾ [سورة النور: 2]، أي لا ترأفوا بهما فترفعوا الجلد عنهم والرحمة - أعم منه، ومن الأفضال ودفع الضرر أهم من جلب النفع، وقول القاضي بيّن الله تعالى غرة أحواله: لعل تقديم - الرؤوف - مع أنه أبلغ - عحافظة على الفواصل - ليس بشيء لأن فوائل القرآن لا يلاحظ فيها الحرف الأخير كالسجع، فالمرااعة حاصلة على كل حال⁽²⁾.

⁽¹⁾ روح الماني، (14/101).

⁽²⁾ المصدر نفسه، (9/2).

التشكيل الثاني

استقراء الموضع

أرصد - على التعين - موضع النقد، ووجوه امتداده في التفسير، وأستلطف في استظهار ملحوظ الموسوعية الشمولية في الخطاب بمدارسة النقد لطائفة من آراء العلماء، وما صدر عنهم من أحكام لغوية، متباوزاً تحليل هذه الموضع، وما تقتضيه من مراجعة تتحرى الأصلح وتتخذ للتواصل مع التراث اللغوي سبيلاً أمثل إلى المتقدم من الدراسة.

- ١ نقد المفسرين

تعرض لعلة اختيار المفرد (إماماً) في قوله تعالى: **﴿وَاجْعَلْنَا لِلمُتَّقِينَ إِمَاماً﴾** [سورة الفرقان: 74]، إمام يستعمل مفرداً وجمعًا كهجان، والمراد به هنا الجمع ليطابق المفعول الأول بجعل، واختير على أمة، لأنه أوفق بالتواصل السابقة واللاحقة... وذكر ابن عطيه أن مدار التوجيه على هذا الدعاء صدر عن الكل على طريق المعية، وهو غير واقع أو عن واحد وهو غير ثابت، فالظاهر أنه صدر عن كل واحد قول واجعلني للمتقين إماماً، فعبر عنهم للإيجاز بصيغة الجمع، وأبقى (إماماً) على حاله^(١).

ورد الألوسي ناقداً: بأن فيه تكلفاً وتعسفاً مع خالفته للعربية، وأنه ليس مداره على ذلك، بل إنهم شركوا في الحكاية في لفظ واحد لاتحاد ما صدر عنهم^(٢)، ومن الروى النقدية المواقفة، ما جاء في إعراب (من آياته) من قول الله عز وجل: **﴿وَمِنْ مَا يَنْتَهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ حَوْفًا وَطَمَعًا﴾** [سورة الروم: 24]، وفي الكشف لعل الأوجه أن يكون (من آياته) خبر لمبدأ مذوق أي: من آياته ما يذكر أو ما يتلى عليكم ثم قيل (يريكم البرق) بياناً لذلك، وهذا أقل تكلفاً من الكل^(٣).

^(١) روح المعاني، (63/19).

^(٢) المصدر نفسه، (63/19).

^(٣) المصدر نفسه، (40)، وينظر في نقد المفسرين: (1/21)، (421/1)، (166/5)، (54/4)، (9/2)، (180/8)، (39/8)، (100/25)، (144/22)، (16/18)، (267/16)، (79/15)، (206/13)، (130/13)، (176/13)، (40)، (.82/27)، (38/27)، (59/26)، (140/25).

- 2 - نقد النحوين

وما يجيء هذا المتطلب إعراب (قرآن) في قوله تقدس اسمه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴾ وَقَرْءَانًا فَرَقْتَهُ لِتَقْرَأُهُ عَلَى الْأَنْسَاسِ عَلَى مُكْثُرٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾ [سورة الإسراء: 105-106].

قال الفراء: هو منصوب بـ (أرسلناك) أي: وما أرسلناك إلا مبشرًا ونذيرًا، وقرآنًا، كما تقول رحمة، لأن القرآن رحمة، ولا يخفي أنه إعراب مختلف لا يكاد يقوله فاضل⁽¹⁾.

وتحضر النظرة النقدية الموافقة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِرِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ﴾ [سورة الزمر: 75]، أي حول العرش على أن (من) مزيدة على رأي الأخفش، وهو الأظاهر، وقيل: هي للابتداء، فحول العرش مبتدأ الحرف، وكأن الحروف هي تنذر للخلق⁽²⁾.

- 3 - نقد اللغويين

وما يلحق بهذا الملاحظ، عرضه للأراء التي اشتغلت على معنى (نفر) في قوله تعالى: ﴿قُلْنَا أُوحِيَ إِلَيْنَا أَنَّهُ أَسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجِيبًا﴾ [سورة الجن: 1]، النفر المشهور ما بين الثلاثة والعشرة، وقال الحريري(516م) في درة الغواص: إن النفر إنما يقع على الثلاثة من الرجال إلى العشرة، وقد وهم في ذلك فقد يطلق على ما فوق العشرة في الفصيحة، وقد ذكره غير واحد من أهل اللغة⁽³⁾.

⁽¹⁾ روح المعاني، (219/15).

⁽²⁾ المصدر نفسه، (44/24)، وينظر: (1/24)، (339/1)، (412/1)، (126/4)، (28/6)، (106/7)، (172/7)،

. (27/19)، (76-75/17)، (104/16)، (289/15)، (219/15)، (303/12)، (176/12)، (171/10)

⁽³⁾ المصدر نفسه، (29/109).

- 4 نقد الأحكام

الحق أن تشكيل النقد للأحكام اللغوية له حضور جلي في التفسير، وحسبي في هذا الملحوظ التعبير عليه ملحة لا مفصلاً، بأية إرجاء ذلك إلى المطان اللاحقة، وما ينتظم في هذا المقام نقد للأحكام:

- 4-1 صوتيأً -

في قول الباري - عز وجل - : **«مَا لَكَ لَا تَأْتَنَا عَلَىٰ يُوسُفَ»** [سورة يوسف: 11]، قرأ الجمهور (لا تأمننا) بالإدغام والإتمام، وفسر بضم الشفتين مع انفراج بينهما إشارة إلى الحركة مع الإدغام الصريح كما يكون في الوقف، وهو المعروف عندهم.

وفيه عشر هنا⁽¹⁾. فهو يتعرض بالنقد لحكم صادر عن ظاهرة الإشمام، وهذه المزية - الإشمام - بعد الإدغام أو قبله.

- 4-2 صرفيأً -

ومن الأمثلة وقوفه على لفظة (الستين) من قوله تعالى: **«وَلَقَدْ أَخَذْنَا إِلَّا فِرْعَوْنَ بِالسِّينِ وَنَقْصِي مِنْ الْثَّمَرَاتِ»** [سورة الأعراف: 130]، (الستين) جمع سنة، والمراد بها عام القحط، ولامها واو أو هاء، وقد اشتقو منها فقالوا: أسلت القوم إذا قحطوا، وقلبوا اللام تاء ليفرقوا بين ذلك، وقولهم: أسلت القوم إذا لبوا في موضع سنة، قال المازني (249هـ): وهو شاذ لا يقاوم عليه، وقال الفراء: توهموا أن الماء أصلية إذ وجدوها أصلية فقلبواها تاء، وجاء: أصابتنا سنة حراء. أي: جدب شديد فالتصغير للتعظيم، وإجراء الجمع مجرى سائر الجموع السالمية العربية بالحروف هو اللغة المشهورة⁽²⁾.

- 4-3 نحوياً -

وله موقفه من الخلاف الدائر في حكم اتصال الفعل المسبوق بـ (إما) بنون التوكيد، ذكر ذلك في معرض تفسيره لقوله - جل وعلا - : **«فَإِمَّا يَأْتِيْنَكُمْ مِنْ هُدًىٰ»** [سورة البقرة: 38]

⁽¹⁾ روح المعاني، (12/229).

⁽²⁾ المصدر نفسه، (49/37).

(إما) مركبة من إن الشرطية و(ما) الزائدة للتأكيد، وكثير تأكيد الفعل بعدها بالنون، ولم يجب كما يدل عليه قول سيبويه⁽¹⁾: إن شئت لم تقدم النون، كما أئك إن شئت لم (تحبِّيْ) (هما). وحل من قال بالوجوب ما جاء في الشعر من غير النون على الضرورة، وعند الألوسي لا ضرورة إليه، معقباً على رأي الوجوب: بأن ما اخترناه أسلم وأبعد عن التكلف مما ذكر، وإن جل قائله⁽²⁾.

4-4 دلالياً -

بدا هذا المبتعنى في تفسير (الظن) من قوله تعالى: **فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقْيِمَا حُدُودَ اللَّهِ** [سورة البقرة: 230].

تفسير الظن بالعلم هنا قيل: غير صحيح لفظاً ومعنى، أما معنى فلانه لا يعلم ما في المستقبل يقيناً في الأكثر، وأما لفظاً فلان ان المصدرية للتوقع وهو ينافي العلم، ورد بأن المستقبل قد يعلم ويتيقن في بعض الأمور، وهو يكفي للصحة، وبأن سيبويه أجاز – وهو شيخ العربية – ما علمت إلا أن يقول زيد⁽³⁾، والمخالف له فيه أبو علي الفارسي، ولا يخفى أن الاعتراض الأول فيما نحن فيه مما لا يجدي نفعاً؛ لأن المستقبل وإن كان قد يعلم في بعض الأمور إلا أن ما هنا ليس كذلك وليس المراجعة مربوطة بالعلم بل الظن يكفي فيها⁽⁴⁾.

5 - نقد المصطلح

لعله يحسن قبل التأتي لهذا المتطلب الإشارة إلى أن علماء اللغة نهدوا أنفسهم في سبيل إسباغ لبوس الدقة على المصطلحات دفعاً للخلط وتجانيفاً عن التداخل، وإن بدا اعتراف على بعضها بأية اختلاف في الفهم والتقييم.

ومصطلح في المكان اللغوية يتنظم في البناء اللغوي، ومن ثم فإن عزل المصطلح عن الهيكل النظري الذي يتمتع به يحول بين الدارس وبين النظرة العلمية للأمور، ويقف حجر عشرة

(1) الكتاب، أبو البشر عمرو بن قبر سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ط١، دار الجليل، بيروت، (515/3).

(2) ينظر: روح المعاني، (1/297-296).

(3) ينظر: الكتاب، (313/2).

(4) روح المعاني، (2/169).

بينه وبين الحكم على المصطلح في بيته فلا يدرك أثر الميكل النظري في اضطراب المصطلح، ولا يتبيّن دور تداخل المصطلحات في تهالك الميكل النظري وقد أنس الصناعة المتطلبة من ضوابط تتسم بالدقة وقواعد تتصف بالإطراد⁽¹⁾.

والمفسرون في بصائرهم النقدية لبعض المصطلحات قد ابتكروا تبرئة ساحتهم مما يظنونه غير موافق للدرس القرآني، وسكن في نفسم ضرورة النأي بها عن تفسير القرآن الكريم.

ويتجلى هذا القول المرسل فيما رقن من تفسير قول الحق - عز وجل - ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَطَتْهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَتَلُوكُمْ﴾ [سورة النساء: 90]. اللام في (لقاتلوكم) جوابية لعطفه على الجواب، ولا حاجة لتقدير لو، وسماتها مكي القبيسي (437هـ)، وأبو البقاء لام المجازة والازدواج، وهي تسمية غريبة⁽²⁾.

وينضاف إلى هذا المقرر حديثه عن تفسير قول الباري عز وجل: ﴿فَبَشِّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ [سورة هود: 71]، فعرض الآراء التي وجهت إعراب (يعقوب)، أولها: أنه منصوب بتقدير فعل يفسره ما يدل عليه الكلام، أي: وهبنا لها من وراء إسحاق يعقوب، أما ثانيةها: فهو معطوف على محل (بإسحاق)، لأنّه في محل نصب، وثالثها: أن العطف على (إسحاق) على توهّم نصبه، لأنّه في معنى وهبنا لها إسحاق، ويقال مثل هذا عطف التوهم، ولا يخفى ما في هذه التسمية من البشاعة على أن هذا العطف شاذ لا ينبغي التخريج عليه مع وجود غيره⁽³⁾.

6 - نقد الشعر

لا يخفى على كل ذي نهية أن أرباب النقد قد انصرفوا إلى الشعر فحكموا أدواقه فيه، وفي بيان عيوبه، ومحاسنه، واضعين أساساً منهجية في نقد الشعر، وبلايته، والموازنة بين الشعراء، والبحث عن العلاقة بين الألفاظ والمعانٍ، والفوارات بين أصحاب الطبع في الشعر، وأصحاب

(1) المصطلح النحوي، دراسية نقدية تحليلية، أحد عبد عبد الغني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1410هـ-1990م،

(2).

(2) روح الماني، (131/5)،

(3) المصدر نفسه، (117/12).

الصنعة فيه، وقد شغلت هذه الأشكال مساحة واسعة في مطان الأدب واللغة لا مقام يتسع لعرضها على هذا الصعيد.

وما يحسن المكت عنه أن تفحص الشاهد الشعري نظيرًا لم يكن غائبًا عن وعي المفسرين، متخذين هذه الآلية سبيلاً من سبل معرفة مقاصد النص القرآني، وتفسير مفرداتها وترجيح قراءة على أخرى واستشراف ظواهر لغوية عدة في التفسير.

ويصدق ذلك على ما جاء في تفسير قوله - تقدس اسمه - **﴿سَوَاءٌ مِّنْكُمْ مَنْ أَسْرَ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ، وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٌ بِاللَّيلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ﴾** [سورة الرعد: 10]، (سارب) قبل: معطوف على (من) كأنه قبل: سواء منكم إنسان مستخف وأخر سراب، وجوز أن يكون معطوفاً على (مستخف) وقبل في الكلام موصول عذوف، والتقدير: ومن هو سارب، كقول أبي فراس الحمداني (357هـ):

وَبَيْتُ الْلَّدِي بَيْنِي وَبَيْنَكَ حَامِرٌ وَبَيْنِي وَبَيْنَ الْعَالَمَيْنِ خَرَابٌ⁽¹⁾

وقول حسان (54هـ):

أَمْنٌ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْتَحِنُهُ وَيَثْصُرُهُ سَوَاءٌ

والاستشهاد ضعيف جداً لما فيه من حذف الموصول مع صدر صلته⁽³⁾، وعند أبي حيان أن حذف من هنا وإن كان للعلم به لا يجوز في الشعر عند البصريين ويجوز عند الكوفيين⁽⁴⁾.
ومن الأمثلة الجليلة لما تقدم، وقوفه على علة اختبار (حتى) في قوله تعالى: **﴿وَلَوْ أَثْمَمُهُمْ صَبَرُوا حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ حَتَّىٰ هُمْ﴾** [سورة الحجرات: 5] مكان (إلى)، فعقب ناقداً على المسألة بمحاجتين أحدهما معنوية والأخرى تركيبية، أما شان الأولى، فـ (حتى) موضوعة لما هو غاية

⁽¹⁾ ديوان أبي فراس الحمداني، دار صادر، بيروت، 1966، (46).

⁽²⁾ ديوان حسان بن ثابت، دار الصياد للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، (4).

⁽³⁾ روح المعاني، (13-130/129).

⁽⁴⁾ البحر الغيط، محمد بن يوسف الشهير بـأبي حيان، تحقيق: عادل أحد عبد الموجود، علي محمد معرض، ذكر يا عبد الجيد النوقي، أحد الجمل، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م، (5/362).

في نفس الأمر، ويقال له الغاية المضروبة أي: المعينة و(إلى) لما هو غاية في نفس الأمر أو يجعل الجاحد، والثانية: إن مجرور حتى دون مجرور إلى لا بد من كونه جزء نحو: أكلت السمكة حتى رأسها أو ملaciaً لها نحو **﴿سَلَّمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾** [سورة القدر: 5]، ولا يجوز سهرت البارحة حتى ثلثها أو نصفها، فيفيد الكلام معها أن انتظارهم إلى أن يخرج **﴿أَمْ لَازِمٌ لَمْ يَقْطُعُوا أَمْرًا** دون الانتهاء إليه، فإن الخروج لما جعله الله تعالى غاية كان كذلك في الواقع، وما احتج به ابن مالك من قول الشاعر⁽¹⁾:

عَيْنَتْ لِيلَةٌ فَمَا زَلَتْ حَتَّىٰ
نَصَفِهَا رَاجِيًّا فَعَدْتُ يَوْمَ سَا

⁽¹⁾ المسألة مثبتة في المدونات التجوية، ينظر مثلاً: أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد عي الدين عبد الحميد، ط.5، 1979، دار الجليل، بيروت (1/167)، معه الموضع في شرح جمع الجوابع، السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (2/422).

المعنى الثاني

مضمار النقد في تفاصير البنية والأبنية

المضموم الأول

تفاصيل البنية

استأنف في هذا المقام مراجعة في قضية لغوية عربية ما تزال قائمة، هي قضية الأصوات التي شغلت كثيراً من علماء العربية والعلماء في خدمتها، ووصلت إلينا دراسات: كدراسة الخليل، وسيسيويه، والفارابي (339هـ)، ومكي، وابن سينا (427هـ)، تعدّ أعمق استخلاص صوتي عملته العرب، ولا زال معيناً لا ينضب، ومرجعاً للدارسين، وقارب كثير من مضامينه الدراسات الصوتية الحديثة التي توفرت لها معدات مخبرية للأصوات.

ونلقي في هذه الدراسات ولوجاً في مكونات علم الأصوات وتوصيفاً لترتيبها ومدارجها، ونختبر من مكتسب الفارابي ما هو أقرب إلى متناول الفكر في حركة الأصوات، قال: إن تلك التصريحات إنما تكون من الفرع بهواء النفس بجزء أو أجزاء من حلقة، أو شيء من أجزاء ما فيه وباطنه أنهه وشقيقه، فإن هذه هي الأعضاء المفروضة بهواء النفس، والقانع أولاً هي القوة التي تسرب هواء النفس من الرئة وتمهيد الحلق أولاً فاؤلاً، إلى طريق الحلق الذي يلي الفم والأنف وإلى ما بين الشفتين، ثم اللسان يتلقى ذلك الهواء فيضغطه إلى جزء جزء من أجزاء باطن الفم وإلى جزء جزء من أجزاء أصول الأسنان وإلى الأسنان، فيقع ذلك الجزء فيحدث من كل جزء يضغطه اللسان عليه، ويترعرع به تصويب محدود، وينقله اللسان بالهواء من جزء إلى جزء من أجزاء أصل الفم⁽¹⁾. فتحدث تصريحات متواالية كثيرة.

(1) الحروف، أبو نصر محمد الفارابي، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، (136).

وكانى به في دقة مدخله يصف مراحل الرنين المتالية التي تنشئ حجيرات صغيرة تتشكل داخل التجويف الكبير وتعمل كل حجيرة على المساهمة في تقوية الصوت مقدار معين⁽¹⁾. وأحرص هنا على أن أقر أن مقتضى هذا المقصود يقتصر عن الإيقاء بالتعيم الاستقرائي للظاهرة الصوتية وتفضيلاتها، ولكن ما يحتمله المقام بعدها أن أخلص - بعد افتاء خطى بعض المدونات الصوتيات - إلى حصيلتين:

الأولى: إن دراسة الصوت عند المتقدمين لم تكن جلها تقصد ذات الأصوات، وإنما كانت الأصوات وسيلة لغaiات أخرى متممة لصنيعهم، كغاية ترتيب المعجم عند الخليل، والتمهيد لدراسة الإدغام عند سيبويه، والتقطيم لدراسة الموسيقى عند الفارابي، وصولاً إلى البحر في عالم الإلهيات ومبتقى الفلسفة عند ابن سينا⁽²⁾. ولحق المفسرون بهذا الركب، فشكلت إشاراتهم الصوتية آلية مهمة في بيان المعنى القرآني والوقوف على نظمه، وأسلوبه، ووجوه تراكبيه.

الثانية: إن دراسة الأصوات كما أفناناها بها حاجة إلى التخصص العلمي الذي تفرضه الدراسة في هذا المضمار؛ لأن الصوت اللغوي قبل أن يكون مسألة لغوية إنما هو قرع وقلع وذبذبات وسعة ذبذبة وجرس، إن الصوت هو بالأساس حقيقة علمية ومادية ثم يصبح حقيقة لغوية عندما يدخل في إنشاء المعنى⁽³⁾.

وما لا يحسن بنا أن نتخاطء وإن ترامت أطراف الكلام، تخمس كنه مصطلحي الصوات والصوات، وملامح الاختراق بينها، لأنهما يشكلان المنطلق الذي نروم به في هذا البحث.

وقبل أن نأتي على مقصودنا نلمح أن ثمة معيارين رئيسيين تعلقاً بطبيعة الأصوات وخصائصها المميزة لها، قد اعتمدتها الصوتيون في تقسيم الأصوات على: صامتة، وصاتنة.

الأول: وضع الأوتار الصوتية.

والثاني: طريقة مرور الهواء من الحلق والفم والأنف، عند النطق بالصوت المعين.

(1) *الخصائص النطقية والفيزيائية للصوات الرنينية في العربية*، محمد فتح الله الصغير، تقطيم: سمير شريف استيتية، ط. عالم الكتب الحديث، إربد، 1428هـ-2008م، (23).

(2) ينظر المصدر نفسه، (19-20).

(3) ينظر: المصطلح الصوتي اللغوي في التراث اللغوي العربي الإسلامي، عبد القادر الجيددي، ط.5، تونس، 2005، (272).

وبالنظر في هذين المعيارين معاً، وجد أن الأوّلار الصوتية تكون غالباً في وضع النبذة عند النطق بالحركات، وأن الهواء في أثناء النطق بها يمر حراً طليقاً من خلال الحلق والقلم⁽¹⁾.
ونحن نرى تعاقباً عند الصوتين في تسمية هذين المصطلحين، يؤنس التعرض له؛ لأنّه من متممات البحث، وثبت لما نحن بصدده منه، فالخليل وتلميذه سيبويه أطلقا اسم الحروف الصحاح، والحراف الجوف أو اللين⁽²⁾، ونلقي في مدونات معانٍ القرآن لا سيما عند الفراء والأخفش اسمياً: الحروف، وحراف اللين⁽³⁾.

وبياشر علماء القرنين الثالث والرابع الهجري ومنهم البرد وابن جني هذا المضمار فتلامح عندهم تسمية المصوتة على أصوات اللين - الصوات -⁽⁴⁾، أما ابن سينا - في القرن الخامس - فيبعد أول من جمع بين المصطلحين - الصوات والصوات - في تضاعيف حديثه عن الحروف⁽⁵⁾، في حين أطلق أبو عمرو الداني (44هـ) اسم الجامدة على الصوات⁽⁶⁾.
وإذا توجهنا تلقاء إسهامات المحدثين نلمس تداولاً ثابتاً في استعمال المصطلحين بمشل في⁽⁷⁾:

(1)

ينظر: علم الأصوات، كمال بشر، دار غريب، مصر، 2000، (149-150).

(2)

ينظر: كتاب العين، الخليل بن أحد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار الملال، (1/51)، الكتاب، (4/434).

(3)

ينظر: معانٍ القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، 1981م (1/172)، معانٍ القرآن، أبو الحسن بن مسعدة الجاشعي، الأخفش الأوسط، تحقيق: عبد الأمير أمين الورود، عالم الكتب، بيروت، 2008م، (5/1).

(4)

ينظر: المقضب، أبو العباس محمد بن يزيد البرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عصيّة، عالم الكتب، بيروت، (1/61)، الخصائص، (3/124).

(5)

أسباب حدوث الحروف، أبو علي الحسين بن عبد الله - ابن سينا، تحقيق: محمد حسن للطيان، دار الفكر، دمشق، مطبوعات جمع اللغة العربية، دمشق، 1971م، (16).

(6)

ينظر: الحكم في قط المصاحف، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: عزة حسن، ط2، دار الفكر، بيروت، دار الفكر، دمشق، 1418هـ-1997م، (149).

(7)

ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أبليس، مكتبة الأجليل المصرية، ط1، 1975، (26)، علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، محمود المعران، دار المعرفة، مصر، 1962، (32)، دراسة الصوت اللغوي، أحد مختار عمر، ط1، القاهرة، 1976، (113)، المصوتات عند علماء العربية، غام التدويري، مجلة كلية الشريعة، بغداد، 54، 1979، (400-399).

- الصوامت والصوات
- الساكنة وأصوات اللين.
- السواكن والعلل.
- الحبيسة والطليفة.

وعند الغربيين: (Consonants) الصحيبة و(Vowels) العلة.

ويستدعي بعض الدارسين تعليمات تقع في حيز تسمية الصوامت والصوات، فعلل بعضهم تسمية الصوامت؛ لأنها لا تصوت بنفسها بل تحتاج إلى صائب في حين أن الصوات تصوت بنفسها⁽¹⁾، ويتقاطع مع تعليم آخر يعزز التسمية إلى اعتبارات سمعية مردها الاختلاف بين الأصوات في وضوحها في السمع، فقد لوحظ بعض الأصوات أشد وضوحاً في السمع من بعض، فالصوات أشد وضوحاً من غيرها من الأصوات الكلامية⁽²⁾.

وآخر ما نسقه منها تعليم يستقى من مقوله المبرد وابن جني بأن أصوات اللين تمتاز بقابليتها على المد والتمطيط وافتقار الصوامت إلى هذه الميزة، فاختار المصوته بدلالتها الصوتية المضمة⁽³⁾.

ويرأها الباحث عاولات لامنة للوقوع على علة التسمية وهي أقرب ما يصح في الظن، وكل منها لا يبعد أن يكون الوجه المتقبل.

وما يسد خطى هذا الاستقراء، ويؤدي به إلى غايته دون نكوص، التعريف بالصوامت والصوات، فالصامت هو الصوت الممحور أو المهموس الذي يحدث في نقطة أن يتعرض مجرى الهواء اعتراضًا تاماً أو جزئياً من شأنه أن يمنع الهواء من أن ينطلق من الفم دون احتكاك مسموع، كما هو حال الثناء والفاء مثلاً⁽⁴⁾. أما الصائب فهو صوت ممحور يخرج مع الهواء عند النطق به على شكل مستمر من الحلق والفم، مع تغير يسير لوضع اللسان وبجري الفم وشكله أحياناً، غير أنه لا يتعرض لتدخل الأعضاء الصوتية الأخرى تدخلاً يمنع خروجه أو يسبب فيه احتكاكاً مسموعاً⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ ينظر: دراسة الصوت اللغوي، (113).

⁽²⁾ ينظر: علم اللغة، (94).

⁽³⁾ ينظر: المصوتهات عند علماء العربية-البحث-(404).

⁽⁴⁾ ينظر: علم اللغة، (124).

⁽⁵⁾ في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية، غالب فاضل المطليبي، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، 1984، (24).

والصوات هي المركبات الثلاث: الفتحة، والكسرة، والضمة، ولكنها سرت في القيمة والوظيفة، فقد تكون طويلة، وهي المعروفة حينئذ بمحروف المد في القديم، وهي الفتحة الطويلة نحو: قال، والباء وهي الكسرة الطويلة في مثل القاضي، والواو وهي الضمة الطويلة في نحو: يدعوه⁽¹⁾. وأي صوت في الكلام الطبيعي لا يصدق عليه هذا التعريف - تعريف الصوات - يعد صوتاً صامتاً⁽²⁾.

أعود إلى رحاب التفسير - وأربأ أن يكون العود أحد - لأرصد ما يلامس من وقفات نقدية لما تقدم ذكره من مضامين في الدرس الصوتي.

1. التغيرات الفونيمية في الصوات

1-1 الإبدال:

ظاهرة أخذت مدى واسعاً في الدرس الصوتي، عرفها المختصون بـ: جعل حرف مكان حرف غيره سواء أكان الحرف المبدل والحرف المبدل منه صحيحين أم معتلين⁽³⁾. والفيت بعد استبعاد المظان اللغوية أن العلماء في إحصائهم لحراف الإبدال كانوا طرائق قدداً، فجمعها بعضهم في قولهم: أستنجده يوم وصال زط⁽⁴⁾، فيما جمعت عند آخرين في قولهم (هدأت موطيا)⁽⁵⁾، ويراما ثلة أنها مجموعة في (طال يوم المجدته)⁽⁶⁾. وعلى أي حال كان عدد الحروف، فإن استرداد ما هو مجازاً أو مغيب من أمثلة سيرتها بركتب هذا المبتغي سيقع على عدد من الحروف وليس جميعها كما سيأتي لاحقاً.

(1) ينظر: سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جي، تحقيق: حسن هنداوي، ط 1، دار القلم، دمشق، 1405هـ- 1995م، (17)، فن الكلام، كمال بشر، دار غريب، القاهرة، 2003، (99).

(2) ينظر: علم اللغة، (124).

(3) شرح الشافية، ابن الحاچب، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي، تحقيق: محمد عي الدين عبد الحميد وآخرين، مطبعة حجازي، القاهرة، 1938، (3/173).

(4) المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم بن عمر الزمخشري، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الحال، بيروت، 1993، (505).

(5) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، بهاء الدين بن عقيل العقيلي المصري المهداني، تحقيق: محمد عي الدين عبد الحميد، دار الفكر، سوريا، 1405هـ- 1985م، (4/102).

(6) الأمالي، أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عبدون، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1926، (2/182).

وللعلماء كلام مسهب في غرض الإبدال وحدوده، أستدعي منه قوله: إن الفرض من الإبدال إرادة الخفة والمجانسة، إما ضرورة وإما صنعة واستحساناً⁽¹⁾، وهذا لا يعني أن تحدث هذه الظاهرة اعتباطاً، وإنما بسبب تجاوز الأصوات وتأثيرها وبعضاها؛ ميلاً إلى السهولة والتيسير في النطق غالباً⁽²⁾.

وهنا يأتي على وجه الأحكام ملحوظ مؤداه أنه ليس المراد بالإبدال أن العرب تعمد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفرقة، تقارب اللفظتان في لغتين معنى واحد، حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد⁽³⁾.

وحيث نستعرض تلك الكلمات التي فسرت على أنها من الإبدال حيناً أو من تبادل اللهجات حيناً آخر، لا نشك لحظة في أنها جيئاً نتيجة لتطور صوتي⁽⁴⁾. فمن سنن العرب إيدال الحروف، وإقامة بعضها مقام بعض⁽⁵⁾. ومن ثم تجدوا هذه الظاهرة عدداً صالحة لنمو العربية وإسباغ الشاء على الفاظها.

ويمقتضى هذا الفيض من الملاحظ يضحي من البين القول: إن الإبدال لا يحدث إلا أن تكون بين الحرفين المبدلتين علاقة تسمح بإبدال أحدهما محل الآخر مثل: مدح، ومده، واستاذيت، واستعبدت⁽⁶⁾. ومقرية الحرفين تتغير في المخرج أو الصفة. وهو ما يؤذن بنا أن نسميه بالإبدال القياسي المطرد، في حين يثوي في بعض المدونات اللغوية الفاظ أبدلت حروفها من غير علاقة بينها ما لنا بد إلا الاختفاء بالمتداول منها والاستثناء من غريبيها ثم عدتها من ضروب الإبدال غير القياسي.

وفي ختام هذا التعريف نصرح بأن المحدثين قد قسموا الألفاظ التي حصل فيها إيدال حرف على أربعة أقسام⁽⁷⁾:

(1)

ينظر: شرح المفصل، موقف الدين بن يعيش، عالم الكتب، بيروت، (1/7).

(2)

دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، ط7، دار الملايين، بيروت، 1987، (217).

(3)

الإبدال لأبي الطيب اللغوي، تحقيق: عز الدين التوكхи، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1961، (1/7).

(4)

ينظر: من أسرار اللغة، إبراهيم أنس، ط3، المطبعة القلبية الحديثة، القاهرة، 1966، (75).

(5)

ينظر: الصاحي في فقه اللغة و السنن العرب في كلامها، أبو الحسن أحمد بن فارس، تحقيق: أحد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1977، (173).

(6)

ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، عبد الصبور شاهين، مكتبة الخالقى، القاهرة، 1987، (266-267).

(7)

ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، حسام سعيد النعيمي، دار الرشيد، بغداد، 1980، (98).

- الإبدال بين الحروف المتداينة في المخرج.
- الإبدال بين الحروف المتقاربة في المخرج.
- الإبدال بين الحروف المتباudeة في المخرج وبينها جامع صوتي.
- الإبدال بين الحروف المتباudeة في المخرج وليس بينها جامع صوتي.

وما رصدناه في ذلك الإبدال بين الحروف المتداينة في المخرج، كما جاء في قوله تعالى:

﴿أَهَدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [سورة الفاتحة: 6]، (الصراط): الطريق وأصله بالسين من السرط وهو اللقم؛ ولذلك يسمى لقماً لأن سالكه يبتلعه أو يبتلع سالكه... وبالسين على الأصل قرأ ابن كثير برواية قبيل ورويس اللولوي عن يعقوب، وقرأ الجمهور بالصاد، وهي لغة قريش، وقرأ حزنة بإشمام الصاد زايا، والزاي الحالصة لغة لعذرة، وكعب، والصاد عندي أفعى وأوسع⁽¹⁾.

ليس بعيد أن يكون الألوسي قد اعتمد في رؤيته التي قدم فيها القراءة بالصاد على الزاي بمرتكزات آتية:

- موافقة قراءة (الصراط) للرسم العثماني، قال السيوطي: وانظر كيف كتبوا الصراط بالصاد المبدلة من السين، وعدلوا عن السين التي هي الأصل؛ لتكون قراءة السين وإن خالفت الرسم من وجه قد أتت على الأصل فيعتدلان⁽²⁾.
- إنها قراءة الرسول ﷺ أخرج الحاكم في مستدركه عن أبي هريرة رض أن رسول الله ﷺ قرأ: اهدنا الصراط بالصاد⁽³⁾.

إنها قراءة الجمهور، وكذلك لغة قريش⁽⁴⁾.

إن أبي علي الفارسي قد ضعف قراءة من أخلص الصاد زايا، بأن أبدل الصاد زايا في نحو (اصدرت)⁽⁵⁾ إذا تحرك الصاد نحو: (صدرت) لم يبدل لجز الحركة، فالأ بيدل مع طول

(1) روح المعاني، (1/118-119).

(2) الإنقاذ في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: سعيد المتذوب، ط١، دار الفكر، لبنان، 1461هـ-1996م، (1/132).

(3) المستدرك على الصحيحين، الحديث (291)، (2/253).

(4) ينظر: التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عمرو الداني، تحقيق: أوتو تريزل، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت، 1404هـ-1984م، (18-19)، البحر الجبطة، (1/143-144).

(5) يشير إلى قوله تعالى: **﴿حَتَّىٰ يُضْرِبَ الْرِّعَاةُ﴾** [سورة القصص: 23].

الفصل بالحرف والحركة في (السراط) أي: ينبغي ألا تبدل من السين الزيدي في (سراط) من أجل الطاء؛ لأنها قد تحركت كما تحركت في (صدق)، مع أن بينهما في (سراط) حاجزين⁽¹⁾.

نقل ابن عطية رواية الأصمعي عن أبي عمرو أنه قرأها بزاي خالصة، قال بعض اللغويين ما حكاه الأصمعي من هذه القراءة خطأ منه إنما سمع أبو عمرو يقرأ بالمضارعة فتوهمها زاياً... قال ابن مجاهد: وهذه القراءة تكلف حرف بين حرفين، وذلك أصعب على اللسان، وليس بحرف يبني عليه الكلام، ولا هو من حروف المعجم ولست أدفع أنه من كلام فصحاء العرب إلا أن الصاد أفعى وأوسع⁽²⁾. ف أصحابهن – القراءات – إخلاص الصاد وهي لغة قريش وهي الثابتة⁽³⁾.

شيوخ القراءة بالصاد الخالصة؛ لأنها جاءت – كما تقضي المصادر – مبدلة من السين التي عدت أصل اللفظة، ولنا أن نسوق جملة من المبررات نعدها لإبدال السين في السرط صاداً:

– التداول القرآني: نجد أمثلة من هذا الضرب في التنزيل الكريم، ومنه في قوله تعالى: ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ رَظِيرَةً وَبَاطِنَةً﴾ [سورة لقمان: 20]، وقرئ: (وأصبع)⁽⁴⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسْقَنَتْ هَذَا طَلْعَ نَصِيدَ﴾ [سورة ق: 10]، وقرئ: (باصقات)⁽⁵⁾.

الاستعمال العربي: الإبدال شائع في كلام العرب، فقد قيل: ماء سخن وصخن ويقال: هذه غنم سُلْفَانٌ وصُلْغَانٌ وأحدهما صالح وصالع، إذا ألقته آخر أسنانها، ويقولون:

⁽¹⁾ ينظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جوبياتي، ط2، دار المأمون للتراث، دمشق، 1993، (1/54-53).

⁽²⁾ ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الخالق بن غالب بن عتبة الأندلسى، تحقيق: عبد السلام الشافى محمد، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1999هـ-1431هـ.

⁽³⁾ الكشاف، (1/58).

⁽⁴⁾ ينظر: المحتسب في تبيان وجوه شواد القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1999، (2/168).

⁽⁵⁾ المصدر نفسه، (2/282).

الصوت والصاق يعنون السوق والسوق، والصوبيق يعنون السوق⁽¹⁾، وورد: نسأت
الناقة ونصاتها⁽²⁾، وقولهم: صلَّخ في سلح بِإِبْدَالِ السِّينِ صاداً لِأَجْلِ الْخَاءِ⁽³⁾.

- زمام المعنى المعجمي: جاءه في اللسان: وأصل صاده - الصراط - سين قلبت مع الطاء
صاداً لقرب خارجها، والصراط والسراط والزراط: الطريق.

قال الشاعر:

أَكْرَمْ عَلَى الْحَرُورِيَّينَ مُهْرِيٍّ وَأَخْيَلْهُمْ عَلَى وَضَعِ الْصِّرَاطِ⁽⁴⁾

- المقتضى الصوتي: وانتهي منه إلى طرفين دقيقين في تلمس الظاهرة - الإبدال -
وتسريغها مما نحن بسيله في هذا المقام:

الأول: تدانى الحرفين في المخرج والصفة، إن هذا التدانى بين صوتي السين والصاد
سوغ الإبدال فيما، فالصوتان من خرج واحد، فما بين طرف اللسان وفوق الشفاه⁽⁵⁾،
ويشتراكان أو يتتفقان في صفات الهمس والصفير والرخاوة، إلا أن السين منفتح،
والصاد مطبق، فالنظير المنفتح لصوت الصاد هو صوت السين⁽⁶⁾.

فالأمر لمن قرأ بالصاد أنه أبدلاها من السين لتواخي السين في الهمس والصفير،
وتواخي الطاء في الإطباق؛ لأن السين مهموسة والطاء مجهرة⁽⁷⁾.

الثاني: المائلة الصوتية، ظاهرة نفياً ظلاماً في الدرس الصوتي، ولعلها أهم ما ينبع
بها الإبدال بين الحروف فهي ضاربة جذورها في التراث الصوتي، فسماتها سيبويه في
أطراف حديثه عن الإدغام بالمضارعة⁽⁸⁾، وفي تضاعيف كلام ابن جني عن تاء الافتعال

(1) ينظر: الكتز اللغوي في اللسان العربي، سعى في نشره وتعليق حواشيه: أوغست هفتر، المطبعة الكاثوليكية للأباء
اليسوعيين، بيروت، 1903م.

(2) الإبدال، (2/175)، يقال: نسا الإبل زاد في وردها وأعمرها عن وقته ونسأها دفعها في السير وساقها.

(3) ينظر: الكشاف، (3/505).

(4) لسان العرب، صرط.

(5) الكتاب، (4/433).

(6) ينظر: المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيد، بولاق، مصر، 1320هـ (13/273).

(7) الأصوات اللغویة، (76).

(8) الحجة، لابن خالوية، (62).

أطلق عليها تمجيئ الصوت⁽¹⁾، أما الزغشري فاستعمل التجانس⁽²⁾ في كلامه السابق عن الإملاء⁽²⁾.

والظاهرة ممتدة في وعي المحدثين، وفيها تحول الفوئيمات المتخالفة إلى متماثلة إما تمايلًا جزئياً أو كلياً⁽³⁾، وتنطوي على تطور صوتي يرمي إلى تيسير النطق عن طريق تقريب الفوئيمات بعضها من بعض أو إدغامها بعضها في بعض لتحقيق الانسجام الصوتي⁽⁴⁾. وهو ما نراه متتحققًا في إبدال السين صادًّا، وذلك إذا جاء بعدها واحد من حروف الاستعلاء (الخاء، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف)، فحرروف الاستعلاء تجذب السين عن سفلها إلى تعاليفهن، والصاد مستعلية، وهي أخت السين في المخرج⁽⁵⁾. وهذه الأحرف المستعلية يتصل أقصى اللسان بادنى الحلق حين النطق بها، في حين أن السين مهموس منخفض، فكرهوا الخروج منه إلى المستعلى؛ لأن ذلك مما ينتقل، فأبدلوا من السين صادًّا؛ لأن الصاد توافق السين في الممس والصفير، وتتوافق هذه الحروف في الاستعلاء، فتتجانس الصوت ولا يختلف⁽⁶⁾.

ويمكن لنا أن نتصور أن الذي سوغ هذا الإبدال في هذه القراءة – أيضًا – هو صوت الراء؛ إذ يميل هذا الصوت إلى تفخيم بعض الأصوات المجاورة له⁽⁷⁾.

- الإرث اللهجي: لو عارضنا هذا الضرب من الإبدال على لهجات العرب، لوجدناه متأصلًا فيها، فالعمران لهجة قريش، ولهجـة عامة العرب (السراط)⁽⁸⁾.

(1) الكتاب، (477/4).

(2) الخصائص، (48/2).

(3) دراسة الصوت المنوري، (324).

(4) ينظر: مصطلحات المائة ودلائلتها في الفكر الصوتي عند سيبويه، جلالى بن يشو، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، (ع 99-100)، السنة 25، تشرين الأول 2005، رمضان 1426هـ (95).

(5) ينظر: المحتسب، (2/168).

(6) ينظر: شرح المفصل، (1/52).

(7) ينظر: القراءات القرآنية في كتاب الكشاف للزغشري، نضال محمود الفراية، رسالة دكتوراه، إشراف: يحيى عابنة، جامعة مؤتة، قسم اللغة العربية وأدابها، 2006، (102).

(8) ينظر: البحر الخيط، (1/144)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، شهاب الدين أحد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي، تحقيق: أنس مهرة، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، 1419هـ-1998م، (163، 164).

و(الزراط) في عذرة، وكعب. ويفهم من كلام سيبويه، وابن جني، أن بني العبر وكلباً يبدلون السين والصاد زاياً مع القاف خاصةً كصدق، وزدق⁽¹⁾.

علم اللغة المقارن: عحصل هذه المسألة أن بعض القدماء عذواً أصل لفظة (الصراط) رومي⁽²⁾، فيما يرى المحدثون أنها انشعت من نسل لاتيني ومردها (Strata - سترانا)⁽³⁾. فالسين متصل فيها، وهذا الذي أتى عليها من تغير إنما تم في دهور متطاولة.

ولإثبات سائر هذه الاستقراء والتحليل بقى أن نذكر شيئاً مما نحن بصدده، يتعلق بمسوغ قراءة (الزراط)؛ وذلك لأن الزاي من حروف الصفير مثل السين، ولو لا المنس الذي في السين لكان زاياً، وهي لغة قيس⁽⁴⁾، وقام الحجة أنه لما رأى الصاد فيها خالفة للطاء في الجهر؛ لأن الصاد حرف مهموس والطاء حرف يشابهها في الإطباق وفي الجهر اللذين هما من صفة الطاء، وحسن ذلك؛ لأن الزاي من خرج السين والصاد مؤاخية لها في الصفير، والعرب تبدل السين صاداً إذا وقع بعدها طاء أو قاف أو غين أو ضاد، لتسفل السين وهمسها، وتتصعد ما بعدها وإطباقه وجهره ليكون عمل اللسان من جهة واحدة وذلك أخف عليهم⁽⁵⁾.

ويسترجعي خاطر الباحث أمران:

الأول: عذ القدماء قراءة السين هي الأصل، وما جاء على أصله لا يُسأل عنه، واحتج بعضهم بأن استعمال القرآن وكلام العرب يدعم ذلك، وأن العرب تستعمل القلب وما أشبهه إرادة للخفة والتجلانس، فلم يكونوا ليتركوا الصاد التي هي مجاسدة للطاء وهي الأصل ويجيلوا موضعها السين وهي حرف مهموس، فيكون الأصل على هذا أخف مما قلب الحرف إليه⁽⁶⁾.

(1) ينظر: الكتاب، (480/4)، سر صناعة الإعراب، (1/196).

(2) ينظر: الإتقان في علوم القرآن، (1/420).

(3) فقه اللغة المقارن، إبراهيم أنيس، دار العلم للملائين، بيروت، 1968، (177).

(4) ينظر: إعراب القرآن، محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1409هـ-1988م، (1/174).

(5) ينظر: الحجة، لابن خالوية، (63)، الرعاية لتجريد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، مكي بن أبي طالب القيسى، تحقيق: أحد حسن فرحان، دار عمار، عمان، 1984، (211)، الأصوات اللغوية، (277).

(6) ينظر: الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، عبد البديع النيراني، ط1، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، 1427هـ-2006م، (115-116).

وهو وجه نراه محتملاً، إلا أننا نشير إلى أن صوت السين من غير المتوقع أن يُبدل صاداً مجاورته العين أو الحاء أو القاف أو الطاء، بل تتوقع أن يتبدل الصاد سيناً، لأن الصاد صوت مفخم والسين صوت مرفق⁽¹⁾. في حين يجهز بعض المحدثين بالقول: إن الصراط هو الأصل، بدليل ورودها في القرآن الكريم كذلك، ثم تطورت حتى شاع فيها نطق آخر بالسين، وليس الأمر أن السين هي الأصل كما يتصوره الرواة⁽²⁾.

الثاني: إن ظاهرة المائلة الصوتية آنفة الذكر حاضرة في إسهامات المحدثين، فأطلقوا على هذا الضرب من الإبدال: بالمائلة الجزئية المدببة في حالة الانفصال، وقصدوا أن التأثير الصوتي في اللفظ (الصراط) مدبر - رجعي - ناقص في حالة انفصال، فكان رجعياً؛ لأن الأول تأثير في الثاني، وكان ناقصاً؛ لأن الصوت الأول المبدل مائل الصوت المؤثر في بعض خصائصه الصوتية، وكان في حالة الانفصال؛ لأن المؤثر فصل عن التأثير ولم يترافق⁽³⁾.

ومن الأمثلة التي تتسب إلى المطلب ونبه إليه الألوسي، قوله تعالى: **﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾** [سورة النساء: 128]، قرأ غير أهل الكوفة (يصالحا) بفتح الياء وتشديد الطاء واللف بعدها، وأصله يتصالحا فأبدلت التاء صاداً وأدغمت، وقرأ الجحدري (يصلحا) بالفتح والتشديد من غير ألف، وأصله يصطليحا فخفف بإبدال الطاء المبدل من تاء الافتعال صاداً، وأدغمت الأولى فيها لا أنه أبدلت التاء ابتداءً صاداً وأدغم، كما قال أبو البقاء؛ لأن تاء الافتعال يجب قلبها طاء بعد الأحرف الأربع، وقرئ يصطليحا وهو ظاهر⁽⁴⁾.

لامراء إذا عرضنا الترجيح على الدرس الصوتي الحديث لرأيناه عين البقين ماثل فيما أفضى إليه بعض المحدثين من أن العرب - هنا - تحولت عن المهموس الانفجاري - التاء - إلى عجمور انفجاري من موضعه - الطاء -؛ لأنه يحتاج إلى جهد أقل فاختاروا مع حروف الإطباقي

(1)

ينظر: القراءات القرآنية في كتاب الكشاف، للزغشري، رسالة دكتوراه، (103).

(2)

ينظر: في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، ط 6، مكتبة الأملجلي المصرية، القاهرة، 1984م، (129).

(3)

ينظر: لحن العامة والتطور اللغوي، رمضان عبد التواب، القاهرة، 1967، (39).

(4)

روح المانع، (5/190)، وينظر: معانى القرآن للنحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط 1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1409هـ، (2/205)، الحجة لابن خالوية، (826)، الكشاف، (1/604)، إملاء ما من به الرحمن من وجوده الإعراب والقراءات، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكيري، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، المكتبة العلمية، لامور، باكستان، (1/197)، إتحاف فضلاء البشر، (246).

(الطاء)، لأن وضع اللسان عند النطق به هو عين وضعه قبل النطق به⁽¹⁾. ومن ثم يصبح لنا أن نقول: إن هذا الضرب يتألف مع مصطلح الانسجام الصوتي، الذي يعبر عنه الغربيون (Assimilation)، ويقضي بعدم حدوث الإبدال الحقيقي إلا إذا كان بين المبدل والمبدل منه علاقة صوتية كقرب المخرج أو الاشتراك في بعض الصفات الصوتية: كالجهر والهمس والشدة والرخاوة⁽²⁾، وهو متتحقق في هذا المقام.

2-1 الإدغام:

غنى عن البيان أن الإدغام ظاهرة متصلة عند علماء الصوت وعلماء التجويد، ومن وعي الاختيار أن ترصد دراستنا تعددًا في تسمية المصطلح تبعي بسعة متفاينهم من ظل هذه الظاهرة، ويصدر التعدد من:

- المذهبين؛ فالإدغام على وزن (الإفعال) مصطلح الكوفيين وهو الشائع، والإدغام على وزن (الافتعال) هو مصطلح البصريين⁽³⁾.
 - اللغويين القدماء: استعمل جلّ القدماء مصطلح الإدغام، وسماه أبو عبيدة: الحمد⁽⁴⁾، ويستوحى بعضهم من المعنى المعجمي للإدغام فيطلق اسم: الدخول⁽⁵⁾.
 - المحدثين: يعرف عند بعضهم بـ (التأثر)، وعند آخرين بـ (المائلة)⁽⁶⁾.
 - أرباب التجويد: يفسرو في أطراف حديثهم مصطلحات: المثلان أو التماثلان والمتقاريان⁽⁷⁾.
- وإذا تلمسنا تعريفاً للإدغام فنجد أنه وصلك حرفاً ساكنأ بحرف آخر متحرك من غير أن يفصل بينهما بحركة أو وقف، فيصيران بداخلهما كحرف واحد يرتفع اللسان عندهما ارتفاعاً واحدة⁽⁸⁾. فهو فناء الصوت في صوت آخر، بحيث ينطّق بالصوتين صوتاً واحداً كالتالي⁽⁹⁾.

(1) ينظر: الدراسات اللهجية والصرفية عند ابن جني، (349).

(2) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، دار القلم، 1966، (73).

(3) ينظر: شرح المفصل، (10/121).

(4) ينظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المتن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، ط2، دار الفكر، 1970، (2/9).

(5) ينظر: معاني القرآن للفراء، (2/354)، معاني القرآن للأخفش، (2/366).

(6) ينظر: الأصوات اللغوية، (182)، دراسة الصور اللغوي، (324).

(7) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، غام قدورى الحمد، وزارة الأوقاف، بغداد، 1986، (396).

(8) الإدغام الكبير في القرآن الكريم، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: زهير غازى زاهر، ط4، عالم الكتب، بيروت، 1993م، (40).

(9) الأصوات اللغوية، (178).

وما أرصده بيتاً لهذا المقام أن النقد قد انطوى جُلّه على إدغام الصوتين المتقاربين وتجاهفي عن الصوتين المتماثلين، لذا سأقف بالتجلية والشرح على إدغام المتقاربين ودوننا الشواهد الآتية :

- الراء في اللام:

في قوله تعالى: **﴿فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾** [سورة البقرة: 284]، روي عن أبي عمرو إدغام الراء في اللام، وطعن الزخيري - على عادته في الطعن - في القراءات السبع إذا لم تكن على قواعد العربية، ومن قواعدهم أن الراء لا تندغم إلا في الراء لما فيها من التكرار الفائت بالإدغام في اللام، وقد يُجَاب بأن القراءات السبع متواترة والنقل بالتواتر إثبات علمي، وقول النحاة نفي ظفي ولو سلم عدم التواتر فأقل الأمر أن ثبتت لغة بنقل العدول، وترجح بكونه إثباتاً، ونقل إدغام الراء في اللام عن أبي عمرو من الشهرة والوضوح بمحض لا مدفع له، ومن روى ذلك عنه أبو محمد البزيدي وهو إمام في القراءات، إمام في اللغات، ووجهه من حيث التعليل ما بينهما من شدة التقارب حتى كأنهما مثلان بدليل لزوم إدغام اللام في الراء في اللغة الفصيحة، إلا أنه لمع تكرار الراء فلم يجعل إدغامه في اللام لازماً على أن منع إدغام الراء في اللام مذهب البصريين، وقد أجازه الكوفيون وحكوه سعياً منهم الكسائي والفراء وأبو جعفر الرؤاسي (194هـ)، ولسان العرب ليس عصوراً فيما نقله البصريون فقط، والقراء من الكوفيين ليسوا منتحلين عن قراءة البصرة، وقد أجازوا عن العرب قبوله والرجوع فيه إلى علمهم وتقليلهم إذ من علم حجة على من لم يعلم^(١).

نقد البنية وهو موضع التمثيل وباب القول يكتنفه ملحوظ تأخذه بروية وتدبر، ذلك أنه يقع بين مقتضيين: أحدهما: التعديد الصوتي لبعض البصريين، والأخر: ثبوت القراءة القرآنية، ومقامها هنا يتطلب النظر وفضل البيان، فالأولى أن تكون القراءة هي المتعلق للتعديد وليس العكس، وهو ما لا ذ به بعض المفسرين كالاكوسي - وحسناً فعلوا - في إقرار قراءة الإدغام.

ورجع النظر في هذا الشأن أن سببها نص على أن الراء لا تندغم في اللام ولا في السون؛ لأنها مكررة، وهي تُفْشى إذا كان معها غيرها، فكرهوا أن يجحفوا بها فتندغم مع ما ليس يتشتت في

(١) روح المعاني، (3/ 81-82)، وينظر: البحر الخبيط، (2/ 377).

الفم مثلها ولا يكرر⁽¹⁾، وأخذ الزغشري هذا القول بالحسبان، فعقب على قوله تعالى (فيغفر لمن) بالإدغام: ومدغم الراء لاحن خطأ خطأ؛ لأن الراء حرف مكرر فيصير بمتنزلة المضاعف، ولا يجوز إدغام المضاعف، ورواية عن أبي عمرو خطأ خطأ مرتين؛ لأنه يلحن وينسب إلى أعلم الناس في العربية ما يؤذن به مثل عظيم⁽²⁾، ولم يتبعه من المفسرين - فيما استظهرته من كتب التفسير - خلا البيضاوي (685هـ) فاردف قائلاً: إن الراء لا تدغم إلا في مثلها، وإن إدغام الراء في اللام خطأ⁽³⁾. ولكن هذا المقرر يقصر عن أن يكون تعبيماً متداولاً في الظاهرة لاتمامنا نظائر قرآنية لإدغام الراء في اللام منها:

﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا أَغْفِرْ لَنَا﴾ [سورة آل عمران: 147]، قوله تعالى: **﴿فَأَسْتَغْفِرُوا اللَّهَ وَأَسْتَغْفِرَ لَهُمْ أَرْسُولُهُ﴾** [سورة النساء: 64]، قوله تعالى: **﴿قَالُوا يَأَبَانَا أَسْتَغْفِرْ لَنَا﴾** [سورة يوسف: 97]، قوله تعالى: **﴿وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَنْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمِ شَيْئًا﴾** [سورة النحل: 70]، قوله تعالى: **﴿أَنِ اشْكُنْزِيلِ وَلِوَالدَّيْكَ﴾** [سورة لقمان: 14].

وإذا انطينا إلى الوجهة الصوتية يتضح على بساط البحث، أن هذا الغرب يدخل في الإدغام الأصغر وفيه: يدغم حرف في حرف من الكلمة، أو كلمتين حيث وقع، وهو المعبر عنه بمعرف قربت خارجها، ويكون الحرف الأول فيه ساكناً⁽⁴⁾. فمن حافة اللسان من أدناها إلى متنه طرف اللسان من بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى مما فوق الضاحك والناب والرباعية والثانية مخرج اللام، ومن مخرج الثون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً؛ لأن حرفه إلى اللام مخرج الراء⁽⁵⁾. فاللام أستانى لثوي والراء لثوي⁽⁶⁾.

وما يعزز إدغام الراء في اللام أن تواشجاً صوتياً حاصلاً بينهما يبعث على إقراره، ولنا أن نستشرف مهتمين بأقوال مرسلة من اللغويين تستقيم مع ما لمجده أن نبلغه:

(1) الكتاب، (448 / 4).

(2) الكشاف، (357 / 1).

(3) تفسير البيضاوي، البيضاوي، دار الفكر، بيروت، (1 / 584).

(4) ينظر: الخصائص، (2 / 141).

(5) سر صناعة الإعراب، (1 / 47).

(6) ينظر: فن الكلام، (202).

إن الراء واللام تقعان ضمن حروف الذلّ، قال الخليل: إن علم أن الحروف الذلّ والشفوّية ستة هي: (ر، ل، ن، ف، ب، م)، وإنما سميت هذه الحروف ذلّاً؛ لأن الذلّة في المنطق إنما هي بطرق أسلة اللسان والشفتين وهم مدرجتا هذه الأحرف الستة منها ثلاثة ذلّية (ر، ل، ن) تخرج من ذلّ اللسان من (طرف غار الفم) ولا ينطّق طرف اللسان إلا بالراء واللام والتون... ثم الراء واللام والتون في حيز واحد⁽¹⁾. وهكذا يفضي التقارب الذلّي إلى تقبل الإدغام أو التداخل بينهما.

وفي منحى آخر من التقارب يستجمع سببويه ثلاث شعب من صفات الأصوات من حيث الشدة والرخاوة، فالأولى حروف شديدة، والثانية حروف رخوة، والثالثة – هي مقصدنا – بين بين، أي: بين الرخاوة والشدة، وفيها: الراء والتون واللام⁽²⁾، وأطلق عليها الدارسون المحدثون الأصوات المائعة⁽³⁾ (Liquid) أي: السائل أو المائع.

جوز ثلة من علماء اللغة إدغام الراء في اللام، وهو الأصح⁽⁴⁾ عند السيوطى، ومن أجازه كبير البصريين ورأسهم أبو عمر بن العلاء (154هـ) وتلميذه يعقوب الحضرمي، وكبراء أهل الكوفة الرؤاسي والكساني والفراء، وأجازوه عن العرب فوجب قوله..⁽⁵⁾ واحتج بعضهم بأن الراء إذا أدغمت اللام صارت لاماً ولفظ اللام أسهل وأخف من أن تأتي براء فيها تكرير وبعدها لام وهي مقاربة للفظ الراء، فيصير كالتقط بثلاثة أحرف من موضع واحد⁽⁶⁾.

والحق أن مقتضى السهولة، أو الخفة التي نادى بها القدماء قد امتد إلى الدراسات الصوتية المعاصرة العربية والغربية، فأكّدت بفحص مستأنف أن المرء بطبيعته يجتاز إلى السهولة، وإلى الاقتصاد في الجهد، وذلك بصورة لا شعورية⁽⁷⁾.

(1). العين، 1/1، 51-52.

(2). ينظر: الكتاب، 4/435، همع الموامع، 3/495.

(3). ينظر: في علم الأصوات اللغوية وعيوب النطق، البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، 1994، 1994، 332).

(4). همع الموامع، 3/489.

(5). البحر المحيط، 2/377-378.

(6). ينظر: الإدغام الكبير، 72)، شرح المفصل، 10/143.

(7). الأصوات اللغوية، 225).

ويقع ابن جني على سبيل آخر من التقارب عمادة الإيدال بين الحرفين والمقصد واحد، قال: القرمة وهي الفقرة تحز على أنف البعير، وقريب منه قلمت أظفارى؛ لأن هذا انتفاض للظفر، وذلك انتفاض للجلد، فالراء أخت اللام، والعلمان متقاربان، وعليه قالوا: الجرفة وهي من (ج ر ف)، وهي أخت جلفت القلم إذا أخذت جلفته وهذا من (ج ل ف)^(١).

الظاء في الناء: في قوله تعالى: ﴿سَوَّاً عَلَيْنَا أَوْعَذَتْ أُمَّةٍ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ﴾ [سورة الشعرا]: 136، روی عن أبي عمرو والكسائي إدغام الظاء في الناء في (وعذت) وبالإدغام قرأ ابن عيسى، والأعمش، إلا أن الأعمش زاد ضمير المفعول فقرأ (أوعذتنا)، وينبغي أن يكون إضفاء؛ لأن الظاء بجهة مطبة والناء مهموسة منفتحة، فالظاء أقوى منها والإدغام إنما يحسن في المتماثلين، أو في المتقاربين إذا كان الأول أنقص من الثاني، وأما إدغام الأقوى في الأخف فلا يحسن، وإذا جاء شيء من ذلك في القرآن بنقل الثقات وجب قبره، وإن كان غيره أفصح وأقيس^(٢).

إن ما يحسب للألوسي عدم طعنه بالقراءة الواردة عن الثقات، وإن خالفت أقوية اللغويين، إلا أن هذا المنحى لم يمنعه – هنا – من التصریح بأن الأفصح والأقيس في التقاء الظاء مع ناء الفاعل هو الإظهار – وهو المأثور – والإدغام بعيد لأن الظاء حرف مطبق إنما يدخل فيما قرب منه جداً، وكان مثله ومخبره^(٣)، فالظاء إذا وقعت ساكنة وبعدها ناء الخطاب وجب على القارئ بيان الظاء؛ لثلا يقرب من لفظ الإدغام، فالظاء مظهرة في (وعذت) بغير اختلاف في ذلك بين القراء^(٤).

لكن رؤية الألوسي لم تستوف أطراف الحديث في قراءة أبي عمرو والكسائي بإدغام الظاء في الناء، مما يبقى القراءة في مدار التضييف أو التلحين كقول الداني فيما جاء عن أبي عمرو والكسائي ما لا يصح الأداء، ولا يؤخذ به في التلاوة^(٥).

(١) الخصائص، (2/147).

(٢) روح المعانى، (132/19)، وينظر: البحر الحيط، (7/32).

(٣) الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحد الأنصاري القرطبي، دار الشعب، القاهرة (13/125).

(٤) الرعاية لتجوید القراءة وتفقیق لفظ التلاوة، أبو محمد مکی بن أبي طالب القیسی، تحقیق: أحد حسن فرحان، ط2، دار عمار، عمان، 1404هـ-1984م، (222).

(٥) التحديد في الاتقان والتجوید، أبو عمرو عثمان بن سعيد الأموي الداني، تحقیق: غلام قدوري ھد، مکتبة دار الأنبار للطباعة والنشر والتوزیع، بغداد، 1988، (59).

ولكي يجيء الكلام آخذًا بعضه ببعض، ومشفقاً من جرأة رد القراءة ومكملاً لرؤيه الألوسي نستهدي بمعطيات تراثية تفيء إلى مداعاة إدغام الظاء في التاء، مستهلين بإطار لمجيء عام مقاده أن الإدغام هو سمة من سمات لغة قبائل شرق الجزيرة، ولا سيما تميم، والبيان أو الإظهار أو فك الإدغام لغة الحجاز⁽¹⁾، فليس ببعيد أن يكون راقد الإدغام لمجيأً ومستقره في لجة تميم.

ويزيد الأمر تسليمًا أن الظاء والتاء والذال أخوات الطاء والذال والتاء لا يتنبع بعضهن من بعض في الإدغام؛ لأنهن في حيز واحد، وليس بينهن إلا ما بين طرف الثنایا وأصولها⁽²⁾، فمخرج التاء يقترب من مخرج (الظاء والذال والتاء) فالباء ما بين طرف اللسان وأصول الثنایا، والأصول الثلاثة مما بين طرف اللسان وأطراف الثنایا⁽³⁾، ولكنها تختلفن في الصفات فهي شديدة والثلاثة رخوة، ولا تتفق إلا مع التاء في المعنى⁽⁴⁾.

فلا ثيرب علينا بعد تلکم المعطيات أن نعد - والله تعالى أعلم - حدوث الإدغام جائزًا، وهو ما تلمسه بعضهم بالقول إن تاء الفاعل إذا وردت بعد حروف الإطباق (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء) فإن التاء تدغم فيها؛ لأنها شبّهت هنا بفاء افتتعل. وهذه الحروف في فعلت ساكنة كما كانت ساكنة عندما كانت فاء فضارعت عند بعضهم افتتعل، فتكون (أو عُظلت) في السمع مثل (أو عُدت) من الوعد، وهو جائز⁽⁵⁾.

3- تحقيق المزة وتسهيلها:

إن القارئ في مدونات اللغة وال التجويد يلفي طول لبيث في حديث أربابها عن آلية النطق بالمحنة، ووصفها جهراً أو همساً، وللإمساك بزمام حديثهم، وللنفاد إلى تصورهم نستهل، بقول الخليل: «أما المزة فمخرجها من أقصى الخلق مهتوة مضغوطة، فإذا رفه عنها لانت، فصارت الباء والواو والألف من غير طريقة الحروف الصحاح»⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ ينظر: البرهان في علوم القرآن، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرف، بيروت، 1391هـ (285).

⁽²⁾ ينظر: الكتاب، (464/4).

⁽³⁾ ينظر: سر صناعة الإعراب، (47/1).

⁽⁴⁾ ينظر: الكتاب، (434/4).

⁽⁵⁾ ينظر: المصف، (333-332/2).

⁽⁶⁾ العين، (1/52).

ويُفْصَح ابن جنِي عن صِيرورة الْمَهْمَزة حرف مد ولبن بالترفيه الذي ذكره الخليل قائلاً: فَإِذَا
اتَّسَع خُرُجُ الْحُرْفِ، حَتَّى لَا يَقْطُطِع الصوتُ عَنْ امْتَدَادِهِ وَاسْتِطَالَتِهِ اسْتَمَرَ الصوتُ مُمْتَدًا حَتَّى يَنْفَدِ
فِي ضِيَّ حَسِيرًا إِلَى خُرُجِ الْمَهْمَزةِ، فَيَنْقُطُعُ بِالضُّرُورَةِ عَنْهَا إِذَا لَمْ يَجِدْ مُنْقُطَعًا فِيمَا فَوْقَهَا^(١).

ويطالعنا ابن سينا بتصنيف فونيولوجي يقارب الدراسات المخبرية الحديثة فيذكر أن المَهْمَزة تحدث من حفز قوي من الحجاب وعضل الصدر لهواء كثير، ومن مقاومة الطرجهالي^(٢) الحاصر زماناً قليلاً لحفز الهواء ثم اندفاعه إلى الانقلاب بالعضل الفاتحة وضغط الهواء معاً^(٣).
فحذ صوت المَهْمَزة عند القدماء من أقصى الخلق^(٤)، ووصف بالشديد المجهور^(٥)، فيكون صوتاً انفجاريًا يتبع عن انتباق الوترتين انتباقاً كاملاً بحيث لا يسمع للهواء بالمرور، فيحتبس داخل الحنجرة، ثم يخرج على صوت انفجار^(٦).

ونبصر اختلافاً بين المحدثين من كان منهم له علم من الصوت، فذهب بعضهم إلى أن المَهْمَزة صوت مهوس شديد مرقق، وأن الوترتين الصوتين لا يهمزان أثناء النطق بها^(٧). ويرى آخرون أن المَهْمَزة صوت ليس بالمهوس، ولا بالمهوس، وهي أكثر الأصوات الساكنة شدة، وعمليات النطق بها من أشقر العمليات الصوتية؛ لأن عرجمها فتحة المزمار التي تتطبق عند النطق بها، ثم تفتح فجأة، فتسمع ذلك الصوت الانفجاري الذي نسميه المَهْمَزة المُحْقَّة^(٨). فهي عندهم (Neutral Consonant)^(٩)، في حين عده كاتبنا - من المستشرقين - صوتاً مهوساً^(١٠).

وسعى رهط من الدارسين إلى رأب الصدع في توصيف المَهْمَزة بين القدماء والمحدثين، فالخليل لم ينقطع في تقديره موضع خرج المَهْمَزة؛ لأن أقصى الخلق هو اللسان المزمار ومحاذ للحنجرة،

(١) سر صناعة الإعراب، (١/٧).

(٢) الطرجهالي: أحد الغضاريف الثلاثة التي تكون منها الحنجرة (Arytenoids Cartilage).

(٣) أسباب حدوث الحروف، (٧٢).

(٤) ينظر: الكتاب، (٤/١٠٤).

(٥) ينظر: المقتضب، (١/١٩٥).

(٦) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، (١٧).

(٧) ينظر: أصوات العربية بين التحول والثبات، حسام النعيمي، دار الكتب للطباعة والنشر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ١٩٨٩، (٣١).

(٨) ينظر: في اللهجات العربية، (٧٧).

(٩) ينظر: علم اللغة العلم، الأصوات، كمال محمد بشر، ط٥، مصر، ١٩٧٩، (١١٢).

(١٠) ينظر: علم اللغة العربية، محمود فهيمي جازى، الكويت، ١٩٧٣، (٢٣).

ويفهم من قوله: فإذا رفه عنها لانت....، أنه أدرك أن الممزة إن كانت مخقة فمخرجها من أقصى الحلق، وأنها قد يرفة عنها فتلين، فإن لانت أصبحت حرف مد ولين، وخرجت في حالتها الجديدة عن طريق الحروف الصباح⁽¹⁾.

ويرى أحدهم أن الاختلاف بين السلف والمحدثين حول مخرج الممزة إنما هو اختلاف لنظرٍ فحسب، وليس جهلاً بهذه المنطقة المهمة، فالاختلاف في الأسماء وسمياتها. فأقصى الحلق في القدم يعادل الحنجرة حديثاً، وقد كانوا يطلقون الحلق على منطقة ما نعرفه اليوم بالحنجرة، والحق وأقصى الحنك، وعليه يصبح مقصودهم من أقصى الحلق هو الحنجرة، إذ تقع في أسفل الفراغ⁽²⁾.

ويمكن أن نسلم لهذا التقريب، لكن لا سبيل إلى إنكار الاختلاف بين السلف والخلف في وصف الصوت - كما مر آنفاً -، نتيجة آلية نطقها، وموطن الأهمية في هذه المقايسة أن آراء القدماء ما فتأت دائبة التأثير في الدراسات الحديثة، واستند المحدثون على كثير من مفاهيمها في الاستقراء والتحليل.

ومن تمام الإحاطة بالمسألة أن نسوق قول ابن الأنباري (304هـ) نقلأً عن الفراء: إن للعرب في الممزة ثلاثة مذاهب: التحقيق، وترك الممز وهو يراد، والإبدال منه، فمن حقق الممز قال: استهزأت ومستهزؤن، ومن ترك الممزة، وهو يريده قال: استهزأت بغير همز، وقال: مستهزون بكسر الزاي وتسكين الواو من غير مد ولا همز⁽³⁾.

وتأسياً على تلکم الحقائق فقد رصدت الدراسة في تحقيق الممز⁽⁴⁾ رؤيتين:
إحداهما: همز ما كان أصله مهموزاً، والأخرى: همز ما ليس مهموزاً.

ويمثل الأولى قوله تعالى: **﴿فَالْأُولَٰئِكَ أَزْجَهُ وَأَخَاهُ﴾** [سورة الأعراف: 111]، وأصل أرجه أرجنه بهمزة ساكنة وهاء مضمومة دون واو، ثم حذفت الممزة وسكنت الهاء لتشبيه المفصل بالمتصل، وبذذا قرأ أبو عمرو، وأبو بكر، ويعقوب. وقرأ ابن كثير وهشام وابن عامر (أرجنه) بهمزة

(1) ينظر: قراءات في حرف الوصل بين القدماء والمحدثين، علي توفيق الحمد، مجلة جمع اللغة العربية الأردني، م، 2، ع (25-26)، (78)، 1984.

(2) ينظر: الظواهر الصوتية في رواية شعبة عن عاصم، رسالة دكتوراه، محمد أمين التمرات، إشراف، سمير شريف استاذية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، 2003.

(3) ينظر: إيضاح الوقف والإبداء في كتاب الله عز وجل، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: عيي الدين عبد الرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق، 1971، (400).

(4) يستعمل الصوتيون في هذا المضمار مصطلحات: الممز، أو النبر، وأحياناً الملت.

ساقنة، وهاء متصلة بواو الإشباع، وقرأ نافع في رواية ورشن وإسماعيل والكسائي (أرجحه) بهاء مكسورة بعدها ياء من أرجبت، وفي رواية فاللون (أن أرجه) بمحذف الياء للاكتفاء عنها بالكسرة، وقرأ ابن عامر برواية ابن ذكوان (أرجحه) بالهمزة وكسر الهاء، وضم الهاء وكسرها، والهمز وعدمه لغتان مشهورتان⁽¹⁾.

وطعن الحوفي في القراءة على رواية ابن ذكوان فقال: إنها ليست بمديدة، والفارسي على أن كسر الهاء مع الهمزة غلط؛ لأن الهاء لا تكسر إلا بعد ياء ساقنة أو كسرة، ورد الألوسي بأمررين: أحدهما أن الهمزة ساقنة، والحرف الساكن حاجز غير حصين، فكان الهاء وليت الجيم المكسورة؛ فلذا كسرت، والأخر: أن الهمزة عرضة للتغيير كثيراً بالمحذف، وإنداها ياء إذا سكتت بعد كسرة، فكأنها وليت ياء ساقنة، فلذا كسرت.

وأورد على ذلك أبو شامة أن الهمزة تعد حاجزاً، وأن الهمزة لو كانت ياء كان المختار الفصم؛ لأنها ليس بشيء بعد أن قالوا: إن القراءة متواترة، وما ذكر لغة ثابتة عن العرب⁽²⁾.
حقيقة على أن لا يكون هذا الطرح - تحقيق الهمزة - إلا الحق، وتشهد طائفه من آنواه العلماء بذلك، قال الأخفش: أرجحه وأخاه، وترجح من تشاء⁽³⁾...؛ لأنه من أرجأت، وقد قرأت أرجه وأخاه، خفيف بغير همز، وبها نفراً... وهي لغة، تقول: أرجبت، وبعض العرب يقول: أخطيتك، وتوضيتك، لا يهمزون⁽⁴⁾.

فتح تحقيق الهمز وتركه لعتان فاشيتان قرع بهما⁽⁴⁾، وألمز جيد حسم لولا خالفته السواد، إلا أنه يحتاج لذلك بأن مثل هذا يمحذف في الخط⁽⁵⁾.

وتتأصيل الهمز وارد في لغات العرب، قال ابن الجوزي - نقلأً عن الفراء - بنو اسد تقول: أرجبت الأمر بغير همز، وكذلك عامة قيس وبعض بنى تميم يقولون: أرجأت الأمر بالهمز⁽⁶⁾.

(1) روح المعاني، (26/9).

(2) ينظر: روح المعاني، (26/9).

(3) يشير إلى قوله تعالى: (ترجي من تشاء منه...) [سورة الأحزاب، الآية 51].

(4) ينظر: معاني القرآن للأخفش، (2/308، 337)، وينظر: التفسير الكبير للرازي، (14/162).

(5) الحجة في القراءات السبع، الحسين أحد بن خالويه، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط4، دار الشروق، بيروت، 1401هـ (159).

(6) إعراب القرآن للتحامن، (2/143).

(7) زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ط3، المكتب الإسلامي، بيروت، 1404هـ (293/3).

ونحن نعرف بأن المهمزة صوت شديد، والنطق بها يحتاج إلى جهد؛ لذلك كان النطق بها أمراً طبيعياً يلائم ما عرف عند البدو من غلضة وجفاء في الطبع.

فمميزية المهمزة أملتها ظروف أنتظام الإيقاع النطقي، كما حتمتها ضرورة الإبانة عما يريد – البدوي – من نطقه لمجموعة من المقاطع المتتابعة السريعة الانطلاق على لسانه، فموقع النبر في نطقه كانت دائماً من أبرز المقاطع، وهو ما كان يمنحه كل اهتمامه وضغطه⁽¹⁾. وللتخصيص بعد التعميم يمكن وصف لهجة قبيم بنبر التوتر، ووصف لهجة الحضر بنبر الطول أو المد⁽²⁾.

والقراءة بالهمز (أرجحه) من بعد ثابتة متواترة، روتها الأكابر عن الأئمة، وتلقتها الأمة بالقبول، ولها توجيه في العربية⁽³⁾. وما حققه في الأفعال قول الشاعر:

أرى عَسِيَّ مَا لَمْ تَرَأَيْاهَ كُلَّا عَالَمَ بِالترهَّاتِ⁽⁴⁾

أما همز ما ليس مهموزاً، وجاء على قراءة المصحف قوله تعالى: ﴿وَإِذَا آتَرُّسُلُّ أَفْتَنَ﴾ [سورة المرسلات: 11]، فرى (افتنت) بالهمز، وتحجيف القاف، و(وقتن) بالواو على الأصل؛ لأن المهمزة مبدلة من الواو المضمومة ضمة لازمة، وهو أمر مطرد. وقال عيسى: وقتت لغة سفل مصر، وقرأ عبد الله بن الحسن، وأبو جعفر، وقتت بواو واحدة، وتحجيف القاف. وقرأ الحسن أيضاً وقتت واوين على وزن فوعلت⁽⁵⁾.

إطراد المهمز بعد قلب الواو واغل في تضاعيف كلام القدماء، فقد عقد سيبويه باباً سماه: ما كانت الواو فيه أولاً، وكانت فاء، قال فيه: إن علم أن هذه الواو إذا كانت مضمومة، فأنت بالخيار إن شئت تركتها على حالمها، وإن شئت أبدلتها المهمزة مكانها، وذلك نحو قولهم في: ولد الد، وفي وجه أجوه⁽⁶⁾. ومدعاة صنيعهم أنهم يستقلون الضمة على الواو؛ لأن الضمة في الواو متزلة واو،

(1) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، (30).

(2) المصدر نفسه، (36).

(3) البحر الخيط، (4/360).

(4) البيت لسرقة البارقي، المحتسب، (1/128).

(5) روح المعانى، (29/231).

(6) الكتاب، (4/330-331)، وينظر: المقتضب، (1/63).

فكأنه اجتمعت واوان؛ ولذلك لما أرادوا التخلص من هذا الثقل، بحثوا عن حرف يتحمل الحركة، ويرؤدي إلى الخفة، فقلبت الواو المضمة همزة في: أجوه، وأقت، كما همّزت في نحو: السوق، وعلى سرّوقة، وكذلك الشأن فيما يهابه هذه الأمثلة^(١).

وعند ابن يعيش (643هـ) أنهم قلبيوا الواو المستقلة همزة لا ياءً؛ لفطر التقارب بين الواو والياء، والممزة أبعد شيئاً، فلو قلبت ياه لكان كان اجتماع الواوين المستقل باقي^(٢). فمن قرأ بالمحمز استقل الضمة على الواو، فقلبها همزة، ومن قرأها بالواو أتى الكلام على أصله، وهذا لمجتاز من لهجات العرب، وقلب الواو همزة لهجة الكثريين وهي لغة فاشية^(٣)، وعدم قلبها لهجة تميم، وسفرى مضر^(٤).

ونرقب في هذا الشأن أمرین:

- عوّل جل اللغويين على هذا الشاهد - أقت - لإثبات مسائل في إيدال الواو همزة، أو تحقيق المحمز، أو في الكشف عن لهجات العرب^(٥).
- لعلنا لا نجانب الصواب إذا جعلنا هذا الشاهد أيضاً في مضمار الإيدال، وذلك بإيدال الواو المتحركة همزة، وهو أمر مطرد في مظان اللغة.

أما تسهيل الممّز: فنرصد فيه رؤية تسمّها بـ: نقل حركة الممّز إلى الساكن قبلها، وذلك من ضروب العرب في التسهيل، والشاهد قوله تعالى: ﴿وَأَنْتَ أَهْلُكَ عَادًا أَلْأَوَى﴾ [سورة النجم: 50]، قرأ قوم (عاد الولي) بمحذف الممّز، ونقل ضمها إلى اللام قبلها، وقرأ نافع وأبو عمرو (عاد الولي) بادخال المقاول إليها حركة الممّز المذوفة، وعاب هذه القراءة المازني والمبرد، وقالت العرب في الابتداء بعد النقل الحمر والحرم فهذه القراءة جاءت على الحمر، فلا عيب فيها. ولائي قالون بعد

^(١) ينظر: الحجة في القراءات السبع، (1/360)، الحجة لأبي علي الفارسي، (6/69-70)، الخصائص، (3/49)، شرح المفصل، (10/11-12).

^(٢) ينظر: شرح الشافية، (3/78).

^(٣) الكشف، (2/257).

^(٤) البحر المحيط، (8/396).

^(٥) ينظر: المقتضب، (2/93)، سر صناعة الإعراب، (1/80)، (1/92)، (1/98)، مع المقام، (3/468).

ضمه اللام بهمزة ساكنة في موضع الواو، كما في قوله أحب الموقدين إلى مؤسى، وكما قرأ بعضهم على سوقه^(٤)، وفيه شذوذ^(١).

صفوة هذا المنحى النقدي أنه قائم على استرفاد ملحوظ تسهيل الهمز، بآلية حذف الهمزة، ونقل حركتها إلى اللام الساكنة قبلها؛ لتفضي إلى درء الطعن الواقع على تلك القراءة.

فالمازني (249هـ) – من رد قراءة نافع وأبي عمرو – قال: أساء عندي أبو عمرو في قراءته؛ لأنَّه أدغم النون في لام المعرفة، واللام إنما تحركت بمحركة الهمزة، وليس بمحركة لازمة، والدليل على ذلك أنك تقول: الأَحْرَ، فإذا طرحت الهمزة على اللام تقول: لَحْرُ، ولم تمحذف الف الوصل؛ لأنها ليست بمحركة لازمة^(٢).

وبعد المازني تلميذه المبرد، قال: ما علمت أنَّ أبا عمرو لحن في صميم العربية في شيء من القرآن إلا في ﴿يُؤَدِّه إِلَيْك﴾ [سورة آل عمران: 75]، وفي ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا آذَلَّ﴾^(٣).

ولا عبرة بهذه الطعون؛ لأننا نؤمن بأن القراءة القرآنية تعلو على التقييدات اللغوية، ولا تحمل على أقبية العربية.

والقراءة صحيحة متواترة، والوجه فيها أنَّ الأصل (عاداً الأولى) بهمزة لفظة (الأولى)، فنقلت حركة الهمزة، وهي الضمة إلى اللام قبلها، وحذفت الهمزة فصارت (عاداً لولي)، ثم أدغم التنوين في اللام فبقي (عاَدَ لُولِي)، والتلوين نون ساكنة، وإدغام النون في اللام يكون بقلب النون لاماً وإدغامها في اللام^(٤).

(٤)

يروم الآية في سورة الفتح (فاستغلظ فاستوى على سوقه..)، (29).

(١)

روح المعاني، (84/27).

(٢)

حجَّة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زمالة، تحقيق: يعبد الأفغاني، ط 4، موسسة الرسالة، بيروت، 1984م، (687).

(٣)

إعراب القرآن لنحاس، (1/237).

(٤)

ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1969، (400/1).

وما ينبغي الإلماح إليه أن أبا عمرو ونافع من القراءات، قال أبو عبيدة: إن أبا عمرو أسلم الناس بالقراءات وأيام العرب والشعر، وكانت دفاتره ملء بيته إلى السقف⁽¹⁾. وقرأ نافع فقد على سبعين من التابعين وهم عرب فصحاء⁽²⁾.

أما همزة (الأمر)، فإذا خفت همزة الأمر على طريقها فتحركت لام التعريف اتجهت هم في ألف اللام طريقتان: حذفها وهو التيس، وإبقاؤها، لطروع الحركة فقالوا: لامر ولامر، ومثل لامر عاد لولى في قراءة أبي عمرو، وقولهم من لان في من الآن، ومن قال الامر قال من لان بتحريك النون⁽³⁾.

ومن فضل البيان القول: إن تخفيف المهمزة هي خاصية حضريّة امتازت بها لهجة القبائل في شمال الجزيرة وغربها، وعزا علماء العربية هذه الظاهرة إلى قريش وأكثر الحجازيين.

فالقبائل الحضريّة كانت متأثرة في نطقها، متعدة في أدائها، ولم يشتهر عنها إدغام أو إمالة، ولذا لم تكن بها حاجة إلى التماضي المزدوج من مظاهر الأناء، فأهملت همزة كلماتها، أعني المبالغة في التبر والتواتر، واستعاضت عنها بوسائل عبر عنها النحو بعبارات مختلفة كالتسهيل، والتخفيف، والتلبّيس، والإبدال، والإسقاط⁽⁴⁾.

2. التغييرات الفونيمية في الصوات

2-1 الإمالة:

لم يفت سيبويه تلمس هذه الظاهرة، قال في باب ما تمال فيه الألفات: وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها أرادوا أن يقربوها منها⁽⁵⁾. وقال: والألف قد تشبه الياء فأرادوا أن يقربوها منها⁽⁶⁾،

(1) ينظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عثمان الشافعي الذهبي، شعيب الأرنؤوط (مشرف)، تحقيق: حسين الأسد، بشار عواد معروف، مطبعة ملال السرحان، مرسse الرسالة للطباعة، بيروت، 1992، (6/407)، (ت 167).

(2) البحر المحيط، (7/37).

(3) المفصل، (491)، وينظر: الأصول في النحو، (20/400)، الخصائص، (3/91).

(4) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، (32).

(5) الكتاب، (4/117).

(6) المصدر نفسه.

وعقب أيضاً: وما يميلون الله كل شيء من بناء الياء والواو... والياء أخف عليهم فنحو نحومها⁽¹⁾. ويشترك فيها الاسم والفعل، بأن ت نحو بالألف نحو الكسرة، فتميل الألف نحو الياء؛ ليتجانس الصوت⁽²⁾.

ويراها علماء القراءات بأنها تقرب الألف نحو الياء، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة⁽³⁾. وفي وعي المحدثين هي الاتجاه بصوت اللين طويلاً كان أم قصيراً إلى وضع يكون نطقه فيه شيئاً وسطاً بين صوتين من أصوات اللين⁽⁴⁾.

ولا يذهب عننا أن القدماء قد تعرضوا لفرض الإملالة، فقضوا بأن القصد منها تقرب الصوت من الصوت وتجانسها، وطلب التشاكل؛ حتى لا تختلف الأصوات فتتناافر، وكذلك المناسبة بين الفتحة والألف من جهة، والكسرة والياء من جهة أخرى⁽⁵⁾. وإذا أخذنا بالحسبان هذا القصد، فإننا وجاه ظاهرة تفضي إلى الانسجام الصوتي، وسهولة اللفظ، وذلك أن اللسان يرتفع بالفتحة وينحدر بالإملالة، والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع⁽⁶⁾.

ومما نستذكره في هذا المقام أن الإملالة جاءت عند الفراء على نوعين: إملالة شديدة ومعناها: أن ت نحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء كثيراً، ويقال لها: المضمة، والإضجاع، والبطح، وربما قيل لها الكسر. وإملالة متوسطة، وهي أن ت نحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء قليلاً، وهي بين اللفظين، كما يقال لها أيضاً التقليل والتلطف وبين بين⁽⁷⁾. وبمحسب قرب ذلك الموضع من الياء تكون شدة الإملالة وبمحسب بعده تكون خفتها.

⁽¹⁾ المصدر نفسه، (118/4-119).

⁽²⁾ ينظر: المفصل، (471).

⁽³⁾ ينظر: الكشف، (168/1).

⁽⁴⁾ ينظر: في الدراسات القرآنية واللغوية: الإملالة في القراءات واللهجات العربية، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الملال للطباعة والنشر، بيروت، 2008، (61).

⁽⁵⁾ ينظر: سر صناعة الإعراب، (52/1)، معجم المرام، (3/414).

⁽⁶⁾ ينظر: الشر، (20/35).

⁽⁷⁾ ينظر: الإنقاذ في علوم القرآن، (1/244)، الاتصاف، (102).

وإذا أطللنا على المشهد اللهجي في هذه الظاهرة، فحسبنا قوله: إن الإملاء ليست هي لغة جميع العرب، بل شاعت بين القبائل البدوية، وأشهرها: تميم وأسد وطيء، وبكر بن وائل، وعبد القيس، وتغلب. أما قبائل الحجاز فكانوا لا يملون⁽¹⁾.

وقد أمكننا أن نرصد بين جنبات هذه الظاهرة نقداً لبنيترين:

الأولى: التنازع الصوتي بين صوت الراء المكرر، والصاد المستعلي، وتمثل ذلك في قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ غِشْوَةٌ﴾ [سورة البقرة: 7]، فرى بإمالة أبصارهم، ووجه الإملاء مع أن حرف مستعمل، وهو مناف لها لاقتضائتها؛ لتسفل الصوت، مناسبة الكسرة، واعتبرت على الراء دون غيرها لمناسبة الإملاء الترقيق، والمشهور عند أهل العربية أن ذلك لقوة الراء؛ لتكرره على اللسان في النطق به، فإنه يرتعد، ويظهر ذلك إذا شدد، أو وقف عليه فكسرته بمنزلة كسرتين، فقوى السبب حتى أزال المانع، ولعل مرادهم أنه متكرر طبعاً كما يدركه الوجدان، إلا أنه يجب المحافظة؛ لئلا يقع التقرير فإنه مضر في الأداء⁽²⁾.

يرمي هذا التجلي إلى خروج هذا المترنح الصوتي من قيد مواطن الإملاء، ذلك أن حروف الاستعلاء السبعة: (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والعين، والكاف، والخاء) تمنع الإملاء، وقد كشف سيبويه النقاب عن أربع حالات للمنع⁽³⁾:

- إذا كان الحرف المستعلي قبل الألف، نحو: (قاعد، وغائب).
- إذا كان الحرف المستعلي بعد الألف مباشرة، نحو: (ناقد، وعاطس).
- إذا كان الحرف المستعلي بعد الألف بحرف واحد، نحو: (نافع، ونابغ).
- إذا كان الحرف المستعلي بعد الألف بحرفين، نحو: (مناشيط، ومعاليق).

وأقدم على بيان علة المنع بقوله: وإنما منعت هذه الحروف الإملاء؛ لأنها حروف مستعملة إلى الحنك الأعلى، والألف إذا خرجت من مواضعها استعملت إلى الحنك الأعلى، فلما كانت مع هذه الحروف المستعملة غلت عليها، كما غلت الكسرة عليها في (مساجد) ونحوها، فلما كانت

⁽¹⁾ ينظر: الكتاب، (4/120)، شرح الشافية، (3/4)، في اللهجات العربية، (60)، في الدراسات القرآنية واللغوية، (111-110).

⁽²⁾ روح المعاني، (1/173).

⁽³⁾ ينظر: الكتاب، (4/129-130).

الحروف مستعملة، وكانت الألف تستعلي، وقربت من الألف كان العمل من وجه واحد أخف عليهم... ولا نعلم أحداً يميل هذه الألف إلا من لا يؤخذ بلغته⁽¹⁾.

ومن هذا الم Heidi انطلق المحدثون ليعلموا المنع بأن أصوات الاستعلاه أصوات يصد مؤخر اللسان عند النطق بها، مرتفعة نحو الحنك الأعلى، والفتحة التالية لها تكون مفخمة، أي أنها صوت لين خلفي، ولو أميلت هذه الفتحة مع هذه الأصوات لما تحقق الانسجام الصوتي؛ لأن الإملاء صوت لين أمامي، أي غير مفخم؛ لهذا كان الفتح مع الأصوات المستعملة أكثر مناسبة لطبيعتها⁽²⁾. أما إملالة الألف في (أبصارهم) فليست بوضع ثغار، أو شذوذ مما عُنِّينا به في مانع الإملاء، وقد ألح الألوسي آنفًا إلى علة الإملاء، وليس بضائق أن نزيد إيضاحًا بأن الراء مكررة في اللسان، ينبو فيها بين أولها وأخرها نبوة، فكأنها حرفان، فإذا جاءت بعد الألف مكسورة مالت الألف من أجلها⁽³⁾. فهي تقوى الإملاء أكثر من قوة غيرها من الحروف المكسورة.

وصوت الاستعلاه إذا كان قبل الألف كان أضعف في منع الإملاء مما إذا كان بعدها؛ وذلك لأنه إذا تقدم كان الانحدار من عال إلى سافل، وذلك أسهل من العكس، لذلك تميل في مثل هذه الأمثلة⁽⁴⁾.

وما يحتمله المقام هنا أن ثمة صفة في الراء ذكرها سيبويه، وكانت مما يقوى الإملاء مع الراء، وهي شبه الراء، فقد شبه سيبويه الراء بالياء في موضعين هما: قوله: لأنها من موضع اللام وقريبة من الياء، إلا ترى أن الألغان يجعلها ياءً فلما كانت كذلك عملت الكسرة عملها إذ لم يكن بعدها راء⁽⁵⁾. وقوله: لما كانت الراء كأنها حرفان مكسوران، وكانت تشبه الياء أمالوا المفتوح كما أمالوا الألف⁽⁶⁾.

الثانية في الإملاء: ما أميل لتدل إملالته على أصله، ونرقيه في قوله تعالى: **﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى﴾** [سورة الإسراء: 72]، جوز أن يكون (أعمى) الثاني أفعل

(1) الكتاب، (130/4).

(2) ينظر: لجنة البدو في الساحل الشمالي لجمهورية مصر العربية، عبد العزيز مطر، دار المعارف، مصر، 1981، (58).

(3) المتضب، (48/3).

(4) ينظر: شرح الفصل، (9/61-62).

(5) الكتاب، (137/4).

(6) المصدر نفسه، (142/4).

تفضيل من عمي البصيرة، وهو من العيوب الباطنة التي يجوز أن يصاغ منها أ فعل التفضيل كالأحق والأبلة، وبني على ذلك إمالة أبي عمرو الأول، وتفخيمه الثاني، وبيان أن الألف في الأول آخر الكلمة كما ترى، وتحسن الإمالة في الآخر، وهي في الثاني على تقدير كونه أ فعل، تفضيل، كأنها في وسط الكلمة؛ لأن أ فعل المذكور غير معرف باللام، ولا مضاف، ولا يستعمل بدون من الجارة للمفضل عليه ملفوظة أو مقدرة، وهو معها في حكم الكلمة الواحدة، ولا تحسن الإمالة فيها، ولا تكثر كما في المتصرفة⁽¹⁾.

جدير بالذكر أن بعضهم استمد من إمالة (أعمى) الأول، وتفخييم الثاني ضابطاً للتفريق بينهما، قال ابن خالويه: والحججة لمن أمال الأول، وفخم الثاني أنه جعل الأول صفة، والثاني هنرلة أ فعل منك، ومعناه: ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى منه في الدنيا⁽²⁾، وذلك أن يكون من عمي القلب، وإليه ينسب أكثر الصلال، فعلى هذا تقول: ما أعماء كما تقول: ما أحقه⁽³⁾.

ويؤكد ذلك ظاهر ما عُطف عليه من قوله (وأضل سبيلاً)، وكما أن هذا لا يكون إلا على (أ فعل)، كذلك المعطوف عليه⁽⁴⁾. وتقرز ابن زنجلة (238هـ) من هذا التفريق بحججة أن الإمالة والفتح لا يأتيان على المعاني، بل الإمالة تقريب من الياء، وإن كان يعني (أ فعل)، فلا يمنع الإمالة، كما لا يمنع الذي هو أدنى⁽⁵⁾. على أن ذلك لا يمنعنا من الاحتفاء به – التفريق – لأنه مفض إلىوعي اختيار الألفاظ المناسبة للمعاني.

ويصدر عن الوجهة الصوتية في إمالة الألف المتطرفة لـ (أعمى) تعليلاً مفاده أن الألف إذا كانت في آخر الكلمة، فلا تخلو من أن تكون منقلبة عن واو أو ياء، فإن كانت منقلبة عن ياء في اسم، أو فعل فإن مالتها حسنة، وذلك قوله في الفعل (رمى، وقضى، وسعى)، وفي الاسم: (قتى، ورمى)⁽⁶⁾.

ولا نذر الملاحظ اللهجي في قراءة حزنة والكسائي وخلف بالإمالة في الحالتين من غير التعریج عليه، فالإمالة عند هؤلاء الكوفيین تأتي من تأثيرهم في قبائل أهل نجد التي تزوج معظمها إلى

⁽¹⁾ روح المعاني، (15/144-145).

⁽²⁾ الحجة في القراءات السبع، (219).

⁽³⁾ الأصول في النحو، (1/105).

⁽⁴⁾ الحجة لأبي علي، (5/113).

⁽⁵⁾ حجة القراءات، (407).

⁽⁶⁾ ينظر: الخصائص، (2/141)، المفصل، (472)، شرح المفصل، (9/64).

العراق، مع قلة هذه الظاهرة لدى قراء الحجاز كنافع، وابن كثير، وأبي جعفر المداني بنتيجة فلة
الإمالة في بيتهم⁽¹⁾.

ولا يمكن الإغفال عن صحة الرواية كصحة للقراءة وإن خالفت بيئة القارئ.

⁽¹⁾ ينظر: في اللهجات العربية، 68.

المضمون الثاني

تفاير الأبنية

نستهل مقامنا بالإفصاح عن أمر مفاده أنه حين اتسعت دائرة الافتراق – من حيث التصنيف – بين علمي النحو والتصريف عكفت طائفته على ضبط الأبنية بمقاييس وقواعد خاصة، ومن ثمٌ أذن ذلك بظهور مصطلح الصرف، وكان كفيلاً بتمييز قواعد هذين العلمين بعضهما من بعض.

وعن قيمة دراسة الأبنية – الشاسعة أرجواها – يطليعنا ابن جني عنها بالقول: *«هذا القبيل من العلم – أعني التصريف – يحتاج إليه جميع أهل العربية أمّ حاجة، وبهم إليه أشدّ فاقة؛ لأنّه ميزان العربية، وبه تُعرَف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاد إلّا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلّا من طريق التصريف»*⁽¹⁾.

ونجتهد في التداني من وعي المحدثين في هذا الدرس، إذ يقوم على مستويين⁽²⁾:
الأول: وصف بناء الكلمة، أي البحث عن الكلمة، وما يعتريها من تغيير وتبدل في حالات الأفراد، والثانية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، وأحوال الفعل، ودلالاته على الزمان، والمعنى.

الثاني: وظيفة الأصوات، واتصالها الوثيق بالدراسات الصرفية. فالآصوات قرينة صالحة في تفسير معظم الظواهر اللغوية.

فالدراسة البنية الصرفية إذًا هي الدراسة التي تطلعنا على التغيرات التي نطرأ على بنية مفردات المعجم، ولا سيما الأسماء المتمكنة، والأفعال المترافق... وذلك بعدم ت تكون الدراسة الصوتية، والمجممية قد أمدّتنا بمعلومات تتعلق بنشوء الكلمة، وهويتها⁽³⁾.

⁽¹⁾ المنصف، (1/2).

⁽²⁾ ينظر: *الألسنية العربية*، ريمون طحان، ط١، دار الكتاب اللبناني، 1972، (1/23).

⁽³⁾ *الألسنية العربية*، (1/129).

وإذا مضينا نتلمس هذا المتطلب عند الغربيين، فإننا نبصر أن ما يقابل الصرف في الدراسة الغربية الحديثة هو (Morphology)، واشتقت من الكلمة الإغريقية (Morphe) وتعني: شكلاً أو صورة⁽¹⁾.

ويعني مصطلح (Morphology) بتناول الناحية التشكيلية التركيبية للصيغة والموازين الصرفية، وعندما نجد أن المصطلح قد اخُذ بعداً إضافياً، تمثل في البحث في الوحدات الصرفية (Morphemes)، وأهم أمثلتها الكلمات وأجزاؤها ذات المعاني الصرفية كالسوابق واللواحق، سواء أكانت هذه اللواحق صدوراً، أو أحياناً أو أعيجازاً⁽²⁾، فهو يدرس الصيغة والمفردات، من حيث ترتيب أصواتها، وأصالتها، وزياحتها، واشتقاقات الصيغة، وعلى هذا فهو أحد مستويات البحث الحديثة في اللغة، ويعتمد بهذا المفهوم إلى حد كبير على نتائج البحث الصوتي، ويبني قواعده على أساسه⁽³⁾.

ويتحرج آخرون وجهاً متقبلاً مفاده: أن الصرف ينتظم بإزاء مستويين من التحليل اللغوي، أحدهما: الفونولوجي (Phonology)، والأخر: التحووي.

وعلى هذا، فهو يمثل السقف بالنسبة للدراسة الصوتية، والأساس بالنسبة للدراسات التحووية، ومن هنا تبع أهميته الحقيقة، فهو بوصفه علم قواعد الكلمة يشمل المدخل الطبيعي، ونقطة الانطلاق لدراسة النحو – علم قواعد الجملة – فلا يتأنى لنا مجال من الأحوال أن تحكم قواعد الجملة على نحو تام ومرضٍ، ما لم تحكم أولاً قواعد الكلمة⁽⁴⁾.

وعلى صعيد صرفي آخر، غني النفس – بعد الاستقراء آنف الذكر – أن نعرج على جوهر أساسى في الدرس الصرفي، عماه التغير في الأبنية؛ ليكون منطلقاً في الجمع المستوعب للتجلبات النقدية المكتونة في التفسير.

(1) ينظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفى، فوزي حسن الشايب، حواليات كلية الآداب، جامعة الكويت، المجلوبة العاشرة، الرسالة الثانية والستون، 1409هـ-1989م، (13).

(2) ينظر: مناجع البحث في اللغة، ثامن حسان، طا، القاهرة، 1955م، (170-175).

(3) ينظر: دراسات في علم اللغة، كمال بشير، دار المعارف، مصر، 1971م، (11).

(4) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفى، (11).

والأبنية هي صيغ الكلمات التي تنشأ عن التصريف، الذي أشار إليه ابن عصفور في قوله:
ـ هو جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب المعاني، وهي حروف الكلمة، وحركاتها،
وسكتاتها، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية، كل في موضعه⁽¹⁾.
ـ وقد صنف الراسخون في علم الصرف، الأبنية الصرفية إلى أبنية أسماء، وأبنية أفعال،
وفرقوا – من خلال هذين القسمين من الأبنية – بين الأحرف الأصول، والأحرف الروايد في كل
بنية صرفية.

وسلك الصرفيون سبيلاً المعيارية في ضبط الكلمات، من حيث حروفها: أصالتها وزيادتها،
والمحرك من حروفها والساكن، وما يعتريها من تغيير كحذف أحد أصولها، أو قلبه، وما إلى ذلك.
فالجائم إلى الميزان الصريفي.

فهو إذن: مقياس دقيق تعرف بواسطته أحوال أبنية الكلمة، وحركات أحرفها، وعلى
أساسه يتم التمييز بين الحروف الأصول، وبين ما يحدث للكلمة المفردة من الإضافة والحدف⁽²⁾.
ـ ثم بذا لهم من بعد ما رأوا ميزان الكلمات أن الأسماء التي لا زيادة فيها تكون على ثلاثة
أصول: أصل ثلاثي، وأصل رباعي، وأصل خاسي، والأفعال التي لا زيادة فيها تكون على أصلين:
ـ أصل ثلاثي، وأصل رباعي⁽³⁾.

ـ واستقام لهم أن غالبية الألفاظ ثلاثة الأصول؛ فاختاروا مقاييسهم – عن وعي – مادة
ـ ثلاثة الأصول توزن بها جميع الألفاظ وهي (ف – ع – ل).

ـ ولا مراء في أن التغير قد اعتور الأبنية الصرفية، وجرى تأثيره فيها من جانب ما طرأ على
ـ حروف الكلمة من تغيرات منشودة، الغرض منها أداء معنى من المعاني، ومن جانب تجاوز الصيغة
ـ إلى دلالات معنية مقصودة.

ـ وبتحديد التغير، وضبطه يحترز عن الخطأ اللساني في بناء المفردات، ويسلم ما يطرد في
ـ العربية، وما يقل، وما يندر، وما يشد من الجموع، والمصادر، والمشتقات، ويراعاة قواعده تحلو
ـ مفردات الكلام من خالفة القياس التي تخل بالفصاحة، وتبطل معها بلاغة المتكلمين⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ المتع في التصريف، (22).

⁽²⁾ صور الإعلاال والإبدال في المشتقات الأحد عشر والمصادر من خلال الربع الثاني من القرآن الكريم، رابع بو معزة، دار
ـ رسلان، سوريا، 2008، (23).

⁽³⁾ النصف، (18/1).

⁽⁴⁾ دروس في التصريف، محمد عي الدين عبد الحميد، ط. 3، مطبعة السعادة، القاهرة، 1958م، (7-6).

ونعتدي متحمرين في عِدَادِ الْأَبْنِيَةِ الْصُّرْفِيَّةِ ذَاتِ الْقِيمَةِ النَّقْدِيَّةِ عِنْدَ الْأَلْوَسِيِّ:

١. التفاير في أبنية الأسماء

إن مزيد نظر في المدونات التصريفية ينبع عن إطراد سائر في تفاصير أبنية الأسماء، جعله مثار اهتمام الدارسين؛ واستكمالاً لاستشراف هذه الظاهرة نتلمس - من خلال ما أدركناه من روئى نقدي في التفسير - الموضع الآتي:

١-١ أصلة الحرف وزيادته في الكلمة:

ومن الأمثلة التي ندخل بها إلى مضمار التطبيق بعد التنظير، قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ أَخْذُوا مِنْ دُورِنَ اللَّهِ أُولَيَاءٍ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ أَخْذَتْ بَيْتَهُ﴾ [سورة العنكبوت: 41]، التاء في (العنكبوت) زائدة كتاء طالوت، وزنه فعللوت، ويقع على المذكر والمؤنث. وفي القاموس: العنكبوت معروف، وهي: العنكبة، والعنكباء، والعنكبوه، والعنكباء، والذكر عنكب، وهي عنكبة، وجعه: عنكبوتات، وعنكب، والعكاب، والعكب، والأعكب، أسماء الجموع، وتعقب بأن عدد ما عدا ما ذكر أولاً اسم جمع لا وجه له؛ لأن أعكب لا يصح فيه ذلك^(١).

وذكرها في جمعه أيضاً عناكيب، واختلف في نونه، فقيل: أصلية، وقيل: زائدة كالباء، وجمعه على عكاب يدل على ذلك. وذكر السجستاني (255هـ) عن سيبويه، أنه ذكر عناكب في موضعين، فقال في موضع: وزنه فناعل، وفي الآخر: فعالل، فعلى الأول: النون زائدة، وهو مشتق من العكب، وهو الغلظ، ولعل الأقرب على ذلك كونه مشتقاً من العكب بالفتح، يعني: الشدة في السير، فكانه لشدة وثبيه لصيد الذباب، أو لشدة حركته عند فراره، أطلق عليه اسم العنكبوت^(٢).

والحق أنه مرجح حول زيادة التاء، والنون في (العنكبوت) مقولات عدة، خلص الألوسي إلى تحقيق زيادة التاء، مع عدم استبعاد زيادة النون، بموجة اشتقاقة من العكب.

ونرى أن أشراط الصحة توافر في زيادة التاء، قال سيبويه في باب: علل ما يجعله زائداً من حروف الزوائد، وما يجعله من نفس الحرف: ﴿وَقَالُوا: الْعَنْكَبَاءُ، فَاسْتَقْتَلُوا مِنْهُ مَا ذَهَبَتْ فِيهِ التَّاءُ وَلَوْ كَانَتِ التَّاءُ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ لَمْ تَمْذُفْهَا فِي الْجَمِيعِ، كَمَا لَا يَمْذُفُونَ طَاهَ عَضْرِفُوطَ، وَكَذَلِكَ تَاءُ

^(١) روح المعاني، (٢٠/١٩١).

^(٢) روح المعاني، (٢٠/١٩١).

تخرّبُ ويطيقُ اللغويون على أن تاء العنكبوت في آخرها مزيدة؛ لأنها تسقط في التصغير والجمع، وقد حكى أنه يقال: عنكب، وعنكبة، قال الشاعر:

كَمَا يَسْقُطُ، مِنْ لَفَامِهَا
بَيْتُ عَكْبَةٍ عَلَى زِمامِهَا

وتصغر فيقال عنكب⁽¹⁾.

أما حجة زيادة النون؛ لأنها مشتقة من (عكب)، فتسير على استحياء بجانب حجة زيادة الناء، قال الزبيدي 1205هـ: وكلام الجوهرى، أو صريحه أن النون زائدة؛ لأنه لم يجعل لها بناء خاصاً، بل أدخلها في (عكب) من غير نظر... وأن أصلة النون هو الصحيح، وهو مذهب سيبويه بلجمعه على عنكب⁽²⁾.

ويكفي أن نستظير رافداً آخر يعزز القول بضعف زيادة النون في اللفظة، يقوم على ملاحظة سياقى، فقولهم: إنها مشتقة من (عكب) ويعنى الفليظ يتعارض مع مقصد الخطاب القرآنى المستهجن لصنف الذين اتخذوا من دون الله أولياء، والموسوم بالضعف، والمتعين في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أُوْهِنَّ الْبَيْوَتِ لَيْتُ الْعَنْكَبُوتُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [سورة العنكبوت: 41].

ومن الشواهد التي تلحق بركتب ما تقدم قوله تعالى: «فِي كُلِّ سُبْلَةِ مَائَةٍ حَبَّةٌ» [سورة البقرة: 261]، (سبلة) على وزن فعلة، فالنون زائدة؛ لقولهم: أسبل الزرع، معنى: سبل، إذا صار فيه السبل. وقيل: وزنه فعلة، فالنون أصلية، والأول هو المشهور⁽³⁾. رؤية الألوسي منتبة عن بصائر بأصل اللفظة، وبعضاً منها:

– ما ورد في حديث مسروق: لا تسلّم في قراح حتى يُسْبَلَ. أسبل الزرع إذا سبل. والسُّبْلُ: السُّبْلُ، والنون زائدة⁽⁴⁾.

– تكاثر (أسبل) في الشعر العربى، ومنه قول الأعشى:

(1) ينظر: الكتاب، (316/4)، الجامع لأحكام القرآن، (346/13).

(2) تاج العروس، عنكب.

(3) روح المانى، (39/3).

(4) النهاية في غريب الحديث والأثر، (340/2).

- ما أفضت إليه المعجمات العربية، جاء في اللسان: أسل الزرع إذا سبل، والسبلُ أطراف السبل، وقيل: السبلُ والسبل، وقد سبل الزرع أي خرج سبله⁽²⁾.
- أورد المفسرون قولًا متصلًا بزيادة النون، مفاده أن: سبلة (فعللة)، من أسل الزرع، أي: أرسل ما فيه كما ينسبل الثوب، أو إذا صار فيه السبل، أي: استرسل بالسبل كما يسترسل الستر بالإسبال⁽³⁾.

وتنحو طائفة إلى جعل النون في (سبلة) أصلية، وتكون على وزن (فعللة)، ولعل ما يزيد الأمروضوحًا أنهم جعلوها على (فعلال) فقالوا: سبابل. ولسان الصرفيين في الاسم الخامس: أن لا يجمع جمع تكسير، وقد استكرهوا له هذا الجمع؛ لإفراطه في التقليل بطوله وكثرة حروفه. وتكسيره يزيده ثقلًا بزيادة ألف الجمع، فجعلوه جمع سلامٌة؛ لأن زيادة هذا الجمع لا تعد من الكلمة نفسها، إذ هي زيادة بعد سلامٌة لفظ المفرد، فإذا كان الاسم علمًا أو صفة من يعقل، جعلوه جمعاً سالماً بالواو والنون، وإذا كان غير ذلك جعله بالألف والناء، فإذا أريد جمعه جمع تكسير حذف خامسه، وهو الذي أنقل الكلمة وردد إلى الأربعة⁽⁴⁾.

ولفتنا في هذا الشأن إطراح بعض المحدثين للأحكام المتعلقة بأحرف الزيادة، فارتبان بأن كثيراً من القدماء يخow إلى أحكام اعتباطية في تقرير زيادة بعض الحروف، ثم كانت هذه الأحكام خاطئة، ومنها أنهم عدوا واو (ترقوة) وناءها زائدتين، وكذلك نون (قلنوسوة) وواوها وناءها، وباء (زينب)، و(رغيف)، وواوا (عنكبوت) وناءها... الخ، إذ ليست في اللغة: (ترق ، وقلس ، وزنب ، ورغف ... الخ). والظاهر أنهم عدوا بعض الأحرف في بعض الكلام زائدة؛ في سبيل الوصول بالألفاظ التي تشملها إلى جذور مفترضة، تساعد على وضعها في المعاجم⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ ديوان الأعشى، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1966م، (216).

⁽²⁾ لسان العرب، سبل.

⁽³⁾ ينظر: الجامع لأحكام القرآن، (3/ 304)، المحرر الوجيز، (1/ 256).

⁽⁴⁾ ينظر: المذهب في علم التصريف، هاشم طه شلاش، صلاح مهدي الفرطوسى، عبد الجليل حسن، مطبعة وزارة التعليم العالى العراقى، الموصل، 1989م، (201).

⁽⁵⁾ ينظر: في أصول اللغة والنحو، فؤاد حنا ترزي، دار الكتب، بيروت، 1969، 176-177.

إلا أن هذا الاستدراك لا ينبغي أن يترك على عوافته، فسعى القدماء يذكر ويشركون في إيجاد عائلة تتسبّب إليها كل لفظة مستعملة، وتحري أصول الألفاظ، وهو ما صفت إليه وعي الدارسين، وأعانتهم على جمع مفردات اللغة، وإحصائها، وتصنيفها.

2-1 ضبط عين الكلمة:

وما رصدناه قوله تعالى: **﴿إِنَّ الْمُتَنَفِّقِينَ فِي الدُّرْكِ أَلَّا سَفَلٌ مِّنَ النَّارِ﴾** [سورة النساء: 145]، قرأ الكوفيون (الدرك) بسكون الراء، وهو لغة كالسطر والسطر، والفتح أكثر وأفصح؛ لأنّه ورد جمعه على أفعال، وأفعال في فعل المركب كثير مقيس، ووروده في الساكن نادر، كفرخ وأفراخ، وزند وأزناد، وكونه استغنى بجمع أحدهما عن الآخر جائز، لكنه خلاف الظاهر، فلا يندفع به الترجيح⁽¹⁾.

لو قصدنا المعارضة بين النقد الحاصل وما جاء من آراء – بهذا الصدد – في مدونات التفسير، لرأيناها تنزل منزلتها، قال الطبرى: وهما قراءتان معروفتان، فبأيتها قرأ القارئ فمصيب؛ لاتفاق معنى ذلك، واستفاضة القراءة بكل واحدة منها في قراءة الإسلام، غير أنّي رأيت أهل العلم بالعربية يذكرون: أن فتح الراء منه في العرب أشهر من تسكينها، وحكموا ساماً منهم: أعطني دركاً أصل به حبلى، وذلك إذا سأل ما يصل به حبلي الذي عجز عن بلوغ الركيبة⁽²⁾.

ويتراءى من يصدرون عن اختيار الفتح (الدرك) أنه يجمع على (ادراك)؛ لأنّه ينافي في جمع (فعل) صحيح الفاء والعين على (أفعال)⁽³⁾، نحو: (صفد، وأصفاد، وحمل، وأحمل، وبصر، وأبصر، وفن، وأفنان... الخ)⁽⁴⁾.

ونسترشد في توارد الفتحة والسكتوت على الأسماء بمقولة سيبويه في معرض حديثه عن باب ما يسكن استخفافاً، وهو في الأصل متحرك، قال: وأما ما توالّت فيه الفتحتان، فإنّهم لا يسكنون منه؛ لأنّ الفتح أخف عليهم من الضم والكسر⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ روح المعاني، (5/209).

⁽²⁾ جامع البيان، (5/238).

⁽³⁾ ينظر: همع الموامع، (3/349).

⁽⁴⁾ ينظر: الأصول في النحو، (2/436)، المذهب في علم التصريف، (184).

⁽⁵⁾ الكتاب، (4/115).

وعلى ذلك يوجه ابن جني قراءة الأصمعي عن أبي عمرو (مَرْض) بالسكون، في قوله تعالى: «فِي قُلُوبِهِمْ مَرْضٌ» [سورة البقرة: 10]، قال: لا يجوز أن يكون (مَرْض) مخفف من (مَرْض)؛ لأن المفتح لا ينخفف، إنما ذلك في المكسور والمضموم، كليل، وفخذ، وطَبَّ، وعَضْدَ، وما جاء منهم في المفتح، فشاذ لا يقاس عليه⁽¹⁾، وقد يحمل أحياناً التسكين في المفتح على المبالغة في التخفيف⁽²⁾.

وخلص بعضهم بعد طول لبث، في استقراء الصيغ وإحصائها، أن الشواهد التي حلّ فيها السكون محل الفتح هي قليلة بالمقارنة مع الشواهد التي حلّ فيها محل الضمة والسكون⁽³⁾. وإذا رُمنا الحديث عن قراءة السكون (الذرك)، وما نجح عنها في حكم القدماء – وتبعهم الألوسي – بندرة تكسير (فعل) على (أفعال)⁽⁴⁾، فيظهر لنا أن الحدثين في أمر هذا التعقيد على قسمين:

الأول: وافق حكم القدماء، وعده استقراءً دقيقاً، وليس أدل على ذلك من ضبطهم لبعض المفردات الشاذة في الشعر، فالقول بالشذوذ في هذا الباب هو الصواب، وأن ما حُمل من (فعل) على (أفعال) شذوذًا لا يعدو ما نقله سيبويه؛ إذ عَدَ متنة الفاظ في هذا الباب⁽⁵⁾.

الثاني: عارض القدماء، وعدهم غير مصيّبين في قولهم: إن فَعْلًا لا يُجمع على أفعال إلا في مواضع عدة، وما سُمع من جموع (فعل) على (أفعال) أكثر مما سُمع من جموعه المطردة على: أفعُل، أو فَعَل، أو فُعُول؛ لذا يكون (فعل) مقيساً في (أفعال)⁽⁶⁾.

ولا يرتاب الباحث – والله تعالى أعلم – من بجيء (فعل) على (أفعال)، لأنها مسموعة عن العرب كقول الأعشى:

(1) المختسب، (1/ 53).

(2) المصدر نفسه، (2/ 99).

(3) ينظر: بنية الكلمة العربية- دراسة لجغرافيا النوع اللهجي في ضوء القراءات القرآنية، جمال حسين أمين إبراهيم، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1429هـ-2008م، (282).

(4) ينظر: الكتاب، (3/ 568)، المختسب، (1/ 229)، سر صناعة الإعراب، (2/ 607).

(5) ينظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، حسين عباس الرفاعي، ط١، دار جريرا، عمان، 1432هـ-2011م، (110).

(6) ينظر: الفيصل في لوان الجموع، عباس أبو السعود، دار المعارف، مصر، (37-38).

وُجِدْتَ إِذَا اسْتَطَعُوا خَبْرَهُم
وَزَنَدْكَ أَقْبَلَ أَزْنَادَهَا⁽¹⁾

وقول الخطية:

مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَانِي بِلِي مَرَحٌ
رُّفِبُ الْحَوَامِلِ لَا مَاءَ وَلَا شَجَرٌ⁽²⁾

وعلى شاكلتها مثل كثيرة نحو: ألف وأناف، وفرد وأفراد، وكبش وأكباش، ورفط وأرهاط، وجفن وأجنان، والف وألاف.

ومن تمام القول: إن جمعهم (فعل) على (أفعال) يشف عن وعيهم في التفريق بين المعاني، وإن لم تتداعى القراءات؛ تعييناً للدرء اللبس.

وما يحمل على ذلك جمع (فرد)، فالفرد الوتر، والجمع أفراد وفرادي على غير القياس، كأنه جمع فردان، والفرد نصف الزوج، والفرد المتسسر، والجمع فراد⁽³⁾.

3-1 الاسم النسوب:

ونأتي بشاهد من قوله تعالى: ﴿الْزُّجَاجَةُ كَائِنًا كَوْكِبٌ دُرَى﴾ [سورة النور: 35]، يتسع فيه الألوسي بذكر آراء السابقين في لفظة (درى)، ويثبت رؤيته، قال: (درى) منسوب إلى الدر، فوزنه (فعل)، وجوز أن يكون أصله (درى) بهمزة أخرى، كما قرأ به حزة، وأبو بكر، فقلبت ياء وأدغمت في الياء، فوزنه (فعل)، وهو من الدرء يعني الدفع، فإنه يدفع الفلام بضوئه، أو يدفع بعض ضوئه بعضاً من لمعانه، وجوز أن يكون من الدرء يعني الجري، وليس بذلك... ولا يخفي على المتبع أن فعلاً قليلاً في كلامهم، ففي اللباب: (فعل) غريب لا نظير له إلا مُرقى حلب العصفر، أو ما سُمن من الخيل، وعلية، وسرية، وذرية، قاله أبو علي. وفي البحر سمع أيضاً مريخ الذي في داخل القرن اليابس، وفيه لغتان: ضم الميم، وكسرها، وقال الغراء: لم يسمع إلا مُرقى، وهو أعمجي، وسيبيوه عد ذلك من أبنية العرب، ولم يثبت بعضهم هذا الوزن أصلاً، وقال أبو عبيدة:

ديوان الأعشى، (61).

(1)

ديوان الخطية، جدول بن أوس، شرح: أبو سعيد السكري، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1967م، (208). لسان العرب، فرد.

(2)

(3)

أصل دريءٍ دُرُوه كسبوح فجعلت الضمة كسرة؛ للاستقال، والواو ياءً، لأنكسار ما قبلها، كما قالوا في عתו: عني، فوزنه فعول⁽¹⁾.

وعرض قراءات أخرى، فقرأ قتادة وزيد بن علي والضحاك (دريء)، بفتح الدال، وروي ذلك عن نصر بن عاصم، وأبي رجاء، وابن المسيب، وقرأ أبو عمرو والكساني، (دريء) بالكسر والهمزة آخره، وهو بناء كثير في الأسماء نحو: سكين، وفي الأوصاف نحو: سكير. وقرأ قتادة أيضاً، وأبان بن عثمان، وابن المسيب، وأبو رجاء، وعمرو بن قائد، والأعمش، ونصر بن عاصم (دريء) بالهمز وفتح الدال، قال ابن جنی: وهذا عزيز لم يحفظ منه إلا السكينة، بفتح السين، وشد الكاف في لغة حکاها أبو زيد، وقرى (درء) بتقدیم الهمزة ساکنة على الراء، وهي نادر الشواد⁽²⁾.

إدخال أن العرض النقدي قائم على استقراءات حصيفة تستجمع ما دار في ذلك (دريء) من ضبط عينها، وهمز آخرها، والقراءات الواردة فيها.

ولعل الأمر يعزوه فضل بيان، مجهد في استظهاره بالأتنی:

- ينعقد الاتفاق على أن (دريء) منسوب إلى الدر في حسن وبهائه، واستقام على الصيغة العامة للنسبة، وهي إلحاد الياء المشددة في آخر الاسم، ولا ريب أن اللغويين قد عالجوا هذه الظاهرة في مظانهم، وقربوها - بأمثلتهم وشرحهم المبينة - إلى أذهان المتلقين زلفى.

قال سيبويه في باب أطلق عليه الإضافة: اعلم أنك إذا أضفت رجلاً إلى رجل، فجعلته من آل ذلك الرجل، الحققت ياء الإضافة، فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهلة، الحققت ياء الإضافة، وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد، أو إلى حسي، أو قبيلة، واعلم أن ياء الإضافة إذا لحقنا الأسماء، فإنهم ما يغيرونه عن حاله، قبل أن تلحق ياء الإضافة⁽³⁾.

ويكسر لأجل الياء المشددة ما قبلها (كهاشمی)، وإنما كسر تشبيهاً بباء الإضافة، وهذا التغيير يسمى تغیراً لفظياً، وهو أحد التغييرات اللاحقة للاسم المنسوب إليه⁽⁴⁾.

(1) روح المعانی، (8/196).

(2) المصدر نفسه، (8/196).

(3) الكتاب، (3/335).

(4) ينظر: معجم المورامع، (3/393).

وظل الجبل موصولاً في موضوع النسبة عند المحدثين، فألحقه أهل النظر اللغوي منهم بنظرية المورفيم، وبعد أصغر وحدة صرفية في بنية الكلمة⁽¹⁾، وقد فاؤوا إليه في جذوة التحليل الصريفي، وما عَنْ لهم من أبنية الألفاظ، وعدوا ياء النسبة من المورفيمات اللواحق (Suffixes Morphemes)⁽²⁾، وهي ظواهر الصاقية مورفيمية تحدث في بعض الأبنية العربية، ومنها تاء المبالغة، وياء النسبة.

ولا يُعرى الاسم المنسوب من أغراض مستكتنة في رَحْمِهِ مؤداتها: التخصيص، والتوضيح، بيان وطن المنسوب، أو قبيلته، أو مديتها، أو عمله، أو جنسه، أو غير ذلك⁽³⁾. وهو متبع في (دربي) الذي يُدرأ الظلام بضوئه⁽⁴⁾.

- دُرِيءَ، على (فعيل) بضم الأول وهمز الآخر، ونرى - والله تعالى أعلم - أن متهى التحقيق يكمن في الوجهة التقاديمية القاضية بقلة هذه الصيغة في كلام العرب، ومحاجج لذلك بثلاثة بواعث:

الأول: عَدْ سيبويه هذه الصيغة من أبنيـةـ العـربـ، قال: وـهـوـ قـلـيلـ فـيـ الـكـلـامـ، قالـواـ: المـرـيقـ⁽⁵⁾.

الثاني: نظر بتأصيل هذه الصيغة من لفظة (دربي) - بضم الدال وتشديد الراء، فيحمل أن يكون أصله الممز، فأبدل، وأدغم⁽⁶⁾. وهي قراءة حزة من الثقات، وتتطوّي على معنى: الدرء، وهو الدفع... يعني أن بهاءها يدفع خفاءها⁽⁷⁾.

الثالث: لا يماري أحد أن استقراء العلماء للألفاظ - ومنها جاء على هذه الصيغة - يظل عفوفاً بمحاذير النقص، فليس بالضرورة أن يستوفي الاستقراء جميع ما صدر عن العرب من ألفاظ،

(1) ينظر: أساس علم اللغة، ماريوباي، ترجمة: أهدى عختار عمر، جامعة طرابلس، ليبيا، 1973، (53).

(2) ينظر: ظاهرة اللبس في العربية، جدل التواصل والتضاد، مهدي أسعد عرار، ط. دار وائل، عمان، 2003، (38).

(3) المذهب في علم التصريف، (376).

(4) ينظر: الكشاف، (3/247).

(5) الكتاب، (4/368).

(6) البحر المحيط، (6/419).

(7) المحرر الوجيز، (4/184).

لذا يبقى هذا الوضع بمنأى عن الحسم، ومن ثم يكون الحكم بقلة هذه الصيغة في كلام العرب خيراً من إطراؤها عن أبنية العربية، كما ذهب الفراء بقوله: إنه لا يكون في الكلام فعيل إلا عجمياً⁽¹⁾.

- أما مناط الأمر في القراءات الأخرى، فقد تلبيت اللغويون في تخريجها، قال السجستاني:

(درّي) كسر أوله حلاً على وسطه وأخره؛ لأنه يتقل عليهم ضمة بعدها كسرة وباء، كما قالوا: كرسي لكرسي، و(درّي) مهمز (فعيل)، من النجوم الدراري، التي تدرأ، أي: تسير متدافعة، يقال: درا الكوكب، إذا تدافع متضاماً، فتضاعف نوره⁽²⁾. و(درّي) مأنوذ من درأة الكوكب، إذا جرى في أفق السماء، وبالمهز (درّي) من درأته وهمزها وجعلها على (فعيل) مفتوحة الأول، وذلك من ثلاثة⁽³⁾.

ما نحن أولاً نزوب إلى الملحوظين: الصوتي واللهمجي؛ لتفسير اختلاف حركة عين الكلمة بين الضم، والفتح، والكسر، وتحقق المهز من عدمه، فيقضي بعض المحدثين بأن يفسر اختلاف الحركات في ضوء فهم الأقدمين لإثبات بعض الحروف، التي لها خرج معين حركة معينة، كليشار حروف الخلق للفتحة مثلاً، ليكون العمل من وجه واحدة، كما يقولون⁽⁴⁾.

ويرى آخرون أن: المهز في مثل هذه الكلمات من باب فصل عنصري الصوت المركب فيها؛ وصولاً إلى النبر المشود⁽⁵⁾. ونحن لا نرى - والله تعالى أعلم - نشوزاً لمثل هذه التخريجات؛ لأن المبدأ العام في وجهتها يقوم على قوانين المجانسة الصوتية.

ولَا يرغب إبراهيم أنيس (1977م) عن الجانب اللهمجي في تفسير مثل هذه الظواهر، فالقبائل البدوية مالت بوجه عام إلى مقياس الدين الخلقي المسمى بالضممة؛ لأن مظهر من مظاهر الخشونة البدوية، فحين كسرت القبائل المتحضرة وجدنا البدوية تضم⁽⁶⁾. في حين تعال نكير آخرين

⁽¹⁾ معاني القرآن، (2/252).

⁽²⁾ غريب القرآن، أبو بكر محمد بن عزيز السجستاني، تحقيق: محمد اديب عبد الواحد حдан، دار قتبة، 1416هـ-1995، (223).

⁽³⁾ ينظر: لسان العرب، درا.

⁽⁴⁾ بنية الكلمة القرآنية، (251).

⁽⁵⁾ القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، (130).

⁽⁶⁾ في اللهجات العربية، (91).

على فكرة الخشونة في البداءة، والرقة في الحضر، وعدوا ذلك خارجاً عن التعليل اللغوي الذي يرى أن للغة منطقها الخاص بها⁽¹⁾.

ولا يطرق إلينا أدنى شك في قيمة التفسير اللهجي – أنف الذكر – إلا أن إسهام العمومية في تفسير ما طرأ على الألفاظ بهذا المسلك يجعلنا في تردد من قبوله؛ لأن بعض الظواهر غير مهيأة للتخيير اللهجي.

2. التفاير في أبنية الأفعال

إن تمام ما ثدّب اللغويون أنفسهم لدراسته في الأفعال، وتفصيلاً له تلّكم الجوانب المشتملة على: تتبع الفاظ الأفعال، وتذير وجوهها، واشتقاقها، وفقد مواقعها في كلام العرب، وترتيب صيغها، وأوزانها، واستقرار كل منها في نصابه، وتفصيل القول في زمنها، وتعديها، ولزومها، وزياحتها، وصحتها، واعتلالها، وبنائها للمعلوم أو المجهول.

وما يتتبّع – من هذه التجلّيات – انتساباً حيماً لمتطلّب هذا البحث، أنهم عدّوا أبنية الفعل الأصول في العربية على نوعين: ثلاثة، ورباعية، ولم يبلغ عندهم الفعل خمسة أصول؛ لعلة لفظية ذكرها ابن جني، بقوله: «ذلك أن الأفعال لم تكن على خمسة أحرف كلها أصول؛ لأن الزوائد تلزمها للمعنى نحو: حروف المضارعة، وناء المطاوعة، والـفـ الوصل... فكرهوا أن يلزمها ذلك على طوها⁽²⁾».

واستقر في منطق العارفين باللغة، أن الفعل الذي تكون كل حروفه أصلية ولا تسقط في أحد التصاريف، إلا لعلة تصريفية، يسمى فعلاً مجرداً عن الزيادة، والفعل المجرد يقسم على: ثلاثي، ورباعي، قال الزجاجي (377هـ): «علم أن الأفعال تكون على ثلاثة أحرف، وعلى أربعة أحرف، وتبلغ بالزيادة ستة أحرف⁽³⁾».

فإذا نظرنا إلى بناء المجرد الثلاثي في صيغة الماضي، وجدنا له ثلاثة أوزان، حسب حركة عينه: مفتوحة، ومضمومة، ومكسورة، (فعل، فُعل، فِعل)، ولمضارعه ستة أوزان معروفة تسمى

(1) ينظر: هجّة قيم وأثيرها في العربية الموحدة، غالب فاضل المطليبي، دار الحرية للطباعة، العراق-بغداد، 1398هـ - 1978م، (139).

(2) المنصف، (28/1).

(3) الجمل، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: محمد بن أبي شنب، ط2، باريس، 1975، (396).

الأبواب، وكلها سماعية، هي⁽¹⁾: (فَعَلَ، يَفْعُلُ) نحو: نَصَرَ، يَنْصُرُ، (فَعَلَ، يَفْعُلُ) نحو: ضَرَبَ، يَضْرِبُ، (فَعَلَ، يَفْعُلُ) نحو: فَتَحَ، يَفْتَحَ، (فَعَلَ، يَفْعُلُ) نحو: فَرِحَ، يَفْرَحَ، (فَعَلَ، يَفْعُلُ) نحو: كَرْمٌ، يَكْرُمُ، (فَعَلَ، يَفْعُلُ) نحو: حَسِيبٌ، يَحْسِيبُ. وقد نظروا في هذا التقديم إلى عين الفعل في الماضي والمضارع، وليس للفعل الرياعي إلا وزن واحد هو: (فَعَلَ) نحو: زَلَزَ⁽²⁾.

والمتأمل بروية، ولطف نظر في نواميس اللغة ونظمها، يجد أن مسلكين للإبانة عن بناء الفاظ الأفعال، اتبعتها العربية، أحدهما: التحول الداخلي، القائم على أساس اختلاف الحركات في صياغة أبنية جديدة في الأفعال المجردة⁽³⁾. الآخر: الزيادة، بإلحاق الكلمة ما ليس فيها فيها.

وتكون بطريقين: الأولى: تضييف حرف من الكلمة نفسها، فتكون الزيادة من جنس حروفها، الثانية: زيادة أحد حرف معينة، قد تكون حرفًا، أو حرفين، أو ثلاثة أحرف، وحرروف الزيادة جمعوها في: سَالْتَمُونِيهَا⁽⁴⁾.

وبعد هذا التأسيس، أرصد ما دار في ذلك النقد من مضامين تعالج تغاير أبنية الأفعال المنشورة في التفسير:

2-1 في بناء ماضي الثلاثي المجرد

من وجوه هذا الضرب ما جاء في قوله تعالى: «أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتَ» [سورة البقرة: 133]، الفعل (حضر) على (فَعَلَ)، وقرئ (حضر) بالكسر، ومضارعه أيضًا (بحضر) بالضم، وهي لغة شاذة وقيل: إنها على التداخل⁽⁵⁾.

إن الباعث في شواذ (حضر، بحضر) هو خروج هذه القراءة - حضر - القياس، (حضر، بحضر) بفتح عين الماضي، وضم المضارع. قال أبو حيان: ويقال (حضر) بكسر العين، وقياس المضارع أن يفتح فيه، فيقال: بحضر لكن العرب استغنوا بهمضارع فعل المفتوح العين، فقالت: (حضر بحضر) بالضم، وهي الفاظ شذت فيها العرب، فجاء مضارع (فعل) المكسور العين على

⁽¹⁾ ينظر: المذهب في علم التصريف، (56-57).

⁽²⁾ ينظر: معجم الم TAM، (301).

⁽³⁾ ينظر: النهج الصوتي في توجيه القراءات القرآنية، مي فاضل الجبوري، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، 1994، (67).

⁽⁴⁾ شرح المفصل، (154/1)، معجم الم TAM، (454/3).

⁽⁵⁾ روح المعاني، (1/479)، أي: تداخل اللغات، وسيأتي لاحقًا.

(يُفْعَل) بضمها. قالوا: نَعَمْ يَنْعَمْ، وَفَضْلٌ يَفْضُلُ، وَحَضِيرٌ، يَحْضُرُ، وَمِتْ تَمْوَتْ، وَدَمْتْ تَدْلُومْ⁽¹⁾، وَنَكِيلْ يَنْكِيلْ، وَنَجِيدْ يَنْجِيدْ، وَأَنْكَرْ الْأَصْمَعِي التَّدَالِكُ فِي الْأَخْيَرَتِينْ⁽²⁾.

وَأَقْرَبْ مَا يُتَقْبَلُ فِي (حَضِير) أَنْهَا: لُغَة⁽³⁾ مِنْ لِغَاتِ الْعَرَبِ، قَالُوا: حَضَرَتِ الْصَّلَاةُ، وَاهْلُ الْمَدِينَةِ يَقُولُونَ: حَضِيرَتِ، وَكُلُّهُمْ يَقُولُونَ: يَحْضُرُ⁽⁴⁾.

وقال جرير:

ما مَنْ جَفَانَا إِذَا حَاجَانَا حَضِيرَتْ
كَمَنْ لَنَا عِنْدَهُ التَّكْرِيمُ وَاللَّطْفُ⁽⁵⁾

والذِي عَنْدَ الْلَّغَوِينَ أَنْ (حَضَرَ) هِي الْلُّغَةُ الْفَصِيحةُ الْمُشْهُورَةُ، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: وَاللُّغَةُ الْجَيْدَةُ حَضَرَتْ تَحْضُرُ بِالضَّمِّ⁽⁶⁾.

وَجَاءَ الْفَتْحُ مَنَاسِبًا لصَوْتِ الْإِطْبَاقِ (الضَّاد)، إِذَ الْمَعْرُوفُ أَنَّ أَصْوَاتَ الْإِطْبَاقِ تُؤْثِرُ الْفَتْحَ، لِمَا فِيهَا مِنْ تَفْخِيمٍ يَنْتَسِبُ مَعَ صَائِتِ الْفَتْحِ، كَمَا أَنَّ الْفَتْحَ يَنْتَسِبُ مَعَ صَوَاتِ الصِّيَغَةِ الْمُفْتوَحَةِ (فَعَلْ)⁽⁷⁾.

وَيَنْبَغِي عَلَيْنَا أَنْ تَرْفَدَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ رَأْيَ لَسِيَوِيَّهُ الْمُسْهَمِ فِي إِثْرَاءِ هَذَا التَّحْلِيلِ، فَذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْفَتْحَ أَخْفَى عَلَيْهِمْ مِنَ الْفَصِمةِ وَالْكَسْرَةِ⁽⁸⁾؛ وَيَذَا تَنْمَاشِي مَعَ أَكْثَرِ الْأَبْنِيَّةِ وَأَوْفَرِهَا، وَأَوْسَعُهَا اسْتِعْمَالًا.

وَقَدْ يُلْعَنُنَا اسْتِجَلاءُ صَوْتِي آخِرِ مَقْصِدِهِمْ مِنْ اخْتِيَارِ الْفَتْحِ فِي هَذَا الْبَنَاءِ الْصَّرْفِيِّ، وَمُؤَدَّاهُ خَرْجُ الصَّوْتَيْنِ - الْفَتْحَةُ وَالْكَسْرَةُ - فَاللِّسَانُ مَعَ الْفَتْحَةِ مَسْتَوِيًّا - تَقْرِيبًا - فِي الْفَصِمَّ، مَعَ ارْتِفَاعٍ مُؤْخِرَتِهِ قَلِيلًا، وَيَكُونُ مَعَ الْكَسْرَةِ مَرْتَفِعًا مَقْدَمَتِهِ تَجَاهُ الْحَنْكِ الْأَعْلَى إِلَى أَقْصَى دَرْجَةٍ، فَيَكُونُ النُّطُقُ بِالْفَتْحَةِ أَسْهَلُ مِنَ النُّطُقِ بِالْكَسْرَةِ، حِيثُ تَحْتَاجُ إِلَى جَهْدٍ عَضْلِيٍّ أَكْبَرٍ⁽⁹⁾.

(1) البحر المحيط، (1/568)، وينظر: الكتاب، (40/4).

(2) ينظر: شرح الشافية، (1/136-137).

(3) الكشاف، (1/219).

(4) لسان العرب، حضر.

(5) ديوان جرير، (399).

(6) تاج العروس، حضر.

(7) ينظر: من أسرار اللغة، (252).

(8) الكتاب، (4/167).

(9) ينظر: الأصوات اللغوية، (31-32).

2-2 في بناء مصارع الثلاثي المفرد:

ولنا في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا أَضَالُولُكَ﴾ [سورة الحجر: 56]، شاهد على روئية نقدية في هذا الضرب، فقرأ ابن وثاب وطلحة والأعمش: (يَقْنَطُ) بكسر النون، وبباقي السبعة بفتحها، وزيد بن علي رضي الله عنهمَا، والأشهب بضمها، وهو شاذ، وماضيه مثله في التسلیت⁽¹⁾.

بدا لنا من بعد ما تقدم أن معاجلته النقدية مجذزة على ذكر الشاذ في قراءة الفعل، دون اللجوء إلى الأنظار والوجوه الخلافية في بنية؛ فترى بها حاجة إلى فضل بيان وتجملية؛ لأننا أمام بنية فعلية انطوت على مواقف متباعدة، وأذنت للمختصين بالتأويل والتأمل.

ولستين سيل مظاهر التحول في (قطن) نستظهر الآتي:

قطن - يَقْنَطُ.

قطن - يَقْنَطُ.

قطن - يَقْنَطُ.

قطن - يَقْنَطُ.

نظر ابن خالوية (370هـ) إلى صيغة (يَقْنَطُ) و(يَقْنَطِ) بمنظار القياس، الذي لا يلقي عثماً ذهنياً على المتلقى، فالحججة لمن فتح النون: أن بنية الماضي عنده بكسرها، كقولك: عَلِمَ يَعْلَمُ، والحججة لمن كسر النون: أن بنية الماضي عنده فتحها، كقولك: ضَرَبَ يَضْرِبُ، وهذا قياس مطرد في الأفعال⁽²⁾.

لتلمس من ابن دستوريه (347هـ) بيان علة جميء (يَقْنَطُ)، و(يَقْنَطِ) من (قطن) فقال:

أعلم أن كل ماضيه من الأفعال الثلاثية على فعلت بفتح العين، ولم يكن ثانية، ولا ثالثة من حروف اللين، ولا حروف المثلث، فإنه يجوز في مستقبله (يَفْعُلُ) بضم العين، و(يَفْعِلُ) بكسرها، كقولنا: ضَرَبَ يَضْرِبُ، وشَكَرَ شَكَرٌ، وليس لأحد هما أولى به من الآخر⁽³⁾.

(1) روح المعاني، (8/74).

(2) الحجة، (207).

(3) تصحيح الفصحى، عبد الله بن جعفر بن دستوريه، تحقيق: عبد الله الجبورى، مكتبة الإرشاد، بغداد، 1395هـ - 1975م، (1/105).

ولم يكن هذا الماجس بمحابٍ دون رفد وجه للافترار بين (يفعل) و (يُفْعَل) من (فعل)، قال ابن يعيش: **وَقِيلَ إِنَّ الْأَصْلَ فِي مُضَارِعِ الْمُتَعَدِّيِ الْكَسْرِ، نَحْوُ ضَرَبَ يُضْرِبُ، وَإِنَّ الْأَصْلَ فِي مُضَارِعِ غَيْرِ الْمُتَعَدِّيِ الْفَصْمِ، نَحْوُ سَكَّتَ، يَسْكُّتُ، وَقَعْدَ يَقْعُدُ.** يقال: هذا مقتضى القياس، إلا أنهما يتداخلاً فيجيء هذا في هذا، وربما تعاقباً على الفعل الواحد نحو: عرشَ يعرُشُ ويعُرُشُ، وعَكَفَ يعْكِفُ ويعْكُفُ، وقد قرئ بهما⁽¹⁾.

إذن، إن حرصهم على استرداد ضابط القياس في الصيغتين لا يلبث أن ينخرم بالسمع عن العرب، فيغدو قياسهم غير مطرد، ليُرَكِنَ إلى الاستعمال الشائع عن لغات العرب. جاء في المزهر عن أبي زيد قوله: **طَفْتُ فِي عُلَيَا قَيْسَ وَتَمِيمَ مَدَةً طَوِيلَةً أَسْأَلَ عَنْ هَذَا الْبَابِ صَغِيرَهُمْ وَكَبِيرَهُمْ؛ لَا عُرِفَ مَا كَانَ مِنْهُ بِالضَّمِّ أَوْلَى، وَمَا كَانَ مِنْهُ بِالْكَسْرِ أَوْلَى، فَلَمْ أَجِدْ لِذَلِكَ قِيَاسًا وَإِنَّمَا يَتَكَلَّمُ بِهِ كُلُّ امْرَئٍ مِنْهُمْ عَلَى مَا يَسْتَحِسِنُ وَيَسْتَخِفُ، لَا غَيْرَ ذَلِكَ⁽²⁾.**

وأخذ آخرون بالحسبان المقيس والمسموع، فقرروا أن (يقطّنط) بالكسير أصح في العربية، وأجود، وأفضل⁽³⁾، وهي لغة أهل الحجاز وأسد، وهي الأكثر، ولذا أجمعوا على الفتح في الماضي في قوله تعالى: **﴿مِنْ بَعْدِ مَا قَتَطُوا﴾** [سورة الشورى: 28]⁽⁴⁾.

ولا تزال طائفة من المحدثين تطلّع على الوجهة الصوتية في تفسير هذا الشأن، ومن جملة ما ذكروه أن كسر النون أقرب من الناحية الصوتية لصامت (النون)، ومن ضم النون، فالكسير يرقق الصيغة، ولذلك مالت إليه الحجاز ومن تأثر فيها، وأن الضم يفخم الصيغة، ولذا ترجح أن القراءة بالضم على لهجة البدو⁽⁵⁾. في حين يُخضع إبراهيم أبليس ما يطرا على عين الماضي والمضارع من حركات لقانون المغايرة⁽⁶⁾، وذلك في الأبواب (فعل - يفعل ، و فعل - يفعِل ، و فعْل - يفعَل).

أما (قطّنط يقطّنط) فللحظ بركب الأفعال الشاذة التي جاءت على باب (فعل - يفعل) وهي من الصحيح الذي سلم ثانية وثالثة من حروف الحلق. إذ نصُّ الصرفيون - بعد استقراء دقيق - أن

⁽¹⁾ شرح المفصل، (7/ 152-153).

⁽²⁾ المزهر، (1/ 207-208).

⁽³⁾ ينظر: إعراب القرآن للنحاس، (2/ 384)، إملاء ما من به الرحمن، (2/ 76).

⁽⁴⁾ إتحاف فضلاء البشر، (347).

⁽⁵⁾ ينظر: الصيغ الفعلية في القرآن الكريم - أصواتاً وأبنية ودلالة - رسالة دكتوراه، ثريا عبد الله عثمان إدريس، إشراف: أحد علم الدين التجدي، جامعة أم القرى، السعودية، 1989، (234).

⁽⁶⁾ ينظر: من أسرار اللغة، (49).

ما جاء من الأفعال حلقي العين أو اللام فإنه يؤثر الفتحة على عينه⁽¹⁾، للتقابض المخرجى، واقتاصاداً للجهد النطقي، وحروف الحلق هي: (الممزة، والهاء، والعين، والخاء، والغين، والخاء)⁽²⁾. وتبين هذه الأنظار عن مراعاة الجهد الألسنى للمتكلم، وهو ما أتبه إليه ابن الحاجب (646هـ) بقوله: وإنما ناسب حرف الحلق عيناً كان أو لاماً أن يكون عين المضارع معها مفتوحة؛ لأن الحركة في الحقيقة بعض حروف المد بعد حرف المتحرك بلا فصل... ثم إن حروف الحلق سائلة في الحلق يتعرّض النطق بها؛ فأرادوا أن يكون قبلها إن كانت لاماً الفتحة، التي هي جزء الألف التي هي أخف الحروف فتعدل خفتها ثقلتها⁽³⁾.

وعلل ابن جني بجيء أفعال - كيقط - على هذا الباب، وليس ثانية، أو ثالثها من حروف الحلق، بأنه من تداخل اللغات، قال: الا تراهم كيف ذكروا ما جاء على (فعيل - يفعل) نحو: نعم - ينعم، ودمت - تدوم، ومت - تموت. وقالوا أيضاً: فيما جاء من (فعيل - يفعل) بفتح العين فيهما، وليس عينه ولا لاماً حرقاً حلقياً نحو: قل - يقول، وسلا - يسأل، وجبي - يجبي، وركن - يركن، وقطط - يقطط..... واعلم أن أكثر ذلك وعامته إنما هو لغات تداخلت فتركت⁽⁴⁾. أي: أخذ صيغة الماضي من لغة، والمضارع من لغة أخرى، فتركت الصيغتان؛ لتتشاءما منها لغة ثالثة. والعرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها، وسعة تصرف أتواها⁽⁵⁾.

وتوقف إبراهيم أنيس طويلاً في تفحص هذه الظاهرة، وأرسل قولًا جملًا مفاده: إن أمر التداخل بعيد؛ وذلك لأن الأوزان لا تستعار، وإنما الذي يستعار هو الكلمات، ولعل ابن جني أراد بتداخل اللغات أنه قد يصادف أن نجد في لهجة من اللهجات فعلًا، أو فعلين لا يتبعان طريقة الاشتراق في الأفعال الأخرى مثل: (نعم ينعم)، وحيثند تعلل مثل هذه الأفعال بأن الماضي، أو المضارع غريب على هذه اللهجة، وأنه على هذه الصورة مستعار من لهجة أخرى تحت تأثير ظروف خاصة⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ ينظر: مع المرام، (310/3).

⁽²⁾ ينظر: المنهج الصورى للبنية العربية، (66).

⁽³⁾ شرح الشافية، (119-118).

⁽⁴⁾ الخصائص، (1/375).

⁽⁵⁾ ينظر: المزهر، (1/263-262).

⁽⁶⁾ من أسرار اللغة، (47).

ويرجع - في إسهام آخر - أن تكون الأفعال: نَزَعَ - يَنْزَعُ، قَنَطَ - يَقْنَطُ تنتهي إلى لهجة أخرى غير اللهجة التي نزل بها القرآن الكريم⁽¹⁾.

ويشوب هذه الظاهرة - التداخل - خيالٌ في نظر بعضهم، ومنهم النجدي، فذكر أنه ليس من السهل أن يشكل العربي صيغة يأخذ نصفها، أو ماضيها من لهجة، ونصفها الآخر أو مضارعها من لهجة أخرى، فإنما عهداً العربي يحرص على أن يقلد قومه في لغتهم، ويدفع ما سوى ذلك⁽²⁾. وأشفى التعليبات عندنا - والله تعالى أعلم - أن ننأى عن المبالغة في التحرز من ظاهرة تداخل اللغات؛ لأنها تنجم مع ناموس الاقتران بين اللغات، وفي الوقت نفسه لا نتندد التداخل سبيلاً نصف به كل ما يقع من أفعال في هذا الباب، فقد تكون الصيغة على لغة من اللغات، ومنه قول القرطيسي في (دمت)؛ والكسر لغة أزد السراة من دمت ئدام⁽³⁾.

3-2 في المثال الواوي

إننا لتألق ببيان المثال الواوي من لدن اللغويين، بأنه ما كانت فاؤه حرف علة، وهو الواو⁽⁴⁾، ويأتي على خمسة أوجه: الأول من باب عَلِمَ يعلَمُ، نحو: وَجَلَ، الثاني: من باب: كرُّمَ يكرِّمُ، نحو: وَثَنَ، الثالث: من باب: نَعَّمَ ينفعُ، نحو: وَدَعَ، الرابع: من باب: حَسِبَ يحسبُ، نحو: وَرَثَ، الخامس: من باب: ضَرَبَ يضربُ، نحو: وَعَدَ.

ولم يجيئ من الوااوي على مثال: نَصَرَ ينصرُ، إلا كلمة واحدة في لغة بني عامر، وهي قوله: وَجَدَ يَحِيدُ⁽⁵⁾. وهو في تقلب عينه ينسج على منوال الفعل الصحيح في البنية، في حين لا يطرا على فائه أي تغيير، وذلك فيما يتعلق بصيغة الماضي على الأقل⁽⁶⁾.

ومن الأمثلة قوله تعالى: «فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَيِّلِ اللَّهِ» [سورة آل عمران: 146]، أصل الوهن الضعف، أو العجز، أو الجبن، أي: من عجزوا، أو جبوا، والفتح قراءة

(1) ينظر: في اللهجات العربية، (170-171).

(2) اللهجات العربية في التراث، أحد علم الدين النجدي، الدار العربية للكتاب، طرابلس-ليبيا، 1983، (590).

(3) الجامع لأحكام القرآن، (4/117).

(4) ينظر: المقتضب، (1/88)، الأصول في التحرر، (3/108).

(5) ينظر: شرح ابن عقيل، (4/281).

(6) بنية الفعل، قراءة في التصريف العربي، عبد الحميد عبد الواحد، مشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقس، 1996، (48).

الجمهور، وقرئ بكسرها، وهي لغة، والفتح أشهر، وقرئ ياسكانها على تخفيف المكسور، وفي الكلام تعريض لا يخفي⁽¹⁾.

تف على وجه من التفصيل، وضرب واضح من البيان في ضوء المتحصل من النقد، التي توخي فيه الأشهر. فالفعل (وهن)، على (فعل)، ومضارعه (يهن)⁽²⁾، من باب (ضرب يضرب)، ولعل وجه الشهرة في هذه الصيغة من جوانب متضادرة أفضت إلى بزوغها، وهي:

- إنها قراءة الجمهور.

- إنها شائعة في كلام العرب، قال حسان:

ورأحوا يحزن ليس فيهم نبيهم وقد وهنت منهم ظهور وأعذد⁽³⁾

- وجه صوتي يرجع إلى العلاقة بين الصامت والمنجري (الماء)، وصائر الفتح، مع ما يترتب عليه من تماثل صوات الصيغة، وخفة الفتح⁽⁴⁾.

وينضاف إلى المتقدم ملاحظ صوتي آخر، أؤمنا إليه في حديثنا عن الفعل (قسط) يقضي باختيار الفتح في عين الفعل، إذا كان حلقياً⁽⁵⁾. أما قراءة (وهن) بالكسر، فعلى (فعل)، ومضارعه (يهن)، وإنما لم تمحف (الواو) في المضارع، لأنها تنزع إلى السقوط قبل الكسرة، وإلى الثبوت قبل الفتحة، والضمة⁽⁶⁾. فالتنزعة العامة تمثل في التخلص من الواو سواء أكانت عين الفعل مكسورة أم مفتوحة، وأنها لا تثبت إلا في (فعل يفعل)؛ لغاية تمييزية⁽⁷⁾.

(1) روح المعاني، (4/99-100).

(2) ينظر: المحتسب، (1/174).

(3) ديوان حسان، (54).

(4) ينظر: الصيغ الفعلية في القرآن الكريم، (76).

(5) ينظر: الصفحة (133-134) من المبحث.

(6) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش، ط3، المطبعة العربية، تونس، 1992، (29).

(7) المصدر نفسه، (129).

وتنقاس صيغة (وهن) عند أبي حيان على (وَجِلْ يوْجِل)⁽¹⁾، وعدّها ابن جنی لهجة من لهجات العرب⁽²⁾، وليعقب المطّلي فيما بعد أنها على لغة تميم، وأن تخلق الكسرة عند التميميين مرده إلى أنها في الكلمة التميمية هي الحركة القوية المؤثرة، التي تؤثر في الحركات الأخرى، فتقلّبها إلى الكسر، أو تقربها منه⁽³⁾. وأنهم يجنّحون إلى كسر الأفعال المجردة الحلقية العين⁽⁴⁾.

أما ثالثة الأنفاف، فهي قراءة السكون، ونهجس ترددًا عند الألوسي - غير موجب - في قبول حجة تحفيض الكسر بالسكون، فالعلة لا تزال قائمة على سوتها، وإن رجع النظر في مظان اللغة يؤذن باستشراف مقاده أن: السكون له أهمية في بعض اللغات توأزي أهمية الحركات فيها، ذلك أنه قد يكون نهاية مقطع، أو ذا وظيفة في النبر⁽⁵⁾.

ويقرّ الراسخون في علم العربية أن أهم ظواهر السكون ظاهرة التخفيف، وهي خصيصة من خصائص لغة تميم⁽⁶⁾. التي فاءت إلى التخفيف بمحذف إحدى الحركات؛ نتيجة لتوالي الحركات، وسواء كانت هذه الحركات في اسم أو فعل، وسواء كانت في الكلمة، أو كلمتين، وسواء كانت متماثلة، أو مختلفة؛ وذلك لاشتقال التميميين توالياً⁽⁷⁾. ومن صنيعهم أنهم يخففون في (فعل) حلقى العين، نحو: شَهَدَ، شَهِدَ، لَعَبَ، لَعَبَ⁽⁸⁾.

4- في اللغيف المترون

معلوم في عُرف اللغة أن هذا الفعل هو: ما كانت عينه ولا مه حرفي علة⁽⁹⁾. ولا يتضمن إلا القسمين: فعل (بالفتح)، وفعل (بالكسر)، وفي (فعل) ما عينه ولا مه واوًان، مثل: عَوَى، وأصله: عَوَّ، وما عينه واو، ولا مه ياء، وهو الأكثر، نحو: لَوَى، وأصله: لوي. وفي (فعل) ما عينه ولا مه

⁽¹⁾ البحر المحيط، (80/3).

⁽²⁾ ينظر: المحتسب، (74/1).

⁽³⁾ لهجة تميم وأثيرها في العربية الموحدة، (139).

⁽⁴⁾ ينظر: المصدر نفسه، (176).

⁽⁵⁾ ينظر: دراسات في علم اللغة، كمال بشر، (228).

⁽⁶⁾ ينظر: المقتضب، (117/1).

⁽⁷⁾ ينظر: لهجة تميم وأثيرها في العربية الموحدة، (148).

⁽⁸⁾ المصدر نفسه، (151).

⁽⁹⁾ ينظر: المتع في التصريف، (574/2).

واوan، مثل: قوي، وأصله: قوو، وما عينه او، ولاء ياء، نحو: ضوي، ولا نجد في هذا القسم ما عينه ولا مه ياءان إلا فعلين هما: حبي، وعي⁽¹⁾.

ومن ذلك في التنزيل العزيز، قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُوْنَ أَتْسَهْمَ﴾ [سورة آل عمران: 78]، (يلون) بالتحقيق، وقرأ أهل المدينة (يلوون) بالتشديد – فهو على حد ﴿أَلَوْنَا رُؤُوسَهُمْ﴾ [النافقون، الآية 5]، وعن مجاهد، وابن كثير (يلون)، على قلب الواو المضمومة همزة، ثم تخفيفها بمدتها، وإلقاء حركتها على الساكن قبلها، ... على ما عرف في التصريف، ... وفيه اجتماع إعاليين، ومثله كثير، وأما جعله من (الولي)، يعني: القرب، أي: يقتربون المستهم بيلها إلى المحرف، فبعيد من الصحيح، قریب إلى المحرف، وقرئ (يلوون) بالهمزة في الشواذ، وهو يؤيده⁽²⁾. أي حذف الهمزة.

نعلم ظاهراً من القول أنه تعرض لموضع الإعلال الباسق في مظان التصريف، وعرف بأنه: تغيير يطرأ على أحد حروف العلة (الألف – الواو – الياء) بحيث يؤدي هذا التغيير إلى حذف الحرف، أو تسكينه، أو قلبه حرفاً آخر⁽³⁾.

وأمعن الألوسي النظر إلى سبلين من سبيل الإعلال، في ضوء قراءة الفعل (يلون)؛ أحدهما: الإعلال بالقلب، وهو جعل حرف العلة والهمزة بعضها مكان بعض. قال سيبويه: وأعلم أن هذه الواو إذا كانت مضمومة، فأنت بالخيار، إن شئت تركتها على حالها، وإن شئت أبدلت الهمزة مكانها، وذلك نحو قوله: في ولد: الد، وفي وجوه: أجوه⁽⁴⁾.

ويبيح بعض المحدثين بكتبه هذا القلب، وذلك بسقوط الواو، أو الياء، وإحلال الهمزة النبرية علها⁽⁵⁾، لأن ثمة علاقة تساور بين الهمزة، وأحرف العلة، علامها: كثرة التغيير والقلب بينها في التصريف، فكثيراً ما نجد تبادلاً بين الهمزة من جانب، وأصوات المد الطويلة: (الواو، والياء، والألف) من جانب آخر، من غير أن يتغير المعنى⁽⁶⁾.

(1) ينظر: بنية الفعل-قراءة في التصريف العربي، (93).

(2) روح المعاني، (247 / 3).

(3) ينظر: شرح الشافية، (66 / 3).

(4) الكتاب، (331 / 4).

(5) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، (172).

(6) ينظر: في الأصوات اللغوية، (70-71).

الآخر: تخفيف الممزة بطريقة الحذف، وإلقاء حركتها على الساكن قبلها.

قال سيبويه: «اعلم أن كل ممزة متحركة كان قبلها حرف ساكن، فاردت أن تخفف حذفها، وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها، وذلك قوله: من بوك، ومن مك، وكم بلك، إذا أردت أن تخفف الممزة في الأب، والأم، والإبل⁽¹⁾. وقد رأى أن ناساً من العرب كثيراً يلقون على الساكن الذي قبل الممزة حركة الممزة، سمعنا ذلك من تميم وأسد⁽²⁾.

ونلمس بسطاً للقول، ورفعاً للإجمال المتقدم بتعليق للظاهر مؤداه: أن الممزة حرف ثقيل، فأراد القارئ أن يخفف من نقلها، فنقل حركتها إلى الساكن قبلها ثم حذفها، فبذلك يخف النطق بتلك الكلمة، كما تبقى حركة الممزة دليلاً عليها⁽³⁾.

أما رأيه في نفي أن يكون الفعل (يلوون) من الولي، فنره سديداً ومتعيناً في استظهار المعنى، وبمكنته الدارس أن يستشف ذلك من أقوال المفسرين، ومنهم القرطبي، الذي ذكر أن الفعل (يلوون) هو من قول القائل: لوى فلان يد فلان، إذا فتلها، وقلبتها، ومنه قول الشاعر:

لوى يده الله الذي هو غالبه

يقال منه: لوى يده ولسانه يلوى ليا، وما لوى ظهر فلان أحد، إذا لم يصرعه أحد⁽⁴⁾.

5-2 في المبني للمفعول

عبر عنه الزمخشري في تعريفه بالعدل، قال: «هو ما استغنى عن فاعله، فناجم المفعول مقامه، وأسند إليه معدولاً عن صيغة فعل إلى فعل، ويسمى فعل ما لم يسم فاعله⁽⁵⁾.» ثم كان بعد هذا التحويل: أن حدثت جملة من التغيرات الصوتية الصرفية في الأفعال، وتختلف هذه التغيرات حسب المكونات الصوتية للفعل، وحسب الصفات الصرفية التي يتصف بها الفعل من صحة واعتلال، وتجدد وزيادة، ومضي ومضارعة⁽⁶⁾.

(1) الكتاب، (545 / 3).

(2) المصدر نفسه، (177 / 4).

(3) ينظر: النشر، (317 / 1).

(4) الجامع لأحكام القرآن، (121 / 4).

(5) المفصل، (343).

(6) التغيرات الصوتية في المبني للمفعول، أبو أوس إبراهيم الشمسان، مجلة جامعة الملك سعود، (43)، م، 4، 1412هـ - 1992م، (113).

ولا ريب أن أرباب اللغة قد توسعوا في دراسة المبني للمفعول، فرعوها حق رعايتها، ويتجلى ذلك بقوانيين حددوا فيها الأفعال التي تبني فيها للمفعول، وإن واختلفوا في بعضها، مثل الأفعال الناقصة التي أباح بناءها الكوفيون ونقض بناءها البصريون، وبينوا صيغة الفعل، وتغييره من المبني للمعلوم إلى المفعول وأشاروا إلى اللغات المختلفة لفعل المعتل الأجوف، والمضعف، وبينوا الأفعال التي وردت غالباً مبنية للمفعول.. وذكر النحويون ما ينوب عن الفاعل من مفعول به، أو مصدر مختص، أو ظرف متصرف، أو جار ومحرر⁽¹⁾.

ونكتفي في بيان هذا الفعل عند حدود ما أسلفنا؛ لتتوقف إلى قوله تعالى: «وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ حَلَلِدِينَ فِيهَا» [سورة هود: 108]، (سُعدوا) بالبناء للمفعول قراءة حزة والكسائي، وحفص، ونسبت إلى ابن مسعود، وطلحة بن مصرف، وأبن ثاب، والأعمش. وقرأ جمهور السبعة (سُعدوا) بالبناء للفاعل، واختار ذلك علي بن سليمان (599هـ)، وكان يقول: عجبًا من الكسائي، كيف قرأ (سُعدوا) مع علمه بالعربية، وهذا عجيب منه، فإنه ما قرأ إلا ما صح عنده، ولم يقرأ بالرأي، ولم يتفرد بذلك⁽²⁾.

إن النقد الذي صدر - بحسب دراستنا - في رده على من ضعف قراءة (سُعدوا) ولحنها، قد استندت على مُحثِّكِمَين:

الأول: صحة القراءة، إذ نسبت لبعض الصحابة - رضي الله عنهم - وجاءت عن أئمة ثقات في القراءات واللهجة، ومنهم الكسائي الذي استطاع أن ينفذ من خلال علم القراءة إلى عدة علوم لغوية، جعلته في جملها مناسًأً حقيقياً للبصريين، وقد تضافرت هذه العلوم جميعاً، لتكون منه شخصية بارزة تلعب دوراً بارزاً في تاريخ تطور اللغة العربية⁽³⁾. فكيف نتهم إماماً كبيراً وقارئاً من القراء السبعة له اليد الطولى في القراءات باللحن⁽⁴⁾؟

⁽¹⁾ المبني للمجهول وتراثيه ودلاته في القرآن العظيم، شرف الدين الراجحي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999.

⁽²⁾ روح المعاني، (172/12).

⁽³⁾ قراءات النحاة الأوائل في الميزان، مصادرها - ملأعها - موقف العلماء منها، محمود حسني مقالسة، ط١، دار المسيرة، عمان، 1432هـ-2011م، (178).

⁽⁴⁾ المبني للمجهول، (124).

الثاني: ملحوظ في البيان القرآني، قال الألوسي: «ما أطف الإشارة في (شقوا، سعدوا) على قراءة البناء للفاعل في الأول، والبناء للمفعول في الثاني»⁽¹⁾. والمقصد المعنى من الإشارة هو: إسناد الشقاوة إلى العبد، وإسناد الإسعادة إلى الله - عز وجل -. .

ويبدو في نظرنا - والله تعالى أعلم - أن ما اعتقد به الألوسي ليس بكاف في درء ما تخلّق من ليس في الصيغة، والمتمثل أن (فَعِيل) تكثّر فيه العلل، والأحزان، وأضدادها، والألوان، والخلائق، والعيوب، نحو: سُقِم، وحَزَن، وحَمِر، وما قاربها في المعنى، نحو: عَسِير، وحَزَن⁽²⁾، وهو في هذه المعاني يأتي لازماً؛ لأن هذه المعاني ثابتة فيمن قامت به غير متعلقة بغيره⁽³⁾. ومن هنا وقع اللبس في صيغة (سَعِد)، وما بني منها للمفعول (سعدوا) في الآية، لذا شرع في استقراء التخريجات التي جاءت فيها:

إِنَّا لِغَة⁽⁴⁾، وإن (سعدوا) مبني للمفعول من: سَعَدَ اللَّهُ فَلَانَا، (فتح العين)، قال الكسائي: سَعَدَ، وأَسْعَدَ لغتان معنى⁽⁵⁾. وجاء في اللسان: سَعَدَهُ وأَسْعَدَهُ: أَعْانَهُ وَوَفَّقَهُ⁽⁶⁾.

وأكّل هذا المشهد اللغوي في الفعل إلى القول بتعديته أو لزومه، وجذوة التأصيل للمسألة نظر بها من جانبين:

الأول: قول ابن خالويه: «الحجّة لمن ضمها، أنه بني الفعل لما لم يسمّ فاعله، وسَعِدَ يصلح أن يتعدى إلى مفعول، وأن لا يتعدى، كقولك: سَعِدَ زيد، وسَعِدَهُ الله، وجبر زيد، وجبره الله». قال العجاج (90هـ)، فأتى باللغتين:

⁽¹⁾ روح المعاني، (13/172).

⁽²⁾ ينظر: الكتاب، (4/17).

⁽³⁾ ينظر: شرح الشافية، (3/73).

⁽⁴⁾ ينظر: زاد المسير، (4/162)، البحر الخبيط، (5/252).

⁽⁵⁾ ينظر: حجّة القراءات لابن زمحة.

⁽⁶⁾ لسان العرب، سعد.

قد جَرَ الدِّينُ إِلَهٌ فَجَرَ وَسُوْرَ الرَّحْنُ مَنْ وَلَى الْعَوْزَ⁽¹⁾

الثاني: مستucken في باب عقده ابن جني سماه: نقض العادة، ومن جملة ما ذكره: فاما كسي زيد ثوباً، وكسوته ثوباً، فإنه وإن لم ينقل بالهمزة فإنه نقل بالمثال - أي بالبناء - الا تراه نقل من فعل إلى فعل⁽²⁾. فاستقام الفعل على تعديته بتحويل حركة عين الفعل، وهي إحدى طرق التعديبة بغير زيادة في الحرف.

إنها على حذف الزائد، كأنه قيل: أسعدوا⁽³⁾، قال الرازي: وإنما جاز ضم السين؛ لأنه على حذف الزيادة من أسعد، ولأن سعد لا يتعدى، وأسعد يتعدى، وسعد وأسعد يعني، ومنه: المسعود من أسماء الرجال⁽⁴⁾.

يمكن تعديبة (سعد) بحمله على ضده (حزن)، وهو مسلك متبع في لغة العرب، أي: من حمل الضد على الضد، فقد جاء لذلك نظائر في كلام العرب نحو حلهم (رضي) على (سخط) في التعديبة بـ (على)⁽⁵⁾. كقول القحيف العقبيلي:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بِشْرَوْثَنْبِرْ لَعْنَرُ اللَّهِ أَفْجَيَّبِي رِضَاهَا⁽⁶⁾

إنما جاز هذا حلاً على التقىض، وهو سخط، وما نحن بمسيله من حمل على (حزن) نستظره من قوله: حزن الرجل وحزنته، على معنى: جعلت فيه حزناً، فعدى (حزن) بنفسه، وهو من باب (فعل) اللازم، فيمكن أن تحمل (سعد) عليه⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ الحجة، (190)، وينظر: ديوان العجاج، تحقق: عزة حسن، شرح: عبد الملك بن قريب الأصممي، مكتبة دار الشروق، بيروت، 1971م، (154).

⁽²⁾ الخصائص، (2/214).

⁽³⁾ ينظر: البيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: علي محمد البخاري، عيسى الباجي الحبي وشركاه، (2/715).

⁽⁴⁾ التفسير الكبير، (18/54).

⁽⁵⁾ الخلاف التصريفي، (81).

⁽⁶⁾ ينظر: المقتضب، (2/320)، همع المواهم، (2/440).

⁽⁷⁾ ينظر: الخلاف التصريفي، (81).

ويليق بالمقام – بعد هذه الملاحظ – أن ندرج قول الطبرى بأنهما: قراءتان معروفتان، فبأيتها قرأ القارئ فمصيب الصواب⁽¹⁾. ونزيد أن هذه التخريجات التي اثالت من المدونات لو تعالقت وجوهها، رهما من خلالها ينبو نكير المعترضين على قراءة المبني للمفعول.

3- تداخل أنماط الأبنية

3-1-3 بين التعدي واللزوم

منه في قوله – جل اسمه – **﴿وَتَحِيزُّ أَلْجَبَانُ هَذَا﴾** [سورة مريم: 90]، (**هذا**) المتعدى، أي: (مهدودة)، وجوز أن تكون من (**هذا**) اللازم بمعنى: (انهدم)، وإن مجتبه لازماً صرخ به أبو حيان، وهو إمام اللغة والنحو، فلا عبرة من أنكره⁽²⁾.

يُبَرِّزُ الاستقراء الثامن في مظان اللغة تبياناً مفاده:

أن صيغة المصدر (**فعل**) أكثر صيغ المصادر شيوعاً في كلام العرب، إلى حد جعل بعضهم يعدد هذا الوزن أصلاً للأوزان الأخرى؛ لأن كل فعل ثالثي تجيء المرة منه على وزن (**فعلة**) نحو: ضربته ضربة، وقتلته قتلة، وشتمته شتمة، فكان المصدر منها (ضرب، قتل، وشتم)، إنما هو جمع (**فعلة**) نحو: قمرة وقر، ومخلة وخلل؛ لأن المصدر إنما يدل على الجنس، كما أن التمر، والتخل يدلان على الجنس، فصريحة نظيرة (قرة)، وضرب نظير ئمر؛ ولذلك فقد جعل الخليل وسيبوه ما خالف هذا الوزن فرعاً عليه؛ لأنها لا تنفرد بإطراده؛ لأن (**فعل**) لا يمتنع منها جميعها فهو الأصل⁽³⁾. واستقام لبعضهم أن يضع قاعدة قياسية تكون فيها صيغة (**فعل**) مصدر لكل فعل متعدد على وزن (**فعل** – **يفعل**) و (**فعل** – **يفعل**)، (و **فعل** – **يفعل**)، قال الرضي: قال الفرام: إذا جاءك (**فعل**)، بما لم يسمع مصدره، فاجعله **فعلًا** للمجاز⁽⁴⁾. وقال أيضاً: إن مصدر المتعد **فعل مطلقاً**⁽⁵⁾. وكذلك

⁽¹⁾ جامع البيان، (12/119).

⁽²⁾ روح المعاني، (16/164).

⁽³⁾ ينظر: المصنف، (1/176).

⁽⁴⁾ شرح الشافية، (1/51).

⁽⁵⁾ المصدر نفسه.

أغلب أفعال اللازم، ومعنلة العين التي من باب (فعل)، بفتح العين، يكون مصدرها على (فعل)،
نحو: (جار - جورا⁽¹⁾).

بعد أن ركزنا على إبداء المقياس في صيغة (فعل)، نلحظ أن (هذا) أتى على القياس من
(هذا) المتعدد، فهو مصدر هددت، فأنما أهد هذا. أما ما نحن بسبيله من عدم غرابة مجئه من اللازم
- رؤية الألوسي - فلعلها مشفوعة بتوجيه أبي حيان على أن يكون (هذا) مصدراً لم الداھط بهد،
بالكسر هديداً وهذا، وهو فعل لازم⁽²⁾.

ويزيده تزكية قول الزبيدي فيما صدر عن أبي حيان: يقال هذ الداھط يهد إذا سقط -
لازماً، ونقله السمين وسلمه⁽³⁾.

وفي ضوء ما تقدم لا نحسب أن يكون التعريم القياسي التداول في ضبط مصدر الثلاثي
المفرد بمفارزة من الاعتراض؛ لأن هذا المعيار لا يثبت أن ينقص بـ مصدر اتخذت السمت السمعي
الذي لا يخضع لقاعدة قياسية مطردة؛ وأن اعتماد وسيط التعدية واللزوم للتبني بصيغة المصدر
مسألة لا تخلي من تعسف محكم افتقار هذين المفهومين لتحديد إجرائي يفصل، في المعجم، وبصورة
قطعية بين طبقة الأفعال المتعددة واللزامة، وأن كثيراً من الأفعال تقبل اللازم التي هي الأصل -
لأن الأصل في الأفعال اللزوم - والقراءة المتعدية كذلك⁽⁴⁾.

ومن ذلك الفعل وسَعُ الذي يستعمل لازماً: وسَعَ المكان، ومتعدياً: وسَعَ رحْته كل
شيء، من دون أن يكون لهذه الإزدواجية أثر في بنية المصدر الذي يتقيه الفعل⁽⁵⁾.

ولنا أن نحكم بعد هذا العرض على أن وزن (فعل) من أكثر الأوزان تداولاً في الاستعمال
اللغوي، وأن هذا التداول كان الباعث للقول بأنه أصل الأوزان جميعاً، وقد رأينا أن هذا الوزن
شائع في اللازم والمتحدي من الأفعال⁽⁶⁾، وقد كشف الواقع الوصفي لأمثلة (فعل) في الشعر

(1) تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، صالح سليم الغاربي، عصمت للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996، (175).

(2) البحر المحيط، (6/206).

(3) تاج المرروس، هدد.

(4) بنية الكلمة في اللغة العربية، (174).

(5) المصدر نفسه، (174).

(6) مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية، دراسة وصفية تاريخية، آمنة صالح الزعبي، ط١، مؤسسة رام للتكنولوجيا، عمان، 1417هـ-1996، (25).

الجاهلي أنها تأتي من المتعدي واللازم، دون التقيد بالقياس والسماع⁽¹⁾، وكذلك الحال بعد الشعر الجاهلي، قال حسان:

سَعْدَ بْنَ زَيْدٍ، فَلَمَّا خَرَجَهُ مَا لَيْسَ بِخَوَارِيْهِ مَا

وهذا الاضطراب في ضبط المصدر دعا بعض اللغويين إلى القول بأن: مصادر الثلاثي مقيسة وغير مقيسة⁽³⁾.

3-2 بين تفعيلة وتفعلة:

وذلك في قوله تعالى: «وَلَا تُلْقُوا يَأْنِدِيكُمْ إِلَى الْتَّهْلِكَةِ» [سورة البقرة: 195]، (التهلكة) مصدر كاملك، والملاك وليس في كلام العرب مصدر على (تفعلة) – بضم العين – إلا هذا في المشهور، وحكي سببواه عن العرب: تضرّة، وتسرة، أيضاً بمعنى: الفسر، والسرور، وجوز أن يكون أصلها (تهلكة) – بكسر اللام – مصدر هلك مشدداً، كالتجربة، والتجربة، فأبدلت الكسرة ضمة، وفيه أن جميء (تفعلة) – بالكسر – من (فعل) المشدد الصحيح غير المهموز شاذ، والقياس (تفعيل)، وإبدال الكسرة بالضم من غير علة في غاية الشذوذ، وتعليله بالجوار – مضموم الجيم – في (جوار) مكسورها ليس بشيء، إذ ليس ذلك ناصاً في الإبدال؛ لجواز أن يكون بناء المصدر فيه على (تفعال) مضموم الفاء شذوذًا، يؤيد ما في الصحاح: جاورته مجاورة، وجواراً، والكسر أفصح⁽⁴⁾.

أول ما يتadar إلى الذهن في هذا العرض – أن عد (التهلكة) على (تفعلة) من نوادر المصادر قد اكتسبت بصبغة التوثيق من مدونات السابقين، جاء في اللسان: قال ابن بري: (التهلكة) من نوادر المصادر، وليس لها يجري على القياس⁽⁵⁾.

وعلى هذا تكون بنية هذا المصدر من الفعل (هلك)، قالوا: هلك يهلك هلاكاً وهلكاً وتهلكة، وهذه المصادر بمعنى واحد⁽⁶⁾.

(1) أبنية المصادر في الشعر الجاهلي، وسمية عبد المحسن المنصور، ط١، جامعة الكويت، 1984، (139).

(2) ديوانه، (57).

(3) ظاهر الشذوذ في الصرف العربي، (178).

(4) روح المعاني، (94/2).

(5) لسان العرب، هلك.

(6) معاني القرآن وإعرابه للزجاج، (1/266)، وينظر: الجامع لأحكام القرآن، (2/363).

أما عدم تعويذه على جعل (تهلكة) مصدر الفعل (هلك)، وأن أصله: (التهلكة) مثل التجربة، فأبدلت الكسرة ضمة كما هي في الجوار والجوار، فهو عخالف للزغشري⁽¹⁾ في هذا التخريح، ومستهداً بأبي حيان في رؤيته، ومن قبلهما استدرك الرازي قائلاً: إني لأتعجب كثيراً من تكلفات هؤلاء النحوين في أمثال هذه الموضع، وذلك أنهم لو وجدوا شعراً مجھولاً يشهد لما أرادوه فرحاوا به، واتخذوا حجة قوية، فورود هذا اللفظ في كلام الله تعالى المشهود له من المواقف والمخالف بالفصاحة أولى بأن يدل على صحة هذه اللفظة واستقامتها⁽²⁾.

ومن وجهة قياسية، فإن (فعل) – بالتشديد – إذا كان صحيح اللام فقياسه، (التفعيل) نحو: سلمَتْ سليمان، ولكن تمحض ياء التفعيل وتعرض عنها التاء في آخره فيصير وزنه (تفعلة)، ويُرد في المهموز نحو: جزاً تجزئة، وفي غير المهموز – على غير القياس – نحو: جرّب تجربة، وفي معتل الآخر بالألف نحو: زكي تركية⁽³⁾.

وما ينبغي الإلحاح إليه أن بعض الدارسين يعدون (تفعلة) من المصادر النادرة⁽⁴⁾، كالمصدر (تفعلة)، ولا يوافق الباحث هذا المذهب لأسباب آتية:

إن هذا المصدر شائع الاستعمال عند العرب، قال الرضي: «(تفعلة) كثيرة، ولكنها مسموعة...»⁽⁵⁾، وضرب السيوطي أمثلة في باب ما جاء من المصادر على (تفعلة): التجلة تحلة القسم، وتحفة من الفخر، وتحفة من القرار، وتحفة من الغرور، وتحفة من الضلال، وتحفة من العلل، وتحفة من اجترارك الشيء لنفسك⁽⁶⁾.

يكثُر شيعها في أمثلة الشعر الجاهلي، وتتردد في: الصحيح السالم مثل: ثكرمة، والصحيح المضعف مثل: تحفة، والمهموز مثل: تحفة، والفعل الناقص مثل: تلهية، واللفيف المقوون مثل: تحية⁽⁷⁾.

(1) ينظر: الكشاف، (1/264).

(2) ينظر: البحر الخفيط، (2/67). التفسير الكبير، (5/116).

(3) ينظر: شرح المفصل، (6/58)، أوضح المسالك، (3/238)، المذهب في علم التصريف، (245-246).

(4) ينظر: مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية، (114)، صراع الأغاث اللغوية، رانيا سالم الصرايبة، ط١، دار الشروق، عمان، 2002، (137).

(5) شرح الشافية، (1/164).

(6) المزهر، (2/143).

(7) ينظر: أبنية المصدر في الشعر الجاهلي، (240-241).

لا غرو أن اللغويين في جلٌ من الاستقراء التام للصيغ بشكل عام، وللصيغة (فعيلة) على وجه الخصوص، إذ يصعب حصر تلك الصيغ حصرًا مانعًا جامعًا، وما أوردوه منها في حدود ما استطاعوا رصده من التداول في الاستعمال اللغوي.

ويستوقفنا في هذا المضمار استشراف إسماعيل عماير لالتباس البنوي للمصدر (فعيلة) مستنداً إلى ملابسات المنهج التأريخي المقارن، قال: وقد عرفت العربية إلى جانب وزن تفعيل وزناً آخر في بناء المصدر هو (فعيلة)، فيقال: كرمته تكريماً وتكرمة، وعظمته تعظيمًا وتعظيمة، وأحسب أن الدافع وراء نشوء هذا النوع من المصدر تلك الصعوبة النطقية النسبية المترتبة على بناء الأفعال الناقصة مشددة العين (متعللة اللام)، فلو استعملنا (تفعيل) لقلنا في مصدر (رببي): تربيي (tarabiy)، وبالإدغام يقصر الصيغ الطويل (i) وتشدّد الياء (iy); وبذلك تخلصاً من المقطع الطويل المغلق (biy) بتحويله إلى مقطع قصير (biyy)، ولكن المقطع القصير المغلق ينطوي على صعوبة أخرى في النطق، نتيجة التشديد، ولذا استعيض بالثاء المربوطة عن (iy) بدون تشديد، أو (iy) المشدّد، وعلى هذا تكون المصادر ذات الأفعال الصحيحة مثل: كَرِمْ تَكْرِمَة، الَّتِي جاءت على هذا الوزن قياساً متوجهةً على هذا النمط من الأفعال الناقصة (أي: متعللة الآخر) مشددة العين من وزن (فعل)⁽¹⁾.

وسواء كشف هذا التمرس بالتحصيل، والإفاضة في الإطلاع عن شكل الصيغة أم لم يكشف، فإن الأقرب إلى متناول الفكر أن يُردُّ هذا التنوع في صيغتي (فعيلة) و(فعيلة) إلى الفضاء اللهجي، فلا يخلو الأمر من أن الأوزان الثلاثة (فعيلة وفعيلة وفعيلة) من أثر اللهجات، وذلك في حركة العين، وإنما فإن هذه المصادر الثلاثة هي في المعنى مصدر واحد، يعني أن التغيير النوعي في الحركة لم يفذ معنى جديداً ... فما عَذَّ شائعاً في الاستعمال قد يكون صحيحاً في بيته أو بيتات لغوية سمعها رواة اللغة، وأما النادر الاستعمال، فقد يكون كذلك في بيئات معينة، ولا يعني هذا الحكم بالضرورة أنها كانت في بيئات أخرى⁽²⁾.

(1) التطور التأريخي لأبنية المصادر في العربية دراسة مقارنة، (250).

(2) ينظر: صراع الأنماط اللغوية، (138).

3-3 في الصيغة السماعية (فعول):

وجاءت في قوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقَدُّوسُ﴾ [سورة الحشر: 23]، قرأ أبو السماع، وأبو دينار الأعرابي (القدوس) لفتح القاف، وهو لغة فيه لكنها نادرة، فقد قالوا: (فَعَوْل) بالضم كثير، وأما بالفتح فيأتي في الأسماء كـ (سَمُور، شُور، هُبُود - اسم جبل باليمامة -) وأما في الصفات فنادر جداً، ومنه سبب يفتح السين^(١).

إن الملحوظ الذي نود الإشارة إليه في أمر الصيغة (فَقُول) هو جميء لفظة (القدوس) منفردة في القرآن الكريم على هذه الصيغة، وقد تكررت اللفظة مرتين: الأولى في آية الحشر - مدار الرؤية - والأخرى في قوله تعالى: **﴿يُسْتَحِيْلَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ أَنَّهُ الْقَدُّوسُ الْعَزِيزُ﴾** [آل عمران: 11].

نلمح في هذا المقام أن سيبويه قد عقد باباً سماه: باب ما لحقته الزوايد من بنات الثلاثة من غير الفعل، أفضض فيه الحديث عن هذا الفبر، وأغناه بالأمثلة المستعملة عند العرب، ومن جملة ما أورده ويكون على (فَعُول) فيما فالاسم سقود، وكلوب، والصنفة سبوج وقدوس، ويكون على (فَعُول) قالوا: سبوج وقدوس، وهو صفة⁽²⁾. وزاد غيره في الفتاح: ثور، وسموط، وشبوط.

وجاء في التابع: قال يعقوب سمعت أعرابياً يقول عند الكسائي يُكْنَى أبا الدنيا يقرأ
القدوس بالفتح... وعن الشهاب أن القراءة بالفتح، وإن كانت لغة لكنها نادرة⁽³⁾.

ونقل القرطبي عن ثعلب: أن كُلَّ اسم على فَعْول فهو مفتوح الأول إلا السُّبُوح، والقُدُوس فإن الضم فيها أكثر، وقد يفتحان، وكذلك التَّرْوِح بالضم، وقد يفتحن⁽⁴⁾.

وياستجماع تلکم الآراء جنباً إلى جنب نرى - والله تعالى أعلم - أن التخریجین الآتین لیس، بضارهم شيئاً في تعین الماد، وازالة المشکلا:

اما اولئما، فـ(القدوس)، وـ(القدوس) لغتان، وقد نص على ذلك كثير من المفسرين⁽⁵⁾.

(١) روح المعانى، (28/74).

الكتاب، (275 / 4) (2)

تاج العمروس، قدس، (3)

الجامِل لأحكام القرآن، (18/46).⁽⁴⁾

^{٣٧} ينظر: المحرر الوجيز، (٢٩٢/٥)، تفسير البيضاوي، (٣٢٤/٥)، البحر المحيط، (٨/٢٤٩).

وأما ثانيهما، فيقع في كتف الدراسات الحديثة، وهو قائم على استشراف ملحوظ التطور التأريخي للألفاظ، فصيغتا المبالغة (سُبُّوح وَقَدُّوس) هما الصيغتان السماعيتان، على وزن (فُعُول)، ولعل الأصل في هاتين الصيغتين هو: (سُبُّوح وَقَدُّوس) على وزن (فُعُول) ثم حدثت عملية التأثر، فأصبحت الصيغتان (قدُّوس وسُبُّوح) على وزن (فُعُول) [Subbuḥ < sabbuh] [kaddus⁽¹⁾].

4-3 بين المصدر واسم المفعول

تبرز في هذا المطلب وجهة تقديرية في قوله تعالى: **﴿فَقُلْ لَهُمْ قَوْلًا مَيْسُورًا﴾** [سورة الإسراء: 28]، (الميسور) اسم مفعول من يَسِّرُ الأمر، بالبناء للمجهول، مثل: سَعَدَ الرجل و معناه: السهل، أي: فقل لهم قولًا سهلاً ليناً، وعدهم وعداً جيلاً...، وقيل: مصدر وجعله صفة مبالغة، أو بتقديره مضاف، أي: قولًا ذا ميسور، أي: يسر، والحق أن اعتباره مصدرًا خلاف الظاهر⁽²⁾. إن تأملنا لهذا العرض يجعلنا على بصيرة بأنه يحمل في طياته جوانب نحوية ودلالية وصرفية، آثرها الألوسي في توثيقه إلى الإحاطة بتخريج هذه الصيغة.

أما ما يأتينا من الجانب النحواني – وليس هذا مقامه – فتكفي إشارتنا إلى أنه مؤثر وقوع الحذف بعنصر لغوي داخل التركيب، هو الموصوف، مستدلاً عليه بقرينة غير لغوية مثلها السياق اللغوي. في حين نستشف في جانب الدلالة من تقديره للاكتيارة دلالة النسب في الصيغة، وهي متعدنة – من غير أن يلمع الألوسي عليها – في تقدير التركيب الإسنادي، ولا تكون للدلالة الصرفية قيمة في ذاتها ما لم تكن في سياق ملائم، أو تركيب ملائم⁽³⁾.

وإذا صرفتنا أبصارنا لتلقاء ما رقنه في البنية الصرفية (ميسورا) أمكننا أن نقرر – من غير تحفظ – مستهددين بالأدبيات اللغوية، أن المصدر واسم المفعول يتعارزان في بعض الصيغ، فالصدر يجيء، ويراد به اسم المفعول في طائفة من الألفاظ التي ذكرها الصرفيون، قال سيبويه: لَبْنُ حَلْبٍ، إِنَّا

⁽¹⁾ صراع الأنماط اللغوية، (73).

⁽²⁾ روح المعاني، (15/75-76).

⁽³⁾ الدلالة السياقية عند اللغويين، عواطف كنوش المصطفى، ط١، دار السباب للطباعة والنشر والتوزيع، لندن، 2007.

⁽⁴⁷⁾

تريد مخلوب، وكقولهم: **الخلق إنما يريدون المخلوق⁽¹⁾**. وذكر القراء أن الكذب في قوله تعالى: **﴿وَجَاءُوهُ عَلَىٰ قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾** [سورة يوسف: 18]، معناه: مكذوب، والعرب تقول للكذب: مكذوب، وللضعف: مضعوف⁽²⁾.

وفيما نحن بسبيله - (ميسورا) - لم يرتفع سيفيه بجيء المصدر على زنة اسم الفعل، قال: وأما قوله: دعه إلى ميسوره، ودفع مغسورة، فإنما يجيء هذا على المفعول كأنه قال: دعه إلى أمر يسر فيه، أو يغسر فيه، وكذلك المرفوع والموضع، كأنه يقول: له ما يرفعه، وله ما يصنه⁽³⁾. وما تقدم يعنى منحه التقدى، وكذا قوله: يسر يكون لازماً ومتعدياً، فميسور من المتعدى، تقول: يسرته لك كذا، إذا أعددته، ويقال: يسر الأمر، وعسر مثل: سعد وتحسن، فهو مفعول⁽⁴⁾.

ويزيدنا تسليناً بتعيين اسم المفعول على المصدر ما انتهى إليه إسماعيل عمابير في دراسته المقارنة للمشتقات، قال: يترجح أن تكون الأشكال المطردة قياسياً كاسم الفاعل، واسم المفعول، أحدث تاريخياً من الأشكال غير المطردة، فكانها هيأ لها الإطراد نوعاً من النضج والاستقرار والديومة⁽⁵⁾. ولا يمنع أن يكون تخريج التعاور بين المصدر واسم المفعول قائماً على أن تكون أشكال المصادر المتباعدة أصولاً عتيقة تاريخية تخصصت فيما بعد في الدلالة على أنواع المشتقات، ومن ذلك أن يتقلل المصدر: عَذْل، ليدل على الصفة، في نحو: رجل عَذْل، ورجل عادل⁽⁶⁾. أو نركن في تعليل التحول بين الصيغتين إلى تعدد صيغ المصدر كأن تكون فيه هجتان أو أكثر على المعنى الواحد، فتطابق إحدى صيغ المصدر مع صيغة المفعول، فنفع موقعها⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ الكتاب، (43/4).

⁽²⁾ معاني القرآن للقراء، (2/38).

⁽³⁾ الكتاب، (4/97).

⁽⁴⁾ ينظر: الكثاف، (2/620)، البحر العظيم، (6/28).

⁽⁵⁾ المشتقات، نظرية مقارنة، إسماعيل أحد عمابير، مجلة جمع اللغة العربية الأردنية، (ع 56)، (من 23)، 1999م - 1419هـ.

⁽⁶⁾ 1999م، (64).

⁽⁷⁾ المصدر نفسه، (64).

للأستاذة ينظر: التوجيه الصوتي والصرف للقراءات الشاذة في كتاب الحسب لابن جني، عمر محمود عوني، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل، 1999، (188).

المعنى الثالث

رجع النظر النقدي في أنماط النحو وتجليات الدلالة

الرجوع الأول

أنماط مستصفاة من النحو

يمكن أن نفيد في هذا الإيجاز العابر أن ظهور النحو كخلاصة لمعطيات عده - انعكاس لرغبة واعية باستظهار قواعد اللسان العربي وأنظمته، ومعرفة معاني الكلم، وأضحتي هذا الانعكاس أميناً للفكر العربي في عصور مختلفة، وهو انعكاس لطبيعة كل عصر من العصور، فنحاة القرن الثاني كانت وظيفتهم كبيرة في سبيل وضع قانون اللغة لبواحدة مختلفة، ونحاة القرن الرابع كانت الفرصة أمامهم كبيرة في البحث والتمحيص، وفي الوقوف على العلة التحوية بعد ما صاغ الفكر العربي هذه العلل من قوانين نحوية⁽¹⁾.

ونؤثر أن تتوقف إلى ما وصلت إليه مصنفات من يتسمون أسننة الدرس التحوي، ويستعرضون لقضاياها، فقد تجاوزت هذا الدرس مظاهر الإعراب الشكلية، وأضحتي قائماً على الأسس الآتية:

- مجموعة من المعاني التحوية عامة - معاني الجمل والأساليب ، ولا سيما معاني الأبواب كالفاعلية والمفعولية.
- مجموعة من العلاقات الرابطة بين معاني الأبواب، مثل: علاقة الإسناد أو النسبة أو التبعية، وهي قرائن معنية تدل على معاني الأبواب.
- مجموعة من القرائن الصوتية، كالحركات والحرروف، أو الصرفية، مثل: مبانى التصريف، والتقطيم، أو مجموعة من القيم الخلافية⁽²⁾.

⁽¹⁾ في نقد النحو العربي، صابر بكر أبو السعود، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 1988، (4).

⁽²⁾ ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ثامن حسان، عالم الكتب، القاهرة، 1988، 151م.

وهذه النظرة الشمولية لم تمنع آخرين من القول إن النحو كان يحقق مطلبين رئيسيين: -
مطلب يتوجه نحو قربنة الإعراب موضحاً أنه مكون أولى يتصل بصحة التركيب اللغوي، والنحو
الدلالي: الذي يكشف أسرار التركيب اللغوي، ويبين المعانى الناتجة عن تقليل وجوه الأداء
اللغوى ، وبذلك يظهر أثر علامة الإعراب في بيان علاقة الشكل بالمعنى⁽¹⁾.
ولما ورد مهدي المخزومي(1993م) الموروث النحوى وجد عليه موضوعين مهمين، لا
ينبغي أن يفرط الدارسون في واحد منها:

الأول: الجملة من حيث تأليفها ونظامها، ومن حيث طبيعتها، ومن حيث أجزاؤها، ومن
حيث ما يطرأ على أجزائها في أثناء التأليف من تقديم وتأخير، ومن إظهار وإضمار.
الثاني: ما يعرض للجملة من معانٍ عامة تؤديها أدوات التعبير التي تستخدم لهذا الغرض،
كالتوكيد وأدواته، والتفي وأدواته، والاستفهام وأدواته، إلى غير ذلك من المعانى التي سيعبر عنها
بالأدوات، والتي تعلّمها على المتكلمين مقتضيات الخطاب ومتاسبات القول⁽²⁾.
وعلى صعيد مسلك معالجة الدرس النحوى نلفي أن بعضهم قد استظرف من المكتنون
النحوى القديم شواهد انبنت عليها شروحهم، وعززت دراساتهم، لاسيما الوصفية منها، في حين
يطالعنا آخرون بمعنى لقراءة النحو القديم بمقاييس حديثة، تعضد الدرس اللسانى الحديث بنظرياته
ومراميه المختلفة.

وأجل بهذا المعنى المقارب إن قصد منه وضع النحو العربى فى إطار جديد يتقابل فيه
القديم العربى والحديث الغربى⁽³⁾، فيسعى في تجديد إحساسنا بالنحو العربى في مفهوماته
ومنطلقاته وأبعاده بعد طول إلف بـ فى الفتنة الخاصة ومصطلحه الخاص ومنهجه الداخلى⁽⁴⁾.
ومن الأنوار الوعية التي تجلّى مطلبنا بما لا يحسن تركها قول الجرجانى (471هـ): «ليست
المزية بواجهة معانى النحو بأنفسها، ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعانى

(1) علامة الإعراب: مقاربة بنائية بين ثمولات المعنى وتشكيل النص، عبد الله عنبر، دراسات مجلة علمية محكمة، الجامعة
الأردنية، م 25، ع 1، شباط 1418هـ-1998.

(2) في النحو العربي نقد وتجزىء، مهدي المخزومي، ط 2، دار الرائد العربي، بيروت-لبنان، 1406هـ-1986م، (17-18).

(3) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث، نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،
1980، (21).

(4) المصدر نفسه، (21).

والأغراض التي يوضح لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، فإذا قد عرفت أن مدار أمر النظم على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليست لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها⁽¹⁾.

بات واضحًا أن النحو لا يمثل الجانب النظري بتطبيق القواعد على النصوص اللغوية فحسب، بل يبحث في معاني التراكيب، وأسرار حسنها وقوتها منطلقاً من المبني بغية الوصول إلى المعاني⁽²⁾، وأن هذا اليقين الساري في الدرس النحوي يجعل دراسة المعاني مؤذنة باستشراف مقصدين:

أحدهما المعاني النحوية العامة، ويراد منها مجموعة أبواب مختلفة المعنى ومتفرقة في علامة المبني، وتمثل هذه المعاني مفهوم النحوية، فالرفع يشكل حداً مشتركاً بين أبواب مختلفة كالمبتدأ، وخبر إن وأخواتها، ولا التي تنفي الجنس، مما يدل على اختلاف المعنى الدلالي الذي يتألف عليه كل تركيب، وأن كانت تتفق في علامة المبني، أو ما يعرف بالمعاني النحوية العامة..⁽³⁾

وتمثل نهاد الموسى ذلك المنحى، فكشف في مقارنته سبق ابن هشام إلى قاعدة: ما ينحصر وما لا ينحصر، التي صدر عنها جومسكي، وفيها: أن اللغة تقوم على نظام من الأحكام المحددة يتبعها تأويل مادة من الجمل، وأمثلة من الكلام لا تنحصر، وأن ابن هشام نفذ إلى مضمون هذه الملاحظة في تقرير غير ملتبس، فذكر أموراً كثيرة يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية⁽⁴⁾.

الآخر: المعاني النحوية الخاصة، وتنشأ من تركيب الألفاظ بالإسناد، أو الإضافة، وهو ما يصطلط عليه المعنى الوظيفي⁽⁵⁾.

وأوجه وجهي – بعد الاستقراء المتقدم – شطر أنماط نحوية اصطفيتها من ذلك العنوان العريض – المعنى – ، وهي معقودة في شعب آنية :

(1) دلائل الاعجاز، (69).

(2) يقول ثامن حسن في الفرق بين علم النحو وعلم المعاني : فالنحو يجعل نقطة البداية هي المبني، وينطلق منها للوصول إلى غايتها من المعاني، أم علم المعاني فربما اتته معاكساً لاتجاه النحو، ينظر: الأصول، 312.

(3) علامات الإعراب مقاربة بنائية بين تحولات المعنى وتشكيل النص، 39.

(4) ينظر: نظرية النحو العربي، 64.

(5) نظرية المعنى في الدراسات النحوية، كريم حسين ناصح الحالدي، ط ١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، (12).

المعنى والعلاقات النحوية :

ما تسكن النفس إلى تأمله في مداعاة التعدد الإعرابي، ملحوظ العلاقة النحوية للمنصوبات بين الاسم والفعل، فالاسم يطلب الحال والتمييز، والفعل يطلب المفعول المطلق والمفعول به والمفعول لأجله والظرف، وهذا يمكن أن تُحمل صورة الاسم المنصوب على متطلبات الاسم، فتكون حالاً أو تُميزاً بادنى ملائسة من المعنى مع الاسم، وقد تكون مفعولاً به، أو مفعولاً مطلقاً، أو مفعولاً لأجله بادنى ملائسة من المعنى مع الفعل⁽¹⁾.

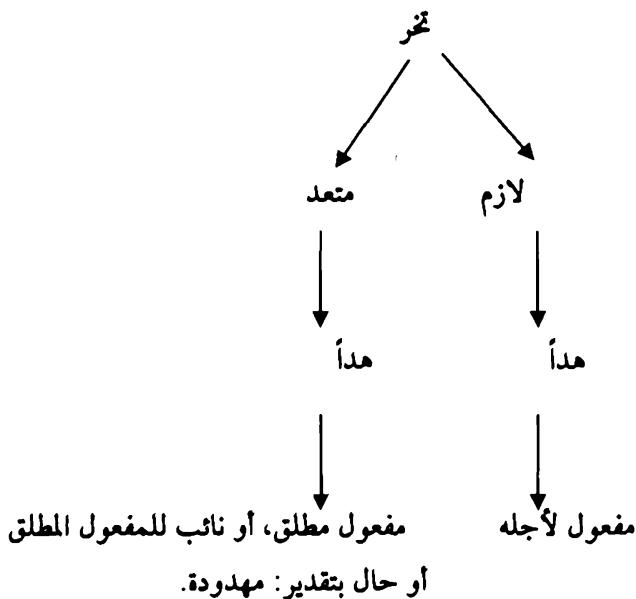
ودوننا قوله تعالى: ﴿تَكَادُ الْسَّمَوَاتُ يَعْقَطُنَّ رِبْنَةً وَتَشَقَّقُ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَذَا﴾

[سورة مریم: 90] (هذا) نصب على أنه مفعول مطلق لتخبر؛ لأنَّه يعني: تنهى، وجوز أن يكون مفعولاً مطلقاً لتنهى مقدراً، والجملة في موضع الحال وقيل: هو مصدر يُعنِي المفعول منصوب على الحال من هد المتعدي أي: مهدودة، وجوز أن يكون مفعولاً له أي: لأنها تنهى على أنه من هذه اللازم يعني: انعدم، ويجتبيه لازماً مما صرَح به أبو حيان، وهو إمام اللغة والنحو، فلا عبرة من أنكره، وحيثُنَّ يكون المد من فعل الجبال، فيتحدد فاعل المصدر والفعل المعلل به، وقيل: إنه ليس من فعلها لكنها إذا مدها أحد يحصل لها المد، فصح أن يكون مفعولاً له⁽²⁾.

ويُفطن إلى أنَّ النظام النحوي يسمح بنشأة علاقة بين المنصوب والفعل لازماً أو متعدياً، ويكون كما في الآية:

⁽¹⁾ روى لسانية في نظرية النحو العربي، (55).

⁽²⁾ روح المعاني، (16/164).



وتتعهد بعض المراجع باكتناء استعمال الفعل، قال الزبيدي (1205هـ) في التاج: قال الأصمعي: هذا البناء يهدى هذه، إذا كسره وضعضنه، وقولهم: ما هذه كذا: ما كسره، قلت: هذا هو المعروف في هذا الباب، أعني: تعديته⁽¹⁾، وأبان أبو حيان عن استعماله لازماً، هد الحاطط يهد، إذا سقط لازماً⁽²⁾، ونقله السمين الحلبي، وسلمه⁽³⁾.

ذلك ما تهيا لنا من القول في تنازع المتصوبات، ولا نعدم مناسبة المفعولية المطلقة لبيان نوع الخرور أي: سقوط المقدم، وهو أن يتسلط شظايا وقطعاً⁽⁴⁾، فهو مناسب للسياق الاستنكاري والافتراض من الجرمين.

ومن انماط العلاقة بين متطلب الاسم أو الفعل، وبين المتصوب ما جاء في قول الحق تعالى:
﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِيعٍ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [سورة الأعراف: 142]، ونصب (أربعين) قبل: على الحالية

⁽¹⁾ تاج العروس، هدد

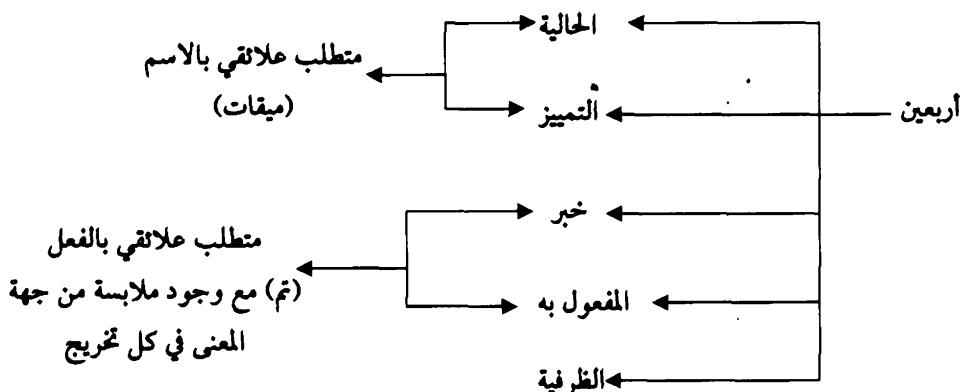
⁽²⁾ البحر الحيط، (206).

⁽³⁾ الدر المصور في علوم الكتاب المكنون، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف السمين الحلبي، تحقيق: علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994م، (10/172).

⁽⁴⁾ التحرير والتنوير، (16/85).

أي: بالغاً أربعين، ورده أبو حيان بأنه على هذا يكون معمولاً للحال المذوفة لا الحال، واجيب بأن التحريين يطلقون الحكم الذي للعامل لعموله القائم مقامه، فيقولون: زيد في الدار، إن الجار والجرو خبر مع أن الخبر إنما هو متعلقة، وتعقب بأن الذي ذكره التحرا في الطرف دون غيره، فالأخير أنه حال بتقدير معدوداً، وفيه أن دعوى تخصيص الذكر في الطرف خلاف الواقع كما لا يخفى على المتبع، وأن ما زعمه أحسن مما تقدم يرد عليه ما يرد عليه، وقيل: إنه تميز وقيل: إنه مفعول به بتضمين (تم) معنى بلغ، وقيل: إن (تم) من الأفعال الناقصة، وهذا خبره، وهو خبر غريب، وقيل: إنه منصوب على الظرفية، وأورد عليه أنه كيف تكون الأربعين ظرفاً لل تمام، وال تمام إنما هو بأخرها؟ إلا أن يتتجاوز فيه⁽¹⁾.

ويمكن أن تكون هذه النظرة الفاحصة عينها متحصلة بالاتي:-



وكان تماماً على تقدم من الملاحظ الندي، وتفصيلاً لها أن نقول: إن النصب على الحالية وجه متقبل، والمعنى: تم بالغاً هذا العدد⁽²⁾، أو مقدراً هذا القدر⁽³⁾، أما النصب على التمييز، فيظهر لأبي حيان أنه تميز حول عن الفاعل، وأصله: فتم أربعون ميقات ربه أي: أكملت، ثم أستد التام لميقات، وانتصب أربعون على التمييز، والذي يظهر أن هذه الجملة تأكيد وإيضاح، وقيل:

⁽¹⁾ روح المعاني، (9/51-52).

⁽²⁾ الكشاف، (2/114)، وينظر: التفسير الكبير، (2/144).

⁽³⁾ مشكل اعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ (1/301).

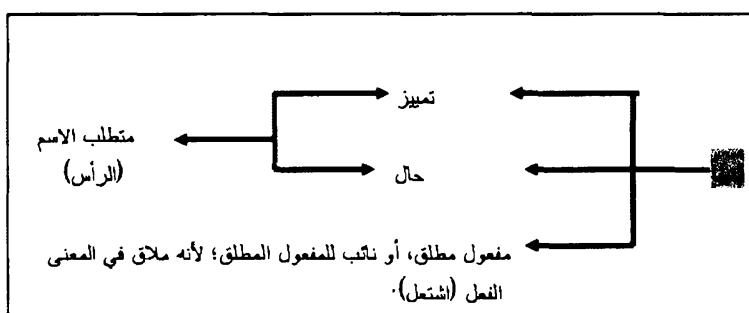
فائدة إزالة توهם العشر من الثلاثين؛ لأنَّه يحتمل إقامتها بعشر من الثلاثين، وقيل: إزالة أن تكون عشر ساعات أي: أتمناها بعشر ساعات^(١).

والنصب على المفعولة يكون كقولهم: بلغت أرضك جربين^(٢)، ويصح عند ابن عطية أن تكون (الربعين) ظرفاً من حيث هي عدد أزمنة^(٣)، والمعنى لا يرشحه؛ لأنَّ علة العدد التي ذكرها ليست قياداً من ضابط الظرف، والتتجوز الذي قصده الألوسي لمسوغ الظرفية هو أنَّ كل جزء من أجزاء الوقت، سواء كان أولاً أم آخرأ، إذا نقص ذهب التمام^(٤).

ولا ثريب على الألوسي برمي الأثر الوارد عن نقصان الفعل (تم)، وجعل (الربعين) خبره بالغرابة؛ لأنَّ التعريم الاستقرائي لمظان اللغة لا يؤذن بهذا التوجيه.

وقريب من متطلب الاسم أو الفعل في المتصوب، ما ورد في قول الحق تبارك اسمه **﴿وَأَشْتَعَلَ الرُّؤْسُ شَيْبًا﴾** [سورة مريم: 4]، اخرج (شيئاً) خرج التمييز للمبالغة، وإفاده الشمول... وزعم بعضهم أن (شيئاً) نصب على المصدرية؛ لأنَّ المعنى (اشتعل الرأس) شاب، وقيل: هو حال أي شاباً، وكلا القولين لا يرتضيهما كامل كما لا يخفى^(٥).

نستيقن أنَّ الكلام الذي لحن في صفتة يتخرج على:



^(١) البحر المحيط، (379 / 4).

^(٢) البيان في إعراب القرآن، (539 / 1).

^(٣) المحرر الوجيز، (449 / 2).

^(٤) الدر المصور، (254-253 / 1)، وينظر رؤى لسانية، (56).

^(٥) روح المعاني، (71 / 16).

وخلائق بالمنحي الندي المتبع من الألوسي أن يكون متعين في ظل استشراف من مأثور سابق للزغشري نص فيه على أن: تشبّه الشّيْب بشواطِف بياضه، وانتشاره في الشّعر وفسوْه فيه، وأخذَه منه كل ما خذ باشتعال النار، ثم أخرجَه مُخْرَج الاستعارة، ثم استند الاشتعال إلى مكان الشّعر ومنته، وهو الرأس، وأخرج الشّيْب مُمِيزاً، ولم يضف الرأس؛ اكتفاء بعلم المخاطب أنه رأس ذكريّا، فمن ثم فصحَت هذه الجملة، وشهد لها بالبلاغة⁽¹⁾.

ويؤذن الزركشي (794هـ) بصدق هذا المعنى في ذلك المبني، فعد التفاضل بين العبارتين من وجوه: أحدهما المعانى الإفرادية، بأن يكون بعضها أقوى دلالة، وأفخم مسمى، وأسلس لفظاً، ومحوه الثاني: المعانى الإعراية، بأن يكون مسمىها أبلغ معنى، كالتمييز مع البدل في قوله تعالى: «وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا» مع: اشتعل الرأس شبيه، وهذا أبلغ من (اشتعل شيب الرأس)⁽²⁾، فغدا توجيه التمييز هو المشهور، وهنا منقول عن الفاعلية، إذ الأصل: اشتعل شيب الرأس⁽³⁾.

ويؤثر النحاس قول الأخفش - بأخذ تضمين الفعل (اشتعل) معنى (شاب) - مسلكاً لاختيار النصب على المصدرية، قال: وقول الأخفش أولى؛ لأنّه مشتق من فعل، والمصدر أولى به⁽⁴⁾. ونرصد في هذا المضمّن تجليات أخرى تكتنف استعمالاً علاقياً يمس رحم المعنى عمادة: العلاقة التركيبية للإضافة بين الفاعل والمفعول، ومن الأمثلة التطبيقية على ذلك قوله تعالى: «وَلَا تُطِعَ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعْ أَذْنَهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ» [سورة الأحزاب: 48]، (اذهم) مصدر مضارف للفاعل، وقال أبو حيان: الظاهر أنه مصدر مضارف للمفعول، لما نهى^ﷺ عن طاعتهم، أمر بترك إيدائهم وعقوبتهم، ونسخ منه ما يخص الكافرين بآية السيف، والأول أولى⁽⁵⁾. أن تقلّب الإضافة بين الفاعل والمفعول محتمل في الآية كما يرى الزغشري، قال: (اذهم) يمحتمل إضافته إلى الفاعل والمفعول، يعني ودع أن تؤذيم بضرر، أو قتل، وخذ بظاهرهم، وحسابهم على الله في باطنهم، أو ودع ما يؤذونك به ولا تجازهم عليه حتى تؤمر⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ الكشاف، (6/3).

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن، (120/2).

⁽³⁾ الرد المصنون، (109/10).

⁽⁴⁾ إعراب القرآن، (5/3).

⁽⁵⁾ روح المعاني، (54/22).

⁽⁶⁾ الكشاف، (556/3).

فمعنى: أن تؤذيهم أن تكون الإضافة إلى الفاعل، ومعنى: أن يؤذونك أن تكون الإضافة إلى المفعول.

ولا غرو أن النص القرآني أعظم النصوص وفاءً بتقديم القرائن عندما يعرض اللبس في اللفظ، أو في التركيب⁽¹⁾، وحسبنا ما تنطوي عليه الآية من سياق خارجي يكون كفيلاً ببيان المقصود، وإن تكلم القرنية تُظهر في وقائع السيرة النبوية الشريفة إذ كان المشركون هم الذين يؤذون النبي ﷺ⁽²⁾، ومن ثم فإن رؤية الألوسي ربما تكون مشفوعة بهذا الذي قدمناه.

2- مُشكِّلُ آتٍ مِنَ الْفَصَائِلِ النَّحُوِيَّةِ :

لعلنا لا نقف دون القصد، ولا ننزل عن الغرض الذي عقدناه لو فلنا إن: تحديد الفصائل النحوية: النوع، والعدد، والجنس، والزمن، والحالة الفعلية، والتبعية، التي تستعملها لغة ما خطورة مهمة في الدراسات اللغوية، لا سيما ما يتعلق بتوجيه الإعراب، وما يتوقف على التذكير والتأنيث في تركيب الجملة، كاختلاف الضمير العائد باختلاف مرجعه، واستعمال أسماء، والموصولات، والإتباع ...، وكذلك ما يرتبى من المنطق الخاص للجنس اللغوى من بيان التأنيث الحقيقى، والمجازي، واللغفى، ومضامين أخرى يعتري كل منها حكم مقرر لها، وأحق أن السياق البنوى ي العمل على رفع جل مظاهر الاحتمال الآتية من هذا الباب⁽³⁾.

ويتبوا بمحث الفصائل النحوية مكانةً متخلقةً في الدراسات اللغوية المعاصرة، لا سيما الدراسات التقابلية التي تعنى بالمقارنة بين اللغات، وما عننت به الدراسات اللسانية من صلة تلك الفصائل بالتفسير النفسي للأحداث اللغوية.

أما ما نعرضه من تمهيلات تقديرية في هذا الميدان فيتمثل بالجوانب الآتية:-

1- عدد التذكير والتأنيث:

ومن الشواهد التي تظهر هذا المتطلب قوله تعالى: «فَقُلْنَا أَضْرِبُوكُمْ بِعَضِّهَا» [سورة البقرة: 73]، الماء في (اضربوه) عائد على النفس؛ بناء على تذكيرها، إذ فيها التأنيث - وهو الأشهر - والتذكير، أو على تأويل الشخص، أو القتيل، أو أن الكلام على حذف مضاف أي: ذا نفس، وبعد

⁽¹⁾ اجتهادات لغوية، تمام حسان، ط 1، عالم الكتب، القاهرة، 2007، (185).

⁽²⁾ المصدر نفسه، (204).

⁽³⁾ ظاهرة اللبس في العربية، (108).

الحذف أقيم المضاف إليه مقامه، وقيل: الأظهر أن التذكير للتذكير المعنى، وإذا كان اللفظ مذكراً والمعنى مؤثراً، أو بالعكس فوجهان، وذكر هذا الضمير مع سبق التأنيث؛ تفتتاً، أو تميزاً بين هذا الضمير والضمير الذي بعده توبيخاً⁽¹⁾.

يسلمنا هذا العرض إلى الأنماط الآتية:-

اضربوه ← فعل وفاعل ومحصول ← اضربوا النفس (مذكر أو مؤنث)

اضربوه ← فعل وفاعل ومحصول ← اضربوا القتيل

اضربوه ← فعل وفاعل ومحصول ← اضربوا ذا النفس ← اضربوا النفس

وتسكن النفس إلى النمطين الأوليين؛ لأن المتأمل بروية في كلام العرب يجد أن النمط الأول متدين في كلامهم، وواقع في جملة اللغة، وذلك بحمل الكلام على اللفظ تارة، وعلى المعنى تارة أخرى، وتزيناً لما حدا به أبى حيان يقيناً، إذ روعي بعود الضمير مؤنثاً في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَاتَلْتُمْ نَفْسًا فَإِذَا رَأَيْتُمْ فِيهَا هُنَّا﴾ [سورة البقرة: 72]⁽²⁾، أما عوده إلى القتيل فمسلم لا شبهة عليه، لأنه يقيناً مشكل التقديرات.

ويفضي بنا الثالث إلى تداخل التقديرات، وتواردها، وليس في تشكيل الجملة، فيقتضي مزيد فضل وتدبر، فقوله (كذلك يحيى الموتى) اللاحقة الكاف في موضع نصب نعتاً لمصدر عذوف تقديره: يحيى الله الموتى إحياءً مثل ذلك، وفي الكلام حذف تقديره: فاضربوها فعيت⁽³⁾، أو أن (كذلك) حال من المصدر المعرف أي: ويريكم الإرادة حال كونها مشبهة بذلك الإحياء⁽⁴⁾.

2- مرتبة التنكير أو التعريف:

حظ هذه الجزئية في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَخْكُرُّ بِنَيْمَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [سورة النور: 51]، نصب (قول) على أنه خبر كان، وأن مع ما في حيزها في تأويل مصدر اسمها، ونص سيبويه في مثل ذلك

(1). روح المعاني، (1/362).

(2). البحر المحيط، (1/424).

(3). لبيان في إعراب القرآن، (1/78).

(4). الدر المصنون، (1/329).

على جواز العكس، فيرفع (قول) على الاسمية، وينصب المصدر الحاصل من سبك على الخبرية – وعليه قراءة الرفع – ، قال الزمخشري: والنصب أولى؛ لأن الأولى للإسمية ما هو أوغل في التعريف، وذلك هو المصدر الذي أول به أن يقولوا؛ لأنه لا سبيل عليه للتنكير، بخلاف (قول المؤمنين) فإنه يحتمله، كما إذا اختزلت عنه الإضافة.

وقيل في وجه أعرفيته أنه لا يوصف بالضمير، ولا يخفى أنه لا دخل له في الأعرفية، ثم أنت تعلم أن المصدر الحاصل من سبك أن والفعل لا يجب كونه مضافاً في كل موضع، الا ترى أنهم قالوا في قوله تعالى: «وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْءَانُ أَنْ يُفْتَرِئِي» [سورة يونس: 37] إنه يعني: ما كان هذا القرآن افتراء، وذكر أن جواز تنكيره مذهب الفارسي، وهو معين في نحو: أن يقوم رجل، إذ هو مؤول قطعاً بقيام رجل، وهو نكرة بلا ريب. وفي إرشاد العقل السليم - تفسير أبي السعود - أن النصب أقوى صناعة، لكن الرفع أبعد معنى، وأوفى لمقتضى المقام، لما أن مصب الفائدة، وموقع البيان في الجمل هو الخبر، فالأحق بالخبرية ما هو أكثر إفادة، وأظهر دلالة على الحدوث، وأوفر اشتتمالاً على نسب خاصة بعيدة من الواقع في الخارج، وفي ذهن السامع، ولا ريب في أن ذلك هنا في أن مع ما في حيزها أتم وأكمل، فإذا ذكر هو أحق بالخبرية، وأما ما تقيده الإضافة من النسبة المطلقة الإجمالية، فحيث كانت قليلة الجدوى، سهلة الحصول خارجاً وذهناً كان حقها أن تلاحظ ملاحظة بجملة وتجعل عنواناً للموضوع، ولا شك أن الأنسب في مدحه الإخبار عن، لا الإخبار به، فينبغي أن يجعل (أن تقولوا سمعنا واطعنا) اسم كان، و(قول المؤمنين) خبرها، وفي ذلك مدح لقولهم سمعنا وأطعنا⁽¹⁾.

يتجلّى لنا أن هذا العرض ينهض باكية تراعي مرتبة التعريف فهي، سلسلة فلسفتهم في فهم النص القرآني، وتوجيهه إعرابه في الآية، قال ابن جنبي: أقوى القراءتين إعراباً ما عليه الجماعة من نصب القول، وذلك أن في شرط اسم كان وخبرها أن يكون اسمها أعرف من خبرها، وقوله تعالى (أن يقولوا سمعنا واطعنا) أعرف من (قول المؤمنين)، وذلك لشيء (أن) وصلتها بالمضمر من حيث كان لا يجوز وصفها كما لا يجوز وصف المضمر، والمضمر أعرف من (قول المؤمنين)، فلذلك اختارت الجماعة أن تكون (أن) وصلتها اسم كان، ومثله: «فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ

⁽¹⁾ روح المعاني (18/232).

فَأَلْوَا أَثْيَنَا بِعَذَابٍ إِنْ كُنْتَ مِنَ الْمُصْدِقِينَ [سورة العنكبوت: 29] أي: إلا قوله على ما مضى⁽¹⁾.

ولعمري إن قول ابن جني أمارة واضحة على تعين رؤية الألوسي بنصب القول، ومن ثم تجعلنا على بصيرة من استشراف الوجه الإعرابي في الآية، آخذين حذرنا بأن مراتب التنكير والتعريف لا تقصد للذات موضوع التواستخ، والوقوف على اسمها وإخبارها به اقتضاتها مباحث أخرى كالنداء، والحال، والتمييز، والعدد وتمييزه، وعمل المصدر، أو اسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو الصفة المشبهة، وغيرها؛ لذا فإن التعريف والتنكير قرنية تعين على معرفة الأحكام التحوية، وتحديد مواقعها، وعلامات إعرابها في ضوء معرفة معانيها⁽²⁾.

3- في إطار نواميس العمل :-

نصدر عن قناعة ترسخت بعد طول مكث بالمصنفات التحوية تمثل: بأن محتوى تفصيلات القدماء في تحديد مفهوم الجملة قد استقام سوقة على جانبين - مما قطب الرحى في حديثهم - : الإسناد والإفادة.

فالإسناد: رابط بين المستند والمستند إليه، قال الرضي: أحد أجزاء الكلام هو الحكم، أي: الإسناد الذي هو الرابطة، ولا بد له من طرفين: مستند ومستند إليه، والاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون مستندًا ومستندًا إليه، والفعل يصلح لكونه مستندًا لا سند إليه، والحرف لا يصلح لأحدهما⁽³⁾. والإفادة: ضابطها أن تتضمن الجملة معنى يحسن سكوت التكلم عليه⁽⁴⁾ *.

وتأسياً على الإفادة المركزة في الجملة أمكن لفاضل السامرائي أن يعرض ما يتصل به المعنى في الكلام ليصبح مقبولاً:

- أن لا يكون المعنى الذي يؤديه التعبير لا فائدة فيه؛ لكونه مبتذلاً لا معلوماً لكل أحد، ويستثنى من ذلك الكلام الذي ليس غرضه إفادة خاطب، وإنما قد يكون من باب الإنصاح عما في النفس من شعور، ومعان كالحزن والسرور.

(1) المحتسب، (2/115)، وينظر: إنجاف فضلاء البشر، (431).

(2) نظرية المعنى في الدراسات التحوية، (190-191).

(3) شرح الكافية، (1/33).

(4) شرح ابن عقيل، (1/14).

- أن لا يكون الكلام متناقضاً.

- أن لا يؤدي التعبير إلى المحال.

- أن يفيد الجزء الثاني من الكلام ما لا يفيده الجزء الأول، فإن لم يعط الجزء الثاني فائدة غير ما أفاده الجزء الأول، لم يصح الكلام.

- أن يكون التعبير صحيحاً من الناحية اللغوية، جارياً على سنن الكلام الفصيح⁽¹⁾.

وإذا غادرنا منطق القدماء، وعرجنا على ما تابعه المحدثون في دراسة الجملة، فتجد أن الدراسة اللغوية البنوية تخصص النحو بدراسة الجملة، وتحديد خصائصها استحساناً ورفضاً، وما تركيزهم على الجملة، واقتصر تحليلاتهم عليها سوى نتيجة حقيقة لنظرتهم إليها بوصفها أعلى وحدة تحليل لغوية، ولكونه هو ذاته - المتخصص بالنحو. ثموجاً متخصصاً بوصف الكفاية اللغوية الباطنة للمنتكلم، وقدرة على إنتاج جمل كثيرة غير محددة في لغته، وقدرته على فهمها؛ ولهذا تجلى موقف هذا الاتهاء البنوي في أمرين مهمين: الأول: أن اللغة هي إيجال الجمل كلها، الثاني: أن النحو هو آلية يقتصر دورها على إنتاج جمل صحيحة في هذه اللغة⁽²⁾.

ونهجس - تعبيراً لما سبق - أنهم جعلوا الكلام عملاً، سلوكاً، وحركة، ونشاطاً أداياً، واللغة حدود هذا العمل، ومعايير هذا السلوك، ونظام هذه الحركة، وقواعد ذلك النشاط الأدائي، والجملة هي الصورة اللفظية الصغرى، والوحدة الأدنى من ذلك العمل، والسلوك، والحركة، والنشاط، والأداء⁽³⁾.

ولا يمكن أن نغض الطرف - ونحن نروم رصد روى نقدي في هذا الجانب - عن تشبيث بعض المحدثين بهدي القدماء في مبحث الجمل، فلم يخرجوا عن نهجهم، لا سيما في تعريف الجملة، وتقيسيماتها⁽⁴⁾، وربما راودهم إحساس مفاده: إن النقد الموجه من بعض المعاصرین على القدماء في تناولهم للجملة العربية لم يكن الدرس النحوي، لا سيما من تحامل على التراث، وجراه

(1) ينظر: الجملة العربية والمعنى، (7-8-9-10-11).

(2) ينظر: نحو نظرية أسلوبية لسانية، فيلي ساندبرسن، ترجمة خالد جمعة، ط١، دار الفكر، سوريا، 2003، (144-145).

(3) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، (33-34)، اللغة العربية معناها ومبناها، (31).

(4) ما رصدناه في هذا السبيل من مدونات: النحو الواقي لعباس حسن . الجمل وأشباه الجمل لفخر الدين قبارة، ط١، دار العلم، سوريا، 1989. الجملة العربية والمعنى لفاضل السامرائي . من أسرار الجمل الاستثنائية، أمين عبد الرزاق الشوا، ط١، دار الغوثاني، دمشق، 2006.

من النفع، وإن المتأثرين بالأنظار اللسانية الحديثة على اختلاف منطلقاتها واتجاهاتها من: بنوية، ووصفية، وتحويلية، ووظيفية، سجلوا ملاحظات مفيدة، بها مقادير متفاوتة إلا أنها ليست كافية، فقد سيطر على كثير منها أنظار، وفرضيات لا تتواءم وطبيعة العربية ومنطقها⁽¹⁾.

وبهذا الذي قدمناه نخوّل ما امسكتنا عنه؛ لأنّه مطرد في مظان سابقة ينساق إلينا المقام إلى القول: إن تعدد الأعارة في الجملة الواحدة كان أدعى لرحابة النص، وأعني في التعبير، وذلك باختلاف المعاني المترتبة على توجيه الجمل إلى الحالية، أو الوصفية، أو الاستثنائية، وما وراء ذلك من الغواص، والمواجس، وكان رصيد الجملة من التمييّز، والتحليل الأوفر في مصنفات معاني القرآن والتفسير؛ لهذا ليس بغرير أن نعتمد على آرائهم مدخلًا، وعلى نظراتهم زادًا، وعلى توجيهات التحويين مستنداً، وعلى بعض إشارات المحدثين مقوّماً، وذلك في معالجتنا للنقد في أنماط من الجمل.

3- الجملة بين الاستثناف والحال أو الخبر:-

ونستوضح هذا التعدد من قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ أُمَّرَاتُ الْعَزِيزِ تَرْوِدُ فَتَنَهَا عَنْ تَفَسِّيْرِهِ قَدْ شَغَّفَهَا حُبًا﴾ [سورة يوسف: 30]، (قد شغفها حبًا) إما خبر ثان، أو حال من فاعل (تراود)، أو من مفعوله، والمقصود منها تكثير اللوم، وتأكيد العذل ببيان اختلاف أحوالها القليلة كأحوالها القالية، وجوز أبوبقاء كونها استثنافية، فهي حيّتنة على ما قبل: في موضع التعليل لدوام المراد، وليس بذلك؛ لأنه إن اعتبر من حين الإنذير كان مصيره إلى الاستدلال بالأخفي على الأجل، وإن اعتبر من حيث اللمية كان فيه ميل إلى تمييد العذر من قبلها، وليس المقام له⁽²⁾.

إذا تلمستنا جوانب التفسير، ونصبنا لها من استقراء مذاهب القوم وأرائهم، توافر لدينا برهاناً ورأياً صريحاً في تعين الإعراب:-

(1) دراسات في اللسانيات العربية-بنية الجملة التحريرية والتدلّوية، علم النحو وعلم المعاني، عبد الحميد السيد، ط1، دار الحامد، عمان، 2004، (15-16).

(2) روح المعاني، (12/270)، قوله: الإنذير واللبيبة من مصطلحات المناطقة والفلسفة في البرهان، فالإنذير ما كان تصديقاً بداعٍ نفسٍ صرف، فله أساس في النفس فقط، واللبيبة ما كان بعالم المادة، وتكون الملة قوة مادية محسوسة، فله أساس (علة) في الخارج، فيقنع العقل .

فالاستنافية على التعليل يكون المعنى: إن سبب مراودتها لفتاتها عن نفسه يرجع إلى أن حبها له قد سيطر عليها، وتتمكن منها، وإلا فما الذي يجعلها تلتقط إلى ملوكها؟ وهي في أعلى الدرجات من العز والرفة، فهي زوجة العزيز، ولهذا كان أمرها مع فتاتها مستغرباً عندهن، فبهذا التعليل وجد هؤلاء النساء ما يبرر فعلتها باعتقادهن، فهو تكرير لللوم، وتأكيد للعذل منهن لها⁽¹⁾.

والحالية على تقدير: امرأة العزيز تراود فتاتها عن نفسه حال كونها دخل حبه في شغافها، فحبه أحاط بقلبها مثل إحاطة الشغاف بالقلب، وحالها إنه قد وصل حب يوسف⁽²⁾ إلى شغاف قلبها، فدخل تحته حتى غلب على قلبها⁽²⁾.

يظهر مما تقدم أن استبعاد الاستئناف تهن أمام القدر المعنوي الذي يتحقق القول: باستثناف الجملة على التعليل، وكذا القول بالحالية، ويزيدنا يقيناً أن عادة بعض النحوين جرت على ذكر ما يشبه جملة الحال في مبحث الحال، وهي جملة الاعتراض والتفسير والاستئناف⁽³⁾؛ لأن الفصل بين الاستئناف وغيره أمر دقيق عسير أحياناً، لا يعني فيه الاعتماد على ظاهر العبارة، وما فيها من روابط لغوية، ولابد من الاختقام إلى المعنى الذي تتضمنه العبارة⁽⁴⁾.

وربما يكون الفيصل في تحديد الحالية والاستنافية هو النظر إلى مدى ارتباطها بما قبلها وتقييدها، بها حيث الاتصال والربط هي جملة حالية، ومن حيث الفصل وعدم التعلق هي جملة استنافية، والحدود بينهما متقاربة⁽⁵⁾.

2-3 نمط التركيبي لجملة الشرط:-

يمكّتنا أن نلتّمس هذه المادة في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِّنَ الْحَقِيقَةِ خَرِجُونَ أَرْسَلَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ حَرَجْتُمْ جَهَدًا فِي سَبِيلِي وَأَبْتَغَيْتُمْ مَرْضَاتِي﴾ [سورة الرعد: ١٢]

(1) ينظر: التحرير والتنوير، (54/12).

(2) الجامع لأحكام القرآن، (176/9).

(3) ينظر: ارشاد الضرب، (372/2).

(4) الجمل وأشباه الجمل، (41).

(5) من أسرار الجمل الاستنافية دارسة لغوية فرائية، (334).

المتحنة: [١]، جواب الشرط (أن كتم جرحتم) مذوف دل عليه ما تقدم، وجعله الزغشري حالاً من فاعل (لا تخذلوا)، ولم يقدر له جواباً أي: لا تخذلوا عدوكم وعدوكم أولياء، والحال أنكم خرجتم؛ لأجل الجهاد، وطلب مرضاتي، واعتراض بأن الشرط لا يقع حالاً بدون جواب في غير أن الوصلية، ولا بد فيها من الواو، وأن ترد حيث يكون ضد المذكور أولى، كأحسن إلى زيد وإن أسام إلينك، وما هنا ليس كذلك، وأجيب بأن ابن جني جوزه وارتضاه جار الله - الزغشري -، لأن البلاغة وسوق الكلام يقتضيانه، فيقال لمن تحقق صداقته من غير قصد التعليق والشك: لا تخذلني إن كنت صديقي؛ تهيجاً للحمية، وفيه من الحسن ما فيه، فلا يضر إذا خالف الجمهور^(١).

الفحص الناقد ثاب في جانب أنظار سابقة تجوز بجيء الجملة الشرطية حالاً في مثل هذا التركيب، فالعكاري في معرض اعرابه لقوله تعالى: «وَمِنْ أَهْلِ الْكَتَبِ مَنْ إِنْ تَأْمُنَهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهُ إِلَيْكُمْ» [سورة آل عمران: ٧٥] قال: كما يقع الشرط خبراً يقع صلته وصفة حالاً^(٢)، وصرح ابن هشام بمواز القول: لأضربيه إن ذهب وان مكت؛ لأن المعنى لأضربيه على كل حال، إذ لا يصح وجود الشيء وعدمه لشيء واحد^(٣)، فجاز وقوع الشرطية فيه حالاً، وإن كانت مقدرة بدليل استقبال - آن -، ويقع تحت هذا التخريج ما ذكره السيوطي في باب وقوع الحال جلة، إذ نقل مذهب ابن جني في المسالة ومن الخبرية الشرطية، فتفع حالاً خلافاً للمطرزي نحو: افعل هذا إن جاء زيد، فقيل: بلزوم الواو، وقيل: لا تلزم، وعليه ابن جني^(٤).

ويجدر آخرون يمنع وقوع الجملة الشرطية حالاً، قال الصبان (٦٢٠٦هـ): وقد ظهر باشتراط عدم تصدير الحال بعلم الاستقبال بطلان قول من قال: إن الجملة الشرطية تقع حالاً، قال المطرزي*: لا تقع جلة الشرط حالاً؛ لأنها مستقبلة، فلا تقول: جاء زيد إن يسأل يعط، فإن أردت صحة ذلك قلت: وهو إن يسأل يعط، فتكون الحال جلة اسمية^(٥).

ويستوي هذا المنحى عند محمد عيي الدين عبد الحميد (١٩٧٣هـ)، فيستمرى شروطاً لكي تقع حالاً، قال في الشرط الرابع في هامشه على شرح ابن عقيل: إن لا تكون مقدرة بعلم استقبال،

^(١) روح المعاني، (٨٠/٢٨).

^(٢) التبيان في إعراب القرآن، (٢٧٢/١).

^(٣) معنى الليب، (٥٢٠/١).

^(٤) مع المراجع، (٣٢٠/٢).

^(٥) حاشية الصبان، (٩٢/١).

وذلك نحو: سوف، ولن، وأدوات الشرط، فلا يصح أن تقول: جاء محمد إن يسأل يعط، فإن أردت صحة ذلك فقل: جاء زيد وهو إن يسأل يعط، فتكون الحال جملة اسمية خبرية⁽¹⁾.

الظاهر من القول: إنه يمنع وقوع الشرطية؛ لكونها مقدرة بعلم الاستقبال، نعم قد أوقعوا الجملة الشرطية موقع الحال، ولكن بعد أن أخرجوها عن حقيقة الشرط⁽²⁾، ويصح – والله تعالى أعلم – أن ننتهي بعد هذا العرض الدال بالاتضاب على ما اعتبرى رؤية الألوسي إلى القول: إن الجملة الشرطية كنظائرها من الجمل التي تأتي جزءاً من جملة أخرى، وتقع في الاستعمال الجاري مواقع عدة محتفظة بتركيبتها الداخلي، وتسلك سلوكاً وظيفياً معيناً بحسب ما جاءت من أجله، فلا ريب أن تشاطر غيرها من الجمل في الأداء الوظيفي، ولعل (إن) شابهت (إن) الوصلية، و(لو) الوصلية؛ لذا وجهت إلى أن تكون (إن كنتم خرجمتم) متعلقة بـ(لا تتخذوا) يعني: تعلق الحال بعاملها أي: الحال حال خروجكم في سبيل الله، وابتغائكم مرضاته، بناء على أن شرط (إن) و(لو) الوصليتين يعتبر حالاً، ولا يعكر عليه أن شرطهما يقتربن بسواء الحال؛ لأن ابن جيني والزغشري سوغاً خلو الحال في مثله عن الواو، والاستعمال يشهد لهما⁽³⁾، ولا يذهب عننا أن جل المغاربة عذّوها جملة شرط حذف جوابها للدلالة ماقبله عليه⁽⁴⁾.

3-3 - في إطار التعلق المعنوي لشبه الجملة:

من المسائل التي لا تنفك عمّا نحن بسبيله في قضايا الإعراب والتعليق هو: بيان ارتباط شبه الجملة بالحدث الذي تقيده، وتتضمنه، وتسديعه؛ لطلب الفائدة، واستقامة الكلام⁽⁵⁾، ومعنى هذه العلاقة أن بين الجانبين تأثيراً متبادلاً، فشبه الجملة تفيد الحدث في إيضاح معناه وتكبيله، إذ تحدد زمانه، أو مكانه، أو سببه والحدث يفيد شبه الجملة، إذ يظهر معناها ويربطه بعمل يملؤها، وينصيبيها ظاهراً، أو تقديرأً، وهذا التأثير المتبادل بين الجانبين هو المراد بما نسميه تعلق شبه الجملة أو تعليقها⁽⁶⁾.

(1) ينظر: شرح ابن عقيل، (2/281).

(2) الدر المصنون، (7/314).

(3) التحرير والتفسير، (28/122)، وينظر: النحو الواقي، (4/255).

(4) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، (18/53)، البحر المحيط، (8/251).

(5) ينظر: رصف المبني، أحد عبد النور المالقي، جمع اللغة العربية، دمشق، 1975، (81).

(6) إعراب الجمل وأشياء الجمل، (274).

وما ينفي التحوط له أن ابن مضاء القرطبي (592هـ) في ثورته على العوامل النحوية قد جعل جزءاً من استقراره لموضوع شبه الجملة، فأصر على أن النحوين الزموا أنفسهم ما لا يلزم في تعلق شبه الجملة، نحو: زيد في الدار، فيزعم النحوين أن قولنا: (في الدار) متعلق بمذوف تقديره: (زيد مستقر في الدار)، والداعي لهم إلى ذلك ما وضعوه من أن المجرورات إذا لم تكون حروف الجر الداخلية عليها زائدة، فلا بد لها من عامل يعمل فيها، إن لم يكن ظاهراً كقولنا: (زيد قائم في الدار)، كان مضمراً كقولنا: (زيد في الدار)، ولا شك أن هذا كله كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة، وتلك النسبة دلت عليها (في)، ولا حاجة بنا إلى غير ذلك⁽¹⁾.

ونصر - بعد تتبع التفسير - أن الألوسي قد نأى بجانبه عن الأخذ برأي ابن مضاء، وتمسك بنهج الأقدمين في إعراب شبه الجملة، ولم يغب عنه حل الإعراب على أحسن الوجه، وأبعدها من التكلف، وأسوغها في لسان العرب، وأقربها إلى المعین من الآية، ودوننا رؤيته في قوله تعالى: «وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ الْحَيَاةِ أَلَّذِي نَيَا كَمَاءٌ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ» [سورة الكهف: 45] (كماء) استئناف لبيان المثل، أي: هي كماء (أنزلناه من السماء)، وجوزاً أن يكون مفعولاً ثانياً لأضراب على أنه يعني صير، وتعقب بأن الكاف تنبو عنه إلا أن تكون مقصمة، ورد بأنه مما لا وجه له؛ لأن المعنى صير المثل هذا اللفظ، فالمثل يعني: الكلام الواقع فيه التمثيل، وقال الحوفي: الكاف متعلقة بمذوف صفة مصدر مذوف أي: ضرباً كماء، وليس بشيء⁽²⁾.

فلا شيء على ملحوظ النقد؛ لأن الذي عليه المعربين أن يكون (كماء) خبراً لمبدأ مذوف أي: هو كماء، وأن يكون يعني: صير، فيكون (كماء) مفعولاً ثانياً⁽³⁾.

ويتعقد النظر على تبصرة إعرابية تستردد - على بصيرة - تعلق الجار والمجرور بالفعل في قوله الحق تبارك وتعالى: «وَثَمُودُ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ» [سورة الفجر: 9] (بالواد) الباء للظرفية، والجار والمجرور متعلق بجابوا، أو مذوف هو حال من الفاعل، أو المفعول، وقيل: الباء

⁽¹⁾ الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق: شرقى ضيف، ط3، دار المعارف، القاهرة، 1988م، (87).

⁽²⁾ روح المعاني، (15/333-332).

⁽³⁾ إملاء ما من به الرحمن، (2/104).

للكلة، أو السبيبة متعلقة بمحابوا أي: جابوا الصخر بواديهم، أو بسيبه أي: قطعوا الصخر، وشقوه،
وجعلوه وادياً، وعما لمائهم فعل ذوي القوة والأمال، وهو خلاف الظاهر⁽¹⁾.

نرى أن الحكم الإعرابي الذي قدمه الألوسي قد اتسم بالدقّة، والبعد عن التوقع
الافتراضي للتعلق المعنوي؛ لأنّه ينهض على فهم عام مؤدّاه: أن يكون المجرور بمذف الجر جزءاً من
الوحدة التركيبية، وفهمها خاصّ ناسب المقام، والغرض المراد تأديته في الآية، فبين لنا المدلول
الإضافي في معنى التركيب التحوي، إذ لا بد من أن يقوم الجار والمجرور بهمة إتمام بنية التركيب،
 واستكمال بعض نقصه بما يحمله من معنى جديد⁽²⁾، وهذا لا يعني أن يكون المقصود من التعلق
التركيبي ضم الشيء إلى الشيء كيّفما جاء واتفق⁽³⁾.

وثمة رؤية إعرابية لا ندرج بها تأملت في تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلُّوْا فَقُلْنَا إِذْ نَتَكَبَّرُمْ عَلَى سَوَاءِ﴾ [سورة الأنبياء: 109]، (على سواء) في موضع الحال من المفعول الأول أي: كائنين
على سواء في الإعلام بذلك لم اخُص أحداً منكم دون أحد، وجوز أن يكون في موضع الحال من
الفاعل والمفعول معـاً أي: مستويـاً أنا وأنتـ في المعـادة، أو في العـلمـ ما أعلمـتـكمـ بهـ منـ وحدـانيةـ اللهـ
تعـالـ؛ لـقيـامـ الأـدـلةـ عـلـيـهـ، وـقـيلـ: ماـ أـعـلـمـهـ صـلـيـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ بـهـ يـجـوزـ أنـ يـكـونـ ذـلـكـ، وـأـنـ يـكـونـ
وقـوعـ الـحـربـ فـيـ الـبـيـنـ، وـاسـتوـاـهـمـ فـيـ الـعـلـمـ بـذـلـكـ جـاءـ مـنـ إـعـلـمـهـ بـهـ وـهـ يـعـلـمـونـ أـنـ صـلـيـ اللـهـ
عـلـيـهـ وـسـلـمـ الصـادـقـ الـأـمـيـنـ، وـإـنـ كـانـواـ يـجـحدـونـ بـعـضـ مـاـ يـغـبـ عـنـادـ، وـجـوزـ أنـ يـكـونـ جـارـ وـمـجـرـورـ
فـيـ مـوـضـعـ الصـفـةـ لـمـصـدـرـ مـقـدـرـ أيـ: إـيـذـانـاـ عـلـىـ سـوـاءـ، وـأـنـ يـكـونـ فـيـ مـوـضـعـ الـخـبـرـ لـأـنـ مـقـدـرـةـ أيـ:
أـعـلـمـتـكـمـ أـنـيـ عـلـىـ سـوـاءـ، أـيـ: عـدـلـ وـاسـتـقـامـةـ رـأـيـ بـالـبـرـهـانـ الـمـنـيرـ، وـهـذـاـ خـلـافـ الـمـبـادرـ جـداـ⁽⁴⁾.

إخال أن الألوسي قد حدس بشيء من ضرورة تحقيق التأويل المتكلف، والتقدير البعيد،
فاستثار برؤيته لتعيين الإعراب، وهذا الحدس تؤكدـهـ مقولـةـ مـكـيـ الـقـيـسيـ: (على سواء) يـحـتـملـ أنـ
يـكـونـ فـيـ مـوـضـعـ الـفـاعـلـ، وـهـوـ النـبـيـ صـلـيـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ، أـوـ مـنـ الـمـعـولـينـ وـهـمـ
المـخـاطـبـونـ، وـمـثـلـهـ فـيـ الـجـواـزـ قولـهـ: ﴿فَأـنـبـدـ إـلـيـهـمـ عـلـىـ سـوـاءـ﴾ [الـأـنـفـالـ: 58]، فـيـ مـوـضـعـ الـحـالـ منـ

(1) روح المعاني، (30/172).

(2) الألسنة العربية، رعون طحان، (36).

(3) دلائل الإعجاز، (94).

(4) روح المعاني، (17/127).

النبي صلى الله عليه وسلم، ومن الكفار أي: مستوين في العلم بنقص العهد، وهذا كفولم: لقبي
زيد عمراً ضاحكين وكقول الشاعر

فلمن لقيتك خاليتين لتعلمنِ أَيْسِي، وَأَيْكَ فَارسُ الْأَحْزَابِ

فالحالين حال من (الباء)، ومن (الكاف)، وفيه اختلاف من أجل اختلاف العاملين في
صاحب الحال⁽¹⁾.

ولنا أن نسوع - انطلاقاً من الترجيح السابق - وقوع الحال من الفاعل والمفعول معاً،
والتعيم بصدق إذا وجد دليلاً يدرأ اللبس، فذلك خير ما اجترحه بعضهم من التقديرات.
ويقيم ابن عاشور وزناً للمتقدم من التحرير، فيرتضي أن يكون (على سواء) ظرفاً مستقراً
هو حال من ضمير الخطاب في قوله تعالى: (آذنتكم) أي: آذرتكم مستوين في إعلامكم به لا يدعني
أحد منكم أنه لم يلفه الإنذار، وهذا إعذار لهم، وتسجيل عليهم، كقوله في خطبته (إلا هل
بلغت؟)، ويجوز أن يتعلق المجرور بفعل (آذنتكم) يريد أن هذا مثل بحال النذير بالحرب، إذ لم يكن
في القرآن النازل بحثة دعاء إلى حرب حقيقة، وعلى هذا المعنى يجوز أن يكون (على سواء) حالاً من
ضمير المتكلم⁽²⁾.

⁽¹⁾ مشكل اعراب القرآن، (483-484)، والبيت لم يعرف قائله.

⁽²⁾ التحرير والتنوير، (123، 17).

الرجوع الثاني

تجلييات الدلالة

غير منكور أن تنهض الدلالة (Semantics) بعلاقة اللفظ بالمعنى، ودلالة أي لفظ هي ما ينصرف إليه هذا اللفظ في الذهن من معنى مدرك، أو محسوس، والتلازم بين الكلمة ودلالتها أمر لا غنى عنه في اللغة، وهو ما يعتد به المتكلم والمتلقى للوصول إلى فهم الحديث الكلامي، وغاياته، وأبعاده.

ويمكن أن ينوب تعريف الراغب - من القدماء - عن تعريفات أخرى؛ درءاً للاستطراد. قال في الدلالة: ما يتوصل به إلى معرفة الشيء، كدلالة الألفاظ على المعنى، ودلالة الإشارات والرموز والكتابة والعقود في الحساب، سواء كان ذلك بقصد من يجعله دلالة، أو لم يكن بقصد كمن يرى حركة الإنسان، فيعلم أنه حي، قال تعالى: ﴿مَا ذَهَّمْتُ عَلَىٰ مَوْتِي إِلَّا ذَاهِبٌ﴾ [سورة سباء: 14]⁽¹⁾.

وتتضوّي - في نظر أحد ختار عمر (ت 2004) - تحت مظلة الدلالة دراسة المعنى، فالدلالة عنده: ذلك الفرع الذي يتناول نظرية المعنى، أو ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادراً على حل المعنى⁽²⁾.

وهي - أعني الدلالة - ليست مرادفة للمعنى عند بعضهم، ففي الاتصال اللغوي، أي: نقل الأفكار عن طريق اللغة رمز دال هو اللفظ، ومدلول هو المعنى، ودلالته هي الارتباط بينهما... والعلم الباحث ما بين الألفاظ والمعاني من صلات هو مبحث الدلالة في علم اللغة⁽³⁾.

تبث هذه الإطلالة مستصفي من القول مقاوماً: أن علم الدلالة له استقلاليته في فروع علم اللغة، وفيه يجري البحث في معانٍ الألفاظ، وأنواعها، وأصواتها، والصلة بين اللفظ والمعنى، والتطور الدلالي، ومظاهره، وأسبابه، والقوانين التي يخضع لها⁽⁴⁾.

(1) المفردات في غريب القرآن، (171).

(2) علم الدلالة، أحد ختار عمر، ط 1، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، 1982م.

(3) فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، ط 7، دار الفكر، القاهرة، 1981، (268).

(4) التأويل اللغوي في القرآن الكريم دراسة دلالية، حسين الحامد الصالح، ط 1، دار ابن حزم، بيروت، 1426هـ-2005م، (33).

وإذا عاينا إرهاصات نشأة العلم، فإننا نجد إشارات إلى ظهور مصطلح (علم الدلالة) في نهاية القرن التاسع عشر (1883م) على يد الفرنسي ميشال بريال (Michel Breal)، (ت 1915م) قاصداً به علم المعنى، ثم نشر بالإنكليزية في عام (1900م)، وفي عام (1923) ظهر كتاب (The meaning of meaning)، معنى المعنى لصاحبه أوجدن (Ogden) وريتشارد (Richard)، فادخلوا في العلم دراسة التطور الدلالي، وال العلاقات الاجتماعية كالشعور والعاطفة والإرادة والسلوك والرموز وال العلاقات... الخ⁽¹⁾.

ولا يفوتنا في هذا المضمار أن نذكر الإسهامات الكبيرة التي قدمها علماء الفقه وأصوله في مباحث علم الدلالة، ولا سيما ما يتعلق منها باستنباط الأحكام من النصوص الشرعية، وكذا جهور العلماء في المصنفات القرآنية – المعاني، والغريب، والتفسير، ودورهم في معالجة مشكلات دلالية كثيرة، فبعض مباحث علم الدلالة قد أثرت وبعض انكاره قد نقشت على يد أعلامنا الأوائل⁽²⁾.

ومن أنظارهم الوعية ما ذكره الشريفي البرجاني (ت 816هـ) في تعريف الدلالة: هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول، وكيفية دلالة اللفظ على المعنى باصطلاح علماء الأصول محصورة في: عبارة النص، وإشارة النص، واقتضاء النص⁽³⁾.

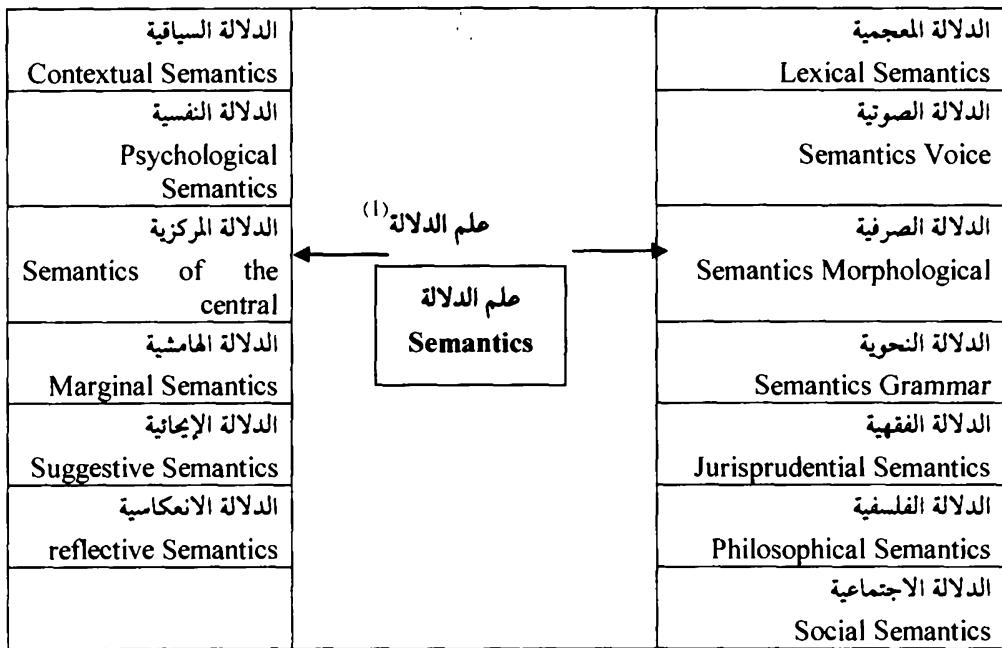
وفي سيرورة استشراف معالم الدرس الدلالي، يمكن القول: إن حضور الدراسة الدلالية وعدم تغييبها يشكل فتحاً جديداً في مجال دراسة النص اللغوي، لا سيما في دراسة دلالات الألفاظ التي تتجاوز المعنى المعجمي إلى معانٍ جديدة تكتسبها بتأثير ملابسات داخلية وخارجية تكتنف استعمالها في الكلام.

ولم يقتصر حضور الدراسة عند هذا الحد، وإنما ألقبنا في تقادم الأيام أنماطاً أخرى انضوت تحت الدرس الدلالي، وغدا بعضها متداخلًا مع بعض حتى صعب في أحايin رسم ملامح فاصلة بين معالجة وأخرى؛ لأجل تعالق هذه الأنماط مع بعضها، والحدارها من مؤول واحد، ونؤمل النفس أن تكون الخطاطة الآتية مستوفدة صنوف الدراسة الدلالية:

(1) ينظر: علم الدلالة، (22).

(2) علم الدلالة، (22).

(3) التعريفات، علي محمد بن علي البرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، 1405، (139).



عقب هذا المنظور الاستقرائي نشرع إلى تبيان مباحث دلالة يشخص فيها المتغنى التقدي تمثل بالأأتي:

1. إيجاد الدلالة اللغوية

ينهض هذا المعنى بالدلائل الآتية:

1-1: الفوئيمات في ذات اللفظ

يلحظ القارئ المتخصص أن هذه الدلالة مستمدّة من التشكيل الصوتي للخطاب من حيث تكوينه وأدائه ونطقه، من منطلق أن الصوت مظهر من مظاهر الانفعال النفسي، ومن منطلق وجود العلاقة الوطيدة بين الصوت والدلالة، يدرك من الجرس والإيقاع المتولد من التشكيل الصوتي للخطاب نوع من التصاقب والتوافق بين صفة الصوت وصفة الحدث قوة وضعفاً، شدة وليناً، سهولة وصعوبة، فيأتي الصوت القوي مصادقاً للحدث القوي والصوت الضعيف على شاكلة

^(١) للاستزادة ينظر: مصطلحات الدلالة العربية- دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، جاسم محمد عبد العبود، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، 2007م، (107 وما بعدها).

الحدث الضعيف مصوّراً لها ومؤكداً إليها، ويتسنى ذلك من خلال الربط بين ملامح الصوت، وسماته الفيزيائية وال Phonetic والسمعية، وطبيعة الأحداث والمواقف⁽¹⁾.

وفي مطلب استظهار ملحوظ في هذا الجانب تتوافق إلى صورة من صور التمايل الصوتي في قول الحق - تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ أَهْدَى﴾ [سورة النساء: 115]، فمخالفة فك الإدغام هنا، وفي قوله سبحانه: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ﴾ [سورة الأنفال: 13]، رعاية جانب المعطوف، ولم يفك في قوله تعالى: ﴿هُذَا لَكَ بِاَنْتَمْ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [سورة الحشر: 4]، وقال الخطيب: في حكمة الفك والإدغام أن (ال) في الاسم الكريم لازمة بخلافها في الرسول، واللزوم يتضمن القتل، فخفف بالإدغام فيما صحبه البللة بخلاف ما صحبه لنفظ الرسول، وفي آية الأنفال صار المعطوف والمعطوف عليه كالشيء الواحد، وما ذكرناه أولى⁽²⁾.

لا يخلو فك الإدغام من قيمة دلالية غير مقتصرة على ما ذكر الألوسي، إذ أوحى ذكر الحرفين التمايليين إلى سعة المدة الزمنية للمشقة وال الحاجة، إذ جاءت مراعية سبب النزول، فالآية في صدد الحديث عن قصة سرقة الدرع بين اليهودي وأحد العرب⁽³⁾، وفيها مدة زمنية إلى أن برأ الله ساحة اليهودي، كما أن فك الإدغام ونطق الحرفين يؤذن ببعد ترهيب، واستقباح للمشقة، وإظهار كمال شناعة ما أقدموا عليه.

والمح أبو حيان إلى أن قوله (من يشاقق) عام يندرج فيه صاحب القصة، وغيره من المشاققين من بعد ما تبين له المدى... على سبيل التوكيد والتشنيع⁽⁴⁾.

وإذا كان الإدغام يجده بفnaire صوت في صوت آخر، بحيث ينطق بالصوتين صوتاً واحداً كالتالي⁽⁵⁾، فإنه يدل على الامتزاج وانضواء شيء في شيء آخر، ومن ثم فإن الإدغام في ﴿يُشَاقِق﴾

(1) ينظر: علم اللسانيات الحديثة، نظم التحكم وقواعد البيانات، عبد القادر عبد الجليل، ط٨، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002. (225-224).

(2) روح المعاني، (5/172).

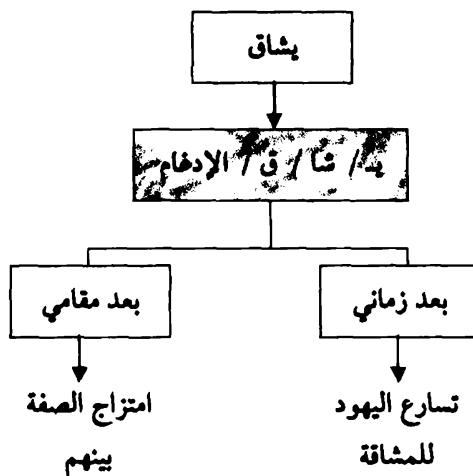
(3) ذكرت جل التفاسير قصة سرقة الدرع، ينظر مثلاً: التفسير الكبير، (11/34)، المحرر الوجيز، (2/112).

(4) ينظر: البحر الخفيط، (3/366).

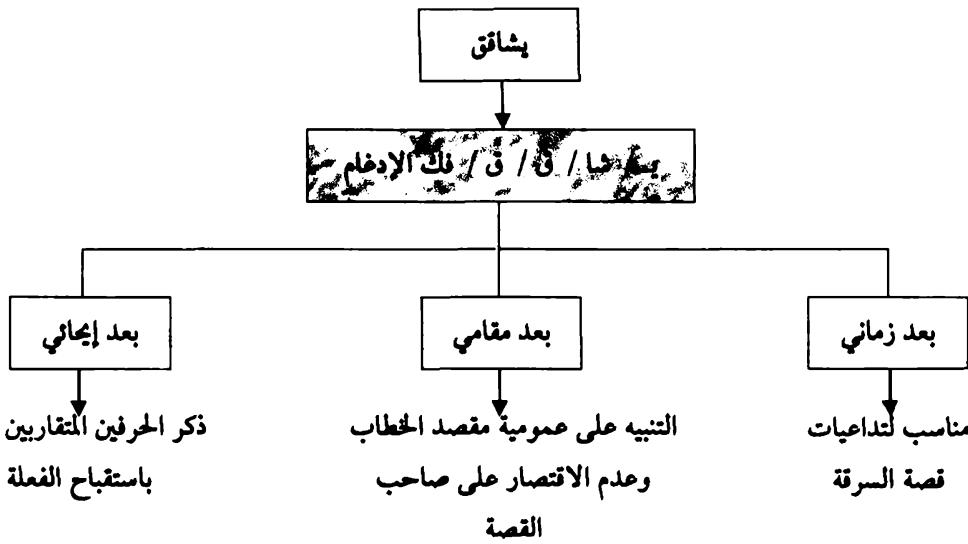
(5) الأصوات اللغوية، (178)، وللاستزادة ينظر: مبحث الإدغام في الأطروحة، (97-98).

[سورة الحشر: 4]، ناسب حال اليهود الذين امتهجت في نفوسهم المشاقة والمحااجحة، فلآلية نزلت في يهودبني النضير⁽¹⁾، وما صدر عنهم من المكر والمكابرة.

وأما وفق منظور الزمن فإن الإدغام ينبع عن قصر الزمن في حال الخطاب قياساً بفك الإدغام، والتلاصق الزمني يناسب حال اليهود، فهم لا يلبثون إلا أن يسارعوا في المشاقة والجدل. يبيح هذا العرض بأن الملحوظ الصوتي القرآني قد استوعب مظاهر الدلالة في مجالاتها المتعددة في الآيات، واستوفى وجوه التعبير عنها بصور مختلفة ناطقة، ولبيان مركزية الإشاعر الدلالي للنقطتين، وموطن استقطابها لتأمل المثلتين نعمد إلى هذه الترسيمة:



⁽¹⁾. البحر المحيط، (366/3).



١ - ٢ - رفاد المبني

نستحضر في هذا المقام قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَا يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [سورة المائدة: ٨٩]، (عقدتم) بالتشديد، وفرا حزة، والكساني، وابن عياش عن عاصم (عقدتم) بالخفيف، وابن عامر برواية ابن ذكوان (عاقدم)، والمفاعة فيها لأصل الفعل، وكذا قراءة التشديد؛ لأن القراءات يفسر بعضها ببعضًا، وإن ذلك فيها للمبالغة باعتبار أن العقد باللسان والقلب لا أن ذلك للتكرار اللسانى كما توهם^(١).

من الواضح أننا نقف وجاه ظاهرة لغوية متواترة في الاستعمال العربي، مفادها رفاد المبني بروافد تلقى بظلامها على دلالة الكلمة؛ لأن الألفاظ أدلة على المعانى، فإذا زيدت في الألفاظ وجب زيادة المعانى ضرورة⁽²⁾.

⁽¹⁾ روح المعانى، (7/12).

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن، (3/34).

وتنهض الآية بنمطين لغويين:

الأول: (فعل)، وصورته رفد المبني بحرف واحد وذلك بتضييف العين، قال سيبويه: تقول: كسرتها، وقطعتها، فإذا أردت كثرة العمل قلت: كسرتها وقطعتها ومزقتها⁽¹⁾، فحق (فعل) أن يكون للتکثير والبالغة⁽²⁾.

ويكشف ابن جني النقاب عن جدوى هذا الرفد البيوي، فذكر أنه لما كانت الأفعال دليلاً المعاني كرروا أقوالها، وجعلوا دليلاً على قوة المعنى المحدث به، وهو تكرير الفعل، كما جعلوا تقطيعه في نحو (صرصر)، و(حقحق) دليلاً على تقطيعه، ولم يكونوا ليضعفوا الفاء ولا اللام لكراءه التضييف في أول الكلمة، والإشارة على الحرف المضعف أن يجيء في آخرها، وهو مكان الحذف وموضع الإعلال، وهم قد أرادوا تحصين الحرف الدال على قوة الفعل، فهذا أيضاً من مساواة الصيغة للمعنى⁽³⁾.

ويزيدنا استظهاراً للمراد بأن باب تكرير العين هو طريق معنوية، إلا ترى أنهم لما اعتزوا إفاده المعنى توفروا عليه، وتحاموا طريق الصنعة والإلحاد فيه، فقالوا: (قطع)، و(كسر) تقطيعاً وتكسيراً، ولم يحيتوا بمصدره على مثال (فعلله)، فيقولوا: (قطعه)، و(كسره)⁽⁴⁾.

الثاني: (فاعل)، وصورته رفد المبني بحرف المفعولة (الألف)، وقد ذكر أهل اللغة أن المعنى الغالب على (فاعل) هو الدلالة على المشاركة، وقد مثل سيبويه لهذا المبني بقوله: أعلم أنك إذا قلت: (فاعلته) فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين: (فاعلته)، ومثل ذلك: (ضاريته)، و(فارقته)، و(كارمه)، و(عازرته)، و(خاصمني) فخصمته أخصمه... وقد تجيء (فاعلت) لا تزيد بها عمل اثنين، ولكنهم بنوا عليه الفعل كما بنوه على (أفعت)، وذلك قولهم: (ناولته)، و(عاقبته)، و(عافاه الله)، و(سافت)، و(ظاهرت عليه)، و(ناعمته) بنوه على (فاعلت) كما بنوه على (أفعت)⁽⁵⁾.

(1). الكتاب، (4/64).

(2). الأصول في النحو، (3/116).

(3). الخصائص، (2/155).

(4). المصدر نفسه، (2/156).

(5). الكتاب، (4/68).

وإذا دلّفنا من توجيهات المفسرين للصيغتين: (عقدتم)، و(عاقدتم)، لأنّفيناها مسترشدة بمقررات اللغرين - آنفة الذكر -، فالتشديد للتكرير مرة بعد مرة، ويحصل بأن يعقدها بقلبه ولسانه، ومتن جمع بين القلب واللسان فقد حصل التكرير، أما لو عقد اليمين بأحد هما دون الآخر لم يكن معقداً، وأما من قرأ بالألف فإنه من المفاعلة التي تختص بالواحد مثل: عافاه الله، وطارقت النعل، وعاقتبت اللص، فتكون هذه القراءة كقراءة من خفف⁽¹⁾. ويحتمل أن يراد به '(فاعل) الذي يقتضي فاعلين، لأن المعنى: يؤخذكم بما عاقدتم عليه الإيمان⁽²⁾.

وليس مقام الآية توطيد اليمين بتكرارها - عند الطبرى - فاختار التخفيف في الفعل. وذلك أن العرب لا تكاد تستعمل (قتلت) في الكلام إلا فيما يكون فيه تردد مرة بعد مرة مثل قولهم: شدّدت على فلان في كذا، إذا كرر عليه الشد مرة بعد أخرى، فإذا أرادوا الخبر عن فعلمرة واحدة قيل: شدّدت عليه بالتحفيف⁽³⁾.

إنما - بعد هذا العرض - أن إيماءات دلالية عدة تختملها صيغ الأفعال، وليس الأمر مقصوراً على ما وجه به الألوسي، فالتشديد يفيد المبالغة في فعل (عقد) وكذلك قراءة (عاقدتم)؛ لأن المفاعلة فيه ليست على بابها، فالمقصود منها المبالغة مثل عافاه الله، وأما قراءة التخفيف فلأن مادة العقد كافية في إفادة التشبيت، والمقصود أن المؤاخذة تكون على نية التوثيق باليمين، فالتعبير عن التوثيق بثلاثة أفعال في كلام العرب: عقد المخفف، وعقد المشدد، وعقد⁽⁴⁾.

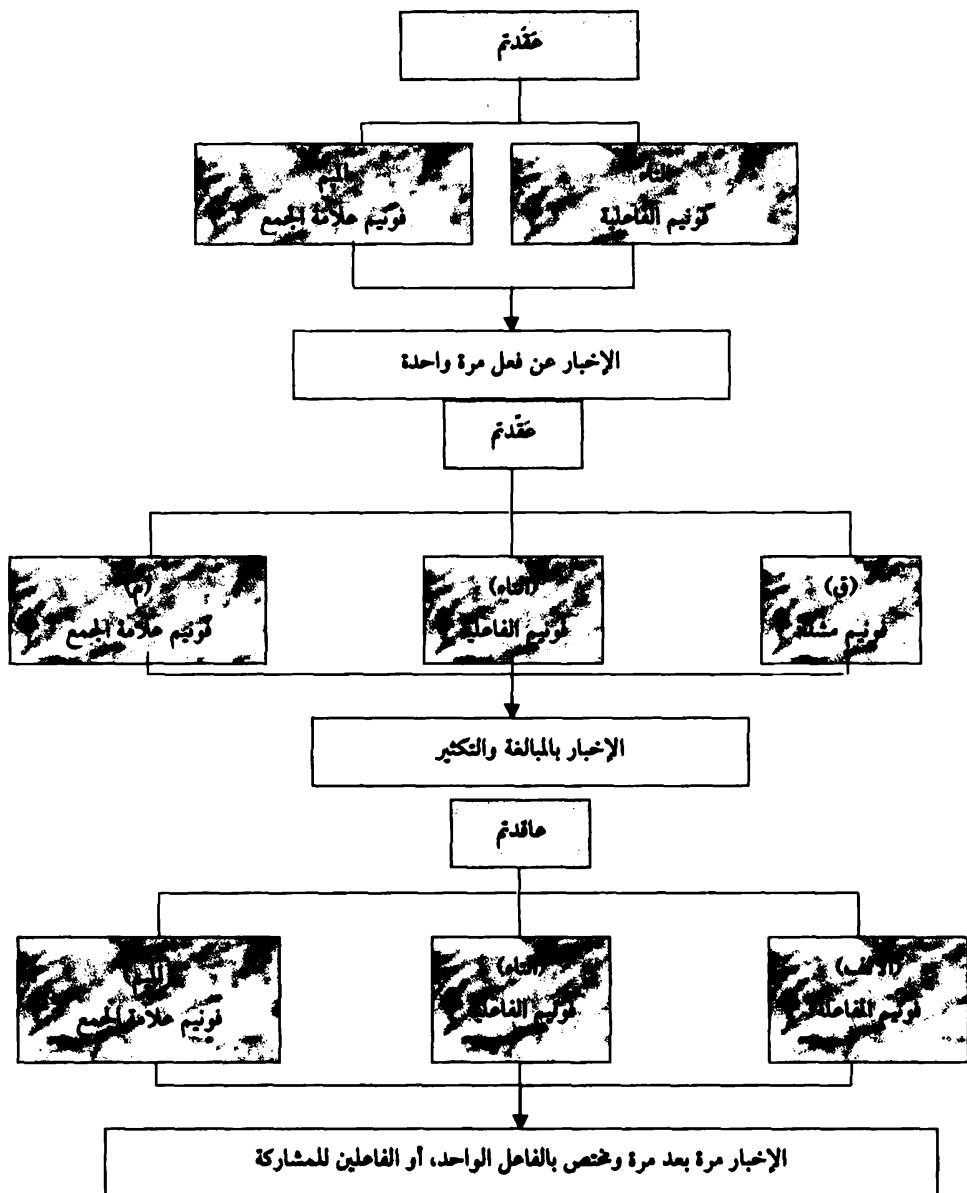
(1) ينظر: التفسير الكبير، (12/62).

(2) المحرر الوجيز، (2/229).

(3) جامع البيان، (7/13).

(4) التحرير والتبيير، (5/193).

ويمكن تبيان ذلك بالخطاطة الآتية:



في قوله تعالى: ﴿هَذِهِكُلُّ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ﴾ [سورة آل عمران: 24] وردت (معدودات) بصيغة الجمع دون ما في سورة البقرة: - ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً﴾ [سورة البقرة: 80] - فإنه بصيغة المفرد تفتتاً في التعبير؛ وذلك لأن جمع التكسير لغير العاقل يجوز أن يعامل معاملة الواحدة المؤثنة تارة، ومعاملة جمع الإناث أخرى في قال: هذه جبال راسية، وإن شئت قلت راسيات، وجبال ماشية، وإن شئت ماشيات، وخصن الجمع هنا لما فيه من الدلالة على القلة كموصوفة، وذلك اليق بمقام التعجب والتشنيع⁽¹⁾.

يستظهر السيوططي الافتراق في استعمال العنصرين اللغويين بما يجيء نقد الألوسي، إذ نقل عن ابن جماعة (733هـ) بأن: قائل ذلك فرقتان من اليهود إحداهما قالت: إنما نعذب بالنار سبعة أيام عدد أيام الدنيا، الأخرى قالت: إنما نعذب أربعين عدة أيام عبادة آبائهم العجل، فأية البقرة تحمل قصد الفرقة الثانية حيث عبر بجمع الكثرة، وأآل عمران بالفرقة الأولى حيث أتى بجمع القلة⁽²⁾.

ويسبّب فاضل السامرائي في البعد الدلالي للصيغتين، وإيضاح ذلك أن المفرد المؤنث إذا وقع صفة للجمع دل على أن الموصوف أكثر منه، إذا كانت صفتة جمعاً سالماً، فإنك إذا قلت: في بلدنا جبال شاهقة، دل ذلك على أن عندكم جبالاً كثيراً بخلاف ما إذا قلت: في بلدان جبال شاهقات، فإنه يدل على القلة... فال أيام المعدودة أكثر من الأيام المعدودات؛ وسبب ذلك أن المقامين مختلفان⁽³⁾، ملهمأ إلى أن الذنوب التي ذكرت في البقرة كثيرة، فأنما بما يدل على الكثرة (معدودة) وأن الذنوب في آية آل عمران أقل، فاختار ما يدل على القلة (معدودات)⁽⁴⁾.

(1) روح المعاني، (3/137).

(2) الإتقان في علوم القرآن، (2/307).

(3) التعبير القرآني، فاضل السامرائي، ط4، دار عمار، عمان، 1427هـ-2006م، (41).

(4) المصدر نفسه، (42).

وعلى عكس هذا التوجيه يرى ابن عاشور أن (معدودات) أكثر من (معدودة)؛ ولأجل هذا قال تعالى في سورة البقرة: ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا الْنَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً﴾؛ لأنهم يقللونها غروراً، أو تعزيراً⁽¹⁾. ولعله آخذ بالقاعدة المطردة: إن الزيادة في المبنى هي زيادة في المعنى.

إن استطاق الأبعاد الدلالية المتحصلة من البسط السابق يفضي بنا إلى ملاحظتين:

الأول: إن معنى معدودة: قليلة، أو قلائل⁽²⁾، وكذلك معدودات؛ لأنها جمع قلة، بيد أن فرقاً حاصلاً في بعد الدلالي للفظتين يشكل سمة مميزة وفارقة في سياق الاستعمال، فـ (معدودة) تدل على عدد غير معين، وـ (معدودات) تدل على عدد معين، وبذذا يكتشف مقصد الألورسي بالأليق تماماً، فالصيغتان متمكستان في موقعهما من الآيتين؛ نظراً ل المناسبتها الموقف الذي ذكرتا فيه.

الآخر: إن وصف اليهود لهذه الأيام بأنها (معدودة) تارة، وـ (معدودات) تارة أخرى، وهي الأيام التي عبدوا فيها العجل دليلاً على كذب قولهم، وتبخيط مقولتهم، وفساد معتقدهم؛ لأنهم لم يستقرروا على قول واحد، فالصيغتان لا تتعارضاً وتبدلاً، إذ تضفيان على سياقهما مسحة دلالية تعكس موقف اليهود واضطراهم.

٣ - إيجاء الخالفة:

بحفص مستأنف لمجد أن الدلالة النحوية تستمد من التشكيل النحوي بنظهمه، وحركات إعرابه، وعلاقات عناصره، أو ما سماه ابن جني: الدلالة المعنوية⁽³⁾، فهي تقوم على فهم معاني الكلام، تلك المعاني التي كانت محظى عناية أهل العربية كافة، فقد عني بها النحويون ودرسوها في الأبواب النحوية المختلفة، وحددوا دلالاتها، ومن المقصود بها، فهو المتكلم أم المخاطب؟ وحددوا نوعها هل هي من الخبر، أو غير الخبر؟⁽⁴⁾

ويمكن القول أن تلجم الدلالات تنهض بالعلاقة بين الأساليب النحوية ومعناها، ومن تلك المعاني تؤخذ الدلالات التي يقصد بها من استعمال أسلوب نحوي دون آخر⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ التحرير والتنوير، (2/160).

⁽²⁾ ينظر: الكشاف، (1/251)، تفسير البيضاوي، (1/461).

⁽³⁾ ينظر: المخصائق، (2/161، 3/100).

⁽⁴⁾ ينظر: نظرية المعنى في الدراسات النحوية، (215 وما بعدها).

⁽⁵⁾ ينظر: مصطلحات الدلالة العربية، (110).

وستلقي الضوء من جانب نceği على دلالات وظلال موحية من قوله تعالى: **﴿وَيَكَانُهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾** [سورة القصص: 82]، (وي) عند الخليل وسيبوه اسم فعل، ومعناها: أعجب، وتكون للتحسر والندم أيضاً، كما صرحا به، وعن الخليل: أن القوم ندموا ف قالوا متندمين على ما سلف منهم: (وي)، وكل من ندم وأراد إظهار ندمه قال: (وي)، ولعل الأظهر إرادة التعجب بأن يكونوا تعجبوا أولاً مما وقع، وقالوا ثانياً: كان إلخ...، وزعم المداني (336هـ) أن الخليل ذهب إلى أن (وي) للتندم، و(كان) للتعجب، والمعنى: ندموا متعجبين في أن الله تعالى يسط ... إلخ، وفيه أن كون (كان) للتعجب مما لم يعهد⁽¹⁾.

يمكن أن نفيد في إنارة النقد المقربة لدلالة التعجب والتندم في لفظة (وي) بالتعوييل على ما صدر من السابقين من أقوال معززة.

- النحويون:

يرى الزغشري: أن لفظة (وي) للتندم والتعجب، تقول: وي ما أغفله⁽²⁾، والمعنى عند وسيبوه: أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم، أو نبهوا، فقبل لهم: أما يشبه أن يكون ذا عندكم هكذا؟⁽³⁾. وعند ابن هشام: أي أعجب لعدم فلاح الكافرين⁽⁴⁾.

- أرباب معاني القرآن وعلومه:

قال النحاس: أحسن ما قيل في هذا قول الخليل وسيبوه ويونس والكسائي: إن القوم تنبهوا، أو نبهوا، فقالوا: (وي)، والمتندم من العرب يقول في خلال تندمه: (وي)⁽⁵⁾

- المفسرون:

قال الزغشري: (وي) كلمة تنبه على الخطأ والتندم، ومعناه: أن القوم قد تنبهوا على خطئهم في تنبئهم وقولهم: **﴿لَا يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا يَلْمِسُتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِقَ قَرُونُ﴾** [سورة القصص، الآية 79]، وتندموا ثم قالوا: (كانه لا يفلح الكافرون)، أي: ما أشبه الحال بأن الكافرين

⁽¹⁾ روح المعاني، (20/146).

⁽²⁾ ينظر: المفصل، (206).

⁽³⁾ الكتاب، (1/251)، وينظر: الأصول في النحو، (1/251).

⁽⁴⁾ أوضح المسالك، (4/83).

⁽⁵⁾ ينظر: معاني القرآن للنحاس، (5/204)، الجامع لأحكام القرآن، (13/318).

لا ينالون الفلاح⁽¹⁾. أو هي للتعجب، يقول الرجل لغيره: وي أما ترى ما بين يديك؟ فقال الله: وي، ثم استأنف كان الله يحيط، فالله تعالى إنما ذكرها تعجباً لخالقه⁽²⁾.

- المعجميون:

جاء في اللسان أن (وي) كلمة تعجب، أو حرف معناه التعجب⁽³⁾. ولن نهدى مفترقين عن هذا الاستقراء من غير ذكر أقوال أخرى تؤذن بإيماءات دلالية متعددة تشع من اللغة التي نحن بصددها:

- إن أصلها (وبلك) وقد حذفت اللام، والمعنى: لم تعلم أنه لا يفلح الكافرون، وهو قول الفراء، وقد ضعفه العكبري لوجهين: أحدهما: إن معنى الخطاب هنا بعيد، والثاني: إن تقدير (وي) أعلم لا نظير له، وهو غير سانع⁽⁴⁾.

- قال آخر: إن (وي) تبيه، وكان حرف آخر غيره، يعني: لعل الأمر كذا، وأظن الأمر كذا؛ لأن كان همتلة أظن وأحسب وأعلم⁽⁵⁾.

- حكى ابن قتيبة عن بعض العلماء أنه قال: معنى (ويكان) رحمة لك بلغة حمير⁽⁶⁾.

4-1 فاعلية الأداة

يتمثل هذا الضرب بقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ عَاهَدْتَ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنْقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرْأَةٍ وَهُمْ لَا يَشْفُوتُونَ﴾ [سورة الأنفال: 56]، (من) للإيدان بأن المعاهدة التي هي عبارة عن إعطاء العهد وأخذه من الجانين معتبرة ه هنا من حيث أخذه **إذ** هو المناط لما نهى عليهم من النقص لا إعطاؤه - عليه الصلاة والسلام - إياهم عهده، كأنه قيل: الذين أخذت منهم عهدهم،

(1) الكشاف، (438/3).

(2) التفسير الكبير، (18/25).

(3) لسان العرب، ويا.

(4) ينظر: إملاء ما من به الرحمن، (2/180-181).

(5) ينظر: جامع البيان، (20/121).

(6) البحر المحيط، (7/131).

والى هذا يرجع قوله: إن (من) لتضمين العهد معنى الأخذ، أي: عاهدت أخذنا منهم. وقال أبو حيان: إنها تبعيضة؛ لأن المبادر بعضهم لا كلهم، وقيل: هي زائدة وليس بشيء⁽¹⁾.
نلمح أن الألوسي كان موفقاً - والله تعالى أعلم - في إشارأن تكون (من) دخلت؛ لأن العهد أخذ منهم، فشكل بعدها الدلالي كشفاً لرواية يهود إزاء العهود التي قطعواها مع رسول الله ﷺ، قال ابن عاشور: وتعديمة (عاهدت) بـ(من) للدلالة على أن العهد كان يتضمن التزاماً من جانبهم؛ لأنه يقال: أخذت منه عهداً، أي التزاماً، فلما ذكر فعل المفاعةلة، الدال على حصول الفعل من الجانبيين، نبه على أن المقصود من المعاهدة التزامهم بأن لا يعينوا عليه عدواً⁽²⁾.

فهم قريطة والنضير تقضوا العهد فأعلنوا مشركي مكة بالسلاح، ثم اعتذروا، فقالوا نسينا، فعاهمهم - عليه الصلاة والسلام - ثانية فتقضوا يوم الخندق⁽³⁾.

أما دلالة التبعيضة فتتعقد في سياق الآية؛ لأن المعاهدة إنما تكون مع أشرافهم⁽⁴⁾، ثم ينقضونه⁽⁵⁾، فالمعادين بعض الكفار⁽⁶⁾، وهذا الانتقام المنوط ببعضهم يؤذن بتقدم الرأي الأول على التبعيضة، فضلاً عن عدم متناة المعنى، إذ يصير النم متوجهاً إلى بعض الذين كفروا، فهم لا يؤمنون، وهم الذين ينقضون عهدهم⁽⁷⁾.

بقي أن نومي إلى أن ثمة متمم دلاليين ذكرا في الحرف (من)، أحدهما: أنها صلة والمعنى: الذين عاهدتهم، والأخر: أنها معنى (مع) والمعنى: عاهدت معهم⁽⁸⁾.

5- نمط التركيب التعليفي:

ويمثله قوله تعالى: **﴿فَقَالَ سَنَنْظُرُ أَصَدَقَتْ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾** [سورة النمل: 27]،
(أم كنت من الكاذبين)، جملة معلقة عنها الفعل للاستفهام، وكان مقتضى الظاهر: أم كذبت، وإشار

(1) روح المعاني، (10/26).

(2) التحرير والتفسير، (9/138).

(3) الجامع لأحكام القرآن، (30/8).

(4) التفسير الكبير، (146/15).

(5) الجامع لأحكام القرآن، (30/8).

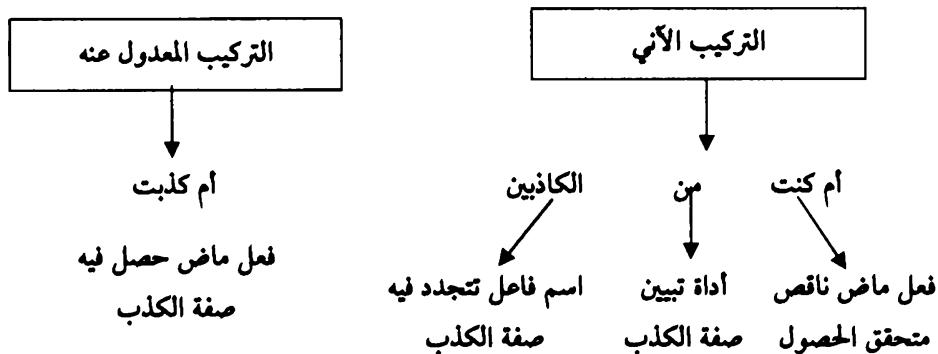
(6) البحر المحيط، (4/504).

(7) التحرير والتفسير، (9/138).

(8) ينظر: زاد المسير، (2/372).

ما عليه النظم الكريم؛ للإيذان بأن كذبه في هذه المادة يستلزم انتظامه في سلك الموسومين بالكذب الراسخين فيه، فإن مساق هذه الأقاويل الملفقة مع ترتيب أنيق يستميل قلوب السامعين نحو قبلها من غير أن يكون لها مصداقاً أصلاً، لا سيما بين يدي نبي عظيم تخشى سلطته، لا يكاد يصدر إلا عن رسمت قدمه في الكذب والإفك وصار سجية له، حتى لا يملك نفسه عنه في أي موطن كان، وزعم بعضهم أن ذاك لمراعاة الفاصلة، وليس بشيء أصلاً⁽¹⁾.

يمكن أن نستعين بالترسيمة الآتية لبيان الافتراق بين التركيب المتحقق في النظم، والتركيب المعدل عنه:



نلحظ أن المادة اللغوية المسخرة في النظم القرآني حققت بعدها دلالياً أدخل في نسبة الكذب؛ ليكون متناغماً مع وقع المقال الذي صدر عن المهدد؛ لأنه إذا كان معروفاً بالمخاطر في سلك الكاذبين كان كاذباً لا حالة، وإذا كان كاذباً أتهم بالكذب فيما أخبر به فلم يوثق به⁽²⁾. وإنما ثنى في خبره؛ لأنه انكر أن يكون لنغيره في الأرض سلطاناً⁽³⁾، ومن ثم يؤذن هذا النمط بتوضيح تهمته بالكذب ليتخلص من العقاب، وإيذان بالتوبیخ والتهدید، وإدخال الروع عليه بأن كذبه أرجح عند الملك؛ ليكون المهدد مغلباً الخوف على الرجاء، وذلك أدخل في التأديب على مثل فعلته، وفي حرصه على تصديق نفسه بأن يبلغ الكتاب الذي يرسله معه⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ روح المعاني، (19/228).

⁽²⁾ الكشاف، (3/367)، وينظر: الدر المصنون، (11/267).

⁽³⁾ زاد المسير، (6/167).

⁽⁴⁾ التحرير والتوير، (19/252).

ويسترجع خاطر الباحث - في ضوء المنطلقات الدلالية آنفة الذكر - أن تكون هذه الدلالة المنوطة بالتركيب أوقع من علة مراعاة الفاصلة، وإن كانت الأخيرة تكشف عن نسج إيقاعي دقيق في البناء اللغوي للفاصلة القرآنية.

6-1 : إفراد الصيغة

يتضح من خلال تفسيره لقول الحق - تعالى - : **﴿فَأَتَيْنَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾** [سورة الشعراة: 16] ، أفرد الرسول هنا؛ لأنه مصدر بحسب الأصل وصف به كما يوصف بغيره من المصادر للمبالغة، كرجل عدل، فيجري فيه كما يجري فيه من الأوجه، ولا يخفي الأوجه منها، وعلى المصدرية ظاهر القول كثير عزة:

**لَقَدْ كَذَبَ الْوَاشُونَ مَا فَهَمُوا
عِنْهُمْ بِسِرٍِّ وَلَا أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولٍ⁽¹⁾**

وأظهر منه قول العباس بن مردام (18هـ) :

**إِلَّا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي خَفَافًا
رَسُولًا بَيْنَ أَفْلَكَ مُتَهَامًا⁽²⁾**

أو لامحادهما للأخوة، أو لوحدة المرسل أو المرسل به، أو لأن قوله تعالى: (إننا) يعني: إن كلامنا، فصح إفراد الخبر كما يصح في ذلك، وفادته الإشارة إلى أن كل منهما مأمور بتبلیغ ذلك، ولو منفرداً⁽³⁾.

⁽¹⁾ الرواية في الديوان:

**لَقَدْ كَذَبَ الْوَاشُونَ مَا بَهَتْ حَنْدُهُمْ
بَلِيلٍ وَلَا أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسِيلٍ**

ينظر: ديوانه، (171).

ديوان العباس بن مردام، جمع: يحيى الجبوري، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1968م، (35).

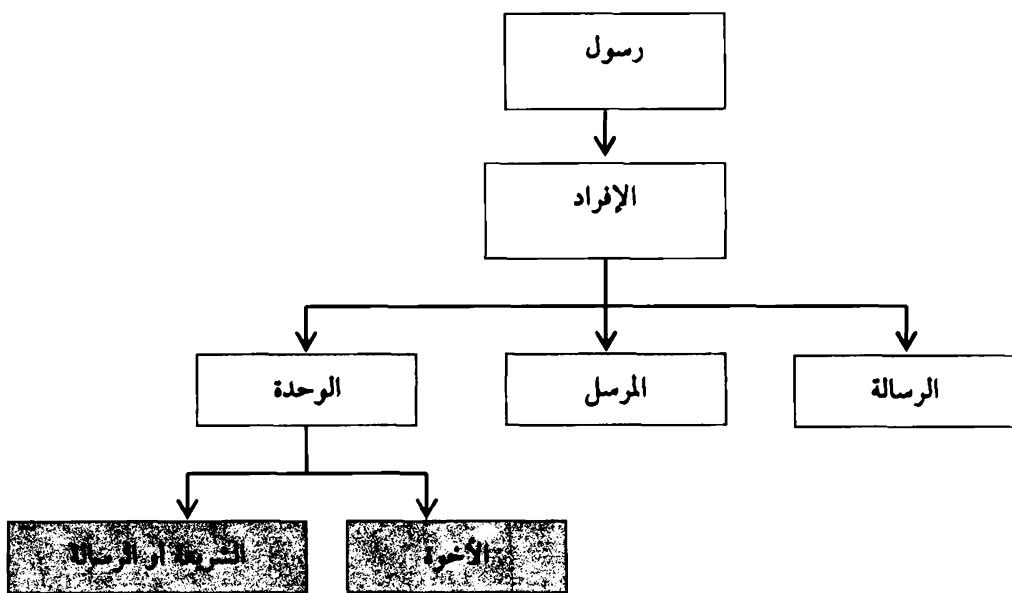
⁽²⁾

روح الماني، (19/80).

⁽³⁾

يلوح في أفق هذا المدى إيماءات دلالية حلها لفظ الإفراد، ويكن أن نتلمسها بالترسمية

الأئمة:



يظهر أن جميء اللفظ بالإفراد؛ لاتفاقهما - موسى وهارون - على شريعة واحدة، واتحادهما بسبب الأخوة كأنما رسول واحد، وقيل: دلالة على أن كل واحد منهما رسول، أو لكونه هو الرسول خاصة⁽¹⁾.

وجعله يعني المرسل لا يوجب الثنوية، ويعني الرسالة يجوز التسوية فيه، إذا وصف به الواحد والثنوية والجمع، كما يفعل بالصفة نحو: صوم وزور، قال الشاعر:

الْكَيْنِي إِلَيْهَا وَخَبَرُ الرَّسُولِ لِأَعْلَمُهُمْ مَيْتُوا حِيَ الْجَبَرِ⁽²⁾

⁽¹⁾ التفسير الكبير، (24/108).

⁽²⁾ البيت لأبي ذؤيب المذلي، وهو في ديوان المذلين، دار الكتب المصرية، (1/164)، 1995م، وينظر: الكشاف، (3/311).

ويجوز أن يكون الرسول في معنى الاثنين والجمع، فتقول العرب: هذا رسولي ووكيلي، وهذا رسولي ووكيلي، وهو لاء رسولي ووكيلي، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي﴾ [سورة الشعراء: 77]، قوله: ﴿هَتُؤْلَئِكُ صَيْفِي﴾ [سورة الحجر: 68]، قوله: ﴿وَلَمْ يَخْرُجُكُمْ طِفْلًا﴾ [سورة الحج: 5]⁽¹⁾.

ولا يعدم الباحث ملحوظاً مستصفي من دلالة الإفراد مفاده: أن هذه الدلالة تتركز - والله تعالى أعلم - في الوحدة ب النوعيها: الوراثي والمكتسب، أما الأول فحملته وحدة التشريع والتبلیغ برسالة السماء، وأما الآخر فحملته وحدة أخوة النسب بين موسى عليه السلام وهارون، ويتأصلهما في نفسيهما قد أضفى عليها مسحة من التثبت، وألقى مهابة في نفوس أعدانهما.

2. معالجة نقديّة في تكييف المعنى:

أقدم في مستهل هذا المسعى لعلة وصفه في هذا المقام:

أحدهما: ينهض بملحوظ مفاده أن الدلالة تعد مخطبة مركزية تنطلق منها رحلة البحث عن المعنى، أو جهود العلوم الإنسانية منها - في أقل تقدير، ويمكن أن تجد قاسمها المشترك في البحث المنصب على الدلالة⁽²⁾.

الأخر: يشخص تعدد المعنى على صعيد لغة التنزيل الكريم من خلال تفاسير القرآن، فالقرآن يمثل القول، بينما تمثل التفاسير أمثلة ممكنة لمعنى القول تساعدننا على تبيين أسس تعدد معناه، وبعبارة أخرى فإن معنى القرآن كامن فيه لا يتحقق إلا من خلال التفاسير التي هي إنجاز للمحتملات المعنوية الكامنة... فلنكن كان المعنى كامناً في القول، فإنه لا يجوز الحديث عن تعدد إلا بخروج ذلك المعنى الكامن إلى حيز الوجود بالفعل من خلال تفسير ما⁽³⁾.

ونستعين بآثاره من علم السابقين لاستكمانه هذا المطلب، مؤثرين قول ابن جني في: باب في اللفظ يرد محتملاً لأمرتين: أحدهما أقوى من صاحبه أيجازان جيئاً فيه أم يقتصر على الأقوى منها

⁽¹⁾ الجامع لأحكام القرآن، (13/94)، وينظر: زاد المسير، (6/118).

⁽²⁾ للاستزادة من تفصيل هذا الملحوظ ينظر: المعنى بين التعين والتضمين، زياد عز الدين العوف، مجلة الموقف الأدبي، (ع434)، 2007، (52).

⁽³⁾ تعدد المعنى في القرآن، الفحة يوسف، ط1، دار سهر للنشر، كلية الآداب منوبة، تونس، 2003، (18).

دون صاحبه؟. اعلم أن المذهب في هذا ونحوه أن يعتقد الأقوى منها مذهبًا، ولا يمتنع من ذلك أن يكون الآخر مراداً وقولاً⁽¹⁾.

يدلنا هذا البسط على عنايةهم بمعنى الكلمة مفردة، وما يتصل بها ضمنياً من أطر قولهة ومقامية تفضي إلى فهم قصد المعنى، أو بيانه وتحديدده على سواه. وهذا دأب من يروم دراسة المعنى بأن يلتزم بضوابط اللغة وسياقات النص.

ونجني من هذه المدارسة أيضاً أن افتتاح الكلمة لا ينبغي أن يفهم على أنه في ممارسة المانع للمعنى فحسب، بل تفتح الكلمة لقبول المعاني التي نجحت السياقات في منحها للكلمة؛ فالكلمة منفتحة من ناحية على إمكانيات وفترتها بنية النظام الألسني، ولكن بمقدار ما تصير هذه العلاقة المضمرة محققة في الخطاب، ومعترفاً بها من قبل المتحدثين، يكون أثر المعنى الناتج عن هذه العلاقات راسخاً في الذاكرة ويشتت تعلقه بالعلامة بأن يهبها مضموناً، وهكذا تكون الكلمة مالحة ومستقبلة في إطار تشكل معانيها المجردة، وهكذا تكون الكلمة (مجردة) تحمل عدداً من المعاني المنفتحة القابلة للتفاعل، ومتشكلة في بنية سيادية تحمل معنى، أو عدداً من المعاني القابلة للتحديد⁽²⁾.

وعسى أن نقارب في مسعانا ملاحظة نقدية في تكثيف المعنى من خلال التعرض للظواهر

الأئمة:

2 - 1: الخاص والعام:

قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُشَكَّلُونَ﴾ [سورة الزخرف: 44] (القومك)، قيل: هم قريش على ما روی عن ابن عباس، ومجاهد، وقادة، وسدي، وابن زيد، وقيل: هم العرب مطلقاً، لما أن القرآن نزل بلغتهم، ثم يختص بذلك الشرف الأخضر فالأخضر منهم، حتى يكون الشرف لقريش أكثر من غيرهم، ثم لبني هاشم أكثر مما يكون لسائر قريش، وفي رواية عن قتادة: هم من اتبعه رسلاً من أمه، وقال الحسن: هم الأمة، والمعنى: وإنه لذكره وموعدة لك ولأمتك، والأرجح عندي القول الأول⁽³⁾.

نلحظ أن الألوسي قد أثبت المعنى الخاص للخطاب معمولاً في منحاه على:

⁽¹⁾ الخصائص، (2/488-489)...

⁽²⁾ الاتساع في المعنى، مقبول علي بشير النعمة، ط١، عالم الكتب الحديث، إربد، 1432هـ-2011م، (86).

⁽³⁾ روح المعاني، (25/104-105).

الأثر المترافق في سبب نزول الآية؛ قال ابن عباس - رضي الله عنهما - كان رسول الله ﷺ يعرض نفسه على القبائل، فإذا قالوا له: فلمن يكون الأمر بعده؟ سكت، حتى نزلت هذه الآية، فكان إذا سئل بعد ذلك قال: لقريش، فكانت العرب لا تقبل على ذلك حتى قبلته الأنصار⁽¹⁾.

القرينة اللغوية المتمثلة بـ (ذكر)، والمعنى: ((الشرف)، من قولك: فلان مذكور⁽²⁾، فمن ذا الذي يستأهل الصدارة بعد التشريف برسول الله ﷺ وما أنزل عليه من الذكر الحكيم غير قريش؟.

ويمكن أن نزيد حجة من الم Heidi البوبي الشريف تعزز خطاب الخاص، فعن ابن عمر - رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منها اثنان⁽³⁾.

ولا يذهب عنا صوابية أن يكون المعنى العام هو المقصود في الخطاب؛ وذلك لتأزر حجاج سباقية تؤذن بهذا المتنزع:

قوله تعالى السابق: **﴿فَآسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ﴾** [سورة الزخرف: 43]، قال قادة: أي القرآن⁽⁴⁾. والأمة مأمورة بأخذ أوامره، واجتناب نواهيه.

القرينة اللغوية المتمثلة بـ (ذكر)، أي: القرآن⁽⁵⁾. وهو منزل للناس كافة.

السباق اللاحق في قوله تعالى: **﴿وَسَوْفَ تُشَفَّلُونَ﴾** [سورة الزخرف: 44]، أي: يا أمة محمد - عليه الصلاة والسلام - عن القرآن، وعن قيامكم بمحنه، وعن تعظيمكم له⁽⁶⁾: وعن الشكر عليه⁽⁷⁾.

(1) المحرر الوجيز، (57/5).

(2) الكشاف، (4/73, 570/4).

(3) صحيح البخاري، باب مناقب قريش، الحديث: (1290/3, 3310).

(4) معاني القرآن للنحاس، (6/364).

(5) جامع البيان، (25/77).

(6) الكشاف، (4/570).

(7) معاني القرآن للفراء، (3/173).

2 - المعنوي والحسني:

يُرِدُّنا من جانب قوله تعالى: **﴿أَن طَهَرَا بَيْقَى لِلطَّاهِينَ وَالْعَكَفِينَ وَالرُّكْعَى السُّجُود﴾** [سورة البقرة: 125]، المراد من التطهير: التنظيف من كل ما لا يليق، فيدخل فيه الأوثان والأمحاس وجميع الخباث، وما يمنع منه شرعاً كالحائض، وخص مجاهد، وابن عطاء، ومقاتل، وابن جبير التطهير بإزالة الأوثان، وذكروا أن البيت كان عامراً على عهد نوح عليه السلام، وأنه كان فيه أصنام على أشكال صالحهم، وأنه طال المهد فعبدت من دون الله تعالى، فأمر الله تعالى بتطهيره منها، وقيل: المراد بخزاء، ونظفه، وخلقاه، وأرفعوا عنه الرفت والدم، الذي كان يطرح فيه، وقيل: أخلصاه لمن ذكر بمحبته لا يغشاه غيرهم، فالتطهير عبارة عن لازمة، ونقل عن السدي أن المراد به: البناء والتأسيس على الطهارة والتوحيد، وهو بعيد⁽¹⁾.

يتجلّى للمتدبر عقب هذا العرض، أن التنوّع المعنوي للفظة (طهرا) قد أثّر دلالتها، ووسع مقصد الخطاب، وشكل تقنية أو آلية خطابية يمكن أن تبيّن للمتعلّق - عبر العصور - فرصة التعلّم في الإيجاءات المتبعثة من شمولية المعنى لكل أمر لا يليق بالبيت العتيق، حسياً أو معنوياً، فالحسني يقع في دائرة تطهير الأمكنة والأجسام، والمعنى يقع في تطهير النفوس مما علق بها من أدران الجاھلية كالشرك وغيره؛ وما ذاك إلا تهيئة للنفوس الزكية إلى عبادة الخالق - عز وجل - حيث توجه شطر المسجد الحرام.

قال ابن عاشور جملياً هذا الملاحظ: المراد من تطهير البيت ما يدل عليه لفظ التطهير من عحسوس، بأن يحفظ من القاذورات والأوساخ ليكون المتبع فيه مقبلاً على العبادة دون تكدير، ومن تطهير معنوي، وهو أن يُبعد عنه ما لا يليق بالقصد من بنائه من الأصنام والأفعال المنافية للحق كالعدوان والفسق، والمنافية للمرودة كالطوف عرياناً دون ثياب الرجال والنساء⁽²⁾.

يخلص الباحث إلى أن عرض الألوسي لم يستوف النكت الدلالية المنوطة بتنوّع معنى لفظة (طهرا)، فهو فاقد للإيقاء بالآتني:

- التنويع بالافتراق الدلالي بين الحسني والمعنوي - آنف الذكر - .

⁽¹⁾ روح الماني، (1/467).

⁽²⁾ التحرير والتنوير، (1/692-693).

توجيه الدال الزمني لأمر التطهير، قال الطبرى: أن يكون معناه: وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن أبناها ببيت مطهراً من الشرك والريب، كما قال تعالى: ﴿أَفَمَنْ أَسْسَـ بُنْيَـةًـ عَلَـ تَقْوَـ مِنَـ اللَّـ وَرِضْـ وَـ حَـ أَمْـ مِنْـ أَسْـسَـ بُنْيَـةًـ عَلَـ شَـ جَـ فِـ هَـارِ﴾ [سورة التوبه: 109]، فكذلك قوله: ﴿وَعَهَدْنَا إِلَـ إِنْـ رِهـمَـ وَـ اسْـمَـعِـيلَـ أَنْـ طَـهِـرًاـ بَـيْـتِـ لـلـطـاـيـفـينـ﴾ [سورة البقرة، الآية 125]، أي: أبناها ببيت طهر من الشرك بي والريب... أو أن يكون أمراً بأن يطهر مكان البيت قبل بنائه، والبيت بعد بنائه مما كان أهل الشرك بالله يجعلونه فيه على عهد نوح ومن قبله من الأوثان؛ ليكون ذلك سنة لمن بعدهما⁽¹⁾.

التفطن إلى ملحوظ ظاهر اللفظ وباطنه، قال الزركشى: قوله تعالى: ﴿أَنْ طَـهِـرًاـ بَـيْـتِـ لـلـطـاـيـفـينـ﴾ أن طهراً بيتى للطائفين ظاهره الكعبة وباطنه القلب، قال العلماء: ونحن نقطع أن المراد بخطاب إبراهيم الكعبة، لكن العالم يتجاوز إلى القلب بطريق الاعتبار عند قوم، والأولى عند آخرين: ومن باطنه إلحاد سائر المساجد به، ومن ظاهره عند قوم العبور فيه⁽²⁾.

ومن جدوى النظر بروية يرصد الباحث تنوعات معنوية مبثوثة في التفسير، مجتهداً في تحديد مشكل هذه التنوعات من خلال الخطاطة الآتية:

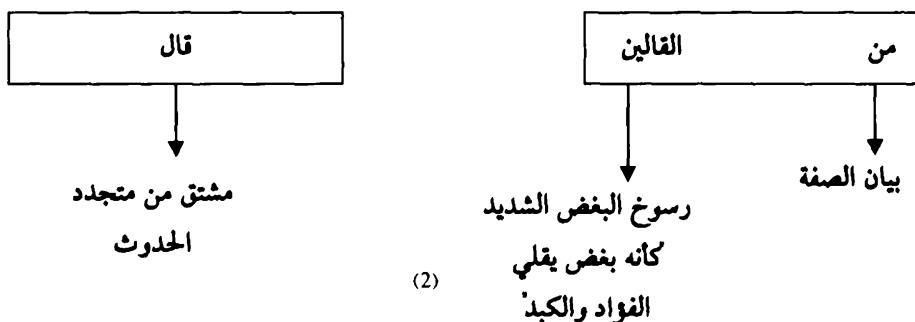
⁽¹⁾ جامع البيان، (1/ 538-539).

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن، (2/ 199).

الآية	الشاهر	المعنى المحتلة	المحتلة والروبة	مشكل النوع	موضع الشاهر في الضمير
﴿فَتَقْطَعُوا أَمْرَهُمْ بِئْتُهُمْ زِيرًا﴾ [سورة المؤمنون: 53].	زيرا	أي: قطعاً مع زبور يعني: فرق، وربما أنه قرى (زيرا) بضم الزاي وفتح الاء، فإنه مشهور ثابت في جمع كتب، وقيل: مع زبور يعني كتاب من زيرت بمعنى كتب.	معنى: فرق ولا ينفي خفاء المعنى على تفسير الكتاب، ولا يكاد يستقيم إلا بتأويل.	تشكيل البنية الصرفية	50-49 / 18
﴿يَنْعِبَادُ الَّذِينَ أَمْلَأُوا إِنْ أَرْضٌ وَاسِعَةٌ فَإِنَّ فَاعْبُدُونَ﴾ [سورة العنكبوت: 56].	أرضي	الأرض المعرفة، وذلك يجعل الخطاب للصحابة بأن يهاجروا من مكة، أو للمؤمنين عموماً بال مجردة إلى الأرض التي يتمكرون فيها إقامة حدود الله، وقيل: أرض الجنة، أعدنا الله تعالى لن أخلص له سبحانه.	الأرض المعرفة فالمعنى هو المول عليه.	اللقط موصول بالخطاب التأريخي والزماني.	12 / 21
﴿وَمَنْ يَعْظِمْ شَعْثَرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ نَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [سورة الحج: 32].	شعائر	هي البدن المدايا؛ لأنها من معالم الحج، أو علامات طاعة تعال ودهاء، وقيل: الشعائر ست: الصفا والمروءة، والبدن والبلمار، والمسجد الحرام، وعرفة، والركن، وتعظيمها إقامة ما يفعل بها، وقيل: الشعائر مواضع الحج كلها من منى وعرفة، والمزدلفة، والصفا والمروءة، والبيت وغير ذلك.	البدن والمدايا لأنها من معالم الحج، وهو أفق لما بعده.	ملابس المقام التشريفي.	179 / 17
﴿هَذِهِتْ صَوَامِعُ وَبَيْعُ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدٌ﴾ [سورة الحج: 40].	صلوات	جمع صلاة، وهي كتبة اليهود، وقبيل: معبد النصارى دون السيدة.	كتبة اليهود، هي الأشهر، وسميت كتبة لأنها يصل فيها مجازاً من تسمية المطل باسم الحال، وقيل: هي تعبانها الحقيقي.	اختبار الحقيقة والجاز.	194 / 17
﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ عَيْمَانِ﴾ [سورة مرثى: 59].	عيانا	نهر في أسفل جهنم يسل فيه صدید أهل النار، أو واد في جهنم بعيد القعر، أو آبار في جهنم يسل إليها الصدید والقيع، أو السوء، أو الضلال.	إلي الضلال، وهو المعنى المشهور، وعليه قيل: المراء جزاء حني، والراجح: غيانا عن طريق الجنة.	حضور أكثر من معنى مال آخر روي غيره.	129 / 16

2 - 3: اختيار المثلث الجمعي:

ويمحله قول الحق تبارك وتعالى: ﴿قَالَ إِنِّي لَعَمَلْتُ كُلُّ مَنْ أَنْهَا لِكَلِيلٍ﴾ [سورة الشعرا: 168]، والعدل عن (قال) إلى ما في النظم الجليل؛ لأنَّه أبلغ، فإنه إذا قيل: قال لي لم يغدو أكثر من تلبسه بالفعل، بخلاف قوله: (من القالين)، إذ يفيد أنه مع تلبسه من قوم عرفاً واشتهروا به، فيكون راسخ القدم عريق العرف فيه⁽¹⁾. يكتسب المثلث بصيغة الجمع بعدَّا معنِّياً إثر توافقه مع الحدث الكلامي للخطاب بين المتكلم والمتلقي، والذي يتکفل بكشف ذلك البعد.



وهو كقولك: فلان من العلماء، فيكون أبلغ من قوله: فلان عالم؛ لأنَّك تشهد له بكونه معدوداً في زمرتهم، ومعروفة مساحتها لهم في العلم⁽³⁾. ومن مثل هذا المثلث قوله تعالى: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [سورة البقرة: 67].

2 - 4: التضمين الفعلي:

دأب الدارسون على تقديم تعريف لمصطلح التضمين مفاده: إشراك لفظ معنى لفظ آخر فيعطي حكمه، فهو يولد معنى جديداً، وفائدته أن تؤدي كلمة مزدوجة كلمتين⁽⁴⁾. وهذه الخاصية دفعتنا إلى عده من الآليات تكثيف المعنى، فجاء في هذا المقام.

(1) روح المعاني، (19/138).

(2) التفسير الكبير، (24/139).

(3) الكشاف، (3/336).

(4) ينظر: الجملة العربية والمعنى، (232، 158).

وأطرب هذا المصطلح في مظان اللغة والتفسير^(١)، وأدركوا قيمته الإيجابية في تفسير النصوص، على أن معنى التضمين – عند الزمخشري – هو معنى ضمني يحتاج أحياناً إلى جهد لاستباطه، وأنه: لا يكاد يهتدى إلى تبيّنه إلا النقاب المحدث من علماء البيان^(٢).

ويمكن أن نستظمه من قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلِأَ الْأَعْلَى وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ﴾ [سورة الصافات: 8]، فرأى الجمهور: (لا يسمعون) بالتحقيق وتعدية الفعل على قراءة الجمهور بـ (إلى)؛ لتضمينه معنى الإصغاء، أي: لا يسمعون مصغين إلى الملاء الأعلى – وبناء على ما هو الظاهر – يسمعون – من أن التفعل لا يخالف ثلاثة في التعدي، واستعمال تسمع مع (إلى) لا يقتضي كونه غير مضمون، وقيل: لا يحتاج إلى اعتبار التضمين عليهما، والتفعيل مؤذن بالطلب، فتسمع بمعنى: طلب السمع، وقيل: ويشعر ذلك بالإصغاء، فتوافق القراءتان، وإن لم يقل بالتضمين في قراءة التشديد، ولعل الأولى القول بالتضمين^(٣).

لا جرم أن جذوة التحليل في هذا العرض تستقر في مدارسة الانزياح الفعلي عن رتبة ما هو مأثور في استعماله بتقنية التضمين، التي تأخذ موقعها المناسب في نفس المثلقي بما تضفيه من إيجابيات، وتكثيف للمعاني.

ويكفي أن نذرون ما يجيئ بهذه الظاهرة من قول الزركشي: بأن تضمن فعلًا معنى فعل آخر، ويكون فيه معنى الفعلين جميعاً، وذلك بأن يكون الفعل يتعدى بحرف، فيأتي متعدياً بحرف آخر ليس من عادته التعدي به، فيحتاج إما إلى تأويله، أو تأويل الفعل ليصبح تعديه، واختلفوا أيهما أولى، فذهب أهل اللغة وجاءة من النحوين إلى أن التوسيع في الحرف، وأنه واقع موقع غيره من الحروف الأولى، وذهب المحققون إلى أن التوسيع في الفعل وتعديه بما لا يتعدى؛ لتضمنه معنى ما يتعدى بذلك الحرف أولى؛ لأن التوسيع في الأفعال أكثر^(٤).

(١) من وجهة إحصائية، وإنزيد فضل وبيان تبع الباحث مصطلح التضمين في تفسير الألوسي، فوجده في مائة وسبعين موضعًا، وبعكم هذا العدد يصدق القول: إن يقيناً حاصلاً لدى الألوسي بالقيمة الإيجابية للتضمين في تفسير النصوص، وبيان مشكل الألفاظ وان تقديم معين قد يكون أرجحى من تقديم معنى فذ. عترتنا أن كثيراً من مواضع التضمين في التفسير - لم تشتمل على روى نقدية تلامس مسعى الأطروحة.

(٢) الكشاف، (254/1).

(٣) روح المعاني، (84/23).

(٤) البرهان في علوم القرآن، (338/3).

وتأسِيساً على القول بتوسيع الفعل، وذلك بتضمينه معنى فعل آخر يكشف الزمخشري عن الافتراق المعنوي الحاصل في استعمالات الفعل (سمع)، قال: فإن قلت أي فرق بين سمعت فلاناً يتحدث، وسمعت إليه يتتحدث، وسمعت حديثه، وإلى حديثه؟ قلت: المدعى بنفسه يفيد الإدراك، والمدعى بـ (إلى) يفيد الإصغاء مع الإدراك⁽¹⁾.

ولنا أن نكشف عن معنى الإدراك في الفعل المدعى بنفسه بأمثلة قرآنية، نستهلها بقوله تعالى: ﴿يَسْمَعُونَ كَلَمَّا أَلْأَمَ اللَّهُ ثُمَّ مُخْرِجُونَ﴾ [سورة البقرة: 75]، فهم مدركون لكلام المولى – عز وجل – بدليل قوله: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة: 75]، ومنه قوله: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا لِلْفُوْرَأَعْرَضُوا عَنْهُ﴾ [سورة القصص: 55]، فعین أدركوا هذا اللغو قالوا: ﴿لَنَا أَعْنَلْنَا وَلَكُمْ أَعْنَلْكُم﴾ [سورة القصص: 55]، وأخر التمثال في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغُوا﴾ [سورة النبأ: 35].

ونكمي الإيجاءات الثابضة من تضمين الفعل بتصريح البيضاوي بأن: تضمنه معنى الإصغاء؛ وبالغة لنفيه، وتهويلاً لما يمنهم عنه، ويدل عليه قراءة حزوة، والكسائي، وحفص، بالتشديد من التسعم، وهو طلب السماع⁽²⁾.

ونلحق هذا الاستقراء التحليلي بما يظهر – عن اقتناع – تكثيف المعنى في الصيغتين:

يَسْمَعُونَ



من التسليم، فيتنفي فيه سماعهم، وإن

كانوا يسمعون، ويعضده قوله تعالى:

﴿إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ﴾ [سورة الشعرا، الآية 212]⁽³⁾

⁽¹⁾ الكشاف، (39/4).

⁽²⁾ تفسير البيضاوي، (5/5).

⁽³⁾ ينظر: جامع البيان، (15/65).

يَسْمَعُونَ

من يسمعون بمعنى: أنهم يسمعون ولا يسمعون؛ لأن الأخبار
الواردة عن رسول الله وعن أصحابه أن الشياطين قد تستمع
الوحى، ولكنها ترمى بالشہب لئلا تسمع⁽¹⁾

3. بسائل النقد في العلاقات الدلالية:

دأب اللغويون على رصد العلاقات الدلالية بين الكلمات قديماً وحديثاً، ولم يغب عن أنظارهم أن: تقوم فكرة العلاقات على أن الكلمات ذات المعنى العام، والمتعدد، والمحتمل تتعدد علاقاتها، وتتخصص دلالاتها عن طريق وضع الكلمات في سياقاتها التي توضح معناها، وأن الكلمة الواحدة تعطي من المعاني والدلالات بقدر ما يتيح لها من استعمالات، وكثرة الاستعمال تؤدي إلى خلق كلمات جديدة تلبي بها مطالب الحياة⁽²⁾.
وسيلنا في التأني لمطالبة العلاقات هي رجع النظر في ظاهرتين رئيستين في هذا المسعى:
الترادف، والأضداد.

1 – 1: الترادف:

تبه علماء اللغة والدارسون إلى هذه الظاهرة، منطلقين من تتبع الواقع اللغوي، وتعدد استعمال المفردات، وحدث بينهم خلاف في التعامل مع الظاهرة بين موافق لحدوثها، ومنكر لها، وهذا الخلاف نجده مرسطاً في كثير من المصنفات اللغوية، وليس بنا حاجة لاستظهاره في هذا المقام⁽³⁾.

(1) ينظر: جامع البيان، (23/36).

(2) الدلالة السياقية عند اللغويين، (265).

(3) ينظر: المزهر في علوم اللغة والأدب، (1/316) وما بعدها، الترادف في اللغة، حاكم مالك لعيبي، دار الرشيد للنشر، دار الحرية للطباعة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1980، 1980، 221، وما بعدها.

و قبل الانتقال إلى ميدان التطبيق بغية إرسال تحملة نقدية في هذا المضمار، يسترعي الخاطر ملاحظة مستصفاة من الآراء المتباعدة في وقع التزادف، وإحال أنها تظهر قيمة البحث اللغوي للظواهر الدلالية:

نجد من حاول التوفيق بين الإثبات والإنكار من القدماء، كالرازي، الذي مال إلى الاعتدال، وقيد ذلك بوحدة الاعتبار؛ لكنه يخرج الاسم والصفة، فإنها ليسا مترادفين؛ لأن دلالة كل منها على المعنى باعتبار مختلف عن الاعتبار الآخر⁽¹⁾.

ولعل بعض المحدثين قد استثار من هذا الم Heidi في نفي التزادف التام أو المطلق، والإقرار بالتزادف النسبي، فراحوا يتلمسون الفروق الدلالية بين الكلمات من خلال الاستعمال، وتؤكد لهم على السياق الاجتماعي بالدرجة الأولى، بإشارتهم إلى الخبرية الزمنية، أو مقام إطلاق اللغة⁽²⁾.

يقدم الباحث احتراساً مضمونه: أنه يمكن استشراف فرائد وفوائد من آراء الطرفين – المواقف والمنكر – وإن تبانت، وأهم ذلك الاستشراف على وجه الإحكام:

إن التسليم يوجد الظاهرة النسبي يؤذن بالكشف عن ثراء اللغة، واتساعها، ويعين على امتلاك ثروة لغوية تستوعب أنماط التعبير في المقامات كافة.

استخراج المنكرون – لنا – فروقاً دلالية دقيقة في الألفاظ، وعلموا اختلافها من موضع إلى آخر وفق مقتضيات السياق الذي يقتضي لفظة دون غيرها من الألفاظ المناظرة لها، وتجلى آلية تعليل هذا الاختلاف من خلال ربط البنية المعجمية للفظة المتغيرة في التركيبين التماثلين بالسياق، وتفضي آلية التعليل إلى شبكة من العلاقات الدلالية بين اللفظة المتغيرة والسياق⁽³⁾.

وفي مضمار التطبيق تصادفنا إلماعة نقدية في قوله تعالى: «فَقُلْنَا أَضْرِبْ بِعَصَالَكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ أَثْنَتَنَا عَشَرَةَ عَيْنًا» [سورة البقرة: 60]، قوله – جل اسمه: «وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى

(1) ينظر: المزهر في علوم اللغة والأدب، (1/317).

(2) الدلالة السياقية عند اللغويين، (269).

(3) ظواهر أسلوبية في القرآن الكريم، التركيب، والرسم، والإيقاع، عمر عبد المادي عتيق، ط١، عالم الكتب الحديث، إربد، 1331هـ-2010م، (68).

إِذْ أَسْتَشْقَنَاهُ قَوْمَهُ أَنِّي أَضْرَبُ بِعَصَالَكَ الْحَجَرَ فَانْجَسَتْ مِنْهُ آثَنَا عَنْتَرَةَ عَيْنَاهَا [سورة الأعراف: 160]، الانفجار انصداع شيء من شيء، ومنه الفجر والفجر، وجاء هنا (انفجرت)، وفي الأعراف (انجست)، فقيل: هما سواه، وقيل: بينهما فرق، وهو أن الانجاس أول خروج الماء، والانفجار اتساعه وكثرته، أو الانجاس خروجه من الصلب، والأخر خروجه من اللين، والظاهر استعمالهما بمعنى واحد، وعلى فرض المغايرة لا تعارض لاختلاف الأحوال⁽¹⁾.

الظاهر أننا نقف وجاه نوع من الألفاظ المتبااعدة المبنى المتقاربة المعنى، ييد أن تقارب المعنى – الذي استظهره الألوسي – لا يمكن أن نرکن إليه في ظل الكشف عن دلالات فارقة بين (انفجرت)، و(انجست)، ذكر بعضها، وأعرض، أو سها عن أخرى.

ويلوح للباحث أن افتراقاً ثانياً حاصلاً بين الصيغتين، ينهض من داخلهما، ويتمثل بـ: **القوة والخفة: انجست: انفجرت، لكنه أخف من الانفجار⁽²⁾، والانجاس أو الانفجار⁽³⁾.**

هذا الافتراق من جانب دلالة البنية العميقه للصيغتين، كما يستشف من البنية الصوتية على القوة والخفة، فـ (انفجرت) أقوى صوتاً من (انجست) لوجود حرف الراء – ذي الصوت القوي – في الأولى، ولوجود حرف السين – ذي الصوت المهموس في الثانية... وإن (انفجرت) ذات صوت الراء القوي جاءت في سياق تعريض الله تعالى بهم (بني إسرائيل) أنهم لا يفرون بالعهود، وأنهم مقبلون على أن يكونوا أول كافر بالقرآن، ويشترون بأيات الله ثمناً قليلاً، وأنهم يكتمون الحق...، إذن، هذا التعريض بالقبائح، وعدم إطاعة أوامر الله تعالى يناسبه (انفجرت)، وليس (انجست) – أما (انجست) ذات السين المهموس الذي يدل على الرقة واللطف، فقد جاء قبلها كلام لطيف عن بني إسرائيل، قال تعالى: ﴿وَمِنْ قَوْمٍ مُّوسَىٰ أُمَّةٌ يَهُدُورُكَ بِالْحَقِّ وَيَهُمْ يَعْدِلُونَ﴾ [سورة الأعراف: 159]... فناسبها (انجست)، وليس (انفجرت)⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ روح المعاني، (1/335).

⁽²⁾ المحرر الوجيز، (1/152).

⁽³⁾ الجامع لأحكام القرآن، (1/419).

⁽⁴⁾ من الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم في الكلمات المتقاربة المعنى المتبااعدة المبنى وأيات في الإعجاز أخرى، عمدة الله منبع القيسى، ط١، دار البداية، عمان، 1432هـ-2011م، (38-39).

الكثرة والقلة: قال الراغب: **نَجْسُ المَاءِ**، وابن جس: انفجر لكن الانبعاث أكثر ما يقال فيما يخرج من شيء ضيق، والانفجار يستعمل فيه وفيما يخرج من شيء واسع؛ ولذلك قال - عز وجل - **فَقَاتَبَجَسَتْ مِنْهُ أَنْتَأَ عَشْرَةَ عَيْنَاهُ**، وقال في موضع آخر: **فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ أَنْتَأَ عَشْرَةَ عَيْنَاهُ**، فاستعمل حيث صار المخرج للغطان، قال تعالى: **وَفَجَرْنَا بِخَلْلِهِمَا نَهَرًا** [سورة الكهف: 33]، وقال: **وَفَجَرْنَا الْأَرْضَ عَيْوَنَاهُ** [سورة القمر: 12]، ولم يقل: **بِعِسْنَا**⁽¹⁾. فهما مختلفان اختلاف العام والخاص، فلا يتناقضان، ولعل الماء انبجس أولًا ثم انفجر ثانيةً، وكذا العيون يظهر منها الماء قليلاً ثم يكثر لدؤام خروجه، ولا يمتنع أن حاجتهم كانت تشتد إلى الماء، فينفجر، أي: يخرج الماء كثيراً، ثم كانت تقل، فكان الماء ينبع، أي: يخرج قليلاً⁽²⁾.

وأنسجاماً مع دلالة الكثرة لل فعل (انفجر) فقد جاء في سياق سقيا موسى عليه السلام لقومه، وانسجاماً مع دلالة القلة لل فعل (انبجس) فقد جاء في سياق سقيا قوم موسى⁽³⁾.
وثمة ملحوظ دلالي يستوجهه الباحث من البنية الصوتية لـ (انفجر)، فصوت (الثون)
صوت يخرج بكثير من الغنة والاهتزاز والحركة، و(الفاء) لرخاوته يخرج بهواء كثير، و(الجيم)
صوت الشدة والقوة، و(الراء) صوت التكرار والاستمرار، فكأن اللفظة تحاكي بذلك الإيحاءات
الصوتية الجو العام للأية، وبذلها يتخلق في (انفجر) دائرة الاتساع والكثرة.

ومن التجليات النقدية على صعيد التراكيب ما جاء في قوله تعالى: **وَلَا تَقْتُلُوا**
أُولَئِكُمْ مَنْ إِمْلَقَتْ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ [سورة الأنعام: 151]، (من إملاق): من أجل
فقر، أو من خشية، كما في قوله سبحانه: **وَلَا تَقْتُلُوا أُولَئِكُمْ خَشْيَةً إِمْلَقَتْ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاهُمْ**
[سورة الإسراء: 31]، وقيل: الخطاب في كل آية لصنف وليس خطاباً واحداً، فالمحاطب بقوله
 سبحانه (من إملاق) من ابتلي بالفقر، ويقوله تعالى: **خَشْيَةً إِمْلَقَتْ** من لا فقر له، ولكن يخشى

⁽¹⁾ المفردات في غريب القرآن، (37).

⁽²⁾ التفسير الكبير، (3/89).

⁽³⁾ طواهر أسلوبية في القرآن الكريم، (ص 64).

وقوعه في المستقبل، ولهذا قدم رزقهم هنـا في قوله - عز وجل: (تَخْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ)، وقدم رزق أولادهم في مقام الخشية، فقيل: نحن نرزقكم وإياكم، وهو كلام حسن⁽¹⁾. يشير الخطاب القرآني في الآيتين إلى الفقر من خلال لفظة (إِمْلَاقٍ)، وتعني: الافتقار، ورجل أملق من المال، أي: فقير منه، قد نفد ماله، وقيل: الملـق الذي لا شيء له، و(خشـية إِمْلَاقٍ) معناه: خـشـية الفقر وال الحاجـة⁽²⁾.

وحدث الافتراق في التركيب من جانبيـن:

الجانب الزمنـي: فالسيـاق الزمنـي في الأنـعام هو الزـمان الحـاضـر، والـداعـع إلى تـقـلـة الأـبـنـاء هو الفقر الواقع بهـم، أما السيـاق الزمنـي في الإـسـراء فهو المستـقبل، فـهـم يـقـتـلـون أولـادـهـم خـشـية الفقر المتـوقـع في المستـقبل.

الجانب الخطـابـي: فالـخطـابـ في الأنـعام لـلـفـقـراءـ، والـخطـابـ في الإـسـراء لـلـأـغـنـاءـ. كـشـفـ هذا البـطـطـ عن الدـقـةـ في الاستـعـمالـ، وـأنـ كلـ تركـيـبـ متـمـكـنـ في مـوـضـعـهـ في الآـيـةـ، ولا يمكنـ الاستـبـدـالـ بـيـنـ التـركـيـبـيـنـ.

3 – 2: الأـضـدـادـ:

تـعرـضـ بـجـانـبـ من جـوـانـبـ العـلـاقـاتـ الدـلـالـيـةـ الـذـيـ يـنـصـرـفـ فـيـ الـلـفـظـ عـلـىـ مـعـنـيـنـ مـنـضـادـيـنـ⁽³⁾، وـالـظـاهـرـةـ كـسـابـقـتهاـ - التـراـدـفـ - انـقـسـمـ أـهـلـ الـلـغـةـ وـدارـسـيـهاـ بـصـدـدـهاـ عـلـىـ قـسـمـيـنـ: الـأـوـلـ: أـثـبـتـ وـجـودـهـاـ، وـالـأـخـرـ: انـكـرـهـاـ⁽⁴⁾. ويـبـدـوـ لـنـاـ أنـ الفـرـيقـ الـأـوـلـ يـرـاـهـاـ حـلـةـ تـرـهـوـ بـهـاـ الـعـرـبـيـةـ عـلـىـ أـخـوـاتـهـاـ مـنـ الـلـغـاتـ، تـمـدـهـاـ بـمـزـيدـ مـنـ الـاـمـتـيـازـ وـالـثـرـاءـ، أماـ الفـرـيقـ الـأـخـرـ فـيـرـاـهـاـ مـطـعـنـاـ عـلـىـ الـعـرـبـيـةـ، يـسـلـبـهـاـ بـهـاءـ الـفـصـاحـةـ، وـيـسـدـلـ عـلـيـهـاـ أـثـوـابـ الـغـمـوـضـ.

وـالـذـيـ نـؤـسـسـ عـلـيـهـ بـنـاءـ عـلـىـ مـاـ سـبـقـ مـنـ التـبـاـيـنـ فـيـ مـعـالـجـةـ الـظـاهـرـ، أـنـاـ نـرـتـابـ مـنـ اـطـرـاحـ التـوجـيهـاتـ وـالـتـفـسـيرـاتـ الـتـيـ صـدـرـتـ عـنـ الـمـؤـيـدـيـنـ لـلـأـضـدـادـ؛ لـأـنـ فـيـ مـكـنـونـهـاـ -

(1) روح المعاني، (8/64).

(2) ينظر: التعبير القرآني، (276-278)، ظواهر أسلوبية في القرآن الكريم، (62).

(3) الأـضـدـادـ فـيـ الـلـغـةـ، حـمـدـ حـسـنـ آلـ يـاسـينـ، طـ1ـ، مـطـبـعـةـ الـمـارـفـ، بـغـدـادـ، 1994ـ، (99).

(4) يـنـظـرـ: المـزـهـرـ فـيـ عـلـومـ الـلـغـةـ وـالـأـدـبـ، (1/306-305).

والله تعالى أعلم – ما يثري اللغة، ويدل على عبريتها في إعطاء اللفظ الواحد وجوها مختلفة من المعاني، وبالمقابل لا يمكن أن تخلد إلى كل ما ذكر من الفظ التضاد؛ لأن في بعضها تكلف في التفسير، وبعد عن البنية العميقية للفظة، والأولى خروجها من دائرة الأضداد.

والذى يثير في النفس استحساناً أن نجد بعض الدراسات قد تعمقت – بوعي – في الكشف عن العلاقات المنضوية تحت ظاهرة الأضداد، وأخذت على عاتقها أن استشراف دلالات الألفاظ المتضادة من خلال الملابسات الخارجية للأحداث الكلامية، كالعلاقة بين الليل والنهار: علاقة تقابل زمنية تدل على الوقت، وهي في القرآن دلالة تقسيم الأهمية، وكالعلاقة التقابلية بين الإيمان والكفر: دلالة دينية عقائدية، والسعاد والبخل: دلالة اجتماعية ذات علاقة بالنفس الإنسانية، وهناك دلالات متضادة تظهر من خلال السياق كالظن للشك واليقين: دلالة تباهي اجتماعية، وهناك علاقة تضادية عكسية، مثل: بيع ويشتري: ذات دلالة تجارية⁽¹⁾.

وعلى صعيد الأضداد في التنزيل الكريم؛ فإن أهم ما نلمسه في هذا الميدان أن: الدفاع عن ظاهرة التضاد في اللغة العربية، والاهتمام بها من قبيل اللغويين القدامى، كان لغرض الدفاع عما ورد منها في القرآن الكريم⁽²⁾، على أن أكثر الألفاظ القرآنية التي تتسب – حسب قولهم – إلى الأضداد، قد جاء في القرآن الكريم بأحد معنئيه الضديين، ولم يأتِ بالمعنى الآخر، إما لأنه لم يرد إلا مرة واحدة في القرآن الكريم، أو لأن القرآن قد استعمله في إحدى دلالتيه دون الأخرى⁽³⁾.

نتهي – عقب هذا البسط – إلى النظر في نعطين لغوين في الخطاب القرآني:

– بين النطط الاسمي والظرفى:

والشاهد فيه قوله تعالى: **﴿لَقَدْ تَقْطَعَ بَيْنَكُمْ﴾** [سورة الأنعام: 94]، (بينكم) هو من الأضداد: كالقرء، يستعمل في الوصل والفصل، والمراد هنا الوصل، أي: لقد تقطع وصلكم. وطعن ابن عطية في هذا، بأنه لم يسمع من العرب أن بين يمعن: الوصل، وإنما انتزع من هذه الآية، وأجيب: بأنه معنى مجازي، ولا يتوقف على السمع؛ لأن (بين) يستعمل بين الشيئين المتلاصبين نحو: بينك وبينك رحم وصدقة وشركة، فصار لذلك يمعن: الوصلة، على أنه لو قيل: بأنه حقيقة في ذلك

(1) الدلالة السياقية عند اللغويين، (299).

(2) التأويل اللغوي في القرآن الكريم- دراسة دلالية، (317).

(3) المصدر نفسه، (318).

لم يبعد، فإن أبا عمرو، وأبا عبيدة، وابن جني، والزجاج، وغيرهم من أئمة اللغة نقلوه، وكفى بهم سندًا فيه، فكونه متزاعاً في هذه الآية غير مسلم⁽¹⁾.

الحق أن جل المفسرين قد استشعروا معنى اللفظة، وبينوا إشكالها في حالة السؤال عن الآية: كيف جاز أن يكون معنى الوصل مع أن أصله الانفصال والتباين؟ قلنا: هذا اللفظ إنما يستعمل في الشيئين اللذين بينهما مشاركة ومواصلة من بعض الوجوه؛ فلهذا حسن استعمال هذا اللفظ في معنى الوصلة⁽²⁾.

فيبدو المعنى ظاهراً على: ثقى تواصلهم الذي كان بينهم في الدنيا، فلا تواصل بينهم، ولا تواد، ولا تناصر، وقد كانوا في الدنيا يتواصلون ويتناصرون، فاض محل ذلك كله⁽³⁾.

وعلى قراءة الرفع (بينكم) اتسع في هذا الظرف فأسند الفعل إليه فصار اسماء، ويقويه: **﴿هَذَا فِرَاقٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُم﴾** [سورة الكهف: 78]، و**﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنَكُمْ حِجَابٌ﴾** [سورة فصلت: 5]⁽⁴⁾، أي: أخرج عن الظرفية، وجعل اسماءً للمكان الذي يجتمع فيه، أي: انفصل المكان الذي كان عمل اتصالكم، فيكون كنایة عن انسحاب أصحاب المكان الذي كان عمل اجتماع، والمكانية هنا مجازية مثل: **﴿لَا تُقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللهِ وَرَسُولِهِ﴾** [سورة الحجرات: 1]⁽⁵⁾.

والمستفاد ما تقدم أن النظر بعين العناية إلى: سياق الآية، وتركيب العبارة، وفهم الفكرة التي يرمي إليها الكلام يحدد تحديداً أكيداً المعنى الخاص الذي تصرف إليه اللفظة، والذي لا يمكن أن تصرف إلى غيره في هذا الموضع⁽⁶⁾.

(1) روح المعاني، (259 / 7).

(2) التفسير الكبير، (72 / 13).

(3) الجامع لأحكام القرآن، (7 / 279)، وينظر: معاني القرآن للنحاس، (2 / 459).

(4) معاني القرآن للفراء، (1 / 525).

(5) إنفاف فضلاء البشر، (269).

(6) الأضداد في اللغة، (525).

النمط الفعلى:

ومثله في قوله تعالى: **﴿فَاقْبِلُوا إِلَيْهِ يَزِفُونَ﴾** [سورة الصافات: 94]، (يزفون) يسرعون من زف النعام أسرع لخلطه الطيران بالمشي، ومصدره الزف والزفيف، وقبل: (يزفون) أي: يمشون على تؤدة ومهل، من زفاف العروس إذا كانوا في طمأنينة، من أن ينال أصنامهم بشيء؛ وليس بشيء⁽¹⁾. ربما تصرفنا مدارسة البواعت القادمة – بالبيان والاقتناع – عن قبول التضاد في معنى الفعل.

- باعث معجمي:

جاء في اللسان: زف يZF زفيفاً، والزفيف الإسراع ومقاربة الخطو⁽²⁾.

- باعث سياقي:

فالآلية في سياق الإسراع لا الإبطاء، لأن الأمر تعلق بتحطيم آهتمهم المزعومة، فيكون إقبالهم إليه يزفون بعد رجوعهم من عيدهم وسؤالهم عن الكاسر⁽³⁾. أما معنى الإبطاء لعلة العزة المتخلقة في نفوسهم، فليس فيها ما يحمل على معنى الضدية إلا بضرب من التأويل المتكلف.

- باعث استدلالي من الشعر العربي:

قال جرير:

كَائِنُوكُمْ بِـأَمْعَزِ وَارِدَاتِ نَعَامُ الصَّيفِ زَفَ مَعَ الرِّفَالِ⁽⁴⁾

- باعث يأتينا من جانب مصنفات القراءات:

فإجماع القراء على فتح الباء إلا ما قرأ حزة من ضمها، فمن فتح أخذه من زف يZF، ومن ضم أخذه من أزف يZF، وهو لغتان معناهما الإسراع في المشي⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ روح المعاني، (147/23).

⁽²⁾ لسان العرب، زف.

⁽³⁾ الكشاف، (52/4).

⁽⁴⁾ ديوان جرير، (453).

⁽⁵⁾ الحجة في القراءات، (302).

ولعله يحسن بعدهما تقدم أن نستكمل هذا الاستقراء بالإلماح إلى أنه قد تستعمل اللفظة في سياق أو تركيب يوهم بتضادها، وهي ليست كذلك لو انتزعت من ذلك التركيب⁽¹⁾، ولا يعني ذلك عدم مراعاة المتعلق باللفظة والمركب معها في قضية الأضداد، لأن تلكم المقررات من أوفق السبل لتحديد معنى الألفاظ.

⁽¹⁾ ينظر: الأضداد في اللغة، (524).

المسعى الرابع

مقاربة نقدية لقضايا في الدراسات المعاصرة

المقاربة الأولى

المنحى الوظيفي للتراكيب

رأينا - بعد تتبع المطان - النحوين لا يمرون عجلاً حين يتعرضون لقضايا التراكيب اللغوية ، وإنما حرصوا على تحديد المنازل التي تتنزل فيها أجزاء الكلام ، وذلك عن طريق التاليف بين أجزاءه وتراكبيه على الوجه الذي يتشكل بموجبه المعنى الذهني ، آخذين بمحققتين متلازمتين: أولاهما: أن تركيب أجزاء الكلام، وترتيبه خاضع لمقاييس وقوانين قوية، وثانيهما: أن وضع أجزاء الكلام في المنازل التي اختصت بها هي التي تعطيه الإفادة المرجوة والمعنى المراد⁽¹⁾.

وإنطلاقاً من دائرة المعنى النحوي ، حاول بعض الدارسين أن يفيدوا من الإمكانيات التركيبية في اللغة برصد الخواص الشكلية التي تصيب الجملة، ووصفها بدقة .. ولا شك أن الاهتمام بالناحية التركيبية في الصياغة يرجع أصلاً إلى المعنى النحوي الذي يمثل أحد الأقسام الوظيفية للمعنى اللغوي العام، ولا شك أيضاً أن مستويات الدراسة اللغوية تتعاون فيما بينها على إفراز المعنى الذي عن طريقه تتم عملية التواصل في مستواها العادي المألف ...، وبمعنى آخر نجد تركيزاً على المسبيات التي جعلت من هذه الكلمة (فاعلاً) أو (مفعلاً). إلخ⁽²⁾.

والمخزوبي إلى أن الخليل رأى أن التركيب ظاهرة لغوية تخضت عنها الاستعمالات، وهو أيضاً ما كان مؤلفاً من كلمتين تلازمتا في الاستعمال وقد أشار سيبويه إلى مضمون هذا المعنى في كلامه عن التركيب الاستنادي⁽³⁾ ، إذ عبر عن معنى التلازم بقوله: *وَهُما مَا لَا يُفْنِي وَاحِدٌ مِّنْهُما*

(1) ينظر : العدول في البنية التركيبية، قراءة في التراث البلاغي، إبراهيم بن منصور التركي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وأدابها، 19، ع 40، 1428، (547).

(2) ينظر: جدلية الإفراد والتراكيب في النقد العربي القديم، محمد عبد المطلب، ط 1، الشركة المصرية العالمية للنشر، 1995، (154).

(3) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، (191).

عن الآخر، ولا يجد منه بداً... فلا بد لل فعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء⁽¹⁾، نفهم من هذا أنه ازدجى أوائل التحوين إلى أن ينكرروا في فحص التراكيب، ودراسة معانيها، وعلاقة الألفاظ فيها بعضها مع بعض، وهو الذي أصله سببواه، وظل يوجه الفكر النحوي في تاريخه الطويل - برأي عبد الرافع (2010م) - فالمعنى هو الأصل في اللغة، وليس للنحو غاية إلا الوصول إلى المعنى، وكل فصيلة من فصائل النحو، وكل من تراكيبه ليس مجرد إشكال ومبان، وإنما هي معان تتملص مبانٍ، ومن ثم فإن التحليل يرد المبني إلى أصله، ويربطه بمعناه، أو يجعله تاليًا له، فالمبتدأ والخبر ليسا اسمين مرفوعين في بنية شكلية، وإنما هما تراكيب مخصوصة عن معنى معين⁽²⁾.

وبلغت معقولة تلك الأنوار - وأنظار أخرى عزفنا عن ذكرها؛ خشية أن يحيط علينا الاستطراد اضطراب المنهج - يمكن القول إنهم قد ركزوا على المعنى الوظيفي الذي تعكسه التراكيب، وتأثي في خدمته، وهكذا ينطلق الجرجاني في نظريته - النظم - من هذا المنحى، فيقول: «اعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم، ولا ترتيب حتى يعلق بعضها على بعض، وبين بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك ... وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا عهود لها غير أن تعمد على اسم فتجعله فاعلاً لفعل، أو مفعولاً، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبر عن الآخر... أو تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفياً، أو استفهاماً، أو ثنياً، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك⁽³⁾، فالتعليق، والترتيب، والبناء، والوجه، والفرق، مصطلحات كثيرة ما ترددت، أو تردد معناها في كلام الجرجاني، وما ذاك إلا دليل على العلاقة الحميمة التي تجمع البنية بالوظيفة، وهي ارتباط التراكيب اللغوية بمقاصد الخطاب، ومقتضيات الحال، وهو ما عده بعضهم النحو الحقيقي؛ لأن النحو الوظيفي الذي تراعي فيه كل أطراف الرسالة من مرسلها إلى مستقبلها إلى الرسالة ذاتها، وما يحيط بها من ظروف⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ الكتاب، (1/23).

⁽²⁾ النحو الوظيفي في تفسير التحرير والتبيير لابن عاشور- سورة البقرة غرذجا، الطاهر شارف، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الآداب واللغات، 2005-2006، (47-48).

⁽³⁾ دلائل الإعجاز، (59).

⁽⁴⁾ ينظر: نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، حذيفة محمد الصافي، ط1 دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 1429هـ 2008م، (36).

هذا التصور للعلاقة بين الوظيفة والبنية جعل أحمد المتوكل يقول: إن النحو الذي كان يدعو إليه الجرجاني؛ ومن حذا حذوه من البلاعرين والأصوليين، نحو وظيفي باعتبار قيامه على مبدأ ضرورة الربط بين اللغة والوظيفة التي تؤديها في التواصل⁽¹⁾.

وإذا دلفنا نحو استثناء الاتجاه الوظيفي للقدماء، نجد أنه يلابس في معطياته نظرية النحو الوظيفي (the theory functional grammar) التي اقترحها سيمون ديك سنة (1978م)، وهي نظرية تعطي جل عنايتها لوظائف المكونات في الجملة، وتستند إلى بعد التداولي للغة بحكم أنها وسيلة تواصل، ويتميز الاتجاه الوظيفي من بين الاتجاهات الأخرى بأنه يربط اللغة بالوظيفة التي تؤديها من جانب، وبالبيئة الاجتماعية وتضافر العناصر من جانب آخر، ولذلك نجد الوظيفيين ينكبون على الأشكال الدلالية، ويعتبرون المقام، وينظرون في القول، مقابل انكباب البنائيين والتحويليين على الأشكال الدالة، واهتمامهم بالنظام اللغوي، وبحثهم عن الجهاز المحتفي وراء القول⁽²⁾.

فاهتمام النظرية بتفصيل جوانب أساسية في الظاهرة اللغوية، وسد ثغرات خلفتها النظريات غير التداولية في عاشر حيوية كـ (الكلام، وسياق الحال، وملابسات الخطاب...)، وإدراج ذلك كله ضمن وصف الظاهر اللغوية وتفسيرها⁽³⁾، أغري بعض الدارسين للأخذ بها في دراستهم التحويلية، ومعاجلتهم للنصوص اللغوية⁽⁴⁾، ومنها النصوص القرآنية⁽⁵⁾.

وعسانا في هذا المسعى أن ننشد مقاربة نقدية في خطاب التفسير مع أنظار من الوظيفية المعاصرة، مؤثرين استشرافها عن طريق الصعيدين الآتيين:

- على صعيد الكلم:

ويأتينا من تلازم ثانٍ في الاستعمال العربي يتمثل بالحذف والذكر:

(1) اللسانيات الوظيفية-مدخل نظري، -أحمد المتوكل، ط 2، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2010، (97).

(2) التراكيب التحويلية من الوجهة التداولية، عبد الحميد السيد، مجلة مؤنة للبحوث والدراسات، 162، ع 2، 2001م، (75).

(3) النحو الوظيفي في تفسير التحرير والتورير، (35).

(4) ينظر: على سبيل المثال دراسات أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1986.

(5) من الدراسات القرآنية في هذا النحو: النحو الوظيفي في تفسير التحرير والتورير، الوظائف التداولية الداخلية في سورة

الأنعام، فاطمة بنت ناصر المخني، ط 1، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 1430هـ-2009م.

1- الحذف:

إذا أقمنا على مدارسة هذه الظاهرة، فإننا نجد إدراك الأوائل لها، فسيبوه ذكر في باب ما يكون في اللفظ من الأغراض أنهم ما يجذبون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، وسيجذبون، ويغوضون، ويستغثون، بالشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً⁽¹⁾، ثم جاء ابن السراج بمثل ما جاء به سابقه⁽²⁾، ويمكن لنا أن نقول: إن الحذف عنده يعني: إسقاط بعض الصيغ الموجدة في النص، سواء في ذلك حدوث تغير إعرابي لبعض الصيغ الباقية، أو ثباتها على ما كانت عليه⁽³⁾، ولم يدخل ابن جني، ومن بعده الجرجاني جهداً من أجل توصيف ينسجم والاستعمال اللغوي للظاهرة، وقد تردد ذلك بين الجرأة واللطافة، قال ابن جني في باب شجاعة العربية: قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإنما كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته⁽⁴⁾. في حين عده الجرجاني بابةً دقيقة المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفعى من الذكر⁽⁵⁾.

ولا يذهبُّ عنا أن مظاهر الحذف كثيرة على مستوى التركيب، سواء كان الحذف لحرف من حروف المعاني، أو للاسم بكل وظائفه التحوية، أو لل فعل، أو للجملة، وكل هذه الضروب لا تحدث اعتباطاً، وقد اشترط اللغويون لصحة الحذف وجود القرائن اللفظية، أو المعنية، أو الحالية، وإن لا يكون في الحذف ضرر معنوي، أو صناعي يقتضي، عدم صحة التعبير في المعيار التحوي⁽⁶⁾. ولنا أن نلتئم - على وجه الإيضاح - شروطاً لابد من توافرها في الجملة لكي يتم

الحذف :-

- الأول: أن يكون اللبس مأموناً - على المستوى اللفظي والمعنوي - بعد الحذف.
- الثاني: أن لا يؤدي الحذف إلى غموض في تحديد المعنى المراد.

(1) الكتاب، (1/24-25).

(2) ذكر هذه الظاهرة في باب الاتساع ينظر (256-266).

(3) أسلوب الحذف في القرآن الكريم وأثره في المعانوي والإعجاز، مصطفى شامر خلوف ط 1، دار الفكر، عمان، 1430هـ-2009م، (15).

(4) الخصائص، (2/360).

(5) دلائل الإعجاز، (121).

(6) القراءة في اللغة العربية، كوليزار كاكل عزيز، ط 1، دار دجلة، عمان، 2009، (237).

الثالث: أن لا يكون المذوف مؤكداً.

الرابع: أن لا يؤدي الحذف إلى نقل آخر أشد على الجهاز النطقي من النقل الأول، كان ي يؤدي حذف التنوين مثلاً إلى التقاء همزتين، أو متمايلين^(١).

وتحصيلاً لإتمام عقد الاستفراه في الحذف، وابتعاداً عن أي متزع استطرادي لا يسعه المقام،
يمكن أن نحصر أسباب الحذف بالأتي:

كثرة الاستعمال.

طُولُ الْكَلَامِ

الهدف للضرورة الشعرية.

الحذف للإعراب.

الحذف للتراكيب.

الهدف لأسباب صرف صوتية (التقاء الساكين، توالي الأمثال، حذف حروف العلة لللاستقلال، حذف الهمزة استقلالاً، الحذف للوقف، صيغة الجمع، صيغة التصغير)⁽²⁾.

ونجني بعد هذه المدارسة ملاحظ آتية:-

الأول: يعتري هذه الظاهرة باعثان، أحدهما: لغوي يهتم بأسلوب الكلام وحالاته، والآخر: مقامي يراعي نفسية المتكلمين، وسباق الحال خارج التركيب اللغوي.

الثاني: يرى المحدثون أن ظاهرة الحذف في حقيقة أمرها انزيادات سياسية، يرمي فيها المتكلم إلى أسلوب غير مألوف من الكلام، لأسباب منها جلب انتباه السامع لأمور، وصرفها عن أخرى، وينبغي لكل قول جديد ينفلت بطبيعته من قيود القانون اللغوي أن يقدم証明 قرائن تبرهن هذا الانفلات - الحذف ⁽³⁾.

²⁷⁹ ينظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي، احمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1996، 276-277-278.

¹ ينظر ظاهرة التخفيف في النحو العربي، (279-280)، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، دار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1998، (27-70).

ينظر: القرينة في اللغة العربية، (239).

الثالث: إن ظاهرة الحذف أقرها الدارسون القدماء، والمحدثون على السواء، وأكدها الملاحظة اللغوية والاستقراء، فتوصل العلماء إلى استنتاج عام بوجود هذه الظاهرة في كل اللغات، فهي ليست من خصوصيات لغة معينة، وإن كانت تتفاوت من لغة إلى أخرى، وإن هذه الظاهرة تؤكد نزوع الإنسان نحو الاختصار، وبدل أقل جهود، لا في كلامه فحسب بل في شؤون حياته الاجتماعية كافة⁽¹⁾.

أما الصور النقدية المسخرة في هذه الظاهرة فتتمثل بالوظائف الآتية:

1-1-1 وظيفة أسلوبية:

وجدناها – بعد تفحصها بأننا – تتعقد بظواهر قادمة:

التخفيف: يدلنا إليه مقصد الخطاب في قوله تعالى: **﴿قُلْ آذِّعُوا الَّذِينَ رَعَمْتُ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾** [سورة سبا: 22]، أي: زعمتموهن آلة، كذا قدره الجمصور على أن الضمير مفعول أول، والمفعول ثان، وحذف الأول: تخفيفاً؛ لأن الصلة والموصول همتزلة اسم واحد، فهناك طول يطلب تخفيفه، والثاني لأن صفتة اعني قوله تعالى (من دون الله) سدت مسده، فلا يلزم إجحاف بهذفهما معاً، ولا يجوز أن يكون (من دون الله) هو المفعول الثاني، إذ لا يتم مع الضمير الكلام، ولا يلتزم النظام، وقال ابن هشام: الأولى أن يقدر زعمتم أنهم آلة؛ لأن الغالب على (زعم) أن لا يقع على المفعولين الصربيجين، بل على ما يسد مسدهما من أن وصلتهما. ورجح تقدير الجمصور، بأنه أبعد عن لزوم الإجحاف⁽²⁾.

يمكن أن نرصد بواسطه تضليل ما سبق، وتعزيز متزع التخفيف:

الأول: وعي التقدير، قال الزخيري: تقدير الآية: زعمتموهن آلة من دون الله، فحذف الراجع إلى الموصول، كما حذف في قوله: **﴿أَهَدَى الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾** [سورة الفرقان: 41]، استخفافاً لطول الموصول لصلته، وحذف (آلة)، لأنه موصوف صفتة(من دون الله)،

(1) الظاهرة اللغوية ومتناهج وصفتها وتفسيرها، الحذف في العربية غوذجا، سهير إبراهيم، أحد سيف، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2006، (134).

(2) روح المعاني، 159/22.

والموصوف يجوز حذفه، وإقامة الصفة مقامه، إذا كان مفهوماً، فإذاً مفعولاً (زعم) معدوفان جميعاً بسبعين مختلفين⁽¹⁾، و(زعم) من الأفعال التي تعدد إلى اثنين، إذا كانت اعتقادية⁽²⁾.
 الثاني: وجه المقام، وهذا خطاب توبیخ⁽³⁾، رکز على إیصال العتاب، وعدم صرف أنظار المتلقين إلى التفصیل في أطراف الكلم، فحسن التخفیف.
 الثالث: تصالیل لاستعمال التخفیف، فلا تتحفظ على توصیف صدر عن نهاد الموسى للمنظومة اللغوية بأنها كقانون المواصلات؛ لأنّه يفضي إلى تصالیل الظاهرة قال: النظام اللغوي .. خلق للإفادة، أي: لتبلیغ أغراض المتكلّم للمستمع، فهو آلة للتبلیغ جوهره تابع لما ولی من أمر الإفادة، فهو إلى قوانین فن المواصلات أقرب منه إلى قواعد المنطق، وقد فهم النحاة العرب هذه الظاهرة فيما صحيحاً؛ إذ بنوا علم النحو على مبدأ التخفیف والفرق، وهذا مبدأ الاقتصاد اللغوي الذي أثبته اللغويون المعاصرین⁽⁴⁾.

وبحسب الاقتصاد في المجهود الكلامي (economy of effort) أن يجد مكانه في الدراسات اللغوية؛ لأنّه مقيم في أوصال اللغة؛ ولأنّ طلب الحفنة، أو التخفیف، يعدّ مظهراً من مظاهر التفسير اللغوي الذي يبني على الذوق الاستعمالي للغة، وأنّ ظاهرة التخفیف فسرت كثيراً من الظواهر الصرفية والنحوية التي كانت غامضة أمامنا، وقد قام بهذا التفسير العرب الفصحاء⁽⁵⁾.
 الاحتباک : - يظهر هذا الضرب في قوله تعالى: «مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِياءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلٍ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ» [سورة البقرة: 91] [إن كنتم مؤمنين]، تكرير للاعتراض؛ لتأكيد الإلزام، وتشديد التهويل، أي: إن كنتم مؤمنين فلم تقتلونهم، وقد حذف من كل واحدة من الشرطين ما حذف نفقة بما أثبت في الأخرى على طريق الاحتباک، وقيل: إن المذكور قبل جواب لهذا الشرط بناءً

(1) الكشاف، 3/588.

(2) البحر المحيط، 7/264.

(3) الجامع لأحكام القرآن، 14/295.

(4) نظرية النحو العربي في ضوء مناجع النظر اللغوي الحديث، (87).

(5) ظاهرة التخفیف في النحو العربي، (18).

على جواز تقاديمه، وهو رأي الكوفيين، وأبي زيد، واختاره في البحر، وقال الزجاج: (إن) هنا نانية،
ولا يخفى بعده⁽¹⁾.

هذا التوجيه - آنف الذكر - إلى مظاهر من مظاهر بلاغة الأسلوب اللغوي، وسر من أسرار جمالها وإبداعها، وهو الاحتباك، وأصل هذه التسمية من الحبكة الذي معناه: الشد والإحكام، وتحسين أثر الصنعة في الثوب، فحبكة الثوب سد ما بين خيوطه من الفرج، وشده، وإحكامه، بحيث يمنع عنه الخلل مع الحسن والرونق، وبيان أخذه منه من أن مواضع الحذف من الكلام شبهت بالفرج بين الخيوط، فلما أدركها الناقد البصير بصوغه الماهر في نظمه وحوكه، فوضع المذوف مواضعه كان حابكاً له مانعاً من خلل يطرقه، فسد بتقدير ما يحصل به الخلل مع ما اكتسبه من الحسن والرونق⁽²⁾.

ولمزيد فضل وتجليه قال الزركشي⁽³⁾ هو أن يجتمع في الكلام متقابلان، فيحذف من كل واحد منها مقابلة؛ لدلالة الآخر عليه.

فالحذف في الآية ظاهر في قول أبي حيان: والأظهر أن (إن) شرطية، والجواب مذوف، التقدير: فلم فعلتم ذلك؟، ويكون الشرط وجوابه قد كرر مرتين على سبيل التوكيد لكن حذف الشرط من الأول وأبقى جوابه، وهو (فلم تقتلون)، وحذف الجواب من الثاني وأبقى شرطه⁽⁴⁾.

ويتعين هذا المنحى الوظيفي في قوله تعالى: **﴿إِنَّمَا يُنَاهَا الْأَذْنَانُ إِذَا دَعَوْتَهُمْ أَنْ يَأْتُوكُمْ أَنْصَارَ اللَّهِ﴾** كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من أنصاره إلى الله قال الحواريون نحن أنصار الله [سورة الصاف: 14]، وقد جعلت الآية من الاحتباك، والأصل كونوا أنصار الله حين قال لكم النبي ﷺ: من أنصاره إلى الله؟ كما كان الحواريون أنصار الله حين قال لهم عيسى عليه السلام: من أنصاره إلى الله؟. محذف من كل منها ما دل عليه المذكور في الآخر، وهو لا يخلو عن حسن⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ روح المعاني، (1) (393).

⁽²⁾ الإنقان في علوم القرآن، (2/165).

⁽³⁾ البرهان في علوم القرآن، (3/129).

⁽⁴⁾ البحر العظيم، (1/475).

⁽⁵⁾ روح المعاني، (28/109).

أن موضع النظر، والوجه الذي يعول عليه في إثبات المقاربة هو أن يكون «(الكاف)» في محل نصب على إضمار القول، أي: قلنا لهم ذلك كما قال عيسى ﷺ للحواريين⁽¹⁾، أو أقول لكم كما قال ... فمحذف من الأول (حين قال لكم النبي من أنصاري إلى الله؟)؛ لدلالة الثاني عليه، وهو قول عيسى ﷺ، ومن الثاني (كما كان الحواريون أنصار الله)؛ لدلالة الأول عليه، وهو قوله تعالى: (كونوا أنصار الله).

الإيقاع: مما يتصل بباب الحديث عن هذا الجانب ما جاء في قول الحق - تبارك وتعالى -

﴿فَآتَسْتَمِعُ لِمَا يُوحَى﴾ [سورة طه: 13] ، حذف الفاعل في (يوحى) للعلم به، وبمحنته كونه فاصلة، فإنه لو كان مبنياً للفاعل لم يكن فاصلة⁽²⁾.

الحق أن الإيقاع في الفاصلة يشكل ظاهرة من الظواهر الأسلوبية في القرآن الكريم، وقد حدث خلاف بين القدماء من حيث تعريف الفاصلة، وعلاقتها بفن السجع، وقافية الشعر، فالفاصلة عند الزركشي والسيوطى هي: آخر كلمة في الآية، كقافية الشعر، وقرينة السجع في الشر، وأما أبو عمرو الدانى فيرى أن الفاصلة هي الكلمة الأخيرة من الجملة، وهذا يعني أن الكلام المنفصل - عند الدانى - قد يكون رأس آية وغير رأس، وكذلك الفواصل تكون رؤوس آية وغيرها، وكل رأس آية فاصلة، وليس كل فاصلة رأس آية⁽³⁾.

ويقطع النظر عن الولوج في تفصيلات الخلاف، فإن النسيج النحوي الإيقاعي يشمل عدداً من الأشكال اللغوية التي المح الألوسي في روئته إلى أحدهما، وهو الحذف، وقد عبر الزركشي عن هذا العدول بقوله: الخروج عن نسق الكلام لأجل الفاصلة⁽⁴⁾، ونقل السيوطى أن المناسبة بين الفواصل يرتكب لها أمور من مخالفة الأصول⁽⁵⁾.

ولكي ينأى عن الخطأ احتمالية اللبس من مصطلحي: الخروج والمخالفة، لا سيما في التوجيه القرآني، فلعل أقرب وصف يلابس الظاهرة الإيقاعية إنها أسلوب قرائي فريد، ولا نقول في وصفه سوى أنه نسبي وحده، يصح في القرآن الكريم تحقيقاً لغابات إعجازية، وإن لم يصح في

⁽¹⁾ البحر المحيط، (8/261).

⁽²⁾ روح المعاني، (16/201).

⁽³⁾ ينظر: البرهان في علوم القرآن، (1/53).

⁽⁴⁾ المصدر نفسه، (1/61).

⁽⁵⁾ الإتقان في علوم القرآن، (2/265).

غيره⁽¹⁾، وتتمثل مسوغات الحذف في الفاصلة بالحرص على الإيقاع والانسجام مع السياق

الدلالي⁽²⁾.

1-1-2 التداول الوظيفي في الخطاب

ننظر إلى هذا الملحوظ من جانبي:

تهويل الخطاب: نستشرف المنحى النقدي للمعقود له العنوان من قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا
فَضَلَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَابٌ حَكِيمٌ﴾ [سورة النور: 10]، جواب (الولا) عذوف؛
لتهويله حتى كأنه لا توجد عبارة تحبط بيانه، وهذا الحذف شائع في كلامهم قال جرير:

كذب العواذل لـو رأينَ مُناخنا
بـهزـز رـامـة والمـطـي سـوـام⁽³⁾

ومن أمثلتهم: لو ذات سوار لطمتي، فكانه قيل: لو لا تفضله تعالى عليكم ورحمته سبحانه،
إنه تعالى مبالغ في قوله التوبية، حكيم في جميع أفعاله وأحكامه، التي من جملتها ما شرع لكم من
حكم اللعن، لكن ما لا يحيط به نطاق البيان⁽⁴⁾.

ونراه سبيلاً وجيباً في عدم استدعاء الجواب، وهو يدل على أنه أمر عظيم لا يكتتبه، ورب
مسكوت عنه أبلغ من منطقه⁽⁵⁾، فيدل تهويله على تفخييم مضامون الشرط الذي كان سبيلاً في
امتناع حصوله⁽⁶⁾.

ولعل حسن هذا التقرير يجعلنا نميل إليه أكثر من ميلنا إلى ما عرضه الزركشي بقوله: قال
الواحدي، قال الفراء: جواب لـو عذوف؛ لأنـه معلوم المعنى، وكل ما علم فإنـ العرب تكتفي بـترك
جوابـه، ألا ترى أنـ الرجل يـشـتمـ الرـجـلـ، فيـقـولـ المـشـتـومـ: أـماـ وـالـلـهـ لـوـلـاـ أـبـوـكـ، فـيـعـلـمـ أـنـكـ تـرـيدـ

(1) ظواهر أسلوبية في القرآن الكريم- التركيب والرسم والإيقاع-، (328-329).

(2) المصدر السابق، (333).

(3) ديوان جرير، (146).

(4) روح المعاني، (18/132).

(5) الكشاف، (3/221)، وينظر: التفسير الكبير، (23/150).

(6) التحرير والتورير، (18/135).

لشتمتك، وقال المبرد: تأوله - والله اعلم - ملكتكم - ، او لم يبق لكم باقية، او لم يصلح أمركم، ونحوه من الوعيد الموجع، فحذف؛ لأنه لا يشكل، وقال الزجاج: المعنى: لثال الكاذب منكم امر عظيم، وهذا أجود مما قدره المبرد⁽¹⁾.

تعين مقصد الخطاب: نتلمسه بقوله تعالى: ﴿لَمْ تَقُلُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [سورة الصاف: 2]، (1) مركبة من (اللام) الجارة، و(ما) الاستفهامية، وقد حذف الفهمان على ما قال النحاة للفرق بين الخبر والاستفهام، ولم يعكس على الجواب، وقيل: لكثر استعمالها معاً، فاستحق التخفيف، واثبات الكثرة المذكورة أمر عسير⁽²⁾.

تهدى الإشارة إلى أن سببويه قد رأى أن كثرة الاستعمال ليست سبيباً قياسياً يطرد معه الحذف دائماً، وإنما هو سباعي، أي: موقف على النقل عن العرب، فليس كل ما كثر استعماله يقع فيه الحذف، ولكن كل ما وقع فيه الحذف على هذه الشاكلة يمكن تفسيره بكثرة الاستعمال، فذكر في (لم أبل)، وفي نون المضارعة الساكنة من (كان، يكن)، بسكون اللام في الأولى، وحذف النون في الثانية، وإنما فعلوا هذا بهذين حيث كثرا في كلامهم، إذ كان من كلامهم حذف النون والحركات نحو: (مذ)، (لد)، (قد علم)، وإنما الأصل: (لدن)، (منذ)، (قد علم)، وهذا من الشواد، وليس ما يقياس عليه ويطرد⁽³⁾.

وأنبه سببويه في كثير من الموضع إلى أن أكثر ما يعتري الحروف - أجزاء الكلام - من تغيير، أو حذف يقع في حروف العلة، وفي الحروف الساكنة، ويكثر حذفها إذا وقعت في أواخر الكلمات⁽⁴⁾، وهو ما ألح إلينه ابن جني حين ذكر أن الأطراف معرضة للحذف والإجحاف⁽⁵⁾، وبهذا تلكم الملاحظ استرشدت الدراسات الصوتية الحديثة، حيث تذهب إلى أن القطعة النهاية من الكلمة خاتمة القوى، وأنها كثيراً ما تتعرض للتغيير، والمحذف، لا سيما إذا كانت أصوات لين، أو أصواتاً ساكنة⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ البرهان في علوم القرآن، (187 /).

⁽²⁾ روح المعاني، (99 / 28).

⁽³⁾ الكتاب، (405 / 4).

⁽⁴⁾ المصدر نفسه، (405-406 / 4).

⁽⁵⁾ ينظر: المخصص، (225 / 1).

⁽⁶⁾ ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، (37).

وعود على الكشف النقدي ، فإن الوجه الجامع لها يتمثل بقول ابن هشام: **يُجَب حذف ألف (ما) الاستفهامية إذا جرّت، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها نحو فيم، وإنما ، وعلم، وعلة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر⁽¹⁾ ، فخرّجت الاستفهامية عن الموصولة والشرطية⁽²⁾.**

3-1-1 وظيفة مقامية:-

مدار هذه الوظيفة في مسلكين :-

التعجّيل في إيصال المعنى: ويتعلّق به ما ورد في قوله تعالى: **﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى إِذْ أَسْتَشْقَدْنَاهُ قَوْمَهُ أَنْ أَصْرِبْ بِعَصَالِكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ مِنْهُ أَنْتَنَا عَشْرَةَ عَيْنَاتٍ﴾** [سورة الأعراف: 160] ، (فانبجست) العطف على مقدار ينسحب عليه الكلام أي: فضرب فانبجست، وحذف المعطوف عليه؛ لعدم الإلباس، وللإشارة إلى سرعة الامتثال حتى كان الإيماء وضربه أمر واحد، وأن الانجاس بأمر الله تعالى، حتى كان فعل موسى عليه لا دخل فيه. وذكر بعض المحققين أن هذه الفاء على ما قرر فصيحة، وبعدهم يقدر شرطاً في الكلام، فإذا ضربت فقد انبجست (منه إثنا عشرة عيناً)، وهو غير لائق بالنظم الجليل⁽³⁾.

في النص جلة مذوقة أي: فضرب فانبجست، والاختيار النقدي لاشية فيه؛ لأنّه واقع في تصوير الحدث، فقد يكون المدف الإشارة إلى سرعة وقوع الحدث والفعل، وسرعة الإجابة للأمر، فيأتي الحذف أفضلي وسيلة للتعبير عن هذا المدف المراد⁽⁴⁾.

ويزيد التعويل على مقرر التعجّيل ما دلت عليه الفاء من تعقيب مجازي؛ تشبيهاً لتصرّف المهلة بالتعقيب، ونظائره كثيرة في القرآن⁽⁵⁾.

مراقبة المنزلة: يتجلّى القصد من هذا المطلب في قوله تعالى: **﴿سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا مَا أَيَّتْ بِيَنَتْهِ﴾** [سورة النور: 1] ، (سورة) خبر لمبدأ مذووف، أي: هذه سورة، وأشار

⁽¹⁾ مغني اللبيب، (393/3).

⁽²⁾ ينظر: مع المومع، (462/3).

⁽³⁾ روح المعاني، (9/101).

⁽⁴⁾ أسلوب الحذف في القرآن الكريم وأثره في المعاني والإعجاز، (182).

⁽⁵⁾ التحرير والتفسير، (324/8).

إليها بهذه؛ تنزيلاً لما متنزلاً الحاضر الشاهد، وجوز أن تكون (سورة) مبتدأ معدوف الخبر، أي: ما يتلى عليكم، أو فيما أوحينا إليك سورة أنزلناها...، وفيه خلاف بأن هذه الآية أريد منها الإخبار، فلا يتحقق حذف الخبر هنا، أو أريد الامتنان والملح والترغيب، لا فائدة الخبر، وجوز ابن عطية أن تكون: (سورة) مبتدأ، والخبر قوله تعالى: ﴿الْزَّانِيَةُ وَالْزَّانِ﴾ [سورة النور: 2] وفيه من بعد ما فيه، والوجه الوجيه هو الأول⁽¹⁾، وعلى قراءة النصب (سورة) بالنصب على أنها مفعول فعل معدوف أي: أتل، أو تكون نصباً على الإغراء، أي: دونك سورة، أو بالنصب على الاستغال، أو على الحال، قال: ولا يخفى أن كل ذلك تكلف لا داعي إليه مع وجود الوجه الذي لا غبار عليه⁽²⁾. يكفياناً أن نلتمس هذه البعد النقدي – استكمالاً لتبنياته – من قول ابن عاشور: «واسم الإشارة المقدر يشير إلى حاضر في السمع، وهو الكلام المتأتي، فكل ما ينزل من هذه السورة والحق بها من الآيات، فهو من المشار إليه باسم الإشارة المقدرة، وهذه الإشارة مستعملة في الكلام كثيراً»⁽³⁾.

- 2- الذكر:-

صرح ابن جنبي في خصائصه أن أصل الكلام الذكر، ولا يحذف منه شيء إلا بدليل⁽⁴⁾، ويقصد بالدليل قرينة، سواء كانت لفظية تقتضيها الصناعة التحوية، أم معنوية يقتضيها المعنى⁽⁵⁾. وليس بضائر القول: إن توسيع المنظومة التركيبية بمحضور عنصر لغوي تقتضيه طبيعة الموقف، ومقاصد الخطاب، ويزينه الخروج عن رتابة ما هو مألف، أو مطرد، أو مكرر؛ ليكون قادراً على الإيحاءات المبعثة وراء النصوص، وإتاحة فرصة التأمل لدى المتلقى. ولا ريب أن الألوسي لم يكن يعزل عن ذكر تقنية توسيع بنية الخطاب، ولنا أن نستعرض برؤى نقدية آتية في هذا المضمار:

⁽¹⁾ روح المعاني، (18/88).

⁽²⁾ التحرير والتنوير، (18/114).

⁽³⁾ التحرير والتنوير، (18/114).

⁽⁴⁾ ينظر: المخصص، (2/360-361).

⁽⁵⁾ القرينة في اللغة العربية، (239-240).

1-2-1 التأكيد بذكر الأداة:

ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا قُلْبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَعَنْهُمُ اللَّهُ يُكْفِرُهُمْ فَقَلِيلًا مَا يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة البقرة: 88]، (ما) مزيدة لتأكيد معنى القلة لا نافية؛ لأن ما في حيزها لا يتقدمها؛ وأنه وإن كان يعني: لا يؤمنون قليلاً فضلاً عن الكثير، لكن ربما يتوهם لاسيما مع التقديم أنهم لا يؤمنون قليلاً بل كثيراً، ولا مصدرية؛ لاقضائهما رفع القليل بأن يكون خيراً، والمصدر المعرف بالإضافة مبتدأ، والتقدير: فإنما يؤمنون قليلاً، وجوز بعضهم كونها نافية بناء على مذهب الكوفيين من جواز تقدم ما في حيزها عليها، ولم يبال بالتوهم، وأخرون كونها مصدرية، والمصدر فاعل (قليلاً)، وكانوا مقدرة في نظم الكلام، فتكون من طرز ﴿كَثُرًا قَلِيلًا مِنْ أَلَيْلٍ مَا يَهْجَعُونَ﴾ [سورة الداريات: 17]، ولا يخفى ما فيه من التكلف⁽¹⁾.

يكشف هذا البسط عن مسألة الزيادة في الحروف، وقد مر جوهرها أراء خلافية بين أصل العربية، قال الطبرى - معقباً على الآية - : فقال بعضهم هي زائدة لا معنى لها، وإنما تأويل الكلام (قليلاً يؤمنون)، كما قال جل ذكره: ﴿فِيمَا رَحِمْتَ مِنْ أَنَّ اللَّهَ لَنْتَ لَهُمْ﴾ [سورة آل عمران: 159]، وما أشبه ذلك، فزعم أن ما في ذلك زائدة، وأن معنى الكلام: فبرحه من الله لنت لهم، وأنكر آخرون ما قاله قائل هذا القول: (وقالوا): إنما ذلك من المتكلم على ابتداء الكلام بالخبر عن عموم جميع الأشياء، إذ كانت ما كلمة تجمع كل الأشياء، ثم تختص وتعم ما عنته بما تذكره بعدها، وهذا القول عندنا أولى بالصواب؛ لأن زيادة (ما) لا تفيد من الكلام معنى في الكلام غير جائز إضافته إلى الله جل ثناؤه⁽²⁾.

ويتسنى لنا إيجاز الخلاف ليستبين لنا أمر الزيادة، فقد ذكر ابن يعيش أن الزيادة والإلغاء من عبارات البصريين، والصلة أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى، وقد انكر بعضهم وجود هذه الأحرف زوائد لغير معنى؛ لأنه إذ ذاك يكون كالubit، موضحاً قوله: (زاداً) بأنه ليس المراد إدخاله لغير معنى البتة، لكنه زيد لضرب من التأكيد، والتأكيد معنى صحيح⁽³⁾.

(1) روح المعاني، (1/392).

(2) جامع البيان، (1/409).

(3) ينظر: شرح المفصل، (8/130).

فالمقصود بالزائد عند اللغويين: ما زاد على أصل النمط اللغوي، أي: ما ارتاؤه زائداً على أصل وضع الجملة؛ فقد وضع النحاة هذه الجملة أركاناً وفضلاً من منصوبات و مجرورات، وحين واجههم في نصوص اللغة، والقرآن الكريم ما زاد على هذه المطالب، ولم يجدوا له تأويلاً إعرابياً اعتبروه زائداً، لكنهم قالوا: إن زيادة المبني تدل على زيادة المعنى، فعدوا الحروف الزائدة للتوكيد، وهذا ما قاله أيضاً البلاغيون، الذين اعتبروا الزيادة إحدى وسائل التوكيد⁽¹⁾.

فهذه الحروف ليست لغواً ولا زائدة، وإنما قصد منها إما التوكيد، أو التلوين الأسلوبى، على الرغم من أنها غير عاملة في شيء، أو معمولة بشيء على حد قول النحاة، فإنها تأتي لمعنى دلالي تركيبى يستفاد منه التوكيد، وإن في استطاعتنا أن ندرك بالتأمل العميق أن هذا المذكور إنما جاء لأمر اقتضاه المعنى، وختمه الحكمة البلاغية، ولو ذهب من الكلام لذهب جزء جوهري من المعنى⁽²⁾.

وهذا ما نرجوه من أمر الزيادة في (ما)، إذ أتت للتأكيد، وللمبالغة في التقليل⁽³⁾، وبذا يكون محصل القول عندنا أن الزيادة مظهر أسلوبى يقابل الحذف، وهو أقل منه اطراداً في الاستعمال القرآني، وإن اصطلاح الزيادة أن هو إلا اصطلاح إعرابي محض، وليس له من معناه الشائع نصيب، وحضوره في البنية التركيبية لا يخلو من وظائف أسلوبية تعكس جمالية التعبير.

2-2-2 التأكيد بتكرار الفعل:

يتکفل استحضار الخطاب في قوله تعالى: «إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَأْتَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوَافِرَ وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَنِحِدِيْنَ» [سورة يوسف: 4] باستظهار وظيفة التكرار، فالفعل (رأيتم) تكرر في الآية، وفي ذلك قال أبو حيان: إن (رأيتم) تأكيد لما تقدم نظرية للعهد كما في قوله تعالى: «أَيَعْدُكُمْ أَنْكُرُ إِذَا مِثْمَ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعَظِيمًا أَنْكُرُ مُخْرَجُونَ» [سورة المؤمنون: 35]، واختار الزمخشري التأسيس، وأن الكلام جواب سؤال مقدر، لأن يعقوب^{الله} قال

(1) تعاقب الذكر والمحذف في آيات القرآن الكريم، فاطمة فضل محمد السعدي، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العلي، الجامعة الأردنية، 1998، (11).

(2) تعاقب الذكر والمحذف في آيات القرآن الكريم، (14).

(3) التحرير والتفسير، (1/582).

له عند قوله: (رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر)، كيف رأيتها؟ سائلأً عن حال رؤيتها، فقال: (رأيتم ساجدين)، وأنت تعلم أن ما استظهره في البحر سالم عن المخالفة، والتطرية أمر معهود في الكتاب الجليل⁽¹⁾.

بذا - والله تعالى أعلم - أن الآلوسي لم يخالف التمثي المأثور عن طائفة من العلماء في الميل إلى وظيفة التأكيد بتكرار الفعل، فهذه شرعة توصلت عند كثير من تعرض للأية بالشرح والتفسير، قال الطبرى - معززاً بقوله رؤية الآلوسي - : كسر الفعل؛ وذلك على لغة من قال: كلمت أخاك كلمته؛ توكيداً لل فعل بالتكثير⁽²⁾، ويجعلها الزركشي في إطار محمد بقوله: إذا طال الكلام، فخشى تناسى الأول أعيد ثانياً؛ تطريه له، وتتجديداً لعهده⁽³⁾.

ويثبت هذا التوجيه في الحديث الشريف، ومنه قوله ﷺ: (رأيت في المنام إني أهاجر إلى أرض بها نخل ... ورأيت في رؤيائي هذه إني هزرت سيفاً فانقطع صدره ... ورأيت فيها بقرأ، والله خير...⁽⁴⁾، فتكرر الفعل بعد طول الكلام للتأكيد.

ولا يعفينا هذا العرض من الإشارة إلى أن السمين الحلبي قد استحسن رأي الزخشري القاضي بعدم التكرار، وإنما هو كلام مستأنف على التقدير الذي نقله الآلوسي فهو - بحسب السمين - ظاهر؛ لأنه متى دار الكلام بين الحمل على التأكيد، أو التأسيس فحمله على الثاني أولى⁽⁵⁾.

يُنَدِّ إِنَّا نَخْشِيُّ أَنْ تَصِيبَنَا دَائِرَةُ تَقْدِيرِ الزَّخْشَرِيِّ بِافتِرَاضِ عِنَادِ الرُّغْوَيِّ غَيْرِ مُوجَدَةٍ تَفْضِي إِلَى تَكْلِفٍ فِي التَّوْجِيهِ، وَالْأَوَّلُ تَقْلِيلُ مَقْدَارِ الْمُقْدَرِ مَا أَمْكَنَ؛ لِتَقْلِيلِ مَخَالِفَةِ الْأَصْلِ، إِذَا أَصْلُ إِلَّا يَكُونُ فِي الْكَلَامِ حَذْفٌ، وَكُلُّمَا كَانَ الْمَحْذُوفُ قَلِيلًا كَانَ الخَرُوجُ عَنِ الْأَصْلِ قَلِيلًا⁽⁶⁾.

(1) روح المعاني، (12/212).

(2) جامع البيان، (12/15)، وينظر: إعراب القرآن للتحماش، (2/313)، زاد المسير، (4/1180).

(3) البرهان في علوم القرآن، (3/14).

(4) صحيح البخاري باب علامات النبوة في الإسلام، الحديث، (2425)، (3/1326).

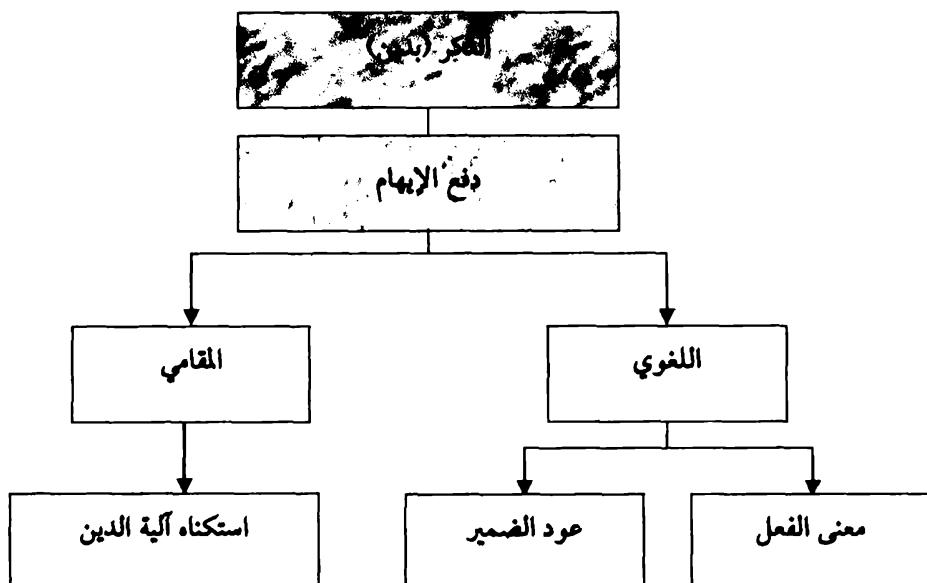
(5) الدر المصنون، (8/386-387).

(6) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، (157).

2-3 - دفع الإيهام:

ويبيوح بهذا الملحوظ في معرض تفسيره لقوله تعالى: **﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ إِذَا آتَيْنَاهُمْ بِدِينِهِنَّ إِلَى أَجْلٍ مُسَمًّى فَأَكْتَبُوهُ﴾** [سورة البقرة: 282]، ذكر (بدين)؛ لتخلص المشترك ودفع الإيهام نصاً؛ لأن (تدايتم) يعني: تعاملتم بدين، ويعني تمحازتم، ولا يرد عليه أن السياق يرفعه؛ لأن الكلام في النصوصية على أن السياق قد لا يتتبه له إلا الفطن، وقيل: ذكر؛ ليرجع إليه الضمير إذ لواه لقيل: فاكثروا الدين، فلم يكن النظم بذلك الحسن عند ذي الذوق العارف بأساليب الكلام، واعتراض بأن التداين يدل عليه، فيكون من باب **﴿أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾** [سورة المائدة: 8]، وأجيب بأن الدين لا يراد به المصدر، بل هو أحد العوضين، ولا دلالة للتداين عليه إلا من حيث السياق، ولا يكتفي به في معرض البيان لاسمها وهو ملبس، وقيل: ذكر؛ لأنه أبين لتنزيه الدين إلى مؤجل، وحال لما في التنكير من الشيوع والتبعيغ لما خص بالغاية، ولو لم يذكر لاحتمن أن الدين لا يكون إلا كذلك⁽¹⁾.

لامسنا فيما تقدم وجوها لوظيفة ذكر اللفظة (بدين)، وهو تصور شمولي لا يسعنا التردد في قبوله؛ إذ توخي المعنى، ومقصد الخطاب، ونبينه بالأأتي:



⁽¹⁾ روح المعاني، (3) / 68-69.

نخلد إلى تعينه برأته في قول الحق - تعالى - **﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَبَنَا هُودًا وَالَّذِينَ ءامَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَنَجَبَتْهُمْ مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾** [سورة هود: 58]، (نجيناهم) تكرير؛ لأجل بيان ما نجاهم عنه، وهي الريح التي كانت تحمل الظعينة، وتنهى المساكن، وتتدخل في أنوف أعداء الله تعالى، وتخرج من أدبارهم، فتقطعهم إرباً إرباً، أو المراد بهذا الانجفاء من عذاب الآخرة، وبالأول الانجفاء من عذاب الدنيا، ورجح الأول؛ بأنه أوفق لمقتضى المقام، وحاصله: أن الأول إخبار بأن الإيمان الذي وقفوا له صار سبب انجاتهم، والثاني: بأن ذلك الانجفاء كان من عذاب، أي: عذاب دلالة على كمال الامتنان، ومحりضاً على الإيمان، وليس من أسلوب: أعجبني زيد وكرمه في شيء، كما ظنه العلامة الطبي (1)*

ما حبره إزاء هذه المسالة شاهد بغزاره على وجاهة وعيهم بالسباق، فإن تكرار الفعل حق فائدة مرجوة عمادها: إساغ معنى آخر على النسق اللغوي، واستضافة الخطاب بشيء جديد، قال ابن عاشور: **«وَالْتَّقْدِيرُ وَأيْضًا نَجِيَنَا هُمْ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ، وَهُوَ الْانجَفَاءُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، وَهُوَ الْعَذَابُ الْغَلِيظُ، فَفِي هَذَا مِنْ ثَانِيَةٍ عَلَى الْمَجَاهِدِ ثَانٌ، أَيْ: نَجِيَنَا هُمْ مِنْ عَذَابِ الدُّنْيَا بِرَحْمَةٍ مِّنَّا، وَنَجَبَنَا هُودًا وَالَّذِينَ ءامَنُوا مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، وَلَذِكَّ عَطْفُ فَعْلٍ (نَجِيَنَا هُمْ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ) عَلَى (نَجَبَنَا هُودًا)، وَهَذَا الْانجَفَاءُ يُقَابِلُانْ جَمِيعَ الْعَذَابِيْنَ، لِمَا فِي قُولِهِ: ﴿وَأُتَيْعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾** [سورة هود: 60] (2).

وإن أقدمنا على الاقتراب من تفاصيل التجريد، فإننا نجد أنه متصل في الاستعمال العربي، قال ابن جنبي: إن العرب قد تعتقد أن في الشيء من نفسه معنى آخر كأنه حقيقته ومحصوله، وقد يجري ذلك على الفاظها لما عقدت عليه معانيها، وذلك نحو قوله: لئن لقيت زيداً لتلقين منه الأسد، ولئن سأله لتسألن منه البحر، فظاهر هذا أن فيه من نفسهأسداً وبحراً، وهو عينه هو الأسد والبحر لا أن هناك شيئاً منفصلاً عنه⁽³⁾، ومنه قوله تعالى: **﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ**

(1). روح المعاني، (12/101).

(2). التحرير والتفسير، (284/11).

(3). الخصائص، (474/2).

وَأَخْبِلَنِي الَّذِينَ وَالنَّهَارِ لَا يَسْتَرُ لِأَوْلِي الْأَنْبِيبِ [سورة آل عمران: 190]، فظاهر هذا أن في العالم من نفسه آيات، وهو عينه، ونفسه تلك الآيات⁽¹⁾.

والمثال المعمود: (اعجبني زيد وكرمه) يكون فيه الإعجاب مستنداً إلى زيد في جميع أوصافه، ثم جرد الكرم من بين الأوصاف؛ تمييزاً لها منها، وببالغة فيه من بينها، ومنه على قول السيوطي: كي من فلان صديق حيم، جرد من الرجل الصديق آخر مثله متصل بصفة الصداقه⁽²⁾.

وفي حال عقدنا مزواجهة بين رؤية الألوسي، ومرتكز التجرييد لمجد أنهما سَيَانٌ في القدرة على الاتساع في مستوى البنية السطحية والعميقة، وذلك بالإكثار والإفاضة الصافية في السطح المصحوبة بالإثارة الوظيفي على مستوى العمق، غير أنني أجد في التجرييد - والله تعالى أعلم - انه موقف على فطنة المتلقى، ودقة بصيرته في تصوير أو تخيل ما يوحى إليه المنجز التركيبى، وهذا يجعله أسرع في الفهم من صنوه السابق. وشكلة التركيب القرآني تمثل بـ:

- النسط من غير أن يسري عليه إثراء ذكر الفعل: **﴿نَجَّيْنَا هُودًا وَالَّذِينَ ءامَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَنَجَّيْنَاهُمْ مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظِهِ﴾**.

- النسط في التركيب القرآني: **﴿نَجَّيْنَا هُودًا وَالَّذِينَ ءامَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَنَجَّيْنَاهُمْ مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظِهِ﴾**.

- المنحى الوظيفي للذكر: جرد الإنجاء الثاني من الإنجاء الأول، ببالغة فيه، وبيان تمايزه عن السابق؛ لأن إنجاء من عذاب يوم القيمة الحالد.

2- على صعيد الترتيب :-

من الأنماط المتبعة في الأحداث الكلامية أن يصرف اللفظ عن رتبته الأصلية، تقدیماً أو تأخيراً، فهي آلية لسانية تعترى الخط الأفقى للتركيب، وتخرج عن النسق اللغوي المألوف؛ لذا دأب أهل العربية على رصد هذه الظاهرة، وبيان العلل التي تقول عدول- انزياح- الألفاظ عن موضعها، ومحاجة الوقوف إلى القيمة الجمالية للنظم، واستدلال المعنى المخبوء وراء تعاريف الألفاظ

⁽¹⁾ البرهان في علوم القرآن، (3/448).

⁽²⁾ الإنegan في علوم القرآن، (2/242).

والتواءاتها، يقول الجرجاني: **هُو بَابٌ كَثِيرٌ الْفَوَادِدُ، جَمِ الْخَاسِنُ، وَاسِعُ التَّصْرِيفُ**، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بدعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدم فيه شيء، وحول اللفظ عن مكان إلى مكان⁽¹⁾.

وللمصادر النحوية اهتمام بظاهرة التقديم والتأخير، وبالرجوع إلى المظان نجد أربابها قد تناولوا الظاهرة في أبواب نحوية مختلفة، ويتبع مقرراتهم يتضح مسلكهم التصنيفي للأحكام، فجعلوا منها واجب التقديم، ومنها ممتنع، وأخر جائز، ناظرين إلى دعامة المعنى في الإجراء الكلامي الخارج عن البناء المقنن للجمل، والنسق التراتيبي المألف لها، قال المبرد: **إِنَّمَا يَصْلُحُ التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ مَوْضِعًا عَنِ الْمَعْنَى**⁽²⁾.

ومن الأنوار الوعائية قول سيبويه: **إِنْ قَدِمْتَ الْمَفْعُولَ، وَأَخْرَتَ الْفَاعِلَ جَرِ الْلَّفْظَ كَمَا جَرِيَ فِي الْأُولَى**، وذلك قوله: ضرب زيداً عبد الله؛ لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه، وإن كان مؤخراً في اللفظ، فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدماً، وهو عربي جيد كثير كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعني، وإن كانوا جيئاً بهمانهم ويعينانهم⁽³⁾، فقد رام البرهنة على الأولية التي تكون للمقدم من جهة معناه بذلك على ذلك قوله بأهمية المقدم على المقدم عليه وأفضليته، ويبراز هذا يظهر غرض ثان يرجع إلى المخاطب من كل كلام خوطب به في سياقاته المخصوصة من واجب الإفادة، والتبيه بتقديم الخبر، أو المفعول، والمعاني الحاصلة بذلك، وما تأخذه من أوضاع حاصلة لها بهيات لفظها⁽⁴⁾.

وثمة ملحوظ ينساق إلينا في هذا السبيل مفاده: أن القدماء تبصروا بالتركيب اللغوية وأيقنوا ما يكون منها نسيج متكملاً الوحدات، ويتأنى من مقامات معينة، فانطلقوا أنطلاق الفلسفه واللغويين والوظيفيين المحدثين في دراستهم لظواهر اللغة، من مبدأ أن الوظيفة تحديد جزئياً - على الأقل - البنية، وإن الوصف الكافي للغة باعتبارها نسقاً من الخصائص الصورية يستلزم ربط

(1) دلائل الإعجاز، (96).

(2) المتضصب، (96/3).

(3) الكتاب، (34/1).

(4) العدول بالجملة عن الأصل وعلاقته باستيعاب النحو للمعنى، عبد الفتاح الفرجاوي، ط١، دار سحر للنشر، تونس، 2007، (106).

هذه الخصائص بالأغراض المستهدفة إنجازها عن طريق استعمال اللغة، ويصل التشابه بين ما ورد في الفكر اللغوي العربي القديم، وما اقترح في الدرسرين الفلسفى واللغوى الحديثين مستوى الأوليات المعتمدة في رصد الترابط القائم بين البنية والوظيفة⁽¹⁾.

وعلى صعيد النحو الوظيفي فإنه يعمد إلى عد كل بنية من البنى التي يتصور فيها التقديم والتأخير أصلية، هكذا قيلت في مقام خاص بها هي وحدها؛ لتأدية غرض محدد، أو موجهة لمستمع محدد، ولا تعتبر عمولة، فابن ملستان: زيداً قابل خالد، قابل خالد زيداً، هنا بنستان أصليتان، في حين أن نظرية النحو التحويلي تعتبر الأولى مشتقة تحويلياً من الثانية⁽²⁾.

نؤوب بعد هذا المقدم: إلى رصد الجانب النبدي من المركب الوظيفي لظاهرة التقديم والتأخير ونشترفها بالأكتي: -

2- الاختصاص:

يستوقفنا قوله تعالى: «وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ» [سورة الشورى: 37]، (هم) مبتدأ لا تأكيد لضمير (غضبو)، وجوزه في البحر، وجملة (يغفرون) خبره، وتقديمه لإفاده الاختصاص؛ لأنّه فاعل معنوي، وقيل (هم) مرفوع بفعل يفسره (يغفرون)، ولما حذف انفصل الضمير، وليس بشيء⁽³⁾.

لسنا بقصد مناقشة وجاهة الرأي القائل بإعراب (هم) مبتدأ، وجملة (يغفرون) خبراها، فهناك من ينكرها، بمحجة أنه لو كان جواباً لـ (إذا) لاقترب بالفاء⁽⁴⁾، ومنهم من رضي بها؛ لأن جواب (إذا) يفسر كما يفسر فعل الشرط بعدها نحو: «إِذَا أَلْسَمَهُ أَنْشَقَتْ» [سورة الانشقاق: 1]⁽⁵⁾.

والذي يعنينا التحويل الموضعي لـ (هم) بتقديمه على (يغفرون)، وقد استخدمنا في إثارة رؤية الأكلوسي بتعيين الاختصاص من موارد آتية:

(1) اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، (46).

(2) المنحى الوظيفي في تفسير التحرير والتتوير، (69).

(3) روح المعاني، (56/25).

(4) الدر المصنون، (6/13).

(5) البحر المحيط، (7/499).

- وجه تفسيري:

صدر عن الزخشي قوله: **هُمُ الْاَخْصَاءِ بِالغَفْرَانِ فِي حَالِ الْغَضْبِ، لَا يَغُولُ الْغَضْبُ اَحْلَامَهُمْ كَمَا يَغُولُ حَلُومَ النَّاسِ، وَالْجُنُونُ بِـ (هُمْ) وَلِيَقَاعِهِ مُبْتَدأً، وَإِسْنَادُ (يَغْفِرُونَ) إِلَيْهِ هَذِهِ الْفَائِدَةِ⁽¹⁾، أَوْ عَلَى تَوْجِيهِ أَبْنَى عَاشُورَ بِأَنَّ تَقْدِيمَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ عَلَى الْخَبَرِ الْفَعْلِيِّ فِي جَلَةِ (هُمْ يَغْفِرُونَ)؛ لِإِفَادَةِ التَّقْوَىِ، وَتَقْيِيدِ الْمُسْنَدِ بِـ (إِذَا) الْمُفِيدَةُ مَعْنَى الشَّرْطِ لِلَّدَلَّةِ عَلَى نَكْرَارِ الْغَفْرَانِ كُلَّمَا غَضِبُوا⁽²⁾.**

- ملبة خارجية:

يرتفع بها رصيد الاختصاص، وتستند على سبب التزول، فالآية نزلت في عمر حbin شتم بمكة، وقيل: في أبي بكر حين لام الناس على إنفاق ماله كله، وحين شتم فعلم⁽³⁾، فهما - رضي الله عنهما - أول الناس بما يوجه النمط التركيبي من طابع وظيفي، ومن ذا الذي ينكر موقفهما من الدعوة الإسلامية.

- ملحوظ موضوعي:

ينطوي عليه الخطاب، وفيه حضن على كسر الغضب⁽⁴⁾، الذي يساير الحياة اليومية للإنسان، ولعله أسهم في إخراج التركيب من شاكلة الإخبار المألوف إلى شاكلة تقدم فيها العنصر اللغوي (هم)؛ ليكون البؤرة والمحور الذي يفضي إليه الاختصاص.

2-2 تقديم الظرف صورة من صور الحصر:

مثل هذا الاتجاه بصيرة نقدية في قوله تعالى: **هَذَا لِكَ الْكِتَابُ لَا رَبَّ لَهُ مَدْئُو لِلْمُتَّقِينَ** [سورة البقرة: 2]، إنما لم يقل سبحانه: لا فيه ريب على حد **لَا فِيهَا غُولٌ** [سورة الصافات: 47]؛ لأن التقديم يشعر بما يبعد عن المراد، وهو أن كتاباً غيره فيه الريب، كما قصد في الآية تفضيل خر الجنة على خور الدنيا، بأنها لا تفتال العقول كما تفتالتها، فليس فيها ما في غيرها

⁽¹⁾ الكشاف، (233 / 4).

⁽²⁾ التحرير والتغیر، (170 / 25).

⁽³⁾ الجامع لأحكام القرآن، (36-35 / 16).

⁽⁴⁾ البحر المحيط، (499 / 7).

من العيب، قاله الزمخشري، وبعضهم لم يفرق بين: ليس في الدار رجل، وليس رجل في الدار، حتى انكر أبو حيان إفاده تقديم الخبر هنا الحصر، وهو ما لا يلتفت إليه⁽¹⁾.

يلتزم الألوسي بمقرر سابق في علم المعاني، وهو أن تقديم المسند الذي حقه التأثير يفيد قصر المسند إليه إلى المسند، ويمكنه الحصر الاختزالي المقتضب في تركيب (لا ريب فيه) أن يفيض بالإيماء المستخلص منه، قال الرازي: أنهم يقدمون الأهم فالأهم، وهنا الأهم نفي الريب بالكلية عن الكتاب، ولو قلت: لا فيه ريب لأوهم أن هناك كتاباً آخر حصل الريب فيه لا ما هنا، كما تقصد في قوله (لا فيها غول)⁽²⁾.

ويجدر بنا نشير إلى أن ثمة استدراكاً يمثال على مقرر الحصر في النسق اللغوي المنفي - كما في الآية - يرسله ابن عاشور بقوله: إنه إذا كان التقديم في صورة الإثبات مفيدة للحصر اقتضى أنه إذا نفي فقد نفي ذلك الانحصار؛ لأن الجملة المكيفة بالقصر في حالة الإثبات هي جملة مقيدة نسبتها بقييد الانحصار، أي: بقييد الحصار موضوعها في معنى عمومها، فإذا دخل عليها النفي كان مقتضياً نفي النسبة المقيدة، أي: نفي ذلك الانحصار؛ لأن شأن النفي إذا توجه إلى كلام مقيد أن ينصب على ذلك القيد⁽³⁾.

لكن هذا الافتراق الجزئي الذي حل له الاستدراك - آسف الذكر - يدحض بمنحي أهل العربية في جعل الخطاب القرآني المقدم فيه المسند عليه المسند إليه مشتملاً على الحصر في حيز الإثبات، أو النفي، ومن ثم يلزم في التقديم استدعاء هذا التوجيه ثبوتاً ونفياً، ومنه ما قام قول مقام آخر كقيام قوله: (أنا ضربت زيداً) مقام (ضررت زيداً، ولم يضرره غيري)، وقولك: (ما زيد ضربت) مقام (لم اضرب زيداً وضررت غيره)، وقولك: (إذا خلوت قرات القرآن) مقام (أقرأ القرآن إذا خلوت، ولا أقرؤه إذا لم أخل)، وهو ضرب من التمثيل لـ المعانـي المـحاصلة بـصـورة ضـمنـية تـستـشـفـ منـ المـقـتضـيـاتـ المـقامـيـةـ الضـمنـيـةـ، وـتـرـاعـيـ مـقـتضـيـاتـ القـولـ عـلـىـ النـحـوـ الـذـيـ يـجـعـلـ الـكـلـامـ مـفـيدـاـ مـسـتـغـيـاـ عـنـ الـزـيـادـةـ الـتـيـ تـضـمـنـ إـفـادـةـ لـمـ يـفـدـهـ الـكـلـامـ مـنـ دـوـنـهـ)⁽⁴⁾.

(1) روح المعاني، (137/1).

(2) الفسیر الكبير، (18/2).

(3) التحریر والتنویر، (540/2).

(4) العدول بالجملة عن الأصل وعلاقتها باستيعاب النحو للمعنى، (157).

3-2 تقديم لنكتة سياقية:

ونستظير هذا الضرب من قوله تعالى: ﴿خَلَقَ مَا يَشَاءُ يَهْبِطُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَّهَا وَيَهْبِطُ لِمَنْ يَشَاءُ الَّذِكُورُ﴾ [سورة الشورى: 49]. قدم الإناث على الذكور قيل: لأن الله تعالى يخلق ما يشاء، وينبغي التسليم، والشغل بتعظيم المنعم ...، وناسب هذا السياق أن يدل في البيان من أول الأمر على أنه تعالى فعل لخضن مشينة سبحانه لا مدخل لمشينة العبد فيها، كأنه قيل: يخلق ما يشاء يهبط لمن يشاء من الأناسي ما لا يهواه، ويهبط لمن يشاء منهم ما يهواه ...، وقيل: قدم توصية بالإنسان برعايتها؛ لضعفهن ...، وقيل: قدمت؛ لأنها أكثر لتكرير النسل، فهي من هذا الوجه أنساب بالخلق بيانه...، وقيل: مراعاة للغواصل، والمناسبة للسياق ما علمت سابقاً⁽¹⁾.

نظهر الأقوال الصادرة في تحليل النص إنها تلتقي على أمر قدر يمثله الاعتداد بالملابسات الخارجية للنص القرآني، ويدور في ذلك سياق اجتماعي، ولندع المخطط الآتي يستشرف المقام التحليل:-

المتكلم

قدم الإناث، لأنه سياق الكلام أنه فاعل ما يشاء، لا ما يشاءه الإنسان، نكان ذكر الإناث الآتي من جملة ما لا يشاءه أهم، والأهم واجب التقديم⁽²⁾.

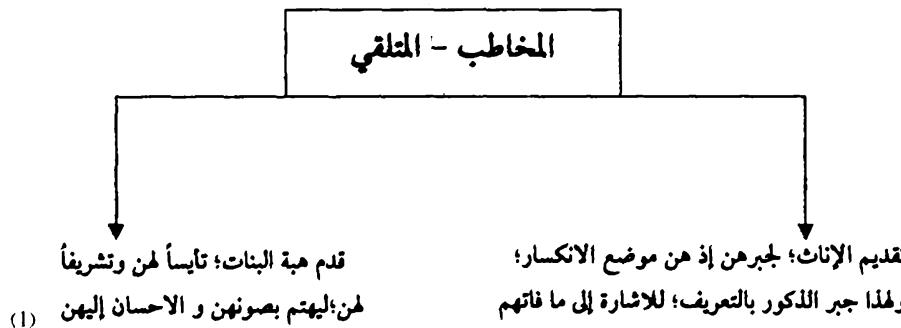
أن الكريم يسعى أن يقع الختم على
الخير والراحة والسرور والبهجة،
فإذا وهب الولد الأنثى أولاً، ثم أطعاه
الذكر بعده فكانه نقله من الغم إلى الفرح،
وهذا غاية الكرم⁽³⁾.

(1) روح المعاني، (25/65-66).

(2) الكشاف، (4/237).

(3) التفسير الكبير، (27/159).

إنه تعالى فعل نعم مشبته - سبحانه - لا مدخل لمشيئه العبد فيها ، وينبغي التسليم والشغل بتعظيم المنعم.



من فضيلة التقديم ..

يثبت تميز ملحوظ أن الأمر مشيئه الله، وأنه ينبغي التسليم لذلك؛ لأنه جامع مشترك بين ملابسات الحد الخارجي للنص، ومن ثم يأتى شافعاً لرأوية الألوسي بأنه الأنسب للسياق.

وتصادفنا إلحاحه بجملة - في ختام هذا المعنى - تستجمع فضل هذا التحليل، وتمثل بأن تميز ضوابط هذا (البعد) الخارجي يهـيء لنا أن نستصنـي أصلـاً خالصـاً في التحلـيل يستمد معطـياته من أعمـال النـحـاة، وأعـمال البـلـاغـيين، ويـصـبـحـ هذا الـبعـدـ الخـارـجـيـ (أـصـلاـ)ـ في النـحـوـ عـلـىـ مـسـتـوىـ،ـ وـ(أـصـلاـ)ـ فيـ الـبـلـاغـةـ،ـ عـلـىـ مـسـتـوىـ آـخـرـ،ـ وـلـكـنـ يـظـلـ يـتـسـبـبـ إـلـىـ مـبـادـىـ التـحـلـيلـ اللـسـانـيـ الـاجـتـمـاعـيـ،ـ حـينـ يـتـمـيزـ تـمـيزـ الـخـاصـ،ـ وـيـصـرـحـ بـقـوـاءـهـ الـمـسـتـخـرـجـةـ،ـ أوـ الـمـسـتـشـعـرـةـ لـدـىـ النـحـاةـ وـالـبـلـاغـيـنـ (2).

(1) البحر المحيط، (502 / 7).

(2) الصورة والصيغة بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي، نهاد الموسى، ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2003، (147).

المقاربة الثانية

الاتساق النصي للخطاب

لا غرابة أن يزغ اتجاه جديد في الدراسات اللغوية يوسم بعلم لغة النص، بعد أن أخذت الدراسات التخاططية مثلة في علم التخاطب (pragmatics)، وتحليل الخطاب (discourse analysis) تتحدد معاملتها متخذة من النص الوحدة اللغوية الرئيسة في التحليل.

ومن وجهة تاريخية أبنانا الدارسون في هذا المضمار أن بوواكير نشأة اللسانيات النصية وإرهاصاتها جاءت من الغربيين، وعلى رأسهم الأمريكي (هاريس) [ZELLIG HARIS] (ت 1992) الذي احتل الريادة في تحليل المظاهر المتنوعة لأشكال التواصل النصي، ثم ما لبث أن جاء الهولندي (فان ديك) [VAN DIJK]؛ ليضع تصوراً عن نحو النص منذ بداية عام 1972م، متجرزاً للأراء التي كانت مطروحة عنه، عاولاً إقامة الحماء النص في كتابه: (بعض مظاهر نحو النص) [SAME ASPECTS OF TEXT GRAMMAER] حين كان يقرئ بين النص والخطاب في معنى واحد، الأمر الذي ألقى عنه عام 1977م في كتابه: (النص والسياق) [TEXT AND CANTEXT]، حين فرق بين الخطاب والنص، عاولاً إقامة نحو عام للنص يأخذ بالحسبان كل الإبعاد البنوية والسياقية والثقافية⁽¹⁾.

وشهدت الأيام المتقدمة حديثاً من دعاة الدراسات النصية - في مصنفاتهم - عن معايير تتشكل بها البنية النصية وهي: السبك، والحبك، والقصد، والقبول، والإعلام، والمقامية، والتناسق⁽²⁾، والتي بناءً عليها عرف النص بأنه حدث تواصل يلزم لكونه نصاً أن تتوافر فيه هذه المعايير، أو تتشكل بأقل قدر منها؛ لأنهم نظروا إلى النص على أنه وحدة متكاملة ذات كيان عضوي

(1) ينظر: نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، أحد عفيفي، ط١، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2001، (17-18)، إشكالات النص، دراسة لسانية نصية جمعان بن عبد الكرييم، ط١، النادي الأدبي بالرياض والمركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2009، (33).

(2) ينظر: النص والخطاب والإجراء، روبرت بيوجراند، ترجمة غام حسان، ط١، عالم الكتب، القاهرة، 1418هـ-1998م، (105-103).

واحد، يأخذ بعضه بأعنق بعض، وقد أخذت هذه النظرية على النظريات النحوية السابقة أنها كانت تدور في إطار الجملة، وهي لا تكفي في وصف النصوص، وتحليلها، واستكناه إسرارها⁽¹⁾. وبذا تنطلق الدراسة النصية من فكرة أن النص نظام عملٍ فعال، يتجاوز حدود الجملة إلى شبكة من العلاقات الداخلية والخارجية، ويرتبط بموقف تفاعل فيه جملة من المؤثرات العقلية والنفسية والاجتماعية⁽²⁾، ومن ثم تكتشف العبارة المتواترة عند الدارسين للسانيات النص: من نحو الجملة إلى نحو النص [from grammatical sentence to grammar text].

وإذا مضينا في تلمس كنه هذا المنهج، فإننا نصادف أن تعبير (علم النص)، أو (نحو النص) [text grammar] تعبير جديد أطلق على ميدان من البحث غایته القصوى فهم أوجه الترابط النحوى المتتجاوز للجملة الواحدة إلى سلسلة طويلة، أو قصير من الجمل، تولف نصاً محدوداً، إذ من الطبيعي أن ترتبط هذه الجمل بروابط توفر للنص تماسته الشكلي والمعنوي، أي: إنه غلط من التحليل يمتد تأثيره إلى ما وراء الجملة، فيسعى لتوضيح علاقة الجملة بالأخرى في إطار وحدة أكبر قد تكون فقرة، أو عدداً من الجمل محدوداً، أو نصاً يخضع لمعايير الخطاب⁽³⁾.

ولا يقلل النقد الموجه لنحو الجملة من أهمية تحليلها، ولكن الأمر أن المختصين بعلم لغة النص قد وضعوا تصورات جديدة للتحليل، وأهدافاً مختلفة عما سبق، واختباروا ما لديهم من إمكانات وأدوات، وعندما أدركوا قصورها عن بلوغ الأهداف التي وضعوها اخذوا أدوات أخرى، وأشكال جديدة للتحليل والوصف اللغوي، وصرحوا في أكثر من موضع أن التراث النحوى السابق بكل ما يضمه من تصورات، ومفاهيم، وقواعد، وأشكال، ووصف، وتحليل، وغير ذلك، هو الأساس الفعلى الذي بنيت عليه هذه الاتجاهات النصية بكل ما تسم به من تشعب أفكارها، وتتصوراتها، ومفاهيمها⁽⁴⁾.

وفي ضوء هذا الاعتراف بال מורوث النحوى، فإننا نلمع إسهاماً واعياً – لا يمكن إغفاله – لدى القدماء في تحليل النص على الرغم من أن العرب قد يما لم يعرفوا نحو النص منهجاً لدراسة

⁽¹⁾ علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، سعيد حسن بصيري، ط. 1، مكتبة لبنان، بيروت، 1997م، (100).

⁽²⁾ علم لغة النص والمفاهيم والاتجاهات، (101).

⁽³⁾ ينظر: لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، محمد خطابي، ط. 2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2006، (18)، في السانيات ونحو النص، إبراهيم محمود خليل، ط. 2، دار المسيرة، عمان، 2009م، (215).

⁽⁴⁾ علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، (118).

النصوص، وتحليلها إلا أن معاجلتهم اللغوية والبلاغية وتفسيرهم للقرآن الكريم كانت ممارسة عملية، إذ وجد فيها توظيف الكثير من أدوات هذا المنهج ..⁽¹⁾

وكان أكثر ما يشد الاهتمام، ويجلب سُهْمة استشرافهم النصي: تعاملهم مع القرآن الكريم على أنه وحدة واحدة يترابط بعضها ببعض، وتعلق أجزاءه على نحو تكاملٍ، بحيث لا يستقل منه جزء عن الآخر، ولا أدل من قول الرازبي في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَوَدُّوا
آلَامَنَتَ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [سورة النساء: 58]، أعلم أن الأمانة عبارة عما إذا وجب لغيرك عليك حق فأدبت ذلك الحق إليه، وهذا هو الأمانة، والحكم بالحق عبارة عما إذا وجب لإنسان على غيره حق، فأمرت من وجب عليه ذلك بأن يدفعه إلى من له ذلك الحق، ولما كان الترتيب الصحيح أن يبدأ الإنسان بنفسه في جلب المنافع، ودفع المضار، ثم يشتغل بغيره، لا جرم أنه تعالى ذكر الأمر بالأمانة، ثم ذكر الأمر بالحكم بالحق، فما أحسن هذا الترتيب؛ لأن أكثر لطائف القرآن مودعة في الترتيبات والروابط⁽²⁾.

ويطالعنا ابن عاشور بإشارة غنية تلامس بعضًا من مفهوم الانسجام النصي [coherence texture] قال: ولم أغادر سورة إلا بيّنت ما أحبط به من أغراضها؛ لئلا يكون الناظر في تفسير القرآن مقصوراً على بيان مفرداته، ومعانٍ جمله كأنها فقرٌ متفرقة تصرفه عن روعة انسجامه وتحجب عن روائع حاله⁽³⁾.

نتهي بعد هذا البسط المتلائق إلى عنصر لساني يتضمنه التحليل النصي، وهو ماعقدنا له العنوان في هذا المطلب، وقد ترجم من الكلمة الانكليزية (cohesion)⁽⁴⁾، إلى العربية بلفظة (التماسك)، أو (الاتساق)، أو (السبك)⁽⁵⁾، ويقصد بالتماسك: ترابط الجمل في النص مع بعضها

⁽¹⁾ الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب، خليل بن ياسر البطاشي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 1430هـ-2009م، (241).

⁽²⁾ التفسير الكبير، (10/113).

⁽³⁾ التحرير والتزوير، (1/8).

⁽⁴⁾ أهم معاجلة للاتساق، وألياته جاءت في كتاب (الاتساق في اللغة الإنجليزية) cohesion in English [لـ (هاليدى halliday)]، ورقية حسن.

⁽⁵⁾ ينظر: النص والخطاب والإجراء، (103)، لسانيات النص، (5-6)، إشكالات النص، (221).

بعضًا بوسائل لغوية معينة، وعده آخرون بأنه مفهوم دلالي يشير إلى العلاقات الدلالية التي توجد ضمن النص، وتعرفه بأنه نص⁽¹⁾.

وعلى أية حال فيمكن القول إن دراسة اتساق النص تظهر العلاقات الخارجية بين المتكلم، والنص، والمتلقي، وعلاقة هذه المنظومة بظروف الخطاب، أو السياق، وما ينجم عنها من دلالات يكشفها التحليل النصي.

أما أدوات التماسك النصي التي ذكرتها المصنفات فهي: الإحالات، والإبدال، والمحذف والربط، والتماسك المعجمي⁽²⁾، ويعيننا في هذا المسعى أن نستشرف بصائر نقدية في تلابس بعض منها مقتضيات الدراسة النصية.

١- تعدد مرجعية الضمير

يُعد الرابط الإحالى وسيلة لغوية مهمة من وسائل تحقيق التسلسل، أو التتابع الجملى، وتأكيد الترابط المضمونى بين دلالات القضايا التركيبية فى الأبنية الكبرى، فالإحالات لها دور مهم فى اتساق النص، وربط أجزائه بعضها ببعض، وهي لا تخضع لقيود نحوية، إلا أنها تخضع لقيد دلالي، وهو وجوب تطابق الخصائص الدلالية بين العنصر المحيل، والعنصر المحال إليه⁽³⁾.
ولو مررنا في سياق التحليل لألفينا الإحالات داخلة في تحقيق قيمتين لفوبيتين عمادهما المكين:-

- مبدأ الاقتصاد والثبات المعنوي، حيث سيظهر لنا أن استخدام الإحالات بالفاظها الكنائية التي توصف بالاختصار عما تخيل إليه، إنما هو من قبيل مبدأ الاختصار، والإيجاز، والتکثيف.
- مبدأ الدقة الدلالية، حيث يشير اللفظ الكنائي إلى ذات، أو معنى، أو شيء سابق دون تكراره، إذ تكراره يمكن أن يؤدي إلى لبس حين يتعدد في النص الواحد اسم معرف، أو علم، أو مشترك لفظي.. إلخ، فان ذلك يمكن أن يؤدي إلى تناقض أو غموض⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ ينظر: لسانيات الخطاب، (5-12)، إشكاليات النص، (222-223).

⁽²⁾ ينظر: نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، (150)، وما بعدها، الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب، (164)، وما بعدها.

⁽³⁾ لسانيات الخطاب، (7)، وينظر: النص والخطاب والإجراءات، (30).

⁽⁴⁾ ينظر: الإحالات في نحو النص، أحمد عفيفي، منشورات جامعة القاهرة، 2004، (44).

ولدى توجلنا في مصنفات القدماء وجدنا تلکم القيم ليس غائبة عن أنظارهم فقد نوه الجرجاني إلى قوله: جامني زيد وهو مسرع، هو من حيث الدلالة واللفظ نظير قوله: جامني زيد وزيد مسرع، مؤكداً أن الضمير قد أغنى عن تكرير زيد، وذلك أنك إذا أعددت ذكر زيد، فجئت بضميره المنفصل المرفوع، كان متزلاً أن تعيد اسمه صريحاً⁽¹⁾.

وليس ثمة شك أن قدرة الضمير على خلق الاتساق النصي بمحضها من خلال علاقة الضمير بما يحيل، أو يشير إليه، فينظم تتبع الجمل بعضها ببعض، وقد ذكر المختصون في علم النص اللغوي أن للضمير مرجعيتين: داخلية وخارجية، أما الداخلية فهي التي يرجع فيها الضمير إلى شيء مذكور في النص، وأما الخارجية فهي التي يرجع فيها الضمير إلى شيء غير مذكور، ولكنه يفهم من السياق⁽²⁾.

بالعودة إلى تراثنا النحوي نجد إدراك النحويين لوظيفة الضمير في ربط النص، فمن روابط الجملة بما هي خبر عنه جعل ابن هشام أحدهما الضمير، وهو الأصل؛ ولهذا يربط به مذكوراً كزيد ضربته، ومذوقاً من نوعاً نحو: «قَالُوا إِنْ هَذَا إِنْ سَاحِرٌ» [سورة طه: 63]، إذ قدر: لما ساحران، ومنصوباً كقراءة ابن عامر في سورة الحديد «وَكُلًا وَعَدَ اللَّهُ الْحَسْنَى وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ حَبِيرًا» [سورة الحديد: 10]⁽³⁾.

ونعمد بعد هذا التنظير المهدى إلى رصد ملامح تقديرية في هذه التقنية النصية:

1-1 بين السابق واللاحق:

ونضرب مثلاً من قوله تعالى: «وَلَقَدْ صَرَفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَكُرُوا فَأَيَّ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا» [سورة الفرقان: 50]، (ولقد صرفناه) – الضمير – الماء – للماء المنزل من السماء، وقيل: هو راجع إلى القول المفهوم من السياق، وهو ما ذكر فيه إنشاء السحاب، وإنزال القطر، لما

(1) ينظر: دلائل الإعجاز، (170).

(2) نسيج النص - بحث في ما يكون به الملفوظ نصاً، الأزهر الزناد، ط1 المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، 1993،

(119-118).

(3) ينظر: معنى الليب، (1/647).

ذكر من الغايات الجليلة، وتصريفه تكريبه، وقيل: إنه عائد على القرآن، إلا نرى قوله تعالى بعد (وجاهدهم به)، وأما ما قبل: انه عائد على الريح، فليس بشيء⁽¹⁾.

أفيينا مرجعين رئيسين للضمير: أحدهما: على المقرر في مظان النحو يعود الضمير إلى السابق، وهنا عاد إلى (الماء) المذكور في قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [سورة الفرقان: 48]؛ لأنّه أقرب المذكورة إلى الضمير⁽²⁾، والمعنى: أن الله تعالى جعل إنزال الماء تذكرة، بأنه يصرفه عن بعض الموضع إلى بعض، وهذا كله في كل عام بمقدار⁽³⁾. أو يكون عوده إلى الله الكونية، والمذكورة في السابق: المطر، والرياح، والسحب، وسائر ما ذكر فيه من الأدلة⁽⁴⁾.

الآخر: عوده إلى اللاحق، والإحالة – هنا – إلى غير المذكور، وقد فرضها السياق في قوله تعالى: ﴿وَجَهَتْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَيْرًا﴾ [سورة الفرقان: 52]، أي: بالقرآن، وذلك بتلاوة ما فيه من البراهين، والقوارع، والزواجر، والمواعظ، وتذكير أحوال الأمم المكذبة⁽⁵⁾.

ونهجس أن إحالة الضمير إلى القرآن مهية لتحقيق ثراء التماسك النصي في البنية الكبرى للنص؛ لأن القرآن الكريم هو المقصود في السورة⁽⁶⁾، فقد نجوى ذكره في أول السورة في قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ﴾ [سورة الفرقان: 1]، وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الْذِكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي﴾ [سورة الفرقان: 29]، وقوله: ﴿وَقَالَ الرَّسُولُ يَرَبَّ إِنْ قَوْمٍ آتَحْدُوا هَذَا الْفُرْقَانَ مَهْجُورًا﴾ [سورة الفرقان: 30]⁽⁷⁾.

وثمة ملحوظ آخر أراه – والله تعالى العلم – يstem في الاستدلال على مرجعية الضمير إلى القرآن، استرشده من النظرة الكلية لما جاء في التنزيل العظيم للفعل (صرفنا)، إذ أتى في غير هذه الآية مراداً بدلالة مفعوليته: القرآن الكريم، ودوننا الآيات المحكمات:

(1) روح المعاني، (38/19).

(2) التفسير الكبير، (24/86).

(3) المحرر الوجيز، (4/213).

(4) البحر الحبيط، (6/463).

(5) روح المعاني، (19/38).

(6) التحرير والتواتر، (19/73).

(7) الجامع لأحكام القرآن، (13/57).

﴿وَلَقَدْ صَرَفْنَا فِي هَذَا الْقُرْبَةِ إِنْ لِيَذَكُّرُوا هُنَّ﴾ [سورة الإسراء: 41]

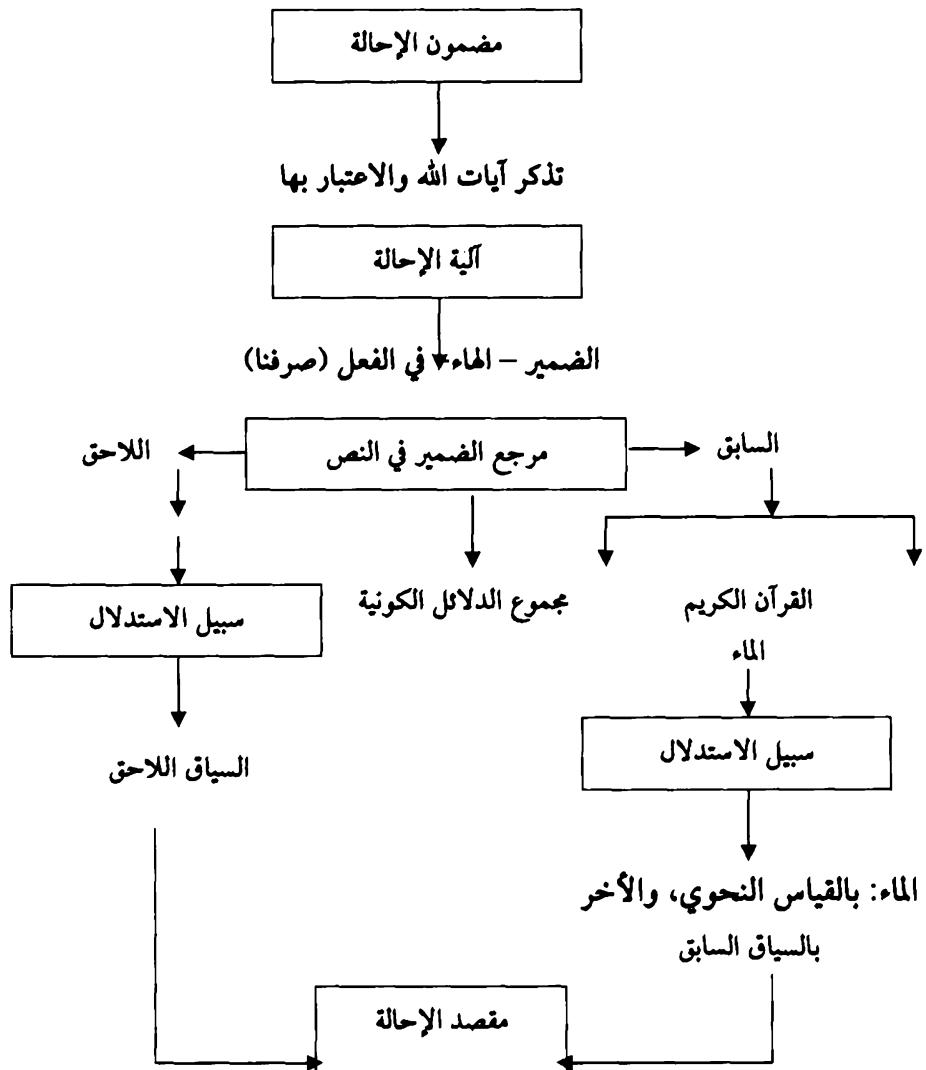
﴿وَلَقَدْ صَرَفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْبَةِ إِنْ مِنْ كُلِّ مَتَّلِقٍ﴾ [سورة الإسراء: 89]

﴿وَلَقَدْ صَرَفْنَا فِي هَذَا الْقُرْبَةِ إِنْ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَتَّلِقٍ﴾ [سورة الكهف: 54]

﴿وَكَذَلِكَ أَنَّا لَنَا قُرْبَةٌ أَنَّا عَرَبِيًّا وَصَرَفْنَا﴾ [سورة طه: 113]

﴿وَلَقَدْ أَهْلَكَنَا مَا حَوَلَكُمْ مِنَ الْقَرَى وَصَرَفْنَا آلَيْتَ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [سورة الأحقاف: 27]

ويكن أن تستكمل إيماءات تماسك النص، وتحقق في آية الفرقان بالخطاطة الآتية:-



تحقق انسجام النص تذكيراً لم بتطهيرهم مادياً بالماء، ومعنىأ بالقرآن، واستمرار المغافهم عن الطريق السوي، ليأتي قوله: (جاهدهم) بالقرآن، أو بالماء الذي هو جزئية من جزئيات التذكير في القرآن الكريم.

2-1 مرجعيات بحتملها السياق التركيبي السابق:

نعرض هذه الجزئية من قوله تعالى: ﴿سَرِّيهُمْ أَيَّتَنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوْ لَمْ يَكُنْ بِرِبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [سورة فصلت: 53]، (إنه) أي: القرآن، هو الحق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فانظر إلى هذه الآية الجامعة كيف دلت على حقيقة القرآن على وجه تضمن حقيقة أهله، ونصرتهم على المخالفين، وأعظم بذلك تسلية مما أشرعت به الآية السابقة من انهماكهم في الباطل إلى حد يقرب من اليأس، وقيل: الضمير للرسول عليه الصلاة والسلام، أو الدين، أو التوحيد، ولعل الأول أولى⁽¹⁾.

يتراوئ لنا أنه آخذ بلازمة السياق في قوله تعالى: ﴿فَقُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُمْ بِهِ﴾ [سورة فصلت: 52]؛ ليقدم عود الضمير إلى القرآن، قال: (إن كان) أي: القرآن من عند الله⁽²⁾، وبعد إظهار الله لدینه، وفتح البلاد، تبين لهم أنه الحق⁽³⁾، إذ وقع القرآن وفق ما أخبر به من الغيب⁽⁴⁾.

وإذا استدعينا السياق السابق وجذناه متسعأ لمرجعيات أخرى: الدين، والرسول صلى الله عليه وسلم، والتوحيد، فالضمير عمل على استحضار جموع الخطاب السابق المتعين بالسياق، وأوجد علاقتين بين العناصر الحال، وأقام تماسكا دلاليا للنص.

(1) روح المعاني، (8/25).

(2) المصدر نفسه، (7/25).

(3) المحرر الوجيز، (23/5).

(4) البحر المحيط، (7/483).

فإلا حالة إلى الدين؛ لأنَّ دين الحق الذي لا يجده عنه إلا مكابر حسنه مغالطه نفسه، وما الثبات والاستقامة إلا صفة الحق والصدق، كما أن الإضراب والتزلزل صفة الفردية والزور، وأن للباطل ريجاً تحقق ثم تسكن، ودولة تظهر وتضمحل⁽¹⁾.

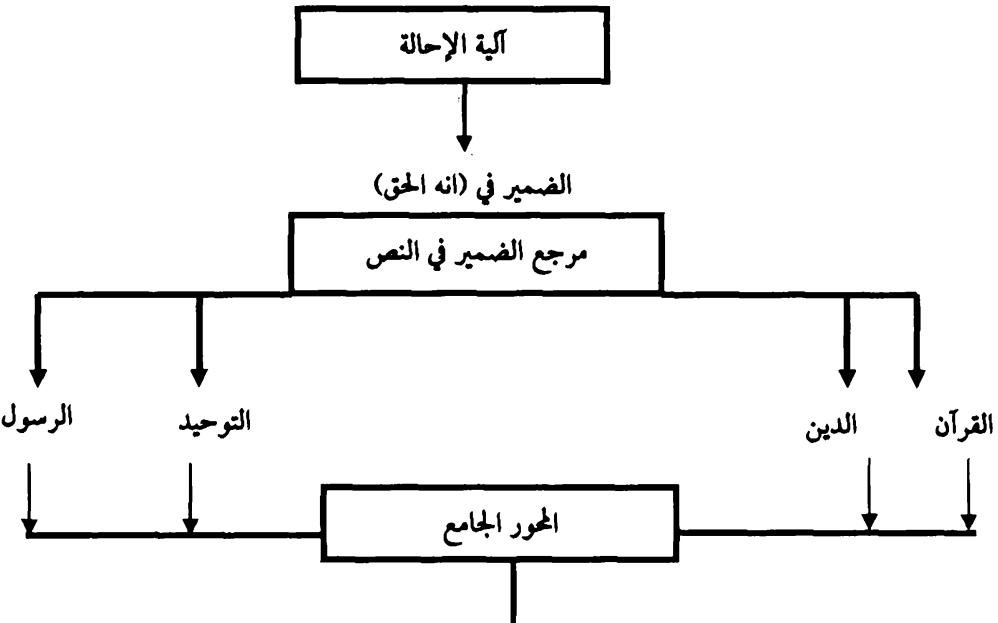
ويستدل بقوله تعالى: (سُرِّيهُمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ) على عود الضمير إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، قال الطبرى في هذه الرواية: ظهور محمد ﷺ على الناس⁽²⁾، وكذا رجوعه إلى التوحيد؛ لأنَّه عليه الصلاة والسلام دعا إلى توحيد الله؛ لكي يعلموا حقيقة ما انزل الله على محمد ﷺ، وأوحى إليه من الوعد له بأنه مظهر دينه على الأديان كلها⁽³⁾.

⁽¹⁾ الكشاف، (212 / 4).

⁽²⁾ جامع البيان، (4 / 25).

⁽³⁾ ينظر: زاد المسير، (368 / 7).

ولنا أن نستوضح مضمون الإحالة بالضمير المتصل في (إنه) بالترسية الآتية:

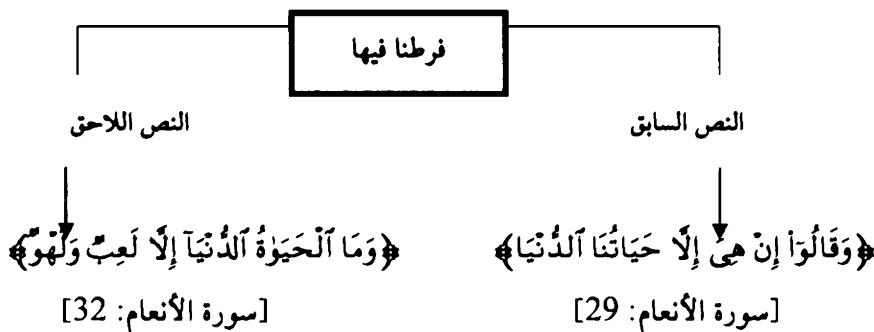


لعل ما يدور عليه النص يأتينا من قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ مِّنْ لِقَاءِ رَبِّهِمْ أَلَا إِنَّهُمْ بِكُلِّ شَيْءٍ حَبِطُوا﴾ [سورة فصلت: 54]، فهم في مريةٍ مما تلقوه من المرجعيات السابقة، ونمة ملحوظٍ سباتي يوذن به التركيب (بكل شيء)، إذ جاء مطلقاً غير مقيد ففضي إلى ترسية مبدأ الإحالات المتعددة، ويبيّن الضمير متديلاً وظائف دلالية عدّة، فالله شاهد على أعمال العباد إزاء ماجاءهم من القرآن، أو الدين، أو التوحيد، أو يشخصه .

3-1 بين المذكور وغير المذكور:

يستوقفنا – هنا – عود الضمير (فيها) من قوله تعالى: ﴿قَدْ حَسِيرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءَ اللَّهِ هُنَّ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمْ أَلْسَاعَةً بَغْتَةً قَالُوا يَنْحَسِرُونَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْنَا فِيهَا وَهُمْ يَتَحَمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ﴾ [سورة الأنعام: 31]، (فيها) أي: الحياة الدنيا، أو في الساعة، وقيل: الضمير للجنة، أي: على ما فرطنا في طلبها، ولا يخفى بعده، وقيل إلى الصفة؛ لدلالة الخسران عليها، وهو بعيد أيضاً. وقيل: إن ما موصولة بمعنى التي، والمراد بها الأعمال، والضمير عائد إليها،

كأنه قيل: يا حسرتنا على الأعمال الصالحة التي نصرنا فيها، نعم مرجع الضمير على هذا مذكور في
كلامهم دونه على الأقوال السابقة، فإنه غير مذكور فيه بل ولا في كلامه تعالى في قص حال هؤلاء
القائلين على القول الأول عند بعض^(١):



(١) .(153 / 7) دوحة المعانم،

⁽²⁾ التفسير الكبير، (12/164).

الكتاب، (18/2) (3)

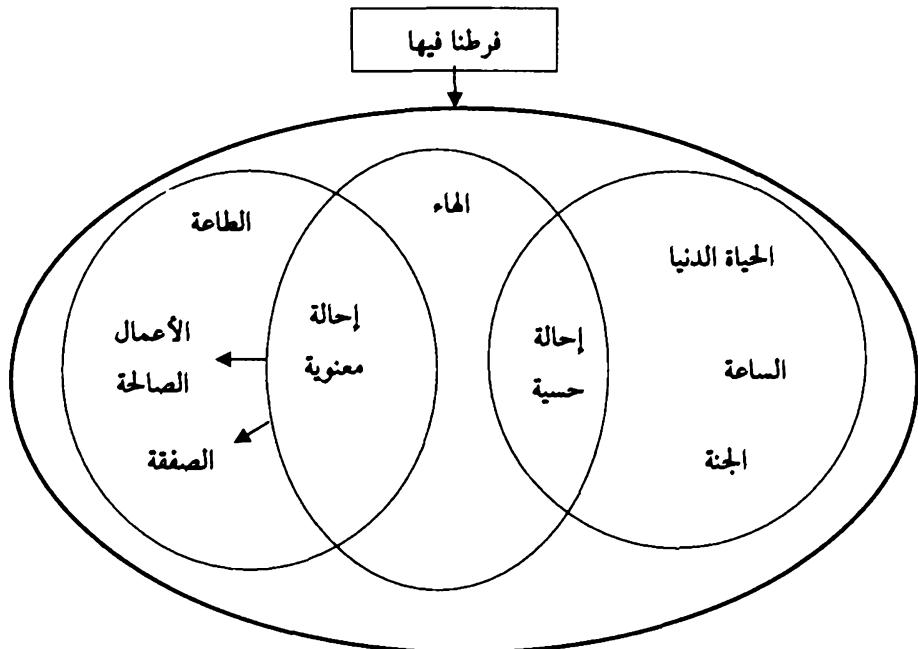
(٤) (البعض المخطط، ١١١/٤)

(٥) نفسه، (٤/١١١) المصطلح

(178/7) الكتاب (6)

ولا نحجم عن إلماحة قد تفضي إلى تعين الإحالات، وذلك بتوجيهه الحرف (في)، قال ابن عاشور: **وَضَمِيرُ (فِيهَا) عَانِدٌ إِلَى السَّاعَةِ، وَ(فِي) تَعْلِيلِيَّةٍ، أَيْ: فَوْتَنَاهُ مِنَ الْأَعْمَالِ النَّافِعَةِ؛ لِأَجْلِ نَفْعِ هَذِهِ السَّاعَةِ، وَيَجِدُونَ أَنَّ يَعُودَ ضَمِيرُ (فِيهَا) عَلَى الْحَيَاةِ الدُّنْيَا؛ فَيَكُونُ (فِي) لِلظُّرْفِيَّةِ الْحَقِيقِيَّةِ^(١).**
ويمكن تمثيل الاتساق بين ما يحيل إليه الضمير، ومقصد الخطاب القرآني على النحو الآتي:

القضية الكبرى: التحسر على ما فاتهم



4-1 مرجعيات الضمير المستتر لغياب الإسناد فيه:

يبرز ذلك قوله الحق - جل اسمه - ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ الْنَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِّرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَخْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [سورة البقرة: 213]، (ليحكم) الضمير المستتر راجع إلى الله سبحانه، ويؤيدده قراءة الجحدري فيما رواه عنه مكي (النحوم) بنون العظمة، أو إلى النبي، وأفرد الفعل؛ لأن الحكم كل واحد من النبيين، وجوز رجوعه

(١) التحرير والتوير، (٦/٦٦-٦٧).

إلى الكتاب، والإسناد حيث تذبذب مجازي، باعتبار تضمينه ما به الفصل، وزعم بعضهم أنه الأظهر، إذ لا بد من عوده إلى الله تعالى من تلکف في المعنى، أي: يظهر حكمه، وإلى النبي من تلکف في اللفظ، حيث لم يقل ليحكموا، وما ذكرناه يعلم ما فيه من الضعف⁽¹⁾.

نجد مجالاً تأويلاً مفتوحاً في إطار تعامل تفسير الخطاب القرآني مع مرجع الضمير، فرجوعه إلى (الله) عز وجل – قد يسوغ بالبنية الكبرى للنص، فبعد أن بعث الله النبيين، وأنزل الكتاب، أتى حكم الله تعالى معززاً بالكتاب الذي أنزل، ومبيناً بالرسول الذي بعث، أي: أنزل الله الكتاب؛ ليحكم بينهم، وإسناد الحكم مجاز عقلي؛ لأن المسبب له، والأمر القضاء به⁽²⁾.

ولا يعني اطراح مرجعيات أخرى يسوغ لها بالمقرر النحوي بعوده إلى الأقرب (الكتاب)، وبالتأويل بعوده إلى الرسول، فينجم عن ذلك تنوع في المدلول الوظيفي للضمير، وسعة على نطاق الفسحة الإيحائية للأية الكريمة؛ لتتضاعف بذلك قوتها، وتزداد إشرافتها، وتسهم في تحقيق التماسك النصي على صعيدي: السطح والعمق.

وقد كان للخطابي وفقة محلية فيربط تعدد الإحالة بقريتين: أحدهما نحوية، وهي عود الضمير على الأقرب، والثانية بلاغية، تعتمد على لعبa الحقيقة والمجاز، فإذا عاد الضمير المستتر على (الله) كانت الإحالة حقيقة؛ لأن بعث النبيين، وإنزال الكتب أفعال صادرة منه، وإذا ثبتت الإحالة إلى (الكتاب) كان الإسناد مجازياً بموجب الاستعمال المتعارف عليه. والحقيقة أن الذي جعل إحالة الضمير المستتر متعددة هو: ورود الفعل حرأ غير مقيد بأية قرينة، على عكس الأفعال الأخرى، فالفعل (بعث) أُسند إلى فاعل صريح هو (الله) كما أن الفعل (أنزل) لا يحتمل تعدد الحال إليه؛ لأنه عقب بمحار و مجرور يتضمن ضميراً محلاً إلى النبيين؛ مما يجعل الإحالة بضميرين إلى نفس العنصر (الله) مستحيلة⁽³⁾.

١-٥-١ مرجع الضمير في الموضوعات القرآنية:

يمحسن استكمالاً لطلب استشارة إحالة الضمائر أن تمثل نسقاً نقدياً في موضوعات قرآنية من التفسير، ومن خلال التقسيم الآتي:

(1) روح المعاني، (2/121).

(2) التحرير والتبيير، (2/291).

(3) لسانيات الخطاب، (174).

- الإشارة بتنزيل القرآن والأيات:

الشاهد القرآني	الفسير	مرجع الفسیر	النستنقدي	موضعها في التفسير
﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي زَيْرَبِهِ﴾ فَرَأَهُوا مِنْ عَرَبِيَا﴾ [سورة يوسف: 2].	الهاء في (أنزلناه) السورة نفسها. نبا يوسف. للإنزال المفهوم من الفعل.	- القرآن الكريم. - السورة نفسها. - نبا يوسف. - للإنزال المفهوم من الفعل.	- القولان الأخرين ضعي凡an كما لا يغنى	(203/12)

- قضايا الأديان:

الشاهد القرآني	الفسير	مرجع الفسیر	الرواية التقديمة	موضعها في التفسير
﴿قُلْ إِنَّمَا يُمِنُّوا بِمَا أَوْلَى لَا تُؤْمِنُوا إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتَلَى عَلَيْهِمْ﴾ [سورة الإسراء: 107].	الهاء في (به)، و(قبله)	- القرآن الكريم. - النبي ﷺ.	- والأخير يأبه السباق واللحاق.	- 220/15 .221

الشاهد القرآني	الصمير	مرجع الصمير	الروية النقدية	موضعها في التفسير
<p>﴿إِلَّا تَفْعُلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ إِلَّا كَبِيرٌ تَفْعُلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ [سورة الأنفال: 73].</p>	الهاء في (فعلوه)	- ما أمرت به، وقيل: للميشاق، أو حفظه، أو الإرث، أو النصر، أو الاستنصار المفهم من ال فعل.	- والأولى ماذكرنا، وفي الأخير ما لا يختفي من التكلف.	(46/10)

- صنوف الناس وما لهم:

الشاهد القرآني	الصمير	مرجع الصمير	الروية النقدية	موضعها في التفسير
<p>﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ عِبَادَنَا فَمِنْهُمْ طَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ</p>	الهاء في (يدخلونها).	- للذين اصطفينا. - للثلاثة.	- والأخير هو الأظهر في النظم الجليل؛ ليطابق قوله تعالى (والذين كفروا لهم نار جَهَنَّمْ) [سورة فاطر: 36]، ولیناسب حديث التعظيم والاختصاص في قوله: (ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ) [سورة فاطر: 31].	-235/22) (236

الشاهد القرآني	الضمير	مرجع الضمير	الرواية التقديمة	موضعها في التفسير
<p>بِالْخَيْرِتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴿٧﴾ جَئْنَا عَدْنَ يَدْخُلُونَهَا﴿٨﴾</p> <p>[سورة فاطر: 32-32].</p>				

الدعاء:

-

الشاهد القرآني	الضمير	مرجع الضمير	الرواية التقديمة	موضعها في التفسير
<p>﴿رَأَيْنَا وَأَبْعَثْنَا فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَأْتِيُهُمْ عَلَيْهِمْ ءَايَاتِنَا كُلُّهُ﴾ [سورة البقرة: 129].</p>	<p>الهاء في (فيهم).</p> <p>الذرية.</p>	<p>- الأمة المسلمة.</p> <p>- الذرية.</p>	<p>- وعود الضمير إلى أهل مكة بعيد.</p>	(474/1)

موضعها في التفسير	الرواية النقدية	مرجع الفسir	الفسir	الشاهد القرآني
(68/13)	- وعده إلى الأخوة ليس بذلك؛ فلن الروايات تقتضي أن يكون الآباء والأخوة.	- أبوه وإخوته. - الأخوة فقط.	- السوا في الآخرة (خرموا).	﴿وَرَفِعَ أَبُوهُهُ عَلَىٰ الْغَرْشِ وَخَرُوا لَهُ سُجَّدًا﴾ [سورة يوسف: .]. [100]

السنن الإلهية في الدنيا:

موضعها في التفسير	الرواية النقدية	مرجع الفسir	الفسir	الشاهد القرآني
(194/30)	- والأول أول لذكر المرجع، واتساق الفسائر	- الشمس. - الدنيا. - الظلمة.	- الماء في (جلها). - الدنيا.	﴿وَالنَّهُارِ إِذَا جَلَّهَا﴾ [سورة الشمس: 3].

⁽¹⁾ للاستزادة ينظر: قصص الأنبياء:

آدم عليه السلام في قوله تعالى: ﴿فَأَذْلَلْنَا أَشْمَاطَنَّ عَنْتَ﴾ [سورة البقرة: 36]، (1/93)، موسى عليه السلام في قوله تعالى: ﴿أَنْ أَقْذِلُهُ فِي الْكَابُوتِ فَأَقْذِلُهُ فِي الْبَيْرِ فَلَمْ يَعْلَمُ أَنَّمَا يَا سَاحِلِ﴾ [سورة طه: 39]، (16/221-222). النبي عليه السلام في معركة بدر، قال تعالى: ﴿لَئِنْ أَنْ تُضِيِّعُوا وَتَنْكِحُوا نَّأْنُوكُمْ مِنْ فَوْرِهِمْ هَذَا نَمْدُوكُمْ رَلَكُمْ هَفْسَتَهُ الْغَوْتَهُ
الْمَلَكَهُ مُسَوِّيَّنَ﴾ [روى مسلم] وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ لَا يُنْهَى لَكُمْ﴾ (آل عمران 125-126)، (4/55).

الشاهد القرآني	القصيم	مرجع القصيم	الروية النقدية	موضعها في التفسير
<p>﴿فَيَوْمَئِنْ لَا يُعَذَّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ ﴾ [سورة الفجر: 25 – 26].</p>	<p>الله عز وجل ، أي لا يتولى عذاب الله ووثاقه أحد سواه . للانسان، والإضافة للمفعول كأنه أشدهم عذاباً (ووثاقاً).</p>	<p>- الماء في (عذابه)، (ووثاقه).</p>	<p>■ والأخير وجه حسن، بل هو أرجع من الأول.</p>	(179/30)

2- خاصية الاتساق بأسماء الإشارة:

من بين القول إن الوظيفة الأساسية لأسماء الإشارة تبدو في توسيع مدى القرب أو البعد من التكلم، وفي العربية ثمة مستويان يمكن التمييز بينهما بوضوح في استعمال الإشارة هما: قريب، ويعبر عنه بـ (هذا) وفروعه، وبعيد، ويعبر عنه بـ (ذلك)، وفروعه. وذكروا مستوى آخر هو المتوسط، ويعبر عنه بحرف (اللام) من (ذلك)؛ لتكون (ذاك)⁽¹⁾، واستقام لدى النحويين بأنها أسماء يشار بها إلى مسمى، بحيث يجعلها هذا الوضع متضمنة معنى الفعل (أشير)⁽²⁾، فهي موضوعة؛ كتدل على إثبات شيء معين وقعت عليه الإشارة، كقولك وأنت ترى كتاباً تشير إليه: ذا جيل، و(ذا) تتضمن شيئاً اثنين: المعنى المراد فيها، أي: المدلول المشار إليه، وهو الكتاب، والإشارة إليه في الوقت نفسه⁽³⁾.

⁽¹⁾ ينظر: شرح ابن عقيل، (132-131/1)، مع الموضع، (1/296-297).

⁽²⁾ ينظر: شرح المفصل، (126/3).

⁽³⁾ التحو الولي، (1/321).

ويظهر في مصنفات النحويين أن ثم تفاصلاً يتنا في استعمال أسماء الإشارة، ينأى بها عن المحسوس، و يجعلها إشارة عقلية ذهنية، فإذا أشارت إلى ما تستحيل مشاهدته كما في قوله تعالى: **﴿تَلِكَ الْجَنَّةُ الَّتِي تُورِثُ مَنْ كَانَ تَقِيقًا﴾** [سورة مریم: 62]، قوله تعالى: **﴿ذَلِكُمَا مِمَّا عَلِمْنَا رَبِّ﴾** [سورة يوسف: 37]، إنما لتصير ما تستحيل مشاهدته كالشاهد المحسوس⁽¹⁾، فاضحى المشار إليه معلوماً للمتلقي، و متصوراً في ذهنه، وعلة ذلك أن اسم الإشارة لما كان موضوعاً للمشار إليه إشارة حسية، فاستعماله فيما لا تدركه الإشارة كالشخص البعيد، والمعانى المجاز، وذلك يجعل الإشارة العقلية كالحسية المجاز، لما بينها من المناسبة، فلفظ اسم الإشارة الموضوع للبعيد، أعني: (ذلك) و نحوه كضمير الغائب يحتاج إلى مذكور قبل، أو محسوس قبل؛ حتى يشار إليه به، فيكون كضمير راجع إلى ما قبله⁽²⁾.

أن هذه التصورات الواقعية تجعلنا نستكئن امرأً مفاده: أن أسماء الإشارة من الوحدات اللغوية التي تحكم بها قواعد الاستعمال السابق واللاحق، ويتأسس هذا المنطلق من حيث اقتضائها لغيرها سابقاً كان، أو لاحقاً، ويعتمد هذا على اختلاف الدور الدلالي، وعلى الصور التي يؤديها كل صنف من الوحدات اللغوية في النص، فإذا كانت الضمائر تحدد مشاركة الشخص من التواصل، أو غيابها عنه، فإن أسماء الإشارة المكانية والزمانية، وكذلك الظروف الدالة على الاتجاه تحدد مواقعها في الزمان والمكان داخل المقام الإشاري، وهي مثلها لا تفهم إلا إذا ربطت بما تشير إليه، ويجري تقسيمتها في العربية إلى أقسامها المعروفة باعتماد المسافة قرابةً وبعداً من موقع المتكلم في الزمان والمكان⁽³⁾.

نتهي عقب هذا التنظير إلى أن علاقة قائمة بين العنصرين اللغويين: الضمير، واسم الإشارة، فال الأول يحتاج إلى عائد، والأخر يحتاج إلى مشار إليه يرفع الإبهام، وهما من وسائل الإحالة التي تكسب النص تماسكاً وانسجاماً.

ويمكن في هذا المقام أن نستشف إسهاماً نقدياً لاستعمال اسم الإشارة في خلق الخاصية الانساقية للنص :

⁽¹⁾ ينظر: شرح الشافية، (2/472).

⁽²⁾ المصدر نفسه، (2/279).

⁽³⁾ ينظر: نسخ النص، (118-117).

2- إيماءات الإشارة إلى البعيد:

توجه رؤية نقدية في اسم الإشارة (تكلكم) من قوله تعالى: ﴿وَنُؤْدُوا أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [سورة الأعراف: 43]، المعنى في اسم الإشارة: إما لرفع منزلتها وبعد مرتبتها، وأما لأنهم نودوا عند رؤيتهم إليها من مكان بعيد، وإما للإشارة بأنها تلك الجنة التي وعدوها في الدنيا، وإليه يشير كلام الزجاج، والتزم بعضهم في توجيهه بعد أن (تكلكم) خبر مبتدأ مذوف أي: هذه تلكم الجنة الموعودة لكم قبل، أو مبتدأ حذف خبره أي: تلك الجنة التي أخبرتم عنها، أو وعدتم بها في الدنيا هي هذه، ولا حاجة إليه⁽¹⁾.

يبدو أن المفسر قد أخذ بعين العناية إيماءات تؤذن بها الإشارة البعيدة ممثلة من جانبيين: الأول الجنة، وذلك بعلو منزلتها، وبعد مرتبتها، ومن ذا الذي ينكر عظم المنزلة بما أعده الله لعباده فيها، قال تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أَخْفَى لَهُمْ مِنْ قَرْءَةٍ أَغْيَنْ جَزَاءً﴾ [سورة السجدة: 17] وقوله عليه الصلاة والسلام: قال تعالى: (أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين، رأت ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر)⁽²⁾.

فتبعد مرتبتها بهذه الأوصاف، وبأنها ليست متاحصلة لكل الناس إلا من استثناه الله تعالى بقوله: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَأَمَّنَ وَعَمِلَ صَلِحًا فَأُولَئِكَ بَدَّلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [سورة مريم: 60] ، ومن ثم تتحقق غاية أخرى من غايات الإشارة بأن تنزل منزلة المحسوس المشاهد القريب، مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَأَرْلَفْتَ الْجَنَّةَ لِلْمُتَقِينَ غَيْرَ بَعْدِهِ﴾ [سورة ق: 31].

الثاني: من جانب متلقى الخطاب؛ للإشارة بأنها تلك الجنة التي وعدم الله إليها، قال تعالى: ﴿مَثْلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَقْوِنَ تَحْبِرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْتَرُ أَكْلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا تِلْكَ عُقْنَى الَّذِينَ أَتَقَوَّا﴾ [سورة الرعد: 35].

ويكن أن نعول على علاقة تماسكية أوجدتها الإحالـة الإشارـية بين المشارـ إلىـه (الجـنةـ) والمـيرـاثـ المـدلـولـ عـلـيـهـ بـقولـهـ تـعالـيـ: (أورـتـمـوهاـ)، فـكلـامـهاـ يـستـدانـ عـلـىـ وـحدـاتـ معـنـويةـ مشـترـكةـ

⁽¹⁾ روح الماني، (8/ 141).

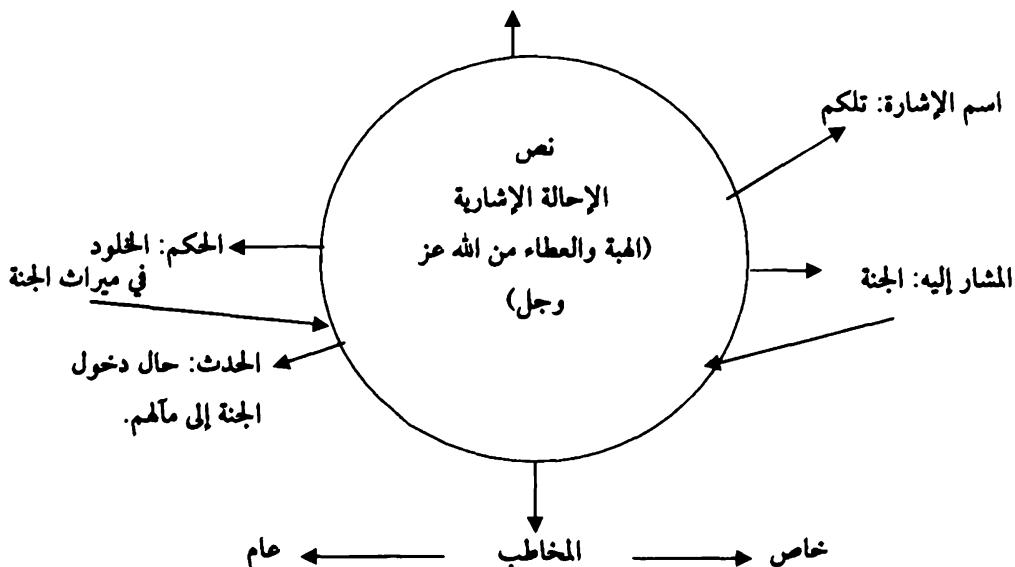
⁽²⁾ صحيح البخاري، باب ما جاء في صفة الجنة، الحديث: 3072، (3/ 1185).

قوامها: المنة، والمبة، والاستحقاق؛ والمعنى: صارت إليكم كما يصير الميراث إلى أهله، والإرث قد يستعمل في اللغة ولا يراد به زوال الملك عن الميت إلى الحي، كما يقال: هذا العمل يورثك الشرف ويورثك العار أي: يصيّرك إليه⁽¹⁾، ومنهم من قال: أعطيتموها عطية هنية لا تعب فيها، ولا منازعة⁽²⁾، فتكون على صنو الميراث الذي يأتي من الميت إلى ورثته من غير عوض ولا إكراه، وقيل: أن أهل الجنة يورثون منازل أهل النار، قال ﷺ: (ليس من كافر ولا مؤمن إلا وله في الجنة والنار منزل، فإذا دخل أهل الجنة، وأهل النار النار، فنظروا إلى منازلهم فيها، فقيل لهم: هذه منازلكم لو علمتم بطاعة الله، ثم يقال: يا أهل الجنة رثوهم بما كتتم تعلمون، فتقسم بيت أهل الجنة منازلهم)⁽³⁾.

ويكتشف التشكيل الآتي دور الإحالة الإشارية في تماسك أجزاء النص:

المشير: الله، أو الملائكة

(4)



(1) التفسير الكبير، (14/67).

(2) التحرير والتنوير، (8/103).

(3) الجامع لأحكام القرآن، (7/209).

(4) ينظر: زاد المسير، (3/199)، البحر الطيّب، (4/302).

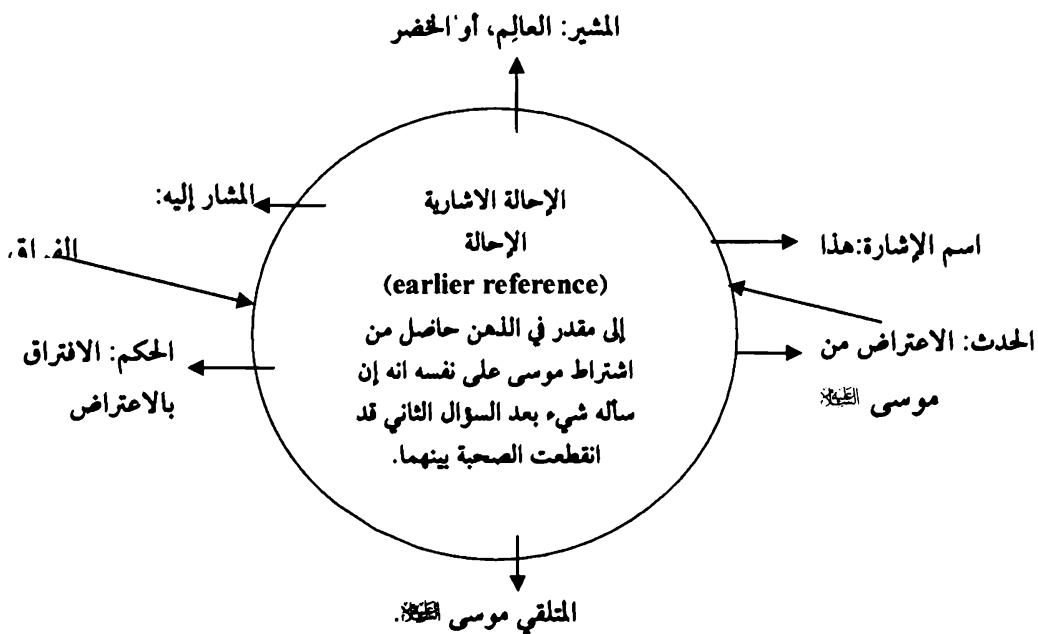
2- تمهيد الإشارة لموقف متوقع الحدوث:

يقع هذا الملمح في قوله تعالى: ﴿قَالَ هَذَا فِرَاقٌ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [سورة الكهف: 78]،
الإشارة إلى الفراق المدلول عليه بقوله قبل: ﴿فَلَا تُصَحِّبِنِي﴾ [سورة الكهف: 76] والحمل مفيد؛
لأن المخبر عنه الفراق باعتبار كونه في الذهن، وأخبر الفراق باعتبار أنه في الخارج كما قبل، أو إلى
الوقت الحاضر أي: هذا الوقت وقت فراقنا، أو إلى الاعتراض الثالث أي: هذا الاعتراض سبب
فراقنا حسبما طلبت، فوجه تخصيص الفراق بالثالث ظاهر⁽¹⁾.

لانعدم أن تكون الإشارة قد حفقت التماسك النصي بين ما سبق الاشتراط عليه، وموقف
الفارق، قال الزخيري: فإن قلت: هذا إشارة إلى ماذا؟ قلت: قد تصور فراق بينهما عند حلول
ميعاده على ما قال موسى عليه السلام: ﴿قَالَ إِنِّي سَأَلْتُكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَحِّبِنِي﴾ [سورة
الكهف: 76]، فأشار إليه، وجعله مبتدأ، وأخبر عنه كما تقول: هذا أخوك، فلا يكون هذا إشارة إلى
غير الأخ⁽²⁾.

⁽¹⁾ روح المعاني، (10/16).

⁽²⁾ الكشاف، (2/291). وينظر: التحرير والتنوير، (15/116).



3-2 تحديد المشار إليه بالتعليق السياقى:

يلفتنا هذا الملاحظ إلى تفسير قوله تعالى: **(يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ نَظَرِينَ إِنَّهُ وَلَكُنْ إِذَا دُعِيْتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طِعْمَتُمْ فَاتَّشِرِّوْا وَلَا مُسْتَغْنِسِينَ لِحَوْيِشْ إِنْ ذَلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي الَّنَّبِيَّ)** [سورة الأحزاب: 53]، أي: اللبس الدال عليه الكلام، أو الاستئناس، أو المذكور من الاستئناس، والنظر، أو الدخول على غير الوجه المذكور، والأول أقوى ملائمة للسياق والسباق⁽¹⁾.

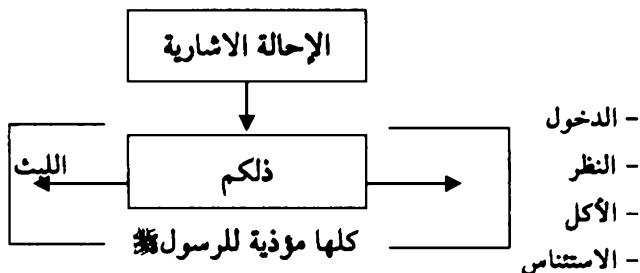
غير خاف أن معرفة الملabbas التي تكتنف النص - إثبات إنتاجه وإثبات تلقبه - تشكل ردءاً في اختيار المشار إليه، والمضي إلى الفهم الصحيح للنص، فبعض الوحدات اللغوية تعتمد في فهمها على سياق الموقف أكثر من غيرها، فمن ذلك على سبيل المثال ألفاظ الإحالة المقامية مثل: هنا، الآن، أنا، أنت، هذا ... إلخ، فإذا أردنا أن نفهم مدلول هذه الوحدات إذا ما وردت في مقطع خطابي

⁽¹⁾ روح المعاني، (82/22).

أستوجب ذلك منا – على الأقل – معرفة هوية المتكلّم، والمتلقّي، والإطار الزمانى والمكانى للحدث للغوى⁽¹⁾. فقوله: (إن ذلکم كان يؤذى النبي) إشارة إلى أن دخولكم بيوت النبي من غير أن يؤذن لكم، وجلوسكم فيها مستأنسين للحديث، بعد فراغكم من أكل الطعام الذى دعیتم له، كان يؤذى النبي، فيستحب منكم أن يخرجكم منها إذا قعدتم فيها للحديث، بعد الفراغ من الطعام، أو يمنعكم من الدخول إذا دخلتم بغير إذن، مع كراهة لذلك منكم⁽²⁾.

وهنا نلمح ملحوظين من الإحالة الاشارية، الأولى: إن استعمال الإشارة للبعيد بـ(ذلكم) قد أفضت – والله تعالى أعلم – إلى استئثار ما يحال إليه، واستبعاد من نفوس الصحابة، وضرورة عدم الاتصال به، والأخر: إن الإشارة بـ(ذلكم) قد فتحت مجالاً للإحالة من خلال السياق وظروفه التي واتت حركته داخل النص، وإن المشار إليه الذي رجحه الألوسي هو مفرد مؤول بالذكر، وقد حل سمة العموم؛ لكونه أتى بعد مقدمات مماثلة: بالدخول، والنظر، والأكل، والاستئناس، وكلها مرتبطة بليثهم عند رسول الله ﷺ.

ويمكن بيان ذلك بالتنظير الآتي:



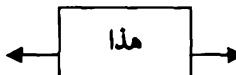
⁽¹⁾ إشكالات النص دراسة لسانية نصية، (499).

⁽²⁾ جامع البيان، (39/22).

ويمكن الإلماح إلى استرسال تقديم مصدر عن الألوسي في هذا السبيل⁽¹⁾:

قال تعالى: ﴿هَذَا عَطَاهُنَا فَآمِنْنَ أَوْ أَمْسِكْ بِعَيْرِ حِسَابٍ﴾ [سورة ص: 39]

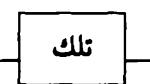
والأخير لا يكاد يصح، إذ لم جر لذلك ذكر في الآية.



- ما أعطاهم مما تقدم.
- تسخير الشياطين.
- ما وهب لسلیمان (من النساء والقدرة على جماعهن).

قال تعالى: ﴿الرٌّ تِلْكَ مَا يَدْتُ الْكِتَبُ الْمُبِين﴾ [سورة يوسف: 1-2]

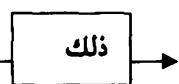
أشير إلى الآيات؛ ليجعل حضورها في الذهن، والثاني بعيد، والثالث أبعد منه.



- آيات السورة.
- ما في اللوح.
- الترارة والالميبل، أو الآيات التي ذكرت في سورة هود قبلها.

قال تعالى: ﴿قُلْ أَذْلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخَلِيلِ أَتَنِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾ [سورة الفرقان: 15]

وكلا القولين - الأخرين -
لا يمول عليهم، لاسباباً الأخير
والمعنى ذلك الذي ذكر من السعير
التي أحدثت له كذب بالساعة.



- ما ذكر من السعير السابق.
- ما ذكر من الجنة والكتنز في قوله قولهم ﴿أَوْ يُلْقَى إِلَيْهِ كَنْزُهُ﴾ [الفرقان: 8].
- الجنة والقصور.

3- آلية العطف:

من أهم وسائل الربط النصي، وأكثرها شيوعاً في الاستعمال اللغوي، ويكون العطف في الكلام العربي بمجموعة من الحروف التي تؤدي وظيفة الربط بين أجزاء الكلام، ولكل حرف من هذه الحروف معنى للوظيفة التي يؤديها، فالقيمة الدلالية للربط في حروف العطف تكمن في فهم المعاني التي تفضي إليها هذه الحروف عن طريق دورها في تجانس أجزاء النص.

⁽¹⁾ ينظر: روح المعاني، (4/78)، (202/12)، (289/18)، (289/23)، (244-143/23)

وقد ألمح ابن عييش إلى ما يعني من عطف الجمل بقوله: «ربط بعضها ببعض، واتصالها، والإيدان بأن المتكلم لم يرد قطع الجملة الثانية عن الأولى، والأخذ في جملة أخرى ليست من الأولى في شيء»⁽¹⁾، مصراً حاماً بأن المراد من عطف الجملة على الجملة ربط إحدى الجملتين بالأخرى، والإيدان بمحصول مضمونتها؛ لتلا يظن المخاطب أن المراد الجملة الثانية، وأن ذكر الأولى كالغلط، فكأنهم أرادوا إزالة هذا التوهם بربط إحدى الجملتين بالأخرى بحرف العطف؛ ليصير الإخبار عنهما إخباراً واحداً⁽²⁾.

والحق أنها نظرة واعية لدور العطف في اتساق النص، والوصول إلى الغاية التواصلية بين المتكلم والمتلقي، وهذا الضرب من الأنماط الكلامية الذي يقع فيه الامتداد النصي بين التابع والمتبع لا يتأتى لأي أحد قال الجرجاني: أعلم أن العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض، أو ترك العطف فيها والجبيء بها متوردة تستأنف واحدة منها بعد أخرى من إسرار البلاغة، وما لا يتأتى لتمام الصواب فيه إلا الأعراب الخلص، وإنما طبعوا على البلاغة، وأتوا فناً من المعرفة في ذوق الكلام⁽³⁾.

وإذا صرفاً أبصارنا تلقاء المحدثين – ولا سيما أرباب الدرس النصي – فإننا نجد منهم (دي بوجراند) يذكر أن العطف يشير إلى العلاقات التي بين المساحات، أو بين الأشياء التي في المساحات، ويشير أيضاً إلى إمكان اجتماع العناصر والصور وتعلق بعضها في عالم النص⁽⁴⁾. وعند أحد عبفري وسائل متنوعة تسمح بالإشارة إلى مجموعة التواليات السطحية بعضها ببعض، بطريقة تسمح بالإشارة إلى هذه التواليات السطحية، كاشفاً أن الإشارات السطحية تعدُّ وسائل لأن تستنتج بواسطتها دلالة النص بفضل العلاقات التحتية التي تشير إليها علاقات العطف⁽⁵⁾.

ولا نغفل عن هذه الدلالات التي تفهم من علاقة الجملة ببقية أجزاء النص وفق الارتباط النحوي بأكية العطف، فالرابط النحوي خاصية دلالية للخطاب تعتمد على فهم كل جملة مكونة

⁽¹⁾ شرح الفصل، (88/8).

⁽²⁾ المصدر نفسه، (90/8).

⁽³⁾ دلائل الإعجاز، (174).

⁽⁴⁾ ينظر: النص والخطاب والإجراءات، (346).

⁽⁵⁾ ينظر نحو النص، (128-129).

للنص في علاقتها بما يفهم من الجمل الأخرى .. ، والعوامل التي يعتمد عليها الترابط على المستوى السطحي للنص، ما يتمثل من مؤشرات لغوية مثل: علاقات العطف والوصل والفصل⁽¹⁾.
وخلص إلى أنهم قد تجاوزوا النظرة الشكلية لأداة العطف إلى التدقيق في المعاني المستوحة من الأدوات وفق العلاقات الموجودة بين الجمل، فالعطف كونه وسيلة اتساق في النص مختلف عن الإحالة؛ لأنها لا يتضمن إشارة موجهة إلى سابق، وإنما يحتاج إلى عناصر رابطة متنوعة تصل بين أجزاء النص، الذي هو عبارة عن جمل، أو متاليات متعاكبة خطياً⁽²⁾.

ونسعى للاحتجاج على هذا الضرب من آليات الاتساق بجانبين آتيين:

4 - عطف القصة على القصة:

يطالعنا المسلك الندي في هذا الجانب من خلال عرضه لتفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [سورة البقرة: 30]، وقوله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِلْأَدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْرَاهِيمَ﴾ [سورة البقرة: 34] قال: والعنف من عطف القصة على القصة، وفي كل تعداد النعمة مع أن الأول تحقيق للفضل، وهذا اعتراف به، ولا يصح عطف الظرف على الظرف بناءً على اللاقن الذي قدمناه؛ لاختلاف الوقتين⁽³⁾.

يظهر أن قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِلْأَدَمَ﴾ معطوف على قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ وهو عطف القصة على القصة، وفيه تحقق للتماسك في البنية الكبرى للنص القرآني، والمعنى عند الطبرى: إِذْ قلت للملائكة: إِنِّي جاعل في الأرض خليفة، فكرمت أباكم آدم بما آتته من علمي، وفضلي، وكرامتي، وإِذ أَسْجَدْتَ لِهِ ملائكتي، فسجدوا له⁽⁴⁾.

(1) علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، (111).

(2) الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب، (183).

(3) روح المعانى، (1/284).

(4) جامع البيان، (1/224).

ويلقي تعلييل ابن عاشور مزيداً من الضوء على عملة اختيار هذه البنية التركيبية؛ لتحقق التماسك بين القصتين قال: «إعادة (إذ) بعد حرف العطف المغني عن إعادة ظرفه تنبئه على أن الجملة مقصودة بذاتها؛ لأنها متميزة بهذه القصة العجيبة، فجاءت على أسلوب يوذر بالاستقلال والاهتمام، ولأجل هذه المراعاة لم يivot بهذه القصة معطوفة، بفاء التفريع، فيقول: (﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةَ آسْجُدُوا لِلْأَدَمَ﴾»⁽¹⁾.

ومن ثم لا تمنع الظاهرة المتمثلة باستقلال القصتين من مسوغ العطف وصولاً لتماسك النص، ويتعين هذا المسوغ بالتشابه في موضوع الخطاب: الملائكة، وادم، فالمخاطب (الملائكة) واحد، والاحتجاج من الملائكة على صفة الخليفة المرشح في الأرض، والتسليم بأمر الله في القصة الأولى، يشبه التسليم في القصة الثانية، حيث سجد الملائكة بعد الاحتجاج الأول، من جهة ثانية يجمع بين قصتين علاقة التضاد، فقد كان تسليم من الملائكة في القصتين، وعصيان من إيليس في الثانية⁽²⁾.

والمستحسن من الاستقراء السابق يسلمنا إلى أن التماسك بين القصتين يتأنى بالأكتي: «﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةَ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةَ آسْجُدُوا لِلْأَدَمَ﴾)

الله عز جل	الامر
الملائكة	المتلقين
قصة بدايات الخلق	القضية الكبرى
ادم عليه السلام	مدار الحديث
نكرىم آدم ﷺ بتكليفه للخلافة والسجود له للطاعة	أحكام الخطاب
تسليم الملائكة لأمر الله وعصيان إيليس للأمر.	علاقة التضاد

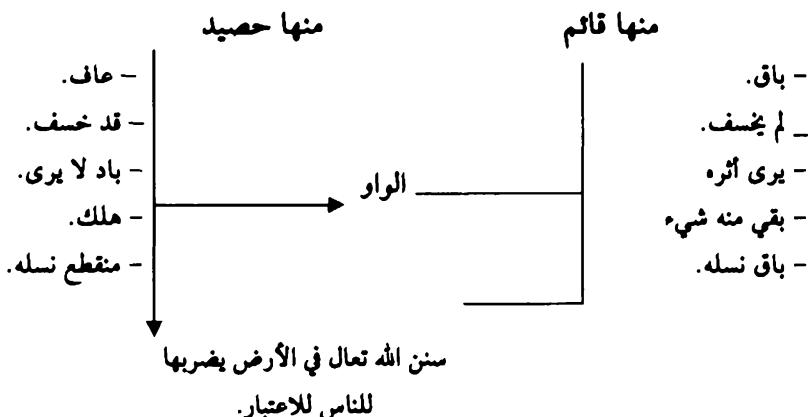
⁽¹⁾ التحرير والتنوير، (1/406).

⁽²⁾ التماسك النصي في اللغتين: العربية والإنجليزية، دراسة تقابلية في الربط النحوی، يوسف سليمان علیان، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الأداب، (202).

5- عطف الجملة على الجملة:

نلتمس هذا النوع في قوله تعالى: **﴿هُذِّلَكَ مِنْ أَنْبَاءَ الْقُرْآنِ نَفْصُلُهُ عَلَيْكَ مِنْهَا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ﴾** [سورة هود: 100]، (منه) أي: من تلك القرى (قائم وحصيد) أي: ومنها حصيد، فالعطف من عطف الجملة على الجملة، وهو الذي يقتضيه المعنى كما لا يخفى، وقد شبه ما بقي منها بالزرع القائم على ساقه، وما عفا وبطل بالمحصيد، فالمعنى منها باق ومنها عاف، وهو المروي عن قتادة، ولخوه ماروبي عن الضحاك (قائم) لم يخسف، و(محصيد) قد خسف⁽¹⁾.

لاتتفننك (الواو) عن القيام بوظيفة الربط الخطى المتصل بين جملتين متتابعتين؛ لوجود علاقة دلالية تميز الجمع بينهما، فكلاهما في دائرة الأمر الإلهي الواقع على القرى السابقة، فـ«منها قائم يرى أثره»، وـ«محصيد باد لا يرى»⁽²⁾، أو بعضها بقى منه شيء، وبعضها هلك وما بقى منه أثر البة⁽³⁾، أو «قائم باق نسله»، وـ«محصيد منقطع نسله»، وهذا يتمشى على أن التقدير: ذلك من أنباء أهل القرى⁽⁴⁾. ويبقى مستأنف من القول مضماره استثناف الوجه الجامع بين الجملتين المعطوفتين في إطار المناسبة النصية السياقية، فالآلية متضمنة التخويف، وضرب المثل للحاضرين من أهل مكة وغيرهم، والمقصود منها الاعتبار.



⁽¹⁾ روح المعاني، (12/160).

⁽²⁾ الجامع الكبير، (12/112).

⁽³⁾ التفسير الكبير، (18/46).

⁽⁴⁾ البحر المحيط، (5/360).

خاتمة الدراسة

جعنا هذا المسعى بمنهل صافٍ من مناهل التفسير، وكشف لنا عن تحجيمات نقدية اكتفت
قضايا اللغة في هذا السِّيَفِر، ويمكن أن نقدم مستصنفي من القول لتلكم التجليلات متوزعاً على نقاط
متواالية بتالي موضوعات الدراسة:

- إن هناك تقارباً بين معنى النقد لغة، ومعناه اصطلاحاً، وكان المعنى الاصطلاحي ينبع من
رحم المعاني اللغوية، ويؤول إليها.
- ارتبط النقد بوجود الإنسان؛ لأنه ناقد بالطبع، بما أوتي من مؤهلات ذهنية ونفسية خاصة
به، تجعله يستأنس بالحسن، وينصرف عن القبيح.
- يشكل النقد جانباً من جوانب عناية العرب بالعربية، ووسيلة من الوسائل التي اخذوها لبيان
قيمتها، ومكانتها، والحفظ على سلامتها. وتظهر قيمة النقد، وتسع دائرة حركته كلما
كثرت حيوية النص، وقابليته للقراءات المتعددة؛ لذا فإن هذه الدائرة واسعة في رحاب
التفسير، الذي يتعامل به مع النصوص القرآنية المتقدمة على سائر النصوص.
- أثبتنا المصطلحات النقدية التي رصدناها في التفسير عن حفر معرفي في مجال الحكم على
الأراء اللغوية، وكانت سبيلاً من سبل وصف المعاني وتفسيرها، متخذة من المقررات
الصوتية والصرفية، والنحوية، والدلالية مرجعية في التحليل والتقويم والحكم؛ للوصول إلى
سلامة التركيب، وصحة البناء اللغوي.
- يتضمن عقد التجليلات النقدية في البنية والأبنية، والتركيب والإيماء الدلالي، برصد واقع
لغوي مقارب لقضايا في الدراسات اللغوية المعاصرة، على أن بعض تلكم الرؤى تبقى بمنأى
عن سكينة اليقين؛ بأية صدروها من نفس بشرية جُبِلت على الخطأ والتبنيان.
- عارضنا المسعى النقدي في المفصل الفونيقي على المأثور من هذا الدرس، فرأينا عين اليقين
مائل في ذلكم الموروث، ومن مرتكزاته التبادلات الصوتية، وهذا الضرب يتألف مع
مصطلح الانسجام الصوتي، وفيه يحدث الإبدال بين صوتين؛ لوجود علاقة صوتية بينهما.

إلا أن عرضه لبعض المسائل لم يكن مستوفياً لأطراف التحليل الصوتي، كما في الإدغام
الحاصل في (أوعشت)؛ لذا بحاجنا إلى تبيان هذا الملاحظ بالاستزادة من مصادر أخرى قدية
وحديثة.

أمعن الآلوسي النظر في بعض الإجراءات الصرفية الباسقة أرجواهـا في مصنفات الصرف العربي، وما جاء عن بصائر بأصل بنية الألفاظ قوله بزيادة (الناء) في (عنكبوت)، فإن أشرطة الصحة تتوفر في أمر الزيادة، وهو ما نص عليه ثلة من العلماء كسيبوهـ. أما القول بزيادة (النون) في اللفظة نفسها؛ فإنها تمثـي على استحياء بجانب الحجـج المقدمة في زيادة

لفتنا في أحايin إلى العلاقة التي تنشأ في ظل المعنى، فالنظام النحوي يسمح بنشأة علاقة بين الاسم المنصوب - مثلاً - والفعل: لازماً، أو متعدياً، كما في قوله تعالى: **﴿وَتَحِيرُ الْجِبَالُ هَذَا﴾** [سورة مريم: 90]، وكذلك العلاقة بين متطلب الاسم، ومتطلبات الفعل للمنصوب، وما يكتنف الاستعمال العلائقى التركيبى للإضافة بين الفاعلية والمفعولية، كما في قوله تعالى: **﴿وَدَعَ أَذْنَهُمْ﴾** [سورة الأحزاب: 48].

يعد في شواهد عدّة إلى ترجيح التقدير؛ درءاً للتعارض الحاصل بين الإعراب والصناعة النحوية، وإن كنا نلقي من يضيق ذرعاً بالتقديرات، ويقدم على توجيه آخر، كما في قوله تعالى: «وَلَنِكَنْ أَلَّبَرَ مَنْ ءَامَنَ» [سورة البقرة: 177]، إذ منع بعضهم الإخبار عن المعنى بالعين، أو الحدث باسم العين. ولا نغفل أن النحوين لم يكونوا يحذمون في تعدياتهم فيما اتفق، ولم يغب عنهم مراعاة دقائق التركيب، ودقة اختيار المفردة في معنى لا تؤديه غيرها. إن حضور النقد في الإيماءات الدلالية في خطاب التفسير، وعدم تغييبها يشكل فتحاً في مجال دراسة النص اللغوي، لا سيما في الألفاظ التي تتجاوز المعنى المعجمي إلى معانٍ جديدة تكتسبها بتأثير ملabbas خارجية وداخلية تكتنف استعمالها في الكلام.

وقد نظرنا على إجراءات نقدية في الدلالية الصوتية، كدلالة الصوت في ذات اللفظة، كما في قوله (ريح صر)، إذ انتهينا إلى الإيماءات الدلالية المنبعثة من الحرفان (ص)، و(ر) في لفظة (صر)، كما توصلنا إلى أن روافد المبني تلقي بظلامها على المعنى في الأنماط التي عرضها

الألوسي، كما في قوله تعالى: «عَقَدْتُمُ الْأَيْمَنَ» [سورة المائدة: 89]، وإن كانت الإيماءات غير مقصورة على ما بينه الألوسي، وإنما تتجاوز إلى أبعاد أخرى استظهرناها بالنظر الفاحص إلى سياق اللفظة في الآية.

تُستمد دلالة التراكيب من التشكيل النحوي: بنظمه وحركات إعرابه، وعلاقات عناصره، وقد انساق الذهن إلى رؤية الألوسي التي أخذت بتأثر السياق والقرينة اللغوية، وراعت وقع الدلالة في نفوس المتعلقين، آخذين بالحسبان أننا أعرضنا عن توجيهات أخرى لم تلتج إلى البنية العميقة للألفاظ، فجاءت سطحية التخريف.

ظهرت عنابة الألوسي بمعنى الكلمة، وما يتصل بها ضمنياً، من اطر قولية ومقامية تفضي إلى فهم المعنى، أو بيانه، وتحديده على سواه، وهذا دأب من يروم دراسة المعنى، بأن يتلزم بضوابط اللغة وسياقات النص.

وكلفتنا عن عدم استشراف نكت دلالية متواترة بعض الألفاظ عند الألوسي، كما في تعبيلات الدلالة الحسية، أو المعنية المنضوية تحت لفظة (طهراً).

تمثل الألوسي دقة اختيار الألفاظ القرائية، وظللها المعنوية، سواء على مستوى الفعل، أم الأداة، أم المشتق، أم التراكيب، كما أدرك العمق الإيجياني لظاهرة التضمين في التفسير. لم نرken إلى رؤيته النقدية في ترداد بعض الألفاظ، كما في (انجست)، و(انفجرت)، لأن التبصر بالبنية العميقة يسلمنا إلى أن ثمة افتراقاً واقعاً بين الصيغتين يتمثل بمرتكزي: القوة، والخلفة، أو الكثرة والقلة. ونراه في مضمار العلاقات الدلالية قد أصاب وجه الحق باشتراكه نفي ضدية المعاني، كما في (يزفون) بين الإبطاء والإسراع، بيد أنه لم يوغّل في توضيح هذا النفي، فألجأنا إلى رصد باعثين: أحدهما: سياقي، والأخر: من المأثور اللغوي السابق.

حاول أن يفيد من الإمكانيات التركيبية، برصد الخواص الشكلية التي تصيب الجملة، ووصفها بدقة، ولا شك أن الاهتمام بالناحية التركيبية في الصياغة يرجع أصلاً إلى المعنى النحوي الذي يمثل أحد الأقسام الوظيفية للمعنى اللغوي العام.

رصدنا مقاربة لسانية بين موروث التفسير وأنظار من الوظيفية المعاصرة، وذلك بالوقوف إلى قضايا أبهإ إليها، وبين نظارتها، وما تؤديه من أغراض بعينها في مقامات، وملابسات محدد، وعلى الصعيدين الكمي متمثلاً بالحذف، والترتيبى متمثلاً بالتقديم والتأخير. ومن ثم تجعلنا

ندرس قيمة الانزياح عن رتابة ما هو مألف مألف في الاستعمال بالتقنيات اللغوية التي عرضناها.

وقتنا على حقيقة مجلية عمادها أن التراث النحوي السابق بكل ما يضمه من تصورات، ومفاهيم، وقواعد، واستعمال، ووصف، وتحليل، وغير ذلك، هو الأساس الفعلي الذي بنيت عليه اتجاهات الدراسة النصية، بكل ما تسم به من تشعب أفكارها، وتصوراتها، ومفاهيمها.

على الرغم من أن القدماء لم يفردو مصنفات مستقلة للدراسة النصية، ولم يسلكوا منهاجاً زاهراً في دراسة النص كوحدة وتحليله، إلا أن أكثر ما يُجلب سُهرة استشرافهم النصي، هو تعاملهم مع القرآن الكريم على أنه وحدة واحدة يترابط بعضها ببعض، وتتعلق أجزاؤه على نحو تكاملٍ بحيث لا يستقل منه جزء عن الآخر.

لا نعدم أن يكون الانساق المعرفية في رجوع الضمير إلى مذكور أو غائب قد فتحت مجالاً تأويلاً واسعاً في مضمار اتساق النصوص القرآنية، وكشفت عن سعة نطاق الإيجاء القرآني، كما أن آلية أسماء الإشارة من الوحدات اللغوية التي تحكم بها قواعد الاستعمال السابق واللاحق يؤذن بتعيين التماسك النصي على مستوى السطح والعمق. وفي الترابط النصي بالعطف نلحظ مشاركة لطرفين أو أكثر في حكم ما، وذلك على مستوى عطف الجملة على الجملة، أو عطف القصة على القصة.

ولعلنا - في ختيم هذا المستصفى - لا نجانب الصواب إذا وصفنا خطاب التفسير بأنه موسوعة شاملة، نهد فيها المفسرون ومنهم الألوسي إلى الولوج في علوم القرآن وتفسيره، وعلوم اللغة والبلاغة، والنطق، وأصول الفقه، والعقائد... الخ، فارتفع شأنها في آفاق الدراسات الشرعية واللغوية.

ثبات المصادر

- القرآن الكريم -
- الإيدال، أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، تحقيق: عز الدين التنوخي، مطبوعات جمع اللغة العربية بدمشق، 1961م. -
- أبنية المصادر في الشعر الجاهلي، وسمية عبد المحسن المنصور، ط1، جامعة الكويت، 1984م. -
- إنتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، شهاب الدين أحد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي، تحقيق: أنس مهرة، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1419هـ - 1998م. -
- الإنقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: سعيد المنذوب، ط1، دار الفكر، لبنان، 1416هـ-1996م. -
- الاتساع في المعنى، مقبول علي بشير النعمة، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، 1432هـ- 2011م. -
- أثر البيئة في المصطلح النقدي القديم، عبد الله سالم المعطاني، المنشور ضمن كتاب قراءة جديدة لتراثنا النقدي، النادي الأدبي الثقافي بيروت، 1410هـ-2007م. -
- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، عبد الصبور شاهين، مكتبة الحاخامي، القاهرة، 1987م. -
- اجتهادات لغوية، ثامن حسان، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2007م. -
- الإدغام الكبير في القرآن الكريم، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط4، عالم الكتب، بيروت، 1993م. -
- ارتئاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: مصطفى أحمد النحاس، مطبعة النشر الذهبي، 1404هـ-1984م. -
- أساس البلاغة، أبو القاسم عمود بن عمر الخوارزمي الزغشري، دار الفكر، 1399هـ- 1979م. -

- أسباب حدوث الحروف، أبو علي الحسين بن عبد الله – ابن سينا – تحقيق: محمد حسان الطيان، دار الفكر، دمشق، مطبوعات جمع اللغة العربية، دمشق، 1971م.
- أسس علم اللغة، ماريوباي، ترجمة: أحمد غفار علي، جامعة طرابلس، ليبيا، 1973م.
- أسلوب الحذف من القرآن الكريم وأثره في المعاني والإعجاز، مصطفى شاهر خلوف، ط1، دار الفكر، عمان، 1430هـ-2009م.
- إشكالات النص – دراسة لسانية نصية – جمعان بن عبد الكريم، ط1، النادي الأدبي بالرياض، والمركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2009م.
- أصوات العربية بين التحول والثبات، حسام التعيسى، دار الكتب للطباعة والنشر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقي، جامعة بغداد، 1989م.
- الأصوات اللغوية، إبراهيم أئيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1975م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988م.
- أصول النقد الأدبي، أحمد الشايب، ط2، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 2006م.
- الأضداد في اللغة، محمد حسين آل ياسين، ط1، مطبعة المعارف، بغداد، 1994م.
- إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، ط1، دار القلم، سوريا، 1989م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1409هـ-1988م.
- الألسنية العربية، ريمون طحان، ط1، دار الكتاب اللبناني، 1971م.
- الأمالي، أبو علي القالي إسماعيل بن القاسم بن عبدون، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1926م.
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، المكتبة العلمية، لاہور، باکستان.
- أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد، ط5، دار الجليل، بيروت، 1979م.
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محى الدين عبد الرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1971م.

- البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معرض، ذكرى عبد المجيد النوقى، أحد الجمل، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.
- البرهان في علوم القرآن، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، 1391هـ.
- بنية الكلمة العربية، دراسة لجغرافيا التنوع اللهجي في ضوء القراءات القرآنية، جمال حسين أمين إبراهيم، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1429هـ-2008م.
- بنية الكلمة في اللغة العربية ثنيات ومبادئ، محمد بلبول، ط1، منشورات الفكر، تونس، 2008م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1969م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسين الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار المداية.
- التأويل اللغوي في القرآن الكريم – دراسة دلالية – حسين حامد الصالح، ط1، دار ابن حزم، بيروت، 1426هـ-2005م.
- البيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: علي محمد البحاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- التحديد في الإنقان والتجويد، أبو عمرو عثمان بن سعيد الأموي الداني، تحقيق: غامق قدوري الحمد، مكتبة دار الأنبار للطباعة والنشر، بغداد، 1988م.
- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، ط1، مؤسسة التاريخ، بيروت، 1421هـ-2000م.
- تعدد المعنى في القرآن، الفقة يوسف، ط1، دار سحر للنشر، كلية الآداب، منوبة، تونس، 2003م.
- الترابط النصي في ضوء التحليل اللسانى للخطاب، خليل بن ياسر البطاishi، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 1430هـ-2009م.
- الترادف في اللغة، حاكم مالك لعيبي، دار الرشيد للنشر، دار الحرية للطباعة، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، بغداد، 1980م.

- تصحيح الفصيح، عبد الله بن جعفر بن دستوريه، تحقيق: عبد الله الجبوري، مكتبة الإرشاد، بغداد، 1395هـ-1975م.
- تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، صالح سليم الفاخري، عصمتى للنشر والتوزيع، القاهرة، 1966م.
- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب الكوشى، ط3، المطبعة العربية، تونس، 1992م.
- التعبير القرآني، فاضل السامرائي، ط4، دار عمار، عمان، 1427هـ-2006م.
- التعريفات، علي محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1405هـ.
- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازى، الشافعى، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ-2000م.
- تفسير البيضاوى، البيضاوى، دار الفكر، بيروت.
- التبسيير في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عمرو الدانى، تحقيق: أوتو تريلز، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، 1404هـ-1984م.
- جامع البيان عن تأويل أبي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى، ط1، دار الفكر، بيروت، 1421هـ-2001م.
- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحد الأنصارى القرطبي، دار الشعب، القاهرة.
- جدلية الإفراد والتركيب في النقد العربي القديم، محمد عبد المطلب، ط1، الشركة المصرية العالمية للنشر، 1995م.
- الجمل، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: محمد بن أبي شنب، ط2، باريس، 1957م.
- الجملة العربية والمعنى، فاضل صالح السامرائي، ط1، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، 1421هـ-2000م.
- الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، عبد البديع النيريانى، ط1، دار الغوثانى للدراسات القرآنية، دمشق، 1427هـ-2006م.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على الفبة ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1206هـ.
- الحجۃ في القراءات السبع، الحسین بن أھد بن خالویة، تحقیق: عبد العال سالم مکرم، ط٤، دار الشروق، بیروت، 1401هـ.
- حجۃ القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقیق: سعید الأفغانی، ط٤، مؤسسة الرسالة، بیروت، 1984م.
- الحجۃ للقراءات السبعة، أبو علی الفارسی، تحقیق: بدر الدین قهوچی، بشیر جویجانی، ط٢، دار المأمون للتراث، دمشق، 1993م.
- الحرکوف، أبو نصر محمد الفارابی، تحقیق: حسن مهدی، دار المشرق، بیروت.
- الخصائص، ابن جنی، تحقیق: محمد علی التجار، عالم الكتب، بیروت، 1988م.
- الخصائص النطقیة والفيزیائیة للصومات الرئیسیة فی العربیة، محمد فتح الله الصغیر، تقدیم: سعید شریف استیتیة، ط١، عالم الكتب الحدیث، إربد، 1428هـ-2008م.
- الخلاف التصریفی وائله الدلالی فی القرآن الکریم، فرید بن عبد العزیز الزامل السلیم، ط١، دار ابن الجوزی، السعودية، 1427هـ.
- الدر المصنون فی علوم الكتاب المکنون، شهاب الدین أبو العباس أھد بن یوسف، تحقیق: علی محمد معوض، دار الكتب العلمیة، بیروت، 1994م.
- الدراسات الصوتیة عند علماء التجوید، غامق قدریو الحمد، وزارة الأوقاف، بغداد، 1986م.
- دراسات فی علم اللغة، کمال بشر، دار المعارف، مصر، 1971م.
- دراسات فی فقه اللغة، صبحی الصالح، ط١٠، دار العلم للملائین، 1983م.
- دراسات فی اللسانیات العربیة، بنیة الجملة العربیة - التراکیب النحویة والتداولیة - علم النحو - وعلم المعانی، عبد الحمید السيد، ط١، دار الحامد، عمان، 2004م.
- دراسات فی النقد العربي القديم، محمود ریداوى، ط١، مطبعة الإنشاء، سوريا، 1982م.
- الدراسات اللهجیة والصوتیة عند ابن جنی، حسام النعیمی، دار الرشید، بغداد، 1980م.
- دراسة الصوت اللغوي، أھد ختار عمر، ط١، القاهرة، 1976م.

- دراسة في أصوات المد العربية، غالب فاضل المطلي، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، 1984.
- دروس في التصريف، محمد محي الدين عبد الحميد، ط35، مطبعة السعادة، القاهرة، 1985.
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988.
- الدلالة السياقية عند اللغويين، عواطف كنوش المصطفى، ط1، دار السباب للطباعة والنشر والتوزيع، لندن، 2007.
- ديوان أبي فراس الحمداني، دار صادر، بيروت، 1966.
- ديوان الأعشى، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1966.
- ديوان جرير، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، شرح: محمد حبيب، دار المعارف، القاهرة، 1969.
- ديوان حسان، دار الصياد للصحافة والطباعة والنشر، بيروت.
- ديوان الخطيبة، من رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني، شرح: أبو سعيد السكري، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1967.
- ديوان العباس بن مرداس، جمع: يحيى الجبوري، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1968.
- ديوان العجاج، تحقيق: عزة حسن، شرح: عبد الملك بن قریب الأصمسي، مكتبة دار الشروق، بيروت، 1971.
- ديوان علقة الفحل، تحقيق: لطفي الصقال ، درية الخطيب، دار الكتاب العربي، حلب، 1969.
- ديوان كثير عزة، أبو صخر كثير بن عبد الرحمن الخزاعي، دار صادر، بيروت، 1994.
- ديوان المذلين، شعر أبو ذؤيب وساعدة بن جويبة، دار الكتب المصرية، 1995.
- رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، حسن خبیس الملح، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق: شوقي ضيف، ط3، دار المعارف، القاهرة، 1988.
- رصف المبني، أحد بن عبد النور المالقي، جمع اللغة العربية، دمشق، 1975.

- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: أحمد حسن فرحان، دار عمار، عمان، 1984م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود بن محمود بن عبد الله الحسني الألوسي البغدادي، ط 1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1423هـ - 2003م.
- زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ط 3، المكتب الإسلامي، بيروت، 1404هـ.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جنى، تحقيق: حسن هنداوي، ط 1، دار القلم، دمشق، 1405هـ - 1995م.
- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عثمان الشافعي الذهبي، تحقيق: حسين الأسد، بشار عواد معروف، حمي هلال السرحان، مؤسسة الرسالة للطباعة، بيروت، 1992م.
- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري المهداني، تحقيق: محمد حمي الدين عبد الحميد، دار الفكر، سوريا، 1405هـ - 1985م.
- شرح شافية ابن الحاچب الرضي الاسترابادي، تحقيق: محمد نور الحسن محمد الزفاف، محمد حمي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982م.
- شرح الكافية في النحو، رضي الدين الاسترابادي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985م.
- شرح المفصل، موقف الدين بن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- الصاجي في فقه اللغة وسنت العرب في كلامها، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا بن حبيب بن فارس، تحقيق: أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1977م.
- صحیح البخاری، الجامع الصحیح المختصر، محمد بن إسماعیل أبو عبد الله البخاری، تحقيق: مصطفی دیب البغـا، ط 3، دار ابن کثیر، دار الیمامـة، دمشق، 1407هـ - 1987م.
- صراع الأنماط اللغوية، رانيا سالم الصرايـة، ط 1، دار الشروق، عمان، 2002م.
- صور الإعلال والإبدال في المشتقات الأحد عشر والمصادر من خلال الربع الثاني من القرآن الكريم، رابح بو معزة، دار رسلان، سوريا، 2008م.

- الصورة والصيغة بتصانيف في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي، نهاد الموسى، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2003 م.
- ظاهرة التخفيف في النحو العربي، أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1996 م.
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998 م.
- ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، حسين عباس الرفاعي، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2010 م.
- ظاهرة اللبس في العربية – جدل التواصيل والتفاصيل –، مهدي أسعد عرار، ط1، دار وائل، عمان، 2003 م.
- ظواهر أسلوبية في القرآن الكريم – التركيب والرسم والإيقاع –، عمر عبد الهادي عتيق، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، 1431 هـ-2010 م.
- العدول بالجملة عن الأصل وعلاقته باستيعاب النحو للمعنى، عبد الفتاح الفرجاوي، ط1، دار سحر للنشر، تونس، 2007 م.
- علم الأصوات، كمال بشر، دار غريب، مصر، 2000 م.
- علم الإدلال، أحد مختار عمر، ط1، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، 1982 م.
- علم اللسانيات الحديثة نظم التحكم وقواعد البيانات، عبد القادر عبد الجليل، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002 م.
- علم اللغة العام – الأصوات – كمال محمد بشر، ط5، مصر، 1979 م.
- علم اللغة العربية، عمود فهمي حجازي، الكويت، 1973 م.
- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، دار المعارف، مصر، 1962 م.
- علم لغة النص – المفاهيم والاتجاهات –، سعيد حسن بمحيري، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، 1997 م.
- غريب القرآن، أبو بكر محمد بن عبد العزيز السجستاني، تحقيق: محمد أدب عبد الواحد عمران، دار قتبة، 1416 هـ - 1995 م.
- فقه اللغة المقارن، إبراهيم أنيس، دار العلم للملائين، بيروت، 1968 م.
- فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، ط7، دار الفكر، القاهرة، 1987 م.

- فن الكلام، كمال بشر، دار غريب، القاهرة، 2003م.
- في الأصوات اللغوية دراسة في أصول المد العربية، غالب فاضل المطلي، منشورات وزارة الثقافة الإعلام، الجمهورية العراقية، 1984م.
- في أصول اللغة والنحو، فؤاد حنا ترزي، دار الكتب، بيروت، 1969م.
- في الدراسات القرآنية واللغوية، الإملالة في القراءات واللهجات العربية، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الملال للطباعة والنشر، بيروت، 2008م.
- الفيصل في ألوان الجموع، عباس أبو السعود، دار المعارف، القاهرة، 1971م.
- في علم الأصوات اللغوية وعيوب النطق، البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، 1994م.
- في اللسانيات و نحو النص، إبراهيم محمود خليل، ط2، دار المسيرة، عمان، 2009م.
- في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1984م.
- في التحو العربي نقد و توجيه، مهدي المخزومي، ط2، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، 1406هـ-1986م.
- في نقد التحو العربي، صابر بكر أبو السعود، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 1988م.
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، دار القلم، 1996م.
- قراءات النحاة الأوائل في الميزان: مصادرها – ملامحها – موقف العلماء منها، محمود حسني مغالسة، ط1، دار المسيرة، عمان، 1431هـ-2011م.
- القرينة في اللغة العربية، كوليزار كاكل عزيز، ط1، دار دجلة، عمان، 2009م.
- الكتاب، أبو البشر عمرو بن قبر سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ط1، دار الجيل، بيروت.
- كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدى، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار الملال.
- الكافش عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم بن عمر الزخيري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدى، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الكتن اللغوي في اللسان العربي، سعى في نشره وتعليق حواشيه: أوغست هفتر، المطبعة الكاثوليكية للأباء البيسوعيين، بيروت، 1903م.
- لحن العامة والتطور اللغوي، رمضان عبد التواب، القاهرة، 1976م.

- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، ط1، دار صادر، بيروت.
- لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، محمد خطابي، ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2006م.
- اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، أحد المتكل، ط2، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2010م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 1998م.
- اللهجات العربية في التراث – القسم الثاني – النظام التحوي، أحد علم الدين النجدي، الدار العربية للكتاب، القاهرة، 1983م.
- لمحة البدو في الساحل الشمالي لجمهورية مصر العربية، عبد العزيز مطر، دار المعارف، مصر، 1981م.
- لمحة غيم وأثرها في العربية الموحدة، غالب فاضل المطلي، دار الحرية للطباعة، العراق، بغداد، 1398هـ-1978م.
- المبني للمجهول ودلائله في القرآن العظيم، شرف الدين الراجحي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999م.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، ط2، دار الفكر، 1970م.
- المحتسب في تبيان وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1999م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسبي، تحقيق: عبد السلام الشافعي محمد، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1413هـ - 1999م.
- المحكم في نقط المصحف، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: عزة حسن، دار الفكر، بيروت، دار الفكر، دمشق، 1418هـ-1997م.
- المحكم والمحبظ الأعظم، ابن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.
- المخصوص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، بولاق، مصر، 1320هـ.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ-1998م.
- المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1411هـ-1990م.
- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسى، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ.
- مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية – دراسة وصفية تاريخية –، آمنة صالح الزعبي، ط1، مؤسسة رام للتكنولوجيا، عمان، 1417هـ-1996م.
- مصطلحات الدلالة العربية، دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، جاسم محمد عبد العبود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007م.
- المصطلح الصوتي في التراث اللغوي العربي الإسلامي، عبد القادر الجديدي، ط5، تونس، 2005م.
- المصطلح النحوی – دراسة نقدية تحليبة –، أحمد عبد عبد الغنى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1410هـ-1990م.
- معاني القرآن، أبو الحسن بن مسعدة المجاشعي – الأخشن الأوسط –، تحقيق: عبد الأمير أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، 2008م.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، 1981م.
- معاني القرآن، النحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1409هـ.
- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1408هـ-1988م.
- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسن أحد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط2، دار الجيل، بيروت – لبنان، 1420هـ-1999م.
- معنى الليب عن كتب الأعرب، جمال الدين ابن هشام الانصارى، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، ط6، دار الفكر، دمشق، 1985م.

- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم بن عمر الزخيري، تحقيق: علي بو ملحم، ط1، مكتبة الهلال، بيروت، 1993م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- مقدمة في النقد الأدبي، علي جواد الطاهر، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979م.
- الممتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، 1996م.
- من أسرار الجمل الاستثنافية، أيمن عبد الرزاق الشوا، ط1، دار الغوثاني، دمشق، 2006م.
- من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1975م.
- من الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم في الكلمات المترابطة المعنى المتبااعدة المبني وأيات أخرى، عودة الله منيع القيسي، ط1، دار البداية، عمان، 1432هـ-2011م.
- مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، ط1، لـ القاهرة، 1955م.
- المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوى لكتاب التصريف، للإمام أبي العثمان المازنى النحوى البصري، تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، مطبعة البابى الحلى، مصر، 1373هـ-1954م.
- المنهج الصوتى للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربى، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م.
- منهج النقد في التفسير، إحسان الأمين، ط1، دار المادى، بيروت، 1428هـ-2007م.
- المهدب في علم التصريف، هاشم طه شلاش، صلاح مهدي الفرطوسى، عبد الجليل حسن، مطبعة التعليم العالى العراقى، الموصل، 1989م.
- نحو النص إتجاه جديد في الدرس النحوى، أحد عفيفى، ط1، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2001م.
- نحو نظرية أسلوبية لسانية، فيليبي ساندريس، ترجمة: خالد جمعة، ط1، دار الفكر، سوريا، 2003م.

- ال نحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، عباس حسن، ط4، دار المعارف، القاهرة، 1976 م.
- نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، خديجة محمد الصافي، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 1429 هـ-2008 م.
- نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصاً، الأزهر الزناد، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، 1993 م.
- النص والخطاب والإجراء،Robert Blyوجراند، ترجمة: تمام حسان، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1418 هـ-1998 م.
- نظريّة المعنى في الدراسات النحوية، كريم حسين ناصح الحالدي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006 م.
- نظريّة النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980 م.
- النقد عند اللغويين في القرن الثاني المجري، سنية أحمد محمد، ط1، دار الرسالة للطباعة، بغداد، 1977 م.
- النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع المجري، نعمة رحيم العزاوي، ط1، وزارة الثقافة والفنون، بغداد، 1978 م.
- النقد المنهجي عند العرب، محمد مندور، ط1، دار النهضة، مصر، 1984 م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمد محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399 هـ-1979 م.
- مع الموامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
- الوظائف التداولية الداخلة في سورة الأنعام، فاطمة بنت ناصر المخيني، ط1، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 1430 هـ - 2009 م.
- الوظائف التداولية في اللغة العربية، أحد المتوكل، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1986 م.

الرسائل الجامعية

- تعاقب الذكر والمحذف في آيات القرآن الكريم، فاطمة فضل محمد السعدي، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1998 م.
- التماسك النصي في اللغتين: العربية والإنجليزية، دراسة تقابلية في الربط التحوي، يوسف سليمان عليان، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الأداب، 2002 م.
- التوجيه الصوتي والصرفي للقراءات الشاذة في كتاب المحتسب لابن جني، عمر محمد عونى، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية التربية، 1999 م.
- الصيغة الفعلية في القرآن الكريم – أصواتاً وأبنية ودلالة –، ثريا عبد الله عثمان إدريس، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، السعودية، 1989 م.
- الظاهرة اللغوية ومتناهجه وصفها وتفسيرها – المحذف في العربية نموذجاً –، سهير إبراهيم أحمد سيف، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2006 م.
- الظواهر الصوتية في رواية شعبية عن عاصم، محمد أمين النميرات، رسالة دكتوراه، كلية الأداب، جامعة اليرموك، 2003 م.
- القراءات القرآنية في كتاب الكشاف للزعبي، نضال محمود الفراية، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، قسم اللغة العربية، 2006 م.
- المنحى الوظيفي في تفسير التحرير والتنوير، ابن عاشور، سورة البقرة نموذجاً، الطاهر شارف، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الأداب واللغات، 2005 م.
- المنهج الصوتي في توجيه القراءات القرآنية، مي فاضل الجبورى، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، 1994 م.

الدوريات

- بنية الفعل، قراءة في التصريف العربي، عبد الحميد عبد الواحد، منشورات كلية الأداب والعلوم الإنسانية، صفاقس، 1996 م.
- تأملات في بعض ظواهر المحذف الصرفى، فوزي حسن الشايب، حوليات كلية الأداب، جامعة الكويت، الخولية العاشرة، الرسالة الثانية والستون، 1409هـ-1989 م.

التركيب النحوية من الوجهة التداولية، عبد الحميد السيد، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، م 16، ع 2، 2001.

التطور التاريخي لأبنية المصادر في العربية - دراسة مقارنة -، إسماعيل عميرة، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الأداب واللغويات، جامعة اليرموك، إربد، م 14، ع 1، 1417هـ-1996م. التغيرات الصوتية في المبني للمفعول، أبو أوس إبراهيم الشمسان، مجلة جامعة الملك سعود، م 4، الأداب 1، 1412هـ-1992م.

العدول في البنية التركيبية - قراءة في التراث البلاغي، إبراهيم بن منصور التركي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وأدابها، ج 19، ع 40، 1428هـ.

علامة الإعراب، مقاربة بنائية بين تحولات المعنى وتشكيل النص، عبد الله عنبر، دراسات مجلة علمية محكمة، الجامعة الأردنية، م 25، ع 1، 1418هـ-1998م.

قراءات في حرف الوصل بين القدماء والمحدثين، علي توفيق الحمد، مجلة جمع اللغة الأردنية، م 2، ع 25 - 26، 1984م.

المشتقات نظرة مقارنة، إسماعيل أحمد عميرة، مجلة جمع اللغة العربية الأردنية، ع 56، س 23، 1419هـ-1999م.

مصطلحات المائلة ودلالاتها في الفكر الصوتي عند سبيوه، جلال بن يشو، مجلة التراث العربي، إنحاد الكتاب العرب، دمشق، س 25، رمضان، 1426هـ - تشرين الأول، 2009م.

المصوتات عند علماء العربية، غانم قدوري، مجلة كلية الشريعة، بغداد، ع 5، 1979م. المعنى بين التعين والتضمين، زياد عز الدين العزف، مجلة الموقف الأدبي، ع 434، 2007م.



الدكتور ممدوح العانى

- إن هناك تقارباً بين معنى النقد لغة، ومعناه اصطلاحاً، وكان المعنى الاصطلاحي ينبع من رحم المعاني اللغوية، ويؤول إليها.
 - ارتبط النقد بوجود الإنسان؛ لأنه ناقد بالطبع، بما أوتي من مؤهلات ذهنية ونفسية خاصة به، يجعله يستأنس بالحسن، وينصرف عن القبيح.
 - يشكل النقد جانباً من جوانب عناية العرب بالعربية، ووسيلة من الوسائل التي اتخذوها لبيان قيمتها، ومكانتها، والحفاظ على سلامتها. ونظهر قيمة النقد، وتنبع دائرة حركته كلما كثرت حيوية النص، وقابليته للقراءات المتعددة؛ لذا فإن هذه الدائرة واسعة في رحاب التفسير، الذي يتعامل به مع النصوص القراءية المتقدمة علىسائر النصوص.
 - أبانت المصلحات النقدية التي رصدناها في التفسير عن حفر معرفي في مجال الحكم على الآراء اللغوية، وكانت سبيلاً من سبل وصف المعاني وتفسيرها، متخذة من المقررات الصوتية والصرافية، والذووية، والدلالية مرجعية في التحليل والتقويم والحكم؛ للوصول إلى سلامة التركيب، وصحة البناء اللغوي.
 - ينظم مقد التحليلات النقدية في البنية والأبنية، والتركيب والإحياء الدلالي، برصد واقع لغوي مقارب

Monetary Manifestations Of Contemporary Linguistic

تجليات النقد اللغوي المعاصر

لقضايا في الدراسات اللغوية المعاصرة، على أن بعض تلکم الرؤى تبقى بعنای عن سکينة اليقین؛ بأیة صدروها من نفس بشرية جُبّلت على الخطأ والنسیان.

- عن سكينة اليقين؛ بآية صدروها من نفس بشريّة جُبّلت على الخطأ والنسيان.

- عارضنا المسعى النقدي في المفصل الفونيقي على المأثور من هذا الدرس، فرأينا عين اليقين مائل في ذلك الموروث، ومن مرتكزاته التبادلات الصوتية، وهذا الضرب ياتُّف مع مصطلح الانسجام الصوتي، وفيه يحدث الالتباس بين صوتين؛ لوجود علاقة صوتية بينهما.

- إلا أن عرضه البعض المسائل لم يكن مستوفياً لأطراف التحليل الصوتي، كما في الإدغام الحاصل في (أوعشت)؛ لذا لجأنا إلى تبيان هذا الملحظ بالاستزادة من مصادر أخرى قديمة وحديثة.

ISBN 978-9852-70-771-2



9 789957 707712



جامعة الكتاب العالمي للنشر والتوزيع

فون: ۰۷۳۲۲۷۷۷۷۷ / ۰۶۲۲۷۷۷۷۷

(۱۹۷۹) چشم‌انداز / (۱۹۸۰) پنهان‌کننده

— 1 —



الكتاب الذي في الكتاب

Modern Book's world
للتشرّه والتوزيع
الإنجليزي - العربي - شارع الجامع